

جامعة أم درمان الإسلامية
كلية اللغة العربية
كلية الدراسات العليا
قسم الدراسات النحوية واللغوية

أصول النحو بين ابن جني والسيوطي

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

في اللغة العربية . تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب:

محمد نور بخيت حمد

إشراف أ. د. :

الحسن المثني عمر الفاروق

٢٠١٤ - ١٤٣٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى:

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ^ق

﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

سورة الزمر ، الآية ٩

إهداء

أُهِدِي هَذِهِ الرَّسَالَةَ

إِلَى كُلِّ نَبِيلٍ

وَإِلَى كُلِّ طَالِبٍ عِلْمٍ

يَسْلُكُ السَّبِيلَ

وَلِمَنْ جَعَلَ الْعَرَبِيَّةَ

لَهُ خَيْرَ دَلِيلٍ

شكر وتقدير

الشكر لله تعالى أولاً وآخرأ الذي وفقني لهذا العمل وإتمامه ، قال تعالى :

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ النمل ١٩ .

ثم أتقدم بالشكر لجامعة أم درمان الإسلامية التي وفرت لي هذه الفرصة ، وأخص بالشكر كلية اللغة العربية والقائمين عليها ، وكلية الدراسات العليا والقائمين عليها .

وأتقدم بالشكر للقائمين بإدارة المكتبة المركزية بجامعة أم درمان الإسلامية على ما قاموا به من خدمة جلييلة تسهل للدارسين الاستفادة من هذا التراث الإسلامي .

ثم لا يفوتني أن أشكر لفضيلة أ. د. الحسن المثني عمر الفاروق ، الذي تفضل بالإشراف والاعتناء بهذا البحث ، فله الشكر والتقدير على ما قام به من توجيهات قيمة وإرشادات مهمة ، كانت ثمرة هذا البحث فجزاه الله خيراً .

وأتقدم بالشكر أيضاً للقائمين بإدارة مكتبة الدراسات العليا بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية لما قاموا به من تسهيل الاستفادة من الرسائل العلمية .

وأتقدم بالشكر أخيراً لكل من أعارني كتاباً أو ساعدني على اقتنائه أو أعان على طبع أو غير ذلك ، فجزى الله الجميع خير الجزاء ، (لا يَشْكُرُ اللهُ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ) رواه الإمام أحمد (٢/٢٩٥) و(٢/٣٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

مستخلص البحث

يرمي هذا البحث إلى جمع أصول النحو بين ابن جني والسيوطي ، من خلال ما سطره من مادة في كتبهما النحوية المختلفة ، وذلك لربط اللاحق بالسابق ، حتى يخرج البحث بما ينتفع به الدارسون والباحثون . وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة . ففي المقدمة تطرق البحث لأسباب اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه والدراسات السابقة وغير ذلك .

أما الفصول الخمسة فهي مشتملة على الآتي :

* ففي الفصل الأول تناول البحث دراسة حول التعريف بابن جني والسيوطي وتشتمل على مسيرتهما من النشأة مروراً بالحياة العلمية حتى الوفاة .

* وفي الفصل الثاني تناول البحث نشأة النحو العربي والمراحل التي مر بها ، كما تناول البحث نشأة أصول النحو العربي والمراحل التي مر بها تبعاً للنحو العربي .

* وفي الفصل الثالث تناول البحث أصول النحو عند ابن جني بالتفصيل والإيضاح، وأبان البحث أن ابن جني قد أحرز قصب السبق في أصول النحو العربي .

* وفي الفصل الرابع تناول البحث أصول النحو عند السيوطي موضحاً استقاداته من النحاة السابقين ، مع تطبيقه عملياً لمادة النحو العربي .

* وفي الفصل الخامس تناول البحث دراسة مجملتها حول أصول النحو عند ابن جني والسيوطي حتى يكون ذلك خلاصة لما سبق ذكره .

وأما النتائج التي اشتملت عليها هذه الدراسة فهي مجملتها في الآتي :

* يُعَدُّ ابن جني هو أول من تناول أصول النحو بوصفه علماً - له أسسه وضوابطه- بالبحث والدراسة في كتابه الخصائص .

* مع أن السيوطي نقل جل مادته الأصولية عن غيره، بيّد أنه رتب هذه المادة ونسّقها على نسق لم يسبق إليه ، ومع ذلك أن كتبه النحوية لم تخل من نماذج لتطبيق هذه الأصول وبالأخص كتابه همع الهوامع .

* اهتمام كل من ابن جني والسيوطي بالاحتجاج بالقراءات القرآنية ، فقد ألف ابن جني كتابه (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) ؛ ولكنه ربما ضعف القراءة أو وهنها ، ولكن السيوطي أبدى احتراماً بالغاً بهذه القراءات بدليل ذكره أن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها وتخريجها لما يتفق مع الأصول النحوية ، ورده على من يلحنون القراءة أو يرمونها بالطعن .

وأما التوصيات فهي كالاتي :

* توصل الباحث من خلال هذه الدراسة أن البحث في أصول النحو يحتاج إلى نوع من العناية ، ولذا يوصي بالمضي في هذا الطريق والعكوف على ما كتبه النحاة بدءاً بـسيبويه وابن السراج والفراسي وابن جني وابن الأنباري والسيوطي وغيرهم .

* ومن ثم الأخذ في الاعتبار انتقادات المحدثين ، ويُستخلص بعد ذلك أصول نحوية ملائمة لتطبيقات اللغة وأحكامها .

Abstract

The aim of this research is to gather fundamentals of grammar, in the works of Ibn *Jinni* and Al Sayuti, through what they wrote in their various grammatical books, and that to connect it to the previous with the coming, so that the research will benefit researchers and scholars. This research has included an introduction, five chapters and a conclusion. In the introduction the research touched on the reasons for the selection of the topic and its importance, objectives and previous studies and so on.

The five chapters included the following:

- the first chapter dealt introducing *Ibn Jinni* and *Suyuti*, from origination through scientific life until death.
- In the second chapter discussion dealt with the emergence of Arabic grammar and its stages, also touched on the emergence of the fundamentals of Arabic grammar and stages experienced by it.
- The third chapter dealt with the fundamentals in details and clarification , with the grammar of *Ibn Jinni* ,and the research showed that *Ibn Jinni* was pioneer in fundamentals of Arabic grammar .
- The fourth chapter touched on fundamentals of *Sayuti* grammar, explaining his benefit from former grammarians, with the practical application of the material of Arabic grammar .
- The fifth chapter dealt with the origins of grammar as outlined by *Ibn Jinni and Sayuti*, to be a summary of the foregoing.

The findings included in study are outlined in the following:

- *Ibn Jinni* is the first, who treated grammar as a science - with its own fundamentals and controls-which should be studied in his book "*kasaes* .
- In spite of the fact that *Sayuti* ,took his fundamentals from others , however, he arranged and coordinated materials on a format never done before him , however, that his books were

laced with grammatical models for the application of this fundamentals , particularly his book " *HumaAlhuami*". • Both *Ibn Jinni* and *Sayuti* gave examples from Quranic Verses , Ibn Jinni wrote his book " *Al Muhuhtasab fi TabienWojohShowazAlgiraatWa Al idahAnha*- clarifying odd reading, but Suyuti respected these readings ,by mentioning that the reading is a habit which should be followed and accepted ,as determined by grammatical fundamentals .

The recommendations are as follows :

- The researcher found through this study, that the search in the fundamentals of grammar needs care , and therefore recommends to proceed with this road ,and to study grammarians starting from; *Sibawaihi* , *Ibn AlSaraj*, *Al Farisi* , *Ibn Jinni* ,*Ibn Al Anbar* , *al-Sayuti* and others.
- And then taking into account modern criticism, and then to draw the fundamentals of suitable grammatical for applications of language and its laws.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فإن علم أصول النحو من العلوم التي لاقت اهتماماً كبيراً من النحاة ، وذلك منذ نشأته الباكرة ، فقد كثر كلام النحاة القدامى عن السماع والقياس، وكان لثمرة هذه الجهود المتعاقبة جيلاً بعد جيل ظهور المصنفات القيمة في فن أصول النحو ، ومن ذلك (الأصول في النحو) ، لابن السراج فهو أقدم كتاب صنف في أصول النحو ، فقد جمع فيه ابن السراج أصول العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب في كتابٍ أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه ، وهو في غاية الشرف والفائدة ، فقد اختصر فيه أصول العربية وجمع مقاييسها ، ونظر في دقائق سيبويه ، وعول على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة حتى قيل : ((ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله)) .

مع أنّ عمل ابن السراج الذي قصده ب(أصول النحو) القواعد الجزئية والقواعد العامة ، ولكن كان له دور التنبيه والإشارة لمعنى (علم أصول النحو) الذي اهتدى إليه النحاة من بعده .

ومن أشهر النحاة الذين عُنُوا بأصول النحو ، (أبو الفتح عثمان بن جني) حيث حشا في كتابه (الخصائص) قدراً كبيراً من موضوعات هذا الفن ، فقد غاص في أسرار اللغة العربية الشاملة ، وتكلم عن العلة والقياس والسماع والاستحسان بشمولية فائقة ، متأثراً في هذا الباب بشيخه أبي علي الفارسي الذي كان مؤلماً بالعلة والقياس.

ثم ظهر ابن الأنباري فصنف في هذا الفن بصورة علم له حدوده وتعاريفه وأقسامه ، وجمع ذلك في كتاب سماه : (لمع الأدلة في علم أصول النحو) ، كما صنف كتاباً سماه (الإغراب في جدل الإعراب) ، عرض فيه بحثاً أصولية ، كالاستدلال ، والنقل ، والقياس ، والأدلة ، والاستصحاب ، وغيرها .

كما صنف كتاباً سماه : (الإنصاف في مسائل الخلاف) جَلَّى فيه الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة ، وذكر فيه الكثير من أصول النحو .

ثم بعد فترة من الزمن جاء بحر العربية (أبو الفضل ، جلال الدين السيوطي) فكتب كتاباً سماه (الاقتراح في علم أصول النحو وجدله) مستفيداً في مادة بحثه ممن تقدموه من الذين كتبوا في هذا الفن ، وبخاصة (ابن جني) و (ابن الأنباري) ، وهو أجمع كتاب في هذا الفن ، وقد كان جُلُّ اعتماده كما ذكر في مقدمة كتابه (الاقتراح) على الخصائص لابن جني ، و (الإغراب في جدل الإعراب) ، لكمال الدين الأنباري، و(لمع الأدلة) له أيضاً .

أهمية موضوع البحث :

تبرز أهمية الموضوع في الآتي :

- أن أصول النحو هي المادة التي بنى عليها النحاة كثيراً من الفروع النحوية التي أودعوها في مصنفاتهم .

- حاول النحاة أن يحذو بهذه المادة حذو الفقهاء ، وتأثروا بهم في عامة المباحث لا سيما مباحث القياس والعلة .

- أثارت محاولة النحاة جدلاً كثيراً في القديم والحديث مما كان أثره السالب على مادة النحو وتعقيدها .

- إذا كان ابن جني هو المخطط بالمعنى الدقيق لمادة أصول النحو ، وتلاه ابن الأنباري وآخرهم السيوطي ، فإن الباحث رأى أن يربط اللاحق بالسابق حتى يخرج بنتيجة تثري البحث العلمي .

أسباب اختيار الموضوع :

أولاً : أن أصول النحو حام حولها جدل كبير لما تضمنته من قضايا شائكة ومتشعبة، فإن الدارسين في حاجة ملحة لمن يدلي بدلوه فيها .

ثانياً : أن لتأصيلات ابن جني والسيوطي أهمية كبيرة عند الباحثين .

ثالثاً : أن السيوطي وإن بنى جل ما كتبه على ابن جني وابن الأنباري ، فإن له فضل التنسيق والترتيب الذي فاق فيه من تقدمه من النحاة ، ومع ذلك أودع تطبيق هذه الأصول في كتبه المختلفة ، ولا سيما مع الهوامع الذي هو من الأهمية بمكان عند الدارسين للنحو العربي .

رابعاً : أن الكتابة في موضوع أصول النحو مما عُنيت به المجامع العلمية المختلفة، فقد اطلعت على رسالة دكتوراه في (أصول النحو بين ابن جني وابن الأنباري) ، ورسالة ماجستير بعنوان (أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق) ، وكذا (أصول النحو العربي) للدكتور محمود أحمد نحلة ، و(الأصول) للدكتور تمام حسان، و(أصول التفكير النحوي) للدكتور علي أبو المكارم وغير ذلك من الرسائل.

خامساً : لقد أعجبت بطريقتهم في معالجة هذا الأمر ، فأحببت أن أسلك مسلكهم في معالجة هذه الأصول النحوية ، فاخترت أصول ابن جني والسيوطي لنيل هذه الرسالة العلمية .

أسئلة البحث :

يجيب البحث عن الأسئلة التالية :

أ- ما هي أصول النحو عند ابن جني والسيوطي ؟

ب- ما هي إضافات السيوطي على ابن جني ؟

ج- ما هي مواقف النحاة قديماً وحديثاً تجاه هذه الأصول ؟

د- ما هي الكيفية المناسبة لمعالجة هذه الأصول ؟

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تقريب أصول النحو وتيسيرها للدارسين حتى ينتفع بها .

الدراسات السابقة :

لم أجد حسب علمي مؤلفاً احتوى على (أصول النحو عند ابن جني والسيوطي) ، ولكن هناك بحوث عن كل واحد على حدة ، منها رسالة ماجستير بعنوان (أصول النحو في الخصائص) لابن جني ، لمحمد إبراهيم خليفة ، بدار العلوم ، ذكرها عصام عيد فهمي في رسالته (أصول النحو عند السيوطي) ، وقد استفدت من بحثه كما هو ظاهر في العزو إليه .

منهج البحث :

منهجي في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي على النحو التالي :

١- إيراد أصول ابن جني وتحليلها ، وإظهار ماله أو عليه .

٢- إيراد أصول السيوطي وتحليلها ، وإظهار ماله أو عليه .

٣- ترجيح ما أراه صواباً في التعامل مع هذه الأصول أو توجيهه .

٤- أقوم بدراسة مُجملَة لأصول ابن جني والسيوطي وبيان الفروق من غير تطويل .

٥- أقوم بوضع الفهارس العامة للبحث .

مصادر البحث :

وهي كثيرة ومتنوعة ، شملت القرآن الكريم ، وكتب التفسير وعلومه ، كالبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، والمحتسب في شواذ القراءات لابن جني ، والاتقان للسيوطي ، والتراجم والتاريخ كالوافي والوفيات للصفدي ، وشذرات الذهب لابن العماد ، والأعلام للزركلي ، وغير ذلك ، وكتب تراجم النحاة خاصة ، كمراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، وطبقات النحويين للزبيدي ، ونزهة الألباء لابن الأنباري ، والبلغة في تراجم أئمة اللغة لفيروز أبادي ، وبغية الوعاة للسيوطي .

وشملت المصادر نفائس كتب النحو عامة ككتاب سيبويه ، والأصول في النحو لابن السراج وغير ذلك ، كما شملت المصادر على كتب أصول النحو خاصة في القديم والحديث ، ومنها الخصائص لابن جني ، والإغراب ولمع الأدلة لابن الأنباري والاقتراح للسيوطي ، والأصول لتمام حسان ، وأصول النحو العربي لمحمود أحمد نحلة ، وأصول التفكير النحوي لعلي أبي المكارم وغير ذلك .

عملي في مادة البحث على النحو الآتي :

١- قمت بتخريج جميع الآيات من المصحف الشريف ، مع كتابتها برسم المصحف

٢- قمت بتخريج جميع أوجه القراءات مع عزوها إلى مصادرها .

٣- قمت بتخريج جميع الأحاديث النبوية وعزوها إلى مصادر الحديث النبوي .

٤- قمت بتخريج جميع الأشعار وعزوها إلى دواوين الشعر إن أمكن ذلك .

٥- قمت بشرح الغريب من الشعر .

٦- عزوت كل قول إلى قائله في هامش البحث .

٧- قمت بترجمة لجميع الأعلام في البحث .

٨- قمت بالموازنة بين أصول النحو ، ثم الخلوص إلى النتيجة في نهاية كل مبحث

وسميت هذا البحث :

(أصول النحو بين ابن جني والسيوطي) وقد جعلت هذا البحث بعد المقدمة من

خمسة فصول وخاتمة ، وهو على النحو التالي :

الفصل الأول : التعريف بابن جني والسيوطي

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : التعريف بابن جني

المطلب الأول : نسبه ومولده ونشأته وشيوخه وتلامذته

المطلب الثاني : ثقافته ومكانته العلمية

المطلب الثالث : آثاره ومصنفاته

المبحث الثاني التعريف بالسيوطي

المطلب الأول : نسبه ومولده ونشأته وشيوخه وتلامذته

المطلب الثاني : ثقافته ومكانته العلمية

المطلب الثالث : آثاره ومصنفاته

الفصل الثاني : نشأة النحو وأصوله

المبحث الأول : نشأة النحو العربي

المطلب الأول : مفهوم النحو لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني : سبب وضع النحو

المطلب الثالث : زمان وضع النحو ومكانته

المطلب الرابع : واضع النحو العربي

المطلب الخامس : العلاقة بين النحو والعربية

المبحث الثاني : الأطوار التاريخية للنحو العربي

المطلب الأول : طور الوضع والتكوين

المطلب الثاني : طور النشؤ والنمو

المطلب الثالث : طور النضج والكمال

المطلب الرابع : طور الموازنة والترجيح

المبحث الثالث : نشأة أصول النحو العربي

المطلب الأول : الأصول لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني : بداية نشأة أصول النحو وأول من صنف فيه

المبحث الرابع : أصول النحو بين البصريين والكوفيين

المطلب الأول : السماع والقياس عند البصريين والكوفيين

المطلب الثاني : السماع والقياس بين البصريين والكوفيين

الفصل الثالث: أصول النحو عند ابن جني

المبحث الأول: السماع عند ابن جني

المطلب الأول: أقسام السماع

المطلب الثاني: مدى قبول المسموع الفرد

المطلب الثالث: حجية اللغات على اختلافها

المطلب الرابع: انتقال العربي الفصيح

المطلب الخامس: الجمع بين اللغتين فصاعداً

المطلب السادس: تداخل اللغات

المبحث الثاني : القياس عند ابن جني

المطلب الأول : أنواع القياس

المطلب الثاني جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما يكثر

المطلب الثالث تعارض السماع والقياس

المبحث الثالث : العلة عند ابن جني

المطلب الأول: العلة النحوية بين المتكلمين والفقهاء

المطلب الثاني: في الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة

المطلب الثالث: بين العلة القاصرة والعلة المتعدية

المطلب الرابع: في علة العلة وعلة علة العلة

المطلب الخامس: في حكم المعلول بعلتين

المطلب السادس: تعارض العلل

المبحث الرابع : أدلة شتى عند ابن جني

المطلب الأول: الإجماع: إجماع أهل العربية متى يكون حجة

المطلب الثاني: الاستحسان

الفصل الرابع : أصول النحو عند السيوطي

المبحث الأول : السماع عند السيوطي

المطلب الأول: الاحتجاج بجميع قراءات القرآن الكريم

المطلب الثاني: الاحتجاج بالحديث النبوي

المطلب الثالث: الاحتجاج بكلام العرب

المطلب الرابع: أنواع المسموع

المطلب الخامس : مدى قبول المسموع الفردي

المطلب السادس : حجية اللغات

المطلب السابع: انتقال العربي الفصيح

المطلب الثامن: تداخل اللغات

المطلب التاسع: الاحتجاج بكلام المولدين

المطلب العاشر: لا يحتج بشعر أو نثر لا يعرف قائله

المبحث الثاني : القياس عند السيوطي

المطلب الأول: في المقيس عليه

المطلب الثاني: في المقيس

المطلب الثالث: القياس على الحكم المقيس عليه

المبحث الثالث : العلة عند السيوطي

المطلب الأول: القول في علل النحويين

المطلب الثاني: في أقسام العلل

المطلب الثالث: في العلل الموجبة وغيرها

المطلب الرابع: العلة البسيطة و العلة المركبة

المطلب الخامس: التعليل بالعلة القاصرة

المطلب السادس: التعليل بعلتين

المطلب السابع: تعليل حكمين بعلة واحدة

المطلب الثامن: في تعارض العلل

المطلب التاسع: مسالك العلة

المطلب العاشر: قوادح العلة

المبحث الرابع : في أدلة شتى عند السيوطي

المطلب الأول: الإجماع

المطلب الثاني: الاستصحاب

المطلب الثالث : أدلة فرعية ملحقه بالأصول النحوية

المبحث الخامس : التعارض والترجيح وقواعد التوجيه

المطلب الأول: التعارض والترجيح

المطلب الثاني: قواعد التوجيه

الفصل الخامس: الموازنة بين ابن جني والسيوطي في أصول النحو

المبحث الأول : السماع بين ابن جني والسيوطي

المطلب الأول: السماع عند ابن جني

المطلب الثاني : السماع عند السيوطي

المبحث الثاني : القياس بين ابن جني والسيوطي

المطلب الأول : القياس عند ابن جني

المطلب الثاني : القياس عند السيوطي

المبحث الثالث : العلة بين ابن جني والسيوطي

المطلب الأول : العلة عند ابن جني

المطلب الثاني : العلة عند السيوطي

المبحث الرابع : أدلة شتى بين ابن جني والسيوطي

المطلب الأول : أدلة شتى عند ابن جني

المطلب الثاني : أدلة شتى عند السيوطي

الفصل الأول

في

التعريف بابن جني والسيوطي

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بابن جني.

المبحث الثاني: التعريف بالسيوطي.

المبحث الأول

التعريف بابن جني

المطلب الأول : نسبه ومولده ونشأته وشيوخه وتلامذته

((هو عثمان بن جني أبو الفتح الموصلني النحوي اللغوي المشهور المذكور، صاحب التصانيف البديعة في علم الأدب. وأبوه جني مملوك رومي لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلني^(١) . وفي ذلك يقول عثمان بن جني:

فَإِنْ أَصْبَحَ بَلَا نَسَبٍ فَعَلِمِي فِي الْوَرَى نَسَبِي
عَلَى أَنِّي أُؤُولُ إِلَى قُرُومٍ سَادَةٍ نُجِبِ
قِيَاصِرَةً إِذَا نَطَقُوا أَرَمَ الدَّهْرُ ذُو الْخُطْبِ
أَوْلَاكَ دَعَا النَّبِيَّ لَهُمْ كَفَى شَرَفًا دَعَاءَ نَبِيٍّ^(٢)

ولد أبو الفتح بالموصل في حوالي سنة ٣٢٠ هـ ، ويبدو أنه رأى في نفسه مخايل ذكاء فدفعه للتعلم ، ولم يلبث أن منح عنايته لعلوم اللغة ، فأكب على دروس أحمد ابن محمد الموصلني النحوي^(٣) ، ولم يمض زمان طويل حتى تصدر للتدريس بالمسجد^(٤) .

(١) هو سليمان بن فهد أبو القاسم الكاتب الموصلني كان كاتباً أديباً شاعراً. الوافي بالوفيات لصالح الدين ابن أبيك الصفدي(٢٥٥/١٥) ، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ . ٢٠٠٠ م .

(٢) نزهة الألباء في طبقات الأديباء ، لأبي البركات ابن الأنباري ٢٤٤ تحقيق د. إبراهيم السامرائي ط/٣ مكتبة المنار ، الأردن . الزرقاء ، ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ، لعلي بن يوسف القفطي (٣٣٥/٢) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/١ المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت ، ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٤ م ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروز آبادي ٢١٥ ، تحقيق بركات يوسف هبود ، ط/١ المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت ، ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠١ م ، ومعجم الأديباء ، لياقوت الحموي(١٥٨٥/٤) ، تحقيق د. إحسان عباس ط/١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت . لبنان ، ١٩٩٣ م ، وبغية الوعاة ، (١٥٧/٢) .

(٣) هو أحمد بن محمد ، أبو العباس الموصلني النحوي كان إماماً في النحو ، فقيهاً فاضلاً ، عارفاً بمذهب الشافعي ، قرأ عليه ابن جني . انظر بغية الوعاة(٣٢٠/١) .

(٤) انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوي ١٢٠ ، تحقيق سعيد محمد اللحام ، عالم الكتب ، بيروت . لبنان ، ١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م ، والوسيط في تاريخ النحو العربي ، للدكتور عبد الكريم محمد الأسعد ١٢٩ ، دار الشواف للنشر والتوزيع ، الرياض ١٤١٣ هـ . ١٩٩٢ م ، والمدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ٢٦٥ ، ط/٩ ، دار المعارف ، بدون تاريخ .

من أشهر شيوخه أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم^(١) فقرأ عليه مجالس ثعلب كما يتضح من قوله: ((وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن ، عن أحمد بن يحيى^(٢) ، قال أبو عثمان يعني -المازني^(٣) - في قول الشاعر^(٤):

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

إنما تدخل الباء على الفاعل ، وهذا شاذ وقرأت عليه أيضا عنه^(٥):

إِذَا لَأَقِيْتِ قَوْماً فَاسْأَلِيهِمْ كَفَى قَوْماً بِصَاحِبِهِمْ خَبِيراً

وهذا من المقلوب ، ومعناه : كفى بقوم خبيرا صاحبهم ، فجعل الباء في صاحب، وموضعها أن تكون في قوم إذ هم الفاعلون في المعنى^(٦).

ومثله قوله: ((أخبرني بذلك محمد بن الحسن قراءة عليه عن أحمد بن يحيى أن الكسائي^(٧) حكى ذلك عنهم^(٨)). كما قرأ على أبي الفرج علي بن الحسين الأصبهاني^(٩) صاحب الأغاني المشهور ، قال أبو الفتح ((وقرأت على أبي الفرج

(١) هو أبو بكر بن مقسم المقرئ محمد بن الحسن البغدادي العطار ، قرأ على إدريس الحداد وطائفة وتصدر للإقراء دهرا ، وكان علامة في نحو الكوفيين سمع من ثعلب أمالية وصنفت عدة تصانيف انظر شذرات الذهب (١٦/٣) .

(٢) هو أحمد بن يحيى النحوي بن يزيد ، مولى بن شيمان المعروف بثعلب فاق من تقدم من الكوفيين وأهل عصره منهم ، توفي سنة ٢٩١هـ انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص(١٤١)

(٣) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني ، كان من فضلاء الناس وعظمائهم ورواتهم وثقاتهم. وكان من أهل القرآن. توفي سنة ٢٣٦هـ ، انظر مراتب النحويين (١٢٦) ، وطبقات النحويين واللغويين (٨٧).

(٤) نسب البيت للأنصاري في لسان العرب (كفى) ، وكتاب سيبويه (١٠٥/٢) ، وقال السيوطي هو لكعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه ، وقيل لحسان بن ثابت ، وقيل لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك . انظر شرح شواهد المغني ، للسيوطي (٣٣٧/١) ، تحقيق محمد محمود الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، بدون تاريخ .

(٥) أي عن أحمد بن يحيى ثعلب ، والبيت بلا نسبة في لسان العرب (خبر) و(كفى) .

(٦) سر صناعة الإعراب ، لابن جني (١٣٥/١-١٣٦) ، تحقيق الدكتور حسن هندأوي ، ط/١ ، دار القلم . دمشق، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

(٧) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، أخذ عن الرؤاسي ، ومعاذ الهراء ، وكان أحد أئمة القراءات السبعة، السبعة، توفي سنة ١٨٣هـ انظر نزاه الأب في طبقات الأدباء ص(٥٨) وطبقات النحويين واللغويين ص ١٢٧.

(٨) سر صناعة الإعراب (١٤٢/١) .

(٩) هو علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم أبو الفرج الأموي الكاتب المعروف بالأصبهاني الأخباري

على بن الحسين ، عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي (١) عن محمد بن حبيب (٢) لكثير (٣) ((٤).

وقال أيضا : ((قرأت على أبي الفرج عن أبي عبد الله اليزيدي للجران (٥))) (٦) ، وأخذ عن أبي علي الفارسي (٧) ، وصحبه أربعين سنة ، وكان سبب صحبته إياه ، أنَّ أبا علي الفارسي كان قد سافر إلى الموصل ، فدخل الجامع ، فوجد أبا الفتح عثمان بن جني يقرئ النحو وهو شاب ، وكان بين يديه متعلم وهو يكلمه في قلب الواو ألفاً ، قال وقام : فاعترض عليه أبو علي ، فوجده مقصراً ، فقال له أبو علي : زبيت قبل أن تحصرم . ثم قام أبو علي ولم يعرفه ابن جني ، وسأل عنه ، فقيل له : هو أبو علي الفارسي النحوي ، فأخذ في طلبه ، فوجده ينزل إلى السمرية يقصد بغداد ، فنزل معه في الحال ، ولزمه وصاحبه من حينئذ إلى أن مات أبو علي ، وخلفه ابن جني ، ودرس النحو في بغداد ، وأخذ عنه (٨).

النحوي اللغوي الشاعر ، روي عن عالم من العلماء يطول تعدادهم ، وكان عالماً بأيام الناس والأنساب والسيرة وكان شاعراً محسناً صنف كتباً كثيرة ؛ منها كتاب الأغاني الكبير ومقاتل الطالبين وأخبار الإمام الشواغر ، وغير ذلك . انظر إنباه الرواة (٢٥١/٢).

(١) هو محمد بن العباس بن يحيى اليزيدي أبو عبد الله كان إماماً في النحو والأدب ، ونقل النوادر وأخبار العرب حدث عن عمه عبيد الله ، وعن أبي الفضل الرياشي وثعلب وغيرهم توفي سنة ٣١٠ هـ . انظر بغية الوعاة (١٠٤/١)

(٢) هو محمد بن حبيب ، قال ياقوت: من علماء بغداد باللغة والشعر والأخبار والأنساب ، ثقة مؤدب ، ولا يعرف أبوه ، وحبيب أمه وقال بن النديم: محمد ابن حبيب بن أرميه بن عمرو ، وروى عن الأعرابي ، وأبي عبيدة وغيره ، أكثر الأخذ عنه أبو سعيد السكري توفي سنة ٢٤٥ هـ انظر طبقات النحويين واللغويين ص ١٣٩ وبغية الوعاة للسيوطي (٦٤/١)

(آ) هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي ، أبو صخر: شاعر ، متيم مشهور المعروف بكثير عزة ، توفي سنة ١٠٥ هـ . الأعلام للزركلي (٥ / ٢١٩) .

(٤) سر صناعة الإعراب (٧٤/١) .

(٥) هو جران العود عامر بن الحارث النميري: شاعر وصاف . الأعلام للزركلي (٣ / ٢٥٠) .

أدرك الإسلام ، وسمع القرآن ، واقتبس منه كلمات وردت في شعره

(٦) سر صناعة الإعراب ، (٢٠٢/١) .

(٧) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، كان من أكابر أئمة النحويين ، أخذ عن أبي بكر بن السراج وأبي إسحاق الزجاج ، وعلت منزلته في النحو ، له كتاب الإيضاح وغيره ، توفي سنة ٣٧٧ هـ انظر نزهة الألباء ٢٣٢ .

(٨) انظر نزهة الألباء ٢٤٥

وأخذ عنه أبو القاسم الثمانيني^(١) ، وأبو أحمد عبد السلام البصري^(٢) ، وأبو الحسن علي بن عبيد الله السمسمي^(٣) ، وغيرهم^(٤) .
توفى ابن جني يوم الجمعة لليائتين بقيتا من شهر صفر ، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة في خلافة القادر^(٥)

المطلب الثاني : ثقافته ومكانته العلمية

كانت بغداد في القرن الرابع الهجري حاضرة العالم الإسلامي ، يفد إليها طلاب العلم وشداة المعرفة من كل مكان ، ويؤمها العلماء الأعلام الذين ازدحمت بهم بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية آنذاك فتخرج على أيديهم الطلاب في مختلف فنون العلم من تفسير وحديث وفقه وتوحيد ونحو وأدب وغيرها .

في ذلك الجو الذي يعبق بأريج العلم ويزخر بالأئمة الأعلام ، نشأ الألمي أبو الفتح عثمان بن جني ، فألقى بين يديه ثروة ضخمة من تراث أسلافه في علوم العربية ، فعكف على دراستها ونهل منها وعمل وقرأها على أساتذته كان يشار إليهم بالبنان في القرن الرابع الهجري وتتلذذ على كثيرين منهم .

يتربع الإمام أبو الفتح عثمان بن جني على مكانة عند النحويين والأدباء ، وهو لعلو قدره ومكانته تجد أن الكثير من النحاة واللغويين استفادوا من كتبه ، وجعلوها مكان درسهم ، قال عنه ابن الأنباري^(٦) : ((وأما أبو الفتح عثمان بن جني

(١) هو أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني ، كان نحويا فاضلا ، وكان ضريرا ، أخذ عن أبي الفتح عثمان بن جني وغيره ، انظر نزهة الألباء ص ٢٥٦

(٢) هو عبد السلام بن الحسين بن محمد أبو أحمد البصري اللغوي ، كان لغويا ، فاضلا ، قارئا للقرآن عالما بالقراءات ، قرأ على أبي علي الفارسي وغيره ، توفى ٤٠٥ هـ ، انظر نزهة الألباء ٢٤٧ ، إنباه الرواة (١٧٥/٢) ، والوفائي بالوفيات ، لصلاح الدين الصفدي (٢٥٥/١٨) تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

(٣) هو أبو الحسن علي بن عبيد الله السمسمي اللغوي ، كان لغويا ثقة ، أخذ عن الفتح عثمان بن جني ، توفى سنة ٤١٥ هـ انظر نزهة الألباء ص ٢٤٨ .

(٤) انظر نزهة الألباء ٢٤٦ .

(٥) نزهة الألباء ، ٢٤٦ ، وبغية الوعاة (١٥٨/٢) ، وشذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي (١٤٠/٣) .

(٦) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الإمام أبو البركات كمال الدين الأنباري النحوي ، لازم ابن الشجري حتى برع ، وصار من المشار إليه في النحو ، وتخرج به جماعة ، له المؤلفات المشهورة ، منها

النحوي ، فإنه كان من حذاق أهل الأدب وأعلمهم بعلم النحو والتصريف ، صنف في النحو والتصريف كتباً أبدع فيها ، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف ، فإنه لم يصنف أحد في التصريف ، ولا تكلم فيه أحسن ولا أدق كلاماً منه^(١).

وذكر الباخري^(٢) في كتابه : (ابن جني) هو أبو الفتح عثمان ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له ؛ ولا سيما في علم الإعراب فقد وقع منها على ثمرة الغراب . ومن وقف على مصنفاته وقف على بعض صفاته فوري إنه كشف الغطاء عن شعر المتنبي^(٣) . ولم أكن أعلم أنه ينظم القريض ، أو يسيع ذلك الجريض ؛ حتى قرأت له مرثية المتنبي أولها :

غَاضَ الْقَرِيضُ وَأَدْوَتْ نُضْرَةُ الْأَدَبِ وَصَوَّحَتْ بَعْدَ رِيٍّ دَوْحَةَ الْكُتُبِ
سَلِبَتْ تَوْبَ بَهَاءٍ كُنْتُ تَلْبَسُهُ كَمَا تَخَطَّفُ بِالْخَطِيئَةِ السَّلْبِ
مَا زِلْتُ تَصْحَبُ فِي الْجَلِيِّ إِذَا انْشَعَبَتْ قَلْبًا جَمِيعاً وَعَزْماً غَيْرَ مُنْشَعِبِ
وَقَدْ حَابَتْ لَعْمَرِي الدَّهْرَ أَشْطَرُهُ تَمْطُو بِهَمَّةٍ لَا وَاِنٍ وَلَا نَصِبِ

إلى أن قال :

بَاتَتْ وَسَادِي أَطْرَابٍ تُورِقُنِي لَمَّا غَدَوْتَ لَقِيَّ فِي قَبْضَةِ التَّوْبِ
عَمَّرْتَ خِذْنَ الْمَسَاعِي غَيْرَ مُضْطَهِّدٍ كَالنَّضْلِ لَمْ يُدْنَسْ يَوْماً وَلَمْ يُعَبِ
فَادْهَبْ عَلَيْكَ سَلَامُ الْمَجْدِ مَا قَلِقْتُ حَوْضَ الرِّكَائِبِ بِالْأَكْوَارِ وَالشَّعْبِ^(٤)

(الإنصاف في مسائل الخلاف) (ونزهة الألباء في طبقات الأدباء) ، توفي ٥٧٧ هـ . انظر بغية الوعاة (١١٩/٢) .

(١) نزهة الألباء ٢٤٤

(٢) هو الحسن الباخري، الرئيس الأديب، علي بن الحسن بن أبي الطيب، مؤلف كتاب "دمية القصر" وكان رأساً في الكتابة والإنشاء والشعر، توفي سنة ٤٦٨ هـ .

(٣) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي، الشاعر المعروف بالمتنبي، نشأ بالشام، وأقام بالبادية، وطلب الأدب وعلم العربية، ونظر في أيام الناس، وتعاطى قول الشعر في حديثه، حتى بلغ فيه الغاية، وأنهى فيه النهاية، وفاق فيه أهل عصره، توفي سنة ٣٥٤ هـ . انظر نزهة الألباء ص ٢٢٣ .

(٤) انظر معجم الأدباء لياقوت الحموي (٨٩/١٢) ، وإنباه الرواة (٣٣٩/٢) .

وحدث أبو الحسن الطرائفي^(١) ببغداد قال: ((كان أبو الفتح عثمان بن جني في حلب يحضر عند المتنبّي الكثير ، ويناظره في شيء من النحو من غير أن يقرأ عليه ديوان شعره إكباراً لنفسه عن ذلك ، وكان المتنبّي يعجب بأبي الفتح وذكائه وحذقه ، ويقول : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس ، وسئل أبو الطيب بشيراز عن قوله:

وكانَ ابْنًا عَدُوًّا كَأَثَرَهُ
لَهُ يَأْتِي حُرُوفِ أَنْيْسِيَانِ^(٢)

فقال: لو كان صديقنا أبو الفتح بن جني حاضراً فسرّه . قلت : وتفسيره أن لفظة إنسان خمسة أحرف إذا كانت مكبرة ، فإذا صغر قيل أنيسيان فزاد عدد حروفه وصغر معناه ، فيقول للممدوح : إن عدوك الذي له ابنان فيكاثرك بهما كان زائدين في عدده ناقصين من فضله وفخره ؛ لأنهما ساقطان خسيسان كيائي أنيسيان تزيدان في عدد الحروف وتتقصان من معناه)) .^(٣)

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني: ((ومن أعود بحوثه على العربية بالخير والنماء لو هناك من يفيد منه ، المبحث الذي ابتدعه وهو (الاشتقاق الكبير)، البحث الذي قال فيه بعض الباحثين : ((إنه لا يزال يؤتي ثمره إلى اليوم ، ولم يكن لعلماء اللغة من العرب إنتاج أعظم منه))^(٤) .

المطلب الثالث: آثاره ومصنفاته

لقد خلف ابن جني كتباً حسناً تدل على فضله الجم الغزير ، وقد تخير لها أسماء حسناً كذلك ، حتى ((ليقال أن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أستاذ المدرسة النظامية قد سمى بعض كتبه بأسماء كتب ابن جني ، وذلك لأن لأبي إسحاق المذهب والتنبّي في الفقه الشافعي ، واللمع والتبصرة في أصول الفقه وهذه أسماء

(١) أحمد بن محمد بن عبدوس بن سلمة أبو الحسن العنزي الطرائفي توفي سنة ٣٤٦ هـ . انظر الوافي بالوفيات (٣١/٨) .

(٢) انظر ديوان المتنبّي ، ص ٥٤٥ ، المكتبة الثقافية ، بيروت . لبنان ، بدون تاريخ .

(٣) انظر معجم الأدياء لياقوت الحموي (١٠٢/١٢) .

(٤) انظر في أصول النحو للأفغاني ص ٩٨ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

كتب لابن جني^(١) ، ولأبي الفتح عثمان بن جني تصانيف مفيدة ، تدل على تفرده ، وتحليقه في علوم العربية منها :

١/ إعراب الحماسة

٢/ التذكرة الأصبهانية

٣/ التعاقب

٤/ التلقين في النحو

٥/ التمام في شعر الهذليين : وهو تفسير ما أقره السكري من أشعار الهذليين.

٦/ الخصائص : وهو مطبوع . تكلم فيه عن أسرار العربية وتكلم عن السماع

والقياس والاستحسان وغيرها .

٧/ سر صناعة الإعراب - مطبوع .

٨/ العبر في شرح ديوان المتنبي .

٩/ الكافي في شرح قوافي الأخفش .

١٠/ اللمع جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي - مطبوع .

١١/ مختار تذكرة أبي علي

١٢/ مختصر في القوافي - مطبوع .

١٣/ مختصر في العروض

١٤/ المسائل الخاطريات ، يذكر المؤلف هكذا (وما أحضرني الخاطر من

المسائل المنثورة مما أملته أو حصل في آخر تعاليقي عن نفسه وغير ذلك) وقد

نقل عنه في الخزانة ٤١٩/٥ و ١٥٢/٩)

١٥/ المذكر والمؤنث - مطبوع .

١٦/ المقتضب في المعتل بالعين ، - مطبوع .

١٧/ المقصور والممدود

١٨/ المنصف في شرح كتاب المازني ، - مطبوع .

(١) انظر وفيات الأعيان (٢٤٦/٣) ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت . دار صادر ، وشذرات الذهب (١٤٠/٣)

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

١٩/ المبهج في استقصاء أسماء شعراء الحماسة

٢٠/ النثر في شرح ديوان المتنبي

٢١/ هذا القدر، وهو ما استملاه من أبي علي.

٢٢/ التنبيه . ذكره ابن خلكان .

٢٣/ المهذب . ذكره ابن خلكان .

٢٤/ التبصرة . ذكره ابن خلكان .

٢٥/ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . قال ابن جني

في مقدمة المحتسب شارحاً غرضه المرجو في الاحتجاج للشاذ ((غرضنا منه أن نري وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً ، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه ، أخذ من سمت العربية مهلة ميدانه ، لئلا يرى مري أن العدول عنه غض منه أو تهمة له)) ومنهجه في الكتاب كمنهج الحجة لأبي علي الفارسي لا يكاد يخالفه إلا بمقدار ما تقتضيه طبيعة الاحتجاج لقراءة الجماعة والقراءة الشاذة ، فأبو الفتح يعرض القراءة ، ويذكر من قرأ بها ، ثم يرجع في أمرها إلى اللغة ، يلتبس لها شاهداً فيرويه ، أو نظيراً فيقيسها عليه ، أو لهجة فيردها إليها ويؤنسها بها ، أو تأويلاً أو توجيهاً فيعرضه في قصد وإجمال ، أو تفصيل وافتتان على حسب ما يقتضيه المقام ويتطلبه الكشف عن وجه الرأي في القراءة) . وهو مطبوع .

٢٦/ كتاب الزجر . يقول في الخصائص في آخر باب في اللغة أفي وقت واحد

وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط ؟ الخصائص (٢ / ٤٠)

((وهذا كثير في الزجر . وقد كانت حضرتتي وقتا فيه نشطة فكتبت تفسير

كثير من هذه الحروف في كتاب ثابت في الزجر فاطلبها في جملة ما أثبتته عن نفسي في هذا وغيره))^(١).

(١) انظر وفيات الأعيان (٢٤٦/٣) ، وإنباه الراوة (٣٣٧/٢) ، وشذرات الذهب ، لابن العماد (١٤٠/٣) .

المبحث الثاني التعريف بالسيوطي

المطلب الأول: نسبه ومولده ونشأته وشيوخه وتلامذته .

هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي أو الأسيوطي الأصل الطولوي ، الإمام الكبير صاحب التصانيف . ولد في أول ليلة مستهل رجب سنة ٨٤٩ تسعة وأربعين وثمانمائة ونشأ يتيماً فحفظ القرآن والعمدة والمنهاج الفرعي وبعض الأصلي وألفية النحو.^(١)

وكانت أمه أمة تركية ، أما أبوه فمصري ، ولكن السيوطي يقول : ((حدثني من أتق به أنه سمع والدي يذكر أن جده الأعلى كان أعجماً أو من الشرق))^(٢).

درس منذ نعومة أظفاره على مشايخ عصره في كل فن وخاصة في العلوم الشرعية والعربية ، ذكره تلميذه شمس الدين الداوودي أن عدد شيوخه واحداً وخمسين شيخاً ، رحل في طلب العلم إلى الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب، تمكن من الحديث حتى عد أعلم أهل زمانه به وبغريبه ورجاله واستتباط الأحكام منه ، قرأ على السيراني^(٣) ألفية ابن مالك حلاً فما أتمها إلا وقد صنف فأجازه شيخه في العربية، ثم قرأ عليه قطعة من التسهيل وسمع عليه الكثير من شرح ابن المصنف بدر الدين على ألفية والده ، ومن التوضيح وشرح الشذور والمغنى، وقرأ أيضاً على الشيخ شمس الدين محمد بن سعد بن خليل^(٤) كافية ابن الحاجب وشرحها للمصنف

(١) انظر حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، للسيوطي (١/٣١٠-٣١١) ، تحقيق الدكتور علي محمد عمر ، ط/١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ، والكواكب السائرة ، للشيخ نجم الدين الغزي (١/٢٢٦) ، ط/٢ دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ١٩٧٩ ، والبدر الطالع للشوكاني (٣٣٧) ، بتحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري ، ط/١ دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، والوسيط في تاريخ النحو العربي ٢٨٨.

(٢) انظر حسن المحاضرة (١/٣١١) ، والوسيط في تاريخ النحو العربي ٢٨٨.

(٣) شمس الدين محمد بن موسى السيراني، قرأ عليه السيوطي صحيح مسلم إلا قليلاً منه والشفاء، وقرأ عليه ألفية ابن مالك حلاً فما أتم إلا وقد صنف، وأجازه بالعربية، ثم قرأ عليه قطعة من التسهيل، انظر الكواكب السائرة (١/١٤٢) .

(٤) هو شمس الدين محمد بن سعد بن خليل ، كانت له معرفة حسنة بالفقه والنحو وغيرهما، أخذ عنه السيوطي في أول الطلب ، توفي سنة ٨٦٧ هـ . انظر بغية الوعاة (١/٥٧٨) .

وقطعة من كتاب سيبويه ، وشافية ابن الحاجب وشرحها للجاربردي ، ومن أخص مشايخه وأشهر في النحو الشمي^(١) والكافجي^(٢) فقد سمع عن الأول التوضيح والمغني وقرأ على الثاني شرح القواعد له ، وأشياء من مختصراته النحوية ، أصبح بعد ذلك من أهم النحاة في مدرسة مصر النحوية^(٣)

تتلمذ على يدي السيوطي عدد كثير من الطلاب ، وقد صار لكثير منهم بعد ذلك شأن سابع ، وصيت واسع ، من هؤلاء :

محمد بن إياس الحنفي^(٤) ومحمد بن محمد المعروف بابن العجيمي^(٥) ، ومحمد ابن يوسف الشافعي^(٦) ومحمد بن الداودي المصري^(٧) ، ومحمد بن علي المعروف بابن طولون^(٨) ، وغيرهم^(٩)

توفي في سحر ليلة الجمعة تاسع جمادى الأولى سنة ٩١١هـ إحدى عشرة وتسعمائة في منزله بالروضة بالقاهرة بعد أن تمرض سبعة أيام بورم شديد في ذراعه الأيسر وقد استكمل من العمر إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشرة يوماً

(١) هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن الشمي الحنفي ، الفقيه المفسر ، المحدث الأصولي النحوي البياني المحقق إمام النحاة في زمانه وشيخ العلماء في أوانه شهد بنشر علومه العاكف والبادي ، وارتوى من بحار فهمه الظمان والصادي ، توفي سنة ٨٧٢هـ . انظر (٣٠٨/١)

(٢) الكافجي : هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الكافجي الحنفي كان إماماً في المعقولات كلها : الكلام وأصول اللغة والنحو والتصريف وغير ذلك توفي سنة ٨٧٩هـ انظر بغية الوعاة (٩٩/١) .

(٣) انظر الوسيط في تاريخ النحو العربي ٢٢٨ ، والبدر الطالع ٢٣٧ .

(٤) محمد بن أحمد بن إياس الحنفي ، أبو البركات: مؤرخ بحاث مصري من تلاميذ السيوطي . انظر الأعلام ، للزركلي (٥/٦) .

(٥) هو شمس الدين محمد بن محمد الشهير بابن العجيمي المقدسي الشافعي أخذ عن السيوطي وغيره ، توفي سنة ٩٣٨ هـ ، انظر شذرات الذهب (٢٣٠/٨) .

(٦) محمد بن يوسف الشافعي ، توفي سنة ٩٤٢ هـ . انظر الأعلام (٢٩١/٦) .

(٧) هو شمس الدين محمد الداودي المصري الشافعي ، وقيل المالكي الشيخ العلامة المحدث الحافظ ، كان شيخ شيخ الحديث في عصره ، توفي سنة ٩٤٥ هـ انظر شذرات الذهب (٢٦٥/٨) .

(٨) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الشهير بابن طولون قرأ على جماعة منهم القاضي ناصر ناصر الدين بن زريق والسراج بن الصيرفي وغيرهما ، وأخذ عن السيوطي إجازة ، توفي سنة ٩٥٣ هـ ، انظر شذرات الذهب (٢٩٨/٨) .

(٩) انظر مقدمة تحقيق الاقتراح للدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ص (٣٩) مكتبة الآداب القاهرة ، ط/٣ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م ، وشذرات الذهب لابن العماد ٢٣٠/٨ ، ٢٥١ ، ٢٦٤ ، ٢٩٨ .

وكان له مشهد عظيم ، وُضِيَّ عليه بدمشق بالجامع الأموي صلاة الغائب بعد شهر ونصف من وفاته^(١).

المطلب الثاني: ثقافته ومكانته العلمية.

يعد السيوطي أغزر العلماء المصريين وأسرعهم تأليفاً في جميع الميادين : في التفسير والحديث والفقه والتاريخ والتراجم واللغة والنحو ، قال تلميذه الداوودي: عاينت الشيخ وقد كتب في يوم واحد ثلاثة كراريس تأليفاً وتحريراً . له مصنفات حافلة كاملة جامعة نافعة متقنة محررة معتبرة في العلوم المتنوعة بلغت من الكثرة حدا عظيما فهي تربو على الخمسمائة اشتهرت في حياته في جميع الأمصار . ومن أنفس كتبه اللغوية كتابه المزهري في علوم العربية وهو يضم مباحث واسعة في فقه اللغة . وله في النحو مصنفات مختلفة ، منها شرحه لمغني ابن هشام وشرحه لشواهد ، وكتاب الاقتراح في أصول النحو ، ألفه كما يقول في مقدمته على هدي كتاب الخصائص لابن جني ، وقد لخص فيه جميع ما يتعلق بتلك الأصول ، ورجع أيضاً إلى كتاب لمع الأدلة والإغراب في جدل الأعراب لابن الأنباري ، وأخذ من الأول لبابه وأدخله في ثانيا كتابه وضم خلاصة الثاني إلى مباحثه في العلة . وهو يتناول في الكتاب السماع والإجماع والقياس والاستصحاب والأدلة والتعارض والترجيح بين مذهبي البصريين والكوفيين ويتضح في الأبواب الأخيرة أثر استضاءته بعلم أصول الفقه.

ومن مصنفاته في أصول النحو وقواعده الكلية كتاب الأشباه والنظائر ، وفيه يطبق على العربية المنهج الذي اتخذه الفقهاء في مصنفاتهم للأشباه والنظائر في الفقه . وله أيضاً في قواعد النحو والتصريف كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع وهو موسوعة ضخمة لآراء النحاة في تلك القواعد من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين ، ومع كل رأي حججه وأدلتها، جمعها من نحو مائة مصنف ، لعل أهمها ارتشاف الضرب لأبي حيان ، وتسهيل الفوائد لابن مالك، وقد انتقاه من نحو مائة كتاب ، وهذا يدل على سعته وسيلان ذهنه وثقوب رأيه في اختياراته من جميع هذه الكتب . وهو يتعقب آراء النحاة حتى عصره ، مستقصياً لها استقصاءً

(١) انظر شذرات الذهب لابن العماد (٥٥/٨) ، والبدر الطالع للشوكاني ٣٤٣ ، والوسيط في تاريخ النحو

العربي ٢٣٥ .

دقيقا ، وله اختيارات نحوية في جمهورها اختارها من آراء سابقه ، وهو بذلك يجري في اتجاه مدرسته التي كان أفرادها من المصريين الذين ما يزالون يتخيرون من الآراء النحوية ما تستقيم حججه وبراهينه عندهم^(١).

كما يعد السيوطي أيضا أحد النابهين في عصر المماليك ، ومن أعلامه وحملة راية علمه وأقلامه ، الإمام المجتهد الضارب في كل علم بنصيب . أولع بالعلم والتأليف منذ صغره ، حتى ليتمكن القول: على حد تعبير العصر الحديث - إنه هاو من الهواة أغرم بهما واتخذها شغله الشاغل . وحسبنا برهنة ما نقول، إن مؤلفاته أربت على الخمسمائة في فنون متعددة^(٢).

ويعتبر السيوطي أفضل أنموذج للحياة العلمية في عصر المماليك إذ سطر ببراعه التي لا تعرف الملل الكثير من فنون العلم التي كانت تروج في ذلك العصر .

قال الشوكاني: ((وأجاز له أكابر علماء عصره من سائر الأمصار ، وبرز في جميع الفنون وفاق الأقران واشتهر ذكره وبعد صيته ، وصنف التصانيف المفيدة كالجامعين في الحديث ، و(الدر المنثور) في التفسير ، و(الإتيقان في علوم القرآن)، وتصانيفه في كل فن من الفنون مقبولة قد سارت في الأقطار مسير النهار ، ولكنه لم يسلم من حاسد لفضله وجاحد لمناقبه فإن السخاوي في الضوء اللامع وهو من أقرانه ترجم له ترجمة مظلمة غالبها ثلب فظيع ، وسب شنيع و انتقاص و غمط لمناقبه تصريحاً وتلميحاً ولا جرم فذلك دأبه في جميع الفضلاء من أقرانه ، وقد تنافس هو وصاحب الترجمة منافسة أوجبت تأليف صاحب الترجمة لرسالة سماها الكاوي لدماغ السخاوي ، فليعرف المطلع على ترجمة هذا الفاضل في الضوء اللامع إنها صدرت من خصم له غير مقبول عليه))^(٣) .

كان السخاوي المذكور من أساتذة السيوطي وقد تحامل الأستاذ على تلميذه ، فقال عنه أخذ من التصانيف المتقدمة التي لا عهد لكثير من العصريين بها في فنون

(١) انظر المدارس النحوية ٣٦٤ ، والوسيط في تاريخ النحو العربي ٢٢٩ ، ٢٣٣ .

(٢) انظر عصر سلاطين المماليك ، لمحمود رزق سليم (٣/٣٥٥) القسم الأول من الجزء الثاني ، مكتبة الآداب بالجماميز .

(٣) انظر البدر الطالع للشوكاني ٣٣٨ .

فغير فيها يسيرا وقدم وأخر ونسبها لنفسه وهول في مقدماتها بما يتوهم منه الجاهل منه شيء مما لا يوفي ببعضه ، وأول ما أبرز جزءا في تحريم المنطق جرده من مصنف لابن تيمية واستعان بي في أكثره ... وغير ذلك ، كل هذا مع إنه لم يصل ولا كاد ، ولذا قيل إنه تزيب قبل أن يتحصرم ، وأطلق لسانه وقلمه في شيوخه فمن فوقهم ونقص السيد الجرجاني و الرضي في النحو بما لم يبد مستنداً فيه مقبولا فقد نسب إلى السيد قوله إن الحرف لا معنى له أصلا لا في نفسه ولا في غيره ، ولما قيل له إن كلام السيد ناطق بتكذيبك في ما نسبته إليه فأعطنا مستندك في ما زعمته قال إنني لم أر له كلاما ولكنني لما كنت بمكة نقل لي بعض الفضلاء في المسألة ما حكيته فقلدته فيه ... وهذا عجيب ممن يتصدى للتصنيف كيف يقلد في مثل هذا ... وقال إن من قرأ الرضي ونحوه لم يترق إلى درجة أن يسمى مشاركا في النحو^(١) كان السيوطي عظيم الاعتزاز بنفسه فقد أخبر ((أنه يحفظ مائتي ألف حديث ، وقال لو وجدت أكثر لحفظته ، وقال أيضاً مفتخراً لقد كملت عندي آلات الاجتهاد بحمد الله ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنف بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية ونقوضها وأجوبتها والمقارنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك وقال إن العلماء الموجدین يرتبون له من الأسئلة ألوفاً فيكتب عليها أجوبة على طريقة الاجتهاد وإنه يرتب لهم من الأسئلة بعدد العشر فلا ينهضون وقال رزقت التبخر في سبعة علوم: التفسير والحديث والفقہ والنحو والمعاني والبيان والبدیع على طريق العرب والبلغاء لا على طريق العجم و أهل الفلسفة والذي أعتقده أن ما وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقہ ... لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي فضلا عن من هو دونهم ولكنه أردف قائلاً : ودون هذه السبعة في المعرفة أصول الفقہ والجدل والتصريف ودونها الإنشاء والترسل والفرائض ودونها القراءات ولم آخذها عن شيخ ودونها الطب ، وأما علم الحساب فأعسر شيء علي وأبعده عن ذهني وإذا نظرت في مسألة تتعلق به فكأنما أحاول جبلا أحمله^(٢) ، وقد علق الشمس

(١) انظر الضؤ اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوي (٦٧/٢) ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، بدون

تاريخ ، والوسيط في تاريخ النحو العربي ٢٣٠ .

(٢) حسن المحاضرة (١/٣١٣) .

السخاوي على ذلك بقوله: ((إن ما اعترف به عن نفسه في الحساب... أدل دليل على بلادته وبعده فهمه بتصريح أئمة الفن بأنه فن نكاه... ودعواه الاجتهاد ليست خطأه ثم نقل سؤال بعضهم للسيوطي أعلمني عن آلات الاجتهاد أما بقي أحد يعرفها فقال له نعم بقي من له مشاركته فيها لا على وجه الاجتماع في واحد بل مفرقا فقال له فاذكرهم لي ونحن نجتمعهم لك ونتكلم معهم فإن اعترف كل واحد منهم لك بعلمك وتميزك فيه أمكن أن نوافقك في دعواك فسكت ولم يبد شيئا) ، كذلك قال السخاوي إن تصانيف السيوطي زادت على ثلاثمائة كتاب ثم أضاف مهونا من شأنها رأيت منه ما هو في ورقة وأما ما هو دون كراسة فكثير وقال بعد أن نسب إليه تهمة اختلاسها من التصانيف السابقة وليته إذا اختلسه لم يمسحها ، ولو نسخها على وجهها لكان أنفع وفيها مما هو لغيره الكثير وأضاف كل ذلك مع كثرة ما يقع له من التحريف والتصحيف وما ينشأ من عدم فهم المراد لكونه لم يزاحم الفضلاء في دروسهم ولا جلس بينهم في مسائلهم وتعريسيهم بل استبد بأخذه من بطون الدفاتر والكتب واعتمد ما لا يرتضيه من الإقتان صحب ، وقد قام عليه الناس كافة لما ادعى الاجتهاد... وبالجملة فهو سريع الكتابة لم أزل أعرفه بالهوس ومزيد الترفع حتى على أمه بحيث كانت تزيد في التشكي منه، ولا يزال أمره في تزايد من ذلك... وقد ساعده السلطان حتى استقر في مشيخة البيبرسية وخدم من ثم بل جمده من حيث رام ستر نفسه بقوله تركت الإقراء والإفتاء وأقبلت على الله)) (١).

وقد دافع الشوكاني كما سبق ذكره ، وأضاف أيضا : ((لا يخفى على المنصف ما في هذا المذكور من التحامل على هذا الإمام فإن ما اعترف به من صعوبة علم الحساب عليه لا يدل على ما ذكره من عدم الذكاء ، فإن هذا الفن لا يفتح فيه على نكي إلا نادرا كما نشاهده الآن في أهل عصرنا ، وكذلك سكوته عند قول القائل له نجتمع لك أهل كل فن من فنون الاجتهاد فإن هذا كلام خارج عن الإنصاف لأن رب الفنون الكثيرة لا يبلغ في تحقيق كل واحد منها ما يبلغه من هو مشتغل به على انفراده وهذا معلوم لكل أحد وكذلك قوله إنه... أخذ كذا ليس بعيب فإن هذا ما زال دأب المصنفين يأتي الآخر فيأخذ من كتب من قبله فيختصر أو يوضح أو يعترض

(١) انظر الضؤ اللامع (٦٩/٢) ، والوسيط في تاريخ النحو العربي ٢٣١ .

أو نحو ذلك من الأغراض التي هي الباعثة على التصنيف ومن ذاك الذي يعمد إلى فن قد صنف فيه من قبله فلا يأخذ من كلامه، وقوله إنه رأى بعضها في ورقة لا يخالف ما حكاه السيوطي من ذكر عدد مصنفاته فإنه لم يقل إنها زادت على ثلاثمائة مجلد بل قال إنها زادت على ثلاثمائة كتاب وهذا الاسم يصدق على الورقة وما فوقها ، وقوله إنه كثير التصحيف والتحريف مجرد دعوى عاطلة عن البرهان فهذه مؤلفاته على ظهر البسيطة محررة أحسن تحرير ومتقنة أبلغ إتقان ، وعلى كل حال فهو غير مقبول عليه لما هو معروف من قول أئمة الجرح والتعديل بعدم قبول الأقران في بعضهم بعضا مع ظهور أدنى منافسة فكيف بهذه المنافسة بين هذين الرجلين التي أفضت إلى تأليف بعضهم في بعض ، فإن أقل من هذا يوجب عدم القبول ، والسخاوي وإن كان إماما غير مدفوع لكنه كثير التحامل على أكابر أقرانه ، فإنه لا يقيم لهم وزنا بل لا يسلم غالبهم من الحط منه ، وإنما يعظم شيوخته وتلامذته ومن لم يعرفه أو كان من غير مصره أو يرجو خيره أو يخاف شره ... وقد جرت عادة الله سبحانه وتعالى كما يدل عليه الاستقراء برفع شأن من عودي لسبب علمه وتصريحه بالحق ، وانتشار محاسنه بعد موته وارتفاع ذكره وانتفاع الناس بعلمه ، وهكذا كان أمر السيوطي فإن مؤلفاته انتشرت في الأقطار وسارت بها الركبان إلى الأنجاد والأغوار ورفع الله له من الذكر الحسن والثناء الجميل ما لم يكن لأحد من معاصريه والعاقبة للمتقين)) (١) .

ويذكر الأستاذ محمود رزق سليم : ((من أهم ما يؤخذ به السيوطي ، كثرة نقله من كتب المتقدمين ، دون أن يصرف همته إلى استنباط جديد ، وابتداع الفكرة المستقلة ، ثم دون أن يبذل في منقلبه ، جهدا يوضحه ، ويرتبه ويهذبه ويستدل له ، ويعلق عليه .

ومع هذا ، فحسبه هذه الكثرة الرائعة من مؤلفاته ، منقولة وغير منقولة ، شاهدة لسعة اطلاعه وامتداد أفقه ، وحدة ذهنه ، وحسن تأتبه للمتفرق المشعث ، حتى يلمه في صعيد واحد . على إنها هي روح العصر ، وسياق حوادثه . وعلى غرار السيوطي

(١) انظر البدر الطالع للشوكاني ٣٤٣ ، والوسيط في تاريخ النحو العربي ٢٣٢ .

نبغ كثير من أئمة العصر . وأصبحت مؤلفاته هذه - التي نوجه إليها سهام النقد - المرجع والسند في كثير من العلوم والفنون .
وحسب السيوطي أن له بحوثاً يعتبر أبا عُذْرَتَهَا^(١) وابن بجدتها^(٢) ، وتحقيقات لا ينكر منصف إنها قيمة جليلة ، لم يتناولها قبله متناول ، في تجميعها وتنسيقها وحسن الربط بينها ، والإدلاء بالرأي فيها ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ، كتبه : الإِتقان والمزهر والاقترح في أصول النحو ، وحسن المحاضرة ، والأشباه والنظائر^(٣) .

المطلب الثالث : آثاره ومصنفاته.

للسيوطي مصنفات كثيرة منها :

- ١/ الإِتقان في علوم القرآن - مطبوع .
- ٢/ إسعاف المبتأ في رجال الموطأ .
- ٣/ الأصول المهمة في علوم جمة .
- ٤/ الأشباه والنظائر في الفقه .
- ٥/ الأشباه والنظائر في النحو - مطبوع .
- ٦/ الاقترح في أصول النحو - مطبوع .
- ٧/ تاريخ الخلفاء - مطبوع .
- ٨/ تزيين الممالك في مناقب مالك .
- ٩/ تفسير الجلابين - مطبوع .
- ١٠/ الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير - مطبوع .
- ١١/ جمع الجوامع في الحديث .
- ١٢/ جمع الجوامع في النحو .

(١) يقال : فلان أبو عذرة هذا الكلام أي: هو الذي اخترعه ولم يسبقه إليه أحد ، وهو مستعار من قولهم: هو أبو عذرتها أي: هو الذي افتضاها ويقال : إن المرأة لا تنسى أبا عذرتها . انظر ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، للتعاليبي ص ٢٤٩ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ م .
(٢) يُقال: للعالم بالشيء المُتَقِن له عنده بجدة ذلك وهو ابنُ بجدتها ، وهو عالم ببجدة أمرك ويجدته ويُجدته أي يدخلته وبطأنته . المخصص ، لابن سيده (١ / ٢٦١) .
(٣) انظر عصر سلاطين المماليك (٣/٣٦٣) .

- ١٣/ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة - مطبوع .
- ١٤/ الخصائص النبوية في معجزات النبي عليه الصلاة والسلام .
- ١٥/ الدراري في أبناء السراري .
- ١٦/ در السحابة في من دخل مصر من الصحابة .
- ١٧/ الدر المنثور في التفسير المأثور - مطبوع .
- ١٨/ ريح النسر في من عاش من الصحابة مائة وعشرين .
- ١٩/ شرح شواهد المغني - مطبوع .
- ٢٠/ طبقات الحفاظ - مطبوع .
- ٢١/ طبقات المفسرين .
- ٢٢/ طبقات النحويين واللغويين - مطبوع .
- ٢٣/ طي اللسان عن ذم الطيلسان .
- ٢٤/ كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة .
- ٢٥/ لباب العقول في أسباب النزول : طبع على هامش الجلابين .
- ٢٦/ المزهر في علوم العربية - مطبوع .
- ٢٧/ مشتهى العقول في منتهى النقل .
- ٢٨/ المنهاج السوي في ترجمة النووي .
- ٢٩/ الهمع على الجمع في النحو - مطبوع .
- ٣٠/ وصف اللال في وصف الهلال .
- ٣١/ وصول الأمانى بأصول التهاني .^(١)

(١) انظر عصر سلاطين المماليك (٣/٣٦٨).

الفصل الثاني

في نشأة النحو وأصوله

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نشأة النحو العربي.

المبحث الثاني: الأطوار التاريخية للنحو العربي.

المبحث الثالث: نشأة أصول النحو وتطورها.

المبحث الأول نشأة النحو العربي

المطلب الأول: مفهوم النحو لغة واصطلاحاً.

جاء عن ابن دريد^(١) : ((النحو القصد، نحوت الشيء أنحوه نحواً إذا قصدته. وكل شيء أممته فقد نحوته، ومنه اشتقاق النحو في الكلام كأنه قصد الصواب))^(٢). ونقل عن ابن السكيت^(٣) قوله: ((نحا نحوه إذا قصده ، ونحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرفه ، ومنه سمي النحوي لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب))^(٤). وجاء عن ابن منظور^(٥). ((والنحو : القصد والطريق . يكون ظرفاً ويكون اسماً، نحاه ينحو وينحاه نحواً وانتحاه ، ونحو العربية منه))^(٦).

فالنحو لغة إذن يعني القصد الأمّ ؛ وهو في الاصطلاح ((انتحاء سمت كلام العرب في تصريفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم ، أو إن شذ بعضهم عنها رد به إليها ، وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً كقولك قصرت قصراً ، ثم خص به انتحاء هذه القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفتّه ، ثم خص به علم

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، طلب علم النحو وأخذ عن أبي حاتم السجستاني وأبي الفضل الرياشي وغيرهما ، وكان من أكابر علماء العربية ، شاعراً كثيراً الشعر ، فمن ذلك المقصورة المشهورة، توفي سنة ٣٢١ هـ. انظر نزهة الألباء ١٩١.

(٢) انظر الجمهرة (٥٧٥/١) ، مادة ح ن و.

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت ، انتهى إليه علم الكوفيين مع أبي العباس أحمد ابن يحيى ثعلب الشيباني ، وكان ابن السكيت أحسن الرجلين تأليفاً، وكان ثعلب أعلمها بالنحو ، توفي سنة ٢٤٤ ، انظر طبقات النحويين واللغويين ٢٠٢ ، ومراتب النحويين ١٥١.

(٤) انظر لسان العرب ، لابن منظور (٣١٠/١٥) ، مادة نحا ، دار صادر . بيروت بدون تاريخ .

(٥) هو محمد بن مكرم بن علي - وقيل رضوان - بن أحمد ابن أبي القاسم بن حقة بن منظور الأنصاري الإفريقي المصري جمال الدين أبو الفضل ، صاحب لسان العرب في اللغة ، كان عارفاً بالنحو واللغة والتاريخ والكتابة . مات في شعبان سنة ٧١١ هـ . بغية الوعاة - (١ / ٢٤٨) .

(٦) انظر لسان العرب ، لابن منظور (٣١٠/١٥) ، مادة نحا .

الشريعة من التحليل والتحرير ، وكما أن بيت الله عز وجل خص به الكعبة ، وإن كانت البيوت كلها لله عز وجل (...))^(١) .

وذكر الجرجاني^(٢) في التعريفات أن النحو: ((هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها ، وقيل النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال وقيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده))^(٣) .

وتحدث عبد القاهر الجرجاني^(٤) عن النحو ، فرأى أن دائرة النحو يجب أن تتعدى البحث في الإعراب وضبط الكلمات وأنها يجب أن تمتد لتشمل نظم الكلام لذلك تكلم في النظم وإطباق العلماء على تعظيم شأنه وتقدير قدره والتتويه بذكره ، قال عبد القاهر : ((واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها))^(٥) ، ثم ضرب أمثلة للجمل الاسمية والفعلية وللشروط والحال وأنواع من التقديم والتأخير ، وقال بعد ذلك : ((فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطأه إن كان خطأً إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا

(١) الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٤/١) تحقيق محمد علي النجار ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣هـ - ١٤٠٣م ، انظر لسان العرب ، لابن منظور (٣١٠/١٥) ، مادة نحا .

(٢) هو علي بن محمد بن علي ، المعروف بالشريف الجرجاني : فليسوف ، من كبار علماء العربية ، من كتبه المشهورة (التعريفات) ، توفي سنة ٨١٦هـ . انظر الإعلام للزركلي (٧/٥) .

(٣) انظر التعريفات للجرجاني ص ٢٣٦ ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٢م .

(٤) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي الإمام المشهور أبو بكر . أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي ، ولم يأخذ عن غيره لأنه لم يخرج عن بلده ؛ وكان من كبار أئمة العربية والبيان ، شافعيًا ، أشعريًا . صنّف المغني في شرح الإيضاح ، المقتصد في شرحه ، إعجاز القرآن الكبير والصغير ، الجمل ، العوامل المائة ، العمدة في التصريف ، وغير ذلك . مات سنة إحدى - وقيل أربع - وسبعين وأربعمائة . بغية الوعاة - (٢ / ١٠٦) .

(٥) انظر دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ص ٧٧ ، تحقيق د. محمد التنجي ، دار الكتاب العربي . بيروت ، ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م .

وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه ((^(١)) واختار ابن عصفور^(٢) وتبعه الأشموني^(٣) في تعريفه للنحو في الاصطلاح بأنه علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها^(٤)

وذكر الخضري^(٥) في مطلع حاشيته عن ابن عقيل أنه في الاصطلاح يطلق على ما يعم الصرف تارة وعلى ما يقابله أخرى ، ويعرف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال أفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال ، وحال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعها من بيان شروط لنحو النواسخ ، وحذف العائد وكسر إن أو فتحها ، ونحو ذلك وعلى الثاني، يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الأول فهو مرادف لعلم العربية حيث غلب استعماله في هذين فقط^(٦)

قد اختلفت هذه التعريفات في مفهوم النحو اصطلاحاً ؛ فمجملة هذه التعريفات ترجع إلى قسمين فمن العلماء من رأى أن تشمل هذه القواعد أساليب اللغة من جميع نواحيها وهذا كما هو ظاهر تعريف عبد القاهر الجرجاني ومنهم من قصرها على ضبط أواخر الكلمات العربية ومعرفة بنيتها واشتقاقها وتصرفها، وهذا يمثل بقية

(١) انظر دلائل الإعجاز ص ٧٨، الوسيط في تاريخ النحو العربي ص ١٥ .

(٢) هو علي بن مؤمن أبو الحسن بن عصفور، توفي سنة ٦٦٣ أو ٦٦٩. البغية (٢/٢٢٢).

(٣) هو أبو العرفان الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي، من أشهر تأليفه حاشيته على شرح الأشموني، توفي سنة ١٢٠٦هـ. انظر عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي (٢/١٣٧)، دار الجيل، بيروت . لبنان بدون تاريخ .

(٤) انظر المقرب ، لابن عصفور ص ٦٧، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ط ١ ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م، وشرح الأشموني (١/١٩) تحقيق حسن حمد ط ١ دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م ص ٦٧ .

(٥) هو الشيخ محمد بن مصطفى بن حسن المعروف بالخضري، له حاشية مطولة حسنة على ابن عقيل، توفي سنة ١٢٨٧هـ، وقيل سنة ١٢٨٨هـ . انظر الوسيط في تاريخ النحو العربي ص ٢٤٥ .

(٦) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/٢١) تحقيق تركي فرحان المصطفى ، ط ٢ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م. ص ٢١/١

التعريفات مع فروق يسيرة ولعل منشأ هذا الخلاف في تحديد دائرة علم النحو راجع إلى صلة علم النحو بالفروع الثقافية العربية الأخرى ، فان علم النحو فرع من الفروع العربية ، وقد كانت هذه العلوم في أول الأمر تشمل النحو واللغة والأدب ثم اتسع نطاقها فشملت الأخبار والسير ثم ازدادت فروعها عددا فأصبحت تشمل اللغة والأدب والصرف والنحو والاشتقاق والخط وقرض الشعر والعروض وإنشاء الخطب والرسائل والأخبار والسير والتاريخ والمعاني والبيان أما البديع فذيل^(١) لا قسم برأسه ولقد كان الأساس الذي تركز عليه البحث في هذه العلوم كلها هو كلام العرب ، وكان البحث عن النحو في الأدوار الأولى للثقافة العربية ممتزجا دائماً بالبحث في اللغة والأدب ، وممتزجا بعلم القراءات وبأخبار العرب وبتاريخهم في كثير من الأحوال ، فكان كثير من العلماء تشمل ثقافتهم وبحوثهم هذه الفروع الخمسة ، لذلك وجدنا منهم من جمع في مؤلفاته بين المسائل النحوية والصرفية واللغوية والأدبية وبين من له صلة بأخبار العرب وتاريخهم كالمبرد^(٢) في كتابه الكامل ، وسبب ذلك أن مسائل النحو والصرف إنما هي ظاهرة من الظواهر التي تعتري الكلمات حال أفرادها أو تركيبها وتستأنس بالشواهد اللغوية والأدبية من كلام العرب أو بالآيات القرآنية على مختلف قراءاتها، وأن البحث في هذه الشواهد جميعا من شتى نواحيها مما يقتضيه إتمام البحوث النحوية .

ثم اقتضت طبيعة التدرج والتعمق في البحث أن يستقل النحو عن الفروع العربية الأخرى ، وعلى كل حال فليس من الخير أن تنفصل علوم العربية بعضها عن بعض في أذهان الدارسين حتى لو استقل النحو عن غيره من فروع العربية الأخرى في الوقت الحاضر فاللفظ والمعنى متلازمان ، ولا تجيء القواعد النحوية إلا من خلال الأساليب والتراكيب كل هذا ينبغي أن تسير مسائله جنباً إلى جنب حتى تتحقق الغاية التي تتعاون العلوم العربية على الوصول إليها ، من هنا وجب تعليم

(١) لعل هذا قول لبعض المتقدمين ، ثم درج العلماء في تقسيم البلاغة إلى : معاني وبيان وبديع .

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرد ، كان شيخ النحو والعربية، وإليه انتهى علمها، توفي

٢٨٥ . طبقات النحويين واللغويين ص ١٠١ ، ونزهة الألباء ١٦٤ .

النحو متصلا بالفروع العربية الأخرى خاصة تلك التي تتعرض لألوان الأساليب وفنون البيان ((^(١)).

المطلب الثاني : سبب وضع النحو:

قال أبو الطيب اللغوي^(٢): ((واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعليم والإعراب ، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمستعربين من عهد النبي ﷺ ، فقد روينا أن رجلا لحن بحضرته فقال: ((أَرشِدُوا أَحَاكُمْ فَقَدْ ضَلَّ))^(٣) .

وقال أبو بكر رضي الله عنه : لأن أقرأ فأسقط أحب إلي من أقرأ فألحن^(٤) ((وري أن عمر بن الخطاب مر على قوم يسيئون الرمي فقرعهم فقالوا : إنا قوم متعلمين فأعرض مغضبا وقال والله لخطأكم في لسانكم أشد علي من خطأكم في رميكم))^(٥) .

وقال ابن جنى: ((روي أن أحد ولاة عمر رضي الله عنه كتب إليه كتابا لحن فيه ، فكتب إليه عمر أن قنع كاتبك سوطا))^(٦) وذكر ابن جنى أيضا من حديث علي رضي الله عنه مع الأعرابي الذي أقره المقري: (أن الله برئ من المشركين ورسوله) ، حتى قال الأعرابي برئت من رسول الله ، فأنكر ذلك علي رضي الله عنه ، ورسم لأبي الأسود^(٧) عمل النحو ما رسمه : ما لا يجهل موضعه فكان ما يروى من

(١) انظر الوسيط في تاريخ النحو العربي ص ١٦ .

(٢) عبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي: أديب. له كتب، منها " مراتب النحويين - ٣٥١ هـ الأعلام للزركلي (٤ / ١٧٦) .

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک ، بلفظ (أرشدوا أحاكم) ، باب تفسير سورة حم السجدة ، (٤٧٧/٢) ، برقم ٣٦٤٣ ، وقال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأقره الذهبي .

(٤) انظر مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ٢٣ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، بدون تاريخ.

(٥) انظر معجم الأدباء (٦٧/١) والوسيط ٢٣

(٦) انظر الخصائص لابن جنى (٨/٢) تحقيق محمد علي النجار ط/٣ عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
(٧) هو ظالم بن عمرو بن سفيان أبو الأسود الدؤلي، قاضي البصرة ، صاحب النحو، وهو منسوب إلى الدئل بن بكر بن كنانة. والدئل، على "فعل" اسم دؤيبية، تسمى الرجل بها، قال سيبويه: وليس في كلام العرب اسم على وزن "فعل" غيره ، توفي سنة ٧٠ هـ . انظر العبر ، للذهبي (٥٧/١) تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .، ونزهة الألباء ١٧ .

أغلاط الناس منذ ذلك إلى أن شاع واستمر فساد هذا الشأن ظاهرا ، فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد ، إلا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته^(١) .

وذكر القفطي^(٢) من رواية علي بن المغيرة الأثرم^(٣) عن أبي عبيدة البصري^(٤) قال : ((مر أبو عمرو بن العلاء بالبصرة^(٥) ، فإذا أعدل مطروحة مكتوب عليها : لأبو فلان) فقال أبو عمرو يا رب ، يلحنون ويرزقون^(٦) وروي أن أعرابيا دخل السوق فسمعهم يلحنون فقال العجب يلحنون ويربحون^(٧)

وحكى ياقوت الحموي^(٨) أخبارا تدل على اهتمامهم الشديد بشأن العربية، فمن ذلك قال الزهري^(٩) ما أحدث الناس مروءة أحب إلي من تعليم النحو. وقال الشاعر يصف النحو:

(١) انظر الخصائص (٩/٢) .

(٢) علي بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الواحد أبو الحسن القفطي يعرف بالقاضي الأكرم . صاحب تاريخ النحاة ، قال ياقوت : ولد في ربيع سنة ثمان وستين وخمسائة بقط ، وكان جمّ الفضل ، كثير النبل ، عظيم القدر . بغية الوعاة (٢ / ٢١٢) .

(٣) هو أبو الحسن علي بن المغيرة الأثرم النحوي اللغوي أخذ العلم عن أبي عبيدة والأصمعي ، توفي سنة ٢٣٢ هـ . الكامل في التاريخ ، لابن الأثير (٥/٢٧٩) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، والبغية (٢/٢١٩) .

(٤) أبو عبيدة معمر بن المثنى ، كان عالما بالشعر والغريب و الأخبار والنسب ، انظر أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي ص ٨٠ ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء ، ط١/ دار الاعتصام ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م .

(٥) أبو عمرو بن العلاء ، هو العلم المشهور في علم القراءة واللغة والعربية، وكان من الشأن بمكان وعنه أخذ يونس بن حبيب ، والرواية عنه في القراءة والنحو واللغة كثيرة ، توفي سنة ١٥٤ هـ . انظر أخبار النحويين البصريين ٤٦ ، ونزهة الألباء ٣٠ .

(٦) انظر إنباه الرواة للقفطي (٢/٣١٩) والوسيط ٢٤ .

(٧) انظر معجم الأدباء (١/٨٠) والوسيط ٢٤

(٨) ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، أبو عبد الله، شهاب الدين: مؤرخ ثقة، من أئمة الجغرافيين، ومن العلماء العلماء باللغة والأدب، توفي سنة ٦٢٦ هـ . الأعلام للزركلي - (٨ / ١٣١)

(٩) أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب المدني أحد الأعلام ، سمع من سهل بن سعد وأنس بن مالك وخلق ، قال ابن المديني : له نحو ألفي حديث ، وقال عمر بن عبد العزيز : لم يبق أعلم بسنة ماضية من الزهري ، توفي سنة ١٢٤ هـ . العبر (١ / ٢٩) .

اقتبسِ النَّحْوَ فَنَعَمَ الْمُقْتَبَسُ وَالنَّحْوُ زِينٌ وَجَمَالٌ مُلْتَبَسُ
صَاحِبُهُ مَكْرَمٌ حَيْثُ جَلَسَ مَنْ فَاتَهُ فَقَدْ تَعَمَّى وَانْتَكَسَ
كَأَنَّ مَا فِيهِ مِنَ الْعَيْبِ شَتَّانَ مَا بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْفَرَسِ

قرع رجل على الحسن البصري^(١) الباب وقال يا أبوسعيد فلم يجبه ، فقال
أبي سعيد ، فقال الحسن: قل الثالثة وادخل.

وحدث النضر بن شميل^(٢) ، قال أخبرنا الخليل بن أحمد^(٣) ، قال سمعت
أيوب السخيتاني^(٤) يحدث بحديث فلحن فيه ، فقال أستغفر الله يعني أنه عد اللحن
ذنبا .

وكان ابن سيرين^(٥) يسمع الحديث ملحوناً ، فيحدث به على لحنه ، وبلغ ذلك
الأعمش^(٦) ، فقال إن كان ابن سيرن يلحن فإن النبي ﷺ لم يكن يلحن ، فقومه .
قال وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب أولاده على اللحن، ولا يضربهم
على الخطأ . ووجد في كتاب عامل له لحن فأحضره وضربه دره واحدة^(٧)

(١) الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد إمام أهل البصرة وحبر زمانه ، وشهرته تغني عن التعريف به ،
قال ابن سعد في الطبقات : كان جامعا عالما رفيعا . فقيها حجة مأمونا عابدا ناسكا كثير العلم فصيحاً
جميلاً وسيماً ، توفي سنة ١١٠ هـ . العبر (١ / ٢٤) .

(٢) النضر بن شميل ، أخذ عن الخليل بن أحمد، وعن فصحاء العرب، كأبي خيرة الأعرابي وأبي الدقيش ،
ويحكى عن النضر بن شميل أنه قال: أقمت بالبادية أربعين سنة. ،وأخذ عنه أبو عبيدة القاسم بن سلام
توفي سنة ٢٠٣ أو ٢٠٤ هـ . نزهة الألباء ٧٣ .

(٣) هو الخليل بن احمد الفراهيدي، سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده والغاية في تصحيح القياس
واستخراج مسائل النحو وتعليقه، اخذ عنه سيبويه، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل توفي ١٦٠ انظر
نزهة الألباء ٤٥، وطبقات النحويين واللغويين ٤٧، ومراتب النحويين ٥٤ .

(٤) أيوب السخيتاني أحد الأعلام . وكان من صغار التابعين قال شعبة : كان سيد الفقهاء وقال ابن عيينة :
لم ألق مثله وقال حماد بن زيد : كان أفضل من جالسته وأشدهم اتباعا للسنة ، توفي سنة ١٣١ هـ . انظر العبر
(٣١/١) .

(٥) محمد بن سيرين أبو بكر شيخ البصرة مع الحسن . سمع عمران بن حصين وأبا هريرة وطائفة ، قال أيوب :
أريد للقضاء ففر إلى الشام وإلى اليمامة وقال مؤرق العجلي : ما رأيت أفقه في ورعه من محمد بن سيرين ، توفي
سنة ١١٠ هـ . انظر العبر (٢٤/١) .

(٦) الإمام أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم الأعمش . روى عن ابن أبي أوفى وأبي وائل
والكبار ، وكان يحدث الكوفة وعالمها ، توفي سنة ١٤٨ هـ . انظر العبر (٣٨/١) .

(٧) انظر معجم الأدباء (٨٠/١)

ويمكن أن ترد أسباب وضع النحو إلى بواعث مختلفة ، منها ما هو ديني ومنها ما هو غير الديني ، أما البواعث الدينية فترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحاً سليماً إلى أبعد حدود السلامة و الفصاحة وكذا الحديث النبوي ، لأن سلامة هذين النصين يسلم للمسلمين دينهم من التحريف والتصحيف ، ويضاف إلى ذلك أن العرب يعترفون بلغتهم اعتزازاً شديداً، وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم ، مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفاً عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأجنبية، وبجانب ذلك كانت هنا بواعث اجتماعية ترجع إلى أن الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلاً مستقيماً وتتقن النطق بأساليبها نطقاً سليماً . وكل ذلك معناه أن بواعث متشابكة دفعت دفعا إلى التفكير في وضع النحو ، ويضاف إلى ذلك أن رقي العقل العربي ونمو طاقاته الذهنية نموأ أعدده للنهوض برصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلاً تطرد فيه القواعد وتتنظم فيه الأقيسة انتظاماً يهيئ لنشؤ علم النحو ووضع قوانينه الجامعة المشتقة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتركيب الفصيحة ومن المعرفة التامة بخواصها وأوضاعها الإعرابية^(١)

المطلب الثالث: زمان وضع النحو ومكانه

علم النحو وضع في الصدر الأول للإسلام ، لأن علم النحو مثل أي قانون تتطلبه الحوادث وتقتضيه الحاجات ، والبواعث تدعو إلى وضعه ، ولم يك قبل الإسلام ما يحمل العرب على النظر إليه ، فإنهم في جاهليتهم غنيون عن تعريفه ؛ لأنهم كانوا ينطقون عن سليقة جبلوا عليها ، فيتكلمون في شؤونهم بدون إعمال فكر ، أو رعاية قانون كلامي يخضعون له ، بل قانونهم هو الملكة التي جبلوا عليها وبيئتهم التي تحيط بهم ، بخلاف العرب بعد الإسلام ، إذ اختلطوا بالفرس والروم والقبط وغيرهم ، فحل بلغتهم ما هال الغير عليها وعلى الدين ، حتى هرعوا إلى وضع النحو . وهذا هو التحقيق الذي عول عليه الجمهور ، فقد زعم بعض العلماء أن العرب يعلمون مواقع الكلام ، وأن كلامهم ليس مجرد استرسال وسليقة ، بل كان عن خبرة بقانون

(١) انظر المدارس النحوية ص/١٣

العربية ، فالنحو قديم فيهم ، أبلته الأيام ثم جدده الإسلام على يد أبي الأسود الدؤلي بإرشاد علي رضي الله عنه ومن هؤلاء العلماء أحمد بن فارس^(١) في أوائل كتابه الصحابي^(٢) ، بل لقد غلا ابن فارس غلوا شديدا إذ نسب للعرب العاربة معرفتهم بمصطلحات النحو بتوقيف من قبلهم . حتى انتهى الأمر إلى الموقف الأول وهو الله عز وجل الذي علم آدم الأسماء كلها .

والتحقيق أن الذي عول عليه الجمهور وهو الراجح أن علم النحو قد وضع في الصدر الأول للإسلام ، لأنه لم يكن قبل الإسلام ما يحمل العرب على النظر في وضع النحو ، لأنه كان حين ذاك ينطقون عن سليقة جبلوا عليها ، في حين أنهم بعد الإسلام اختلطوا بالأعاجم فحل بلغتهم من اللحن ما دفعهم يهرعون إلى وضع النحو ، وقد كان وضعه ونشوؤه في العراق ، لأنه على حدود البادية ، وملتقى العرب وغيرهم توطنه الجميع لرخاء الحياة فيه ، فكان أظهر بلد انتشر فيه وباء اللحن الداعي إلى وضع النحو ، في حين لم يكن لعرب الجزيرة حاجة لهذا العلم لأن لغتهم ما برحت فصيحة^(٣).

المطلب الرابع: واضع النحو العربي

-
- (١) العلامة أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي اللغوي صاحب المعجم نزيل همدان . روى عن أبي الحسن القطان وطائفة ، توفي سنة ٣٩٥ هـ . العبر - (١ / ١٧٣) .
- (٢) انظر الصحابي في فقه اللغة ، لابن فارس ص ١٦ ، تحقيق أحمد حسن بسج ، ط/٢ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧ م .
- (٣) انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوي ص/١٢ ، تحقيق سعيد محمد اللحام ، عالم الكتب ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م والوسيط في تاريخ النحو العربي ص/٢٦ .

اختلف الباحثون في تحديد أول من وضع النحو العربي من متقدمين ومتأخرين، كابن سلام^(١) في طبقات الشعراء وابن قتيبة^(٢) في المعارف والزجاجي^(٣) في الأمالي ، وأبي الطيب اللغوي في مراتب النحويين و السيرافي^(٤) في أخبار النحويين البصريين والزيدي^(٥) في الطبقات، وابن النديم^(٦) في الفهرست . والأنباري في نزهة الألباء، والقفطي في إنباه الرواة فيمن هو الواضع ، فعلى مذهبين مشهورين: المذهب الأول أن أول من وضع النحو هو علي رضي الله عنه ، وهذا المذهب يمثله الأنباري والقفطي. والمذهب الثاني أن أول من وضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي وهذا المذهب يمثله السابقون قبلهما^(٧)

قال ابن الأنباري : ((وسبب وضع علي رضي الله عنه لهذا العلم ما روى أبو الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين رضي الله عنه فوجد في يده رقعة فقلت ما هذا يا أمير المؤمنين فقال إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء يعني الأعاجم فأردت أن أضع شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه. ثم ألقى إلي الرقعة وفيها مكتوب الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما أنبأ عن المسمى ،

(١) أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم البصري ، كان من جملة أهل الأدب، وألف كتاباً في طبقات الشعراء ، وأخذ عن حماد بن سلمة، وروى عنه الإمام أحمد بن حنبل، وأبو العباس ثعلب ، توفي سنة ٢٣٢هـ . انظر نزهة الألباء ١٢٥.

(٢) أبو محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري الكوفي ، أخذ عن أبي حاتم السجستاني وغيره، وأخذ عنه أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه وغيره. وكان فاضلاً في اللغة والنحو والشعر؛ متفنناً في العلوم. وله المصنفات المذكورة، والمؤلفات المشهورة، فمنها: غريب القرآن، وغريب الحديث، ومشكل القرآن، ومشكل الحديث، وأدب الكاتب، إلى غير ذلك من المصنفات. توفي سنة ٢٧٠هـ . انظر نزهة الألباء ١٥٩.

(٣) هو عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجاجي؛ : صاحب الجمل، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج؛ لأنه لزمه حتى برع في النحو، توفي سنة ٣٣٩هـ . انظر بغية الوعاة (١١١/٢) .

(٤) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن السيرافي النحوي، كان من أكابر الفضلاء، وأفاضل الأدباء، زاهداً، لا نظير له في علم العربية، . وصنف تصانيف كثيرة؛ أكبرها شرح كتاب سيبويه ، توفي سنة ٣٦٨هـ . انظر نزهة الألباء ٢٢٧ .

(٥) هو محمد بن الحسن بن عبد الله أبو بكر الزيدي الإشبيلي النحوي صاحب طبقات النحويين . قال ابن الفرضي : كان واحد عصره في علم النحو ، وحفظ اللغة ، توفي سنة ٣٧٩هـ . بغية الوعاة - (١ / ٨٤).

(٦) هو محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق، أبو الفرج بن أبي يعقوب النديم: صاحب كتاب (الفهرست - ط) من أقدم كتب التراجم ومن أفضلها. توفي سنة ٤٣٨هـ . الأعلام للزركلي . - (٦ / ٢٩) .

(٧) انظر نشأة النحو ١٣.

والفعل ما أنبئ به والحرف ما جاء لمعنى وقال انح هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك ، فإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر ، وأراد بذلك الاسم المبهم ((^(١)). ثم قال : ((وضعت بابي العطف والنعت. ثم بابي التعجب والاستفهام إلى أن وصلت إلى باب إن وأخواتها ما خلا لكن فلما عرضتها على علي رضي الله عنه أمرني بضم لكن إليها وكنت كلما وضعت بابا من أبواب النحو عرضته عليه رضي الله عنه إلى أن حصلت ما فيه الكفاية قال: ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت ، فلذلك سمي النحو))^(٢).

ونذكر ابن الأنباري عن عاصم^(٣) قال: ((جاء أبو الأسود الدؤلي إلى زياد وهو أمير البصرة فقال: إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم وفسدت ألسنتها أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون به كلامهم ؟ فقال زياد: لا تفعل قال فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير توفى أبانا وترك بنون فقال له زياد: (توفي أبانا وترك بنون)؟ ادع لي أبا الأسود فلما جاءه قال له ضع للناس ما كنت نهيتك عنه ففعل ، ويروى عنه أيضا أبا الأسود قالت له ابنته : ما أحسن السماء؟ فقال لها نجومها فقالت إني لم أرد هذا إنما تعجبت من حسنها . فقال لها : إذن فقولي ما أحسن السماء ، فحينئذ وضع النحو وأول ما رسم منه باب التعجب.

وحكى أبو حاتم السجستاني^(٤) قال: ولد أبو الأسود الدؤلي في الجاهلية وأخذ النحو عن علي رضي الله عنه ((^(٥)).

وقال ابن الأنباري : ((روى أبو سلمة موسى بن إسماعيل^(٦) عن أبيه قال: كان كان أبو الأسود أول من وضع النحو بالبصرة وزعم قوم أن أول من وضع النحو

(١) انظر نزهة الألباء ص ١٨ .

(٢) انظر نزهة الألباء ص ١٨ .

(٣) أبو بكر عاصم بن أبي النجود ، كان أحد القراء السبعة ، توفي عاصم في سنة ١٢٧ هـ . انظر وفيات الأعيان ، لابن خلكان (٣ / ٩) .

(٤) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني النحوي اللغوي المقرئ ، نزيل البصرة وعالمها ؛ كان إماماً في علوم الآداب ، وعنه أخذ علماء عصره كأبي بكر محمد بن دريد والمبرد وغيرهما ، توفي سنة ٢٥٠ هـ ، أو غير ذلك . وفيات الأعيان - (٢ / ٤٣٠) ، وبغية الوعاة (٤٨/٢) .

(٥) انظر نزهة الألباء ص ٢١ .

(٦) موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي البصري الحافظ ، أحد أركان الحديث . سمع من سعيد حديثاً واحداً ،

نصر بن عاصم^(١). فأما من زعم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز^(٢) بن الأعرج بن نصر بن عاصم فليس بصحيح، لأن عبد الرحمن أخذ عن أبي الأسود وكذلك أيضا نصر بن عاصم أخذ عن أبي الأسود ، ويقال عن ميمون الأقرن^(٣).

والصحيح أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأن الروايات كلها تسند إلى أبي الأسود ، وأبو الأسود يسنده إلى علي فإنه روى عن أبي الأسود . أنه سئل فقيل له: من أين لك هذا النحو؟ قال لَفَقْتُ^(٤) حدوده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(٥) .

ويرى الشيخ محمد الطنطاوي أن الحق الذي يظهر له من جانب الجماعة الذين يقولون أن أول من وضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي ويعلل ذلك إذ يقول: فإن وضع النحو أمر خطير يقتضى من القائم به عناية مبذولة إليه خاصة وصدوف عن مشاغل الفكر عامة ، ووقت طويل يستنزف في التقصي للكلام العربي وإعمالا للفكر واستخراج القواعد ، في حياة كلها هدوء واستقرار يرفرف عليها جناح الأمن والسلام . وحياة علي رضي الله عنه تقضت في النضال العنيف والشجار المستحرم ملتتها الحوادث المروعة واكتفتها أمواج الاضطرابات الشاملة، فبعيد أن عليا رضي الله عنه يواتيه الوقت الكافي للنهوض بأعباء هذا العمل الجلل، على أن لا نأبى أن له اليد الطولى على أبي الأسود في الإرشاد له والإشراف عليه ، وتقريره لما صح في استنتاجه ، وقد يكون في ذلك تقريب للجمع بين الاختلاف في المختار، فلعلي رضي

واحدًا، وأكثر عن حماد بن سلمة وطبقته ، توفي سنة ٢٢٣ هـ . العبر (١ / ٣٠٥)

(١) نصر بن عاصم الليثي النحوي قال ياقوت : كان فقيها عالما بالعربية من قدماء التابعين ؛ وكان يسند إلى

أبي الأسود في القرآن والنحو ، وله كتاب في العربية ، توفي ٨٩ هـ . انظر بغية الوعاة (٣١٢/٢).

(٢) عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، صاحب أبي هريرة ، توفي سنة ١١٧ هـ . العبر (١ / ١١١)

(٣) ميمون الأقرن أخذ النحو عن عنبسة . وقيل عن أبي الأسود ؛ وإن عنبسة أخذ عنه . انظر بغية الوعاة

. (٣٠٧/٢)

(٤) يقال : لفق الشيء ضم بعضه إلى بعض . اللسان (لفق) .

(٥) انظر نزهة الألباء ٢١-٢٢ ، وإنباه الرواة ٣٩/١ ، ومراتب النحويين ٢٤

الله عنه فضل الهداية إلى الأساس، ولأبي الأسود فضل القيام بوضعه على هدي علي رضي الله عنه^(١).

المطلب الخامس : العلاقة بين النحو والعربية

جاء في لسان العرب: ((ثبت عن أهل يونان كما يذكر المترجمون العارفون بلغتهم ، أنهم يسمون علم الألفاظ والعناية به نحوا ، ويقولون فلان من النحويين ولذلك سمي يوحنا الإسكندراني يحيى النحوي للذي كان حصل له من المعرفة بلغة اليونانيين، والنحو إعراب الكلام العربي))^(٢) ، ومع ذلك فقد سمي هذا العلم في البداية العربية ((؛ قال ابن سلام :)) وكان أول من استن العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي ((^(٣) ، وقال ابن قتيبة: ((أول من وضع العربية أبو الأسود))^(٤) ، وقال ابن حجر: ((أول من ضبط المصحف ووضع العربية أبو الأسود))^(٥).

وقد سبق أن أبا الأسود لما عرض على علي رضي الله عنه ما وضعه فأقره بقوله: ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت فأثر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو، ولكن الذين تداولوا هذا المصطلح وأذاعوه هم علماء الطبقة الثانية من نحاة البصرة والكوفة مثل ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء وهم من البصرة ، ومثل الكسائي وهو من الكوفة، فقد اشتهرت عن هؤلاء مؤلفات اتسمت بأنها نحوية وصرح فيها باسم النحو^(٦).

إذن فالتسمية بالنحو كانت بعد عصر أبي الأسود الدؤلي ، إلا أنها لم تتجاوز الطبقة الثانية ، وهذا يدل على أن نسبة التسمية إلى أبي الأسود مبنية على التسامح، ويلاحظ فيه انسحاب التسمية الطارئة بالنحو ، ولو عني أصحاب التراجم بتعيين

(١) انظر نشأة النحو ص/١٦ بتصرف يسير .

(٢) انظر لسان العرب لابن منظور(٣١٠/١٥) مادة نحا .

(٣) انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي (١٢/١) ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني جدة، بدون تاريخ .

(٤) الوسيط في تاريخ النحو العربي ص ٣٣ .

(٥) انظر الإصابة لابن حجر (٥٦٢/٣) . تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م

(٦) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٩ و الوسيط في تاريخ النحو العربي ص ٣٣ .

صاحب التسمية وقتها لأغنوننا من تتازع الظنون . اسم العلم من وضع أهله ومصطلحاتهم لمقتضى الملابس المناسبة في نظرهم . قد ثبت عن أبي الاسود لما عرض على علي ما وضعه فأقره بقوله: ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوته، فأثر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو استبقاء لكلمة علي رضي الله عنه التي يراد بها أحد معاني النحو اللغوية ؛ والمناسبة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي جلية (١) .

(١) انظر حاشية الإيضاح ص ٩٣ .

المبحث الثاني الأطوار التاريخية للنحو العربي

المطلب الأول: طور الوضع والتكوين

هذا الطور من عصر واضع النحو أبي الأسود الدؤلي إلى أول عصر الخليل بن أحمد وقد استأثرت به البصرة صاحبة الفضل في وضعه وتعهده في نشأته، والكوفة منصرفه عنه بما شغلها من رواية الأشعار والأخبار والنوادر زهاء قرن ، اشتغل فيه طبقتان من البصريين بعد أبي الأسود الدؤلي حتى تأصلت منه أصول كثيرة وعرف بعض أبوابه .

فإن الطبقة الأولى التي أخذت عن أبي الأسود الدؤلي استمرت في تثمير ما تلقته عنه، ووفقت إلى استنباط كثير من أحكامه ، وقامت بقسط في نشره وإذاعته بين الناس. وكان من أفاضل هذه الطبقة عنبسة بن معدان الفيل ، ونصر بن عاصم الليثي ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ويحيى بن يعمر العدواني ، ولم يدرك أحد من رجال هذه الطبقة الدولة العباسية ، ويغلب على الظن أن النحو في هذه الطبقة كان قليلاً ، وكان شبه الرواية للمسموع ، فلم تثبت بينهم فكرة القياس ولم ينهض ما حدث في عهدهم من أخطاء إلى إحداث ثغرة خلاف بينهم لقرب عهد القوم بسلامة السليقة ، كذلك لم تقو حركة التصنيف بينهم فلم يؤثر عنهم إلا بعض نتف في مواطن متفرقة من الفن لم تبلغ حد الكتب المنظمة ، إذ كان جل اعتمادهم على حفظهم في صدورهم.

وأما الطبقة الثانية التي كانت أكثر عدداً من سابقتها فقد كانت أوفر منها حظاً في هذا الشأن ، إذ وطأت بها سبيله فازدادت المباحث لديها وأضافت كثيراً من القواعد ، ونشأت حركة النقاش بينها ، فجرت في تتبع النصوص واستخراج الضوابط ما هياً لها وقتها، واستطاعت التصنيف فروت في النحو بعض الكتب المفيدة ، ومن المشار إليهم في هذه الطبقة عبد الله بن أبي إسحاق الحضري^(١) الذي يقول فيه أبو

(١) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي. وكان قيماً بالعربية والقراءة، إماماً فيهما؛ وكان شديد التجريد للقياس ، توفي سنة ١١٧ هـ . انظر نزهة الألباء ٢٨ .

الطيب: ((وكان يقال عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ففرع النحو وقاسه))^(١) ، وكان يخطئ الفرزدق كثيراً حتى هجاه ، وعيسى بن عمر الثقفي^(٢) صاحب الكتابين في النحو : (الجامع) و(الإكمال) ، وقد نوه عن فضلها الخليل بن أحمد بقوله:

ذهب النحو جميعاً كُلهُ
غيرُ ما أحدثَ عيسى بنُ عمرِ
ذاك إكمالٌ وهذا جامعٌ
فهما للناسِ شمسٌ وقمرُ

وأبو عمرو بن العلاء البصري صاحب التصانيف الكثيرة ، ورجال هذه الطبقة أظلتهم الدولة العباسية جميعاً خلا عبد الله بن أبي إسحاق الذي مات سنة ١١٧ هـ ولم ينقض هذا الطور حتى وفق العلماء إلى وضع طائفة كبيرة من أصوله بعثتهم إلى التزيد فيها ، فاختمت بينهم فكرة التعليل التي كان أول من اتجه إليها ابن أبي إسحاق ، كما أنه أول من نشط للقياس ، وأعمل فكره فيه ، وخرج مسائل كثيرة عليه ، ووافقه عيسى بن عمر ، وخالفهما بعض معاصريهما ، فانفسح ميدان القول في هذا العلم وأنس الناس به وتداوله في كتبهم التي تساير روح هذا العصر ، فقد كانت مزيجاً من النحو والصرف واللغة والأدب وما إلى ذلك من علوم اللغة العربية لأن هذه الفروع كانت متداخلة بعضها ببعض تقرب الوشيجة بينها في الغرض والمقصد ، فكان الأديب حين ذاك نحويًا صرفيًا لغويًا ، والنحويُّ أديبًا لغويًا صرفيًا وهكذا^(٣).

المطلب الثاني: طور النشو والنمو

هذا الطور من عهد الخليل بن أحمد البصري وأبي جعفر الرؤاسي^(٤) الكوفي إلى أول عصر المازني البصري وابن السكيت الكوفي ، فهذا الطور مبدأ الاشتراك بين

(١) انظر مراتب النحويين ٣١ .

(٢) عيسى بن عمر الثقفي، أبو سليمان - ويقال: أبو عمر - وكان ثقة عالمًا بالعربية والنحو والقراءة، وقراءته مشهورة.

وكان فصيحاً يتقعر في كلامه، ويعدل عن سهل الألفاظ إلى الوحشي والغريب ، توفي سنة ١٤٩ هـ . انظر نزهة الألباء ٢٨ .

(٣) انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (٢٢-٢٣) ، وانظر المدارس النحوية ١٧-٢٢ .

(٤) هو أبو جعفر محمد بن أبي سارة الرؤاسي ، ابن أخي معاذ الهراء. قال أبو محمد بن درستويه: زعم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أن أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو الرؤاسي ، له تصانيف منها كتاب

البلدين في النهوض بهذا الفن والمنافسة في الظفر بشرفه ، لقد تلاقت فيه الطبقة الثالثة من البصريين برئاسة الخليل ، والطبقة الأولى من الكوفيين بزعامة أبي جعفر الرؤاسي ، فوثب هذا الفن وثبة حيي بها حياة قوية أبدية بعد ، وكان هذا الطور حريا أن يسمى طور النشو والنمو .

وما زال النحو يقصد به معناه العام الذي يشمل مباحث الصرف ، لأن مباحث رجال الطور الماضي كانت منصرفة حول أواخر الكلمات كما عرف عنهم ، بخلاف رجال هذا الطور ، فإنهم قد اتجهت أنظارهم إلى مراعاة أحوال الأبنية أيضا؛ لأن الكلام لا يمكن أن يؤدي معناه الذي يحسن سكوت المتكلم عليه إلا سلمت بنية كلماته من اللحن وسلمت أواخره من خلل الأعراب^(١).

فمن هذا الحين ظهرت مباحث الصرف في طي كتب النحو وشغلت منها فراغاً ، وعم الأمرين اسمُ النحو ، واستمرت هذا الأمر طويلا من الزمن حتى تداوله في كتب النحو بعض المتأخرين . ولذا عرف بعضهم النحو بأنه علم يعرف به أحوال الكلم العربية أفرادا وتركيبا .

نعم قد تقلص عن كتب النحو من أوائل هذا الطور ما لا يتصل به اتصالا وثيقا كمباحث اللغة والأدب والأخبار وأبقيت مباحث الصرف مع مباحث النحو لقربته الدنيا بالنحو من بين سائر علوم الغلة العربية . على أن الخليل - وهو أول هذا الطور - قد جمع بين اللغة والنحو ، فإنه ذكر في كتاب العين الذي هو الأساس في كتب اللغة قدرا كبيرا من النحو^(٢) .

ويقول الدكتور عبد الكريم محمد الأسعد: ((ويعد من السمات المشتركة الظاهرة في الدرس النحوي في عهد الطبقة الثالثة البصرية والطبقة الأولى الكوفية اتساع البحث عن علمائهما في أبنية الكلمات وفي الاشتقاق وهما من البحوث الصرفية كما هو واضح وذلك إلى جانب النشاط القوي لعهد هاتين الطبقتين في البحوث النحوية ، ولكن علماء الكوفة خاصة اهتموا بعلم الصرف أكثر من اهتمامهم بالنحو وسبقوا

معاني القرآن وغيره . انظر نزهة الألباء ٥٠ .

(١) انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٢٤ .

(٢) انظر نشأة النحو ص-٢٤

البصريين في الدرس الصرفي في حين اهتم البصريون بعلم النحو أكثر من اهتمامهم
بالصرف وسبقوا الكوفيين في الدرس النحوي.

كذلك ازدادت في عهد هاتين الطبقتين فكرة القياس وفكرة التعليل نمو واهتم
العلماء في البصرة والكوفة، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد بتصحيح القياس واستخراج
مسائل النحو وتعليلها ، وبحوث الخليل في هذه النواحي منبثة في كتاب العين، كما
كان للكوفيين في طبقتهم الأولى شئ من التأليف في النحو والصرف^(١).

المطلب الثالث: طور النضج والكمال

يقول الشيخ محمد طنطاوي: ((هذا الطور من عهد أبي عثمان المازني البصري
إمام الطبقة السادسة ، ويعقوب بن السكيت الكوفي إمام الطبقة الرابعة ، إلى آخر
عصر المبرد البصري شيخ السابعة وثلث الكوفي شيخ الخامسة .
لقد هيا الطور السالف لهذا الطور الكامل والنضج بفضل ما بذل رجاله من جهد
مضن كان له الأثر الناجع في تخريج جمهرة من العلماء امتاز بها هذا الطور عن
سابقه في كلا البلدين .

ولقد شمر الجميع عن ساعد الجد ونزلوا الميدان تسوقهم العصبية البلدية، وكان
حادي عيسهم في البصرة أبا عثمان المازني وأبا عمر صالح الجرمي وأبا محمد التوزي
وأبا على الجرمازي وأبا حاتم السجستاني والرياشي والمبرد وغيرهم ، وفي الكوفة
يعقوب بن السكيت ومحمد بن سعدان وثلعبا والطوال وغيرهم ، وكثيرا ما جمعت
الفريقين بغداد بين حين وآخر على تعصب كل لمذهبه وانتقال هذا التعصب لمن
يشايعهما ، فكانت مناظرات وإفحامات تقض المضاجع وتحز في النفوس ، حتى
تلاقيا أخيرا وتوطنا بغداد على ضغن في القلوب أذهبه تعاقب الأيام وانقراض
المتنافسين شيئا فشيئا .

كل ذلك دعاهم إلى الانهماك والنشاط فأكملوا ما فات السابقين ، وشرحوا مجمل
كلامهم ، واختصروا ما ينبغي ، وبسطوا ما يستحق وهذبوا التعريفات وأكملوا وضع
الاصطلاحات ، ولم يدعوا شيئا منه إلا نظروه ، ولا أمرا من غيره إلا فصلوه ،

(١) انظر الوسيط في تاريخ النحو العربي ص ٥٦.

فخلص النحو من الصرف الذي بقي وحده متمسكا به في التأليف إلى أول هذا الطور.

وأول من سلك هذا السبيل المازني ، فقد ألف في الصرف وحده ، وشق ذلك الطريق لمن بعده ومن هذا الحين تشعبت مسالك التأليف في العلوم العربية فمن مؤلف في النحو وحده ، ومن مصنف في الصرف وحده ومن خالط بينهما ، وقد رعى العهد القديم المبرد في كتابه الكامل الذي جمع فيه من كل دوحة غصنا ، فبين ما هو يسبح في الأخبار إذا هو يوافيك بالتحقيق اللغوي ، ثم هو يباغتك بالإشكالات الغريبة في النحو والتحقيقات الممتعة في الصرف ولا تكاد تنهي منها حتى يطل عليك بالأدب الطريف ، إلا أن ذلك النهج قليل تلقاء ما كثر من مؤلفات مستقلة بالفروع العربية بعد تميزها ، وكان أكثرها مصنفاً فن النحو الذي قد تحولت لهجات التصنيف فيه عن ذي قبل بما وضع فيها من العبارات التأليفية والمصطلحات النحوية التي بقيت خالدة في كتب النحاة إلى يومنا هذا وإنما لنرى ذلك واضحا عند الموازنة بين كتاب سيبويه ومخلفات هذا الطور .

لم ينسلخ هذا الطور حتى فاضت دراساته في المدن الثلاث (البصرة والكوفة وبغداد) وما يجاورها ، واغترف الجميع من منهلته وبدلوا لجهود الجبارة في استكمالها والإحاطة بجميع قواعده - وكان لهم ما أرادوا - فاستوى النحو قائما على قدميه ومثلت صورته بارزة للجميع ، وامتازت شخصيته ، وأوفى على الغاية التي ليس وراءها نهاية لمستزيد ولا مرتقي لذي همة ، فتمت أصوله ، وانتهى الاجتهاد فيه بين الفريقين على يدي الإمامين المبرد خاتم البصريين وثلعب خاتم الكوفيين ((^(١)).

المطلب الرابع : طور الموازنة والترجيح

اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجا جديدا في دراستهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب والموازنة والترجيح بين آراء النحاة البصريين والكوفيين ، وكان من أهم ما هيا لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثلعب وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء المدرستين ويعنى بالتعمق في مصنفاً أصحابها والنفوذ من خلال ذلك إلى الكثير من الآراء النحوية الجديدة.

(١) انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٢٨ ، وانظر الوسيط في تاريخ النحو العربي ص ٧٦ - ٨٢ .

وكان من هذا الجيل من يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية ، ومن يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية فاضطرب كتاب التراجم والطبقات إزاءه ، فمنهم من حاول تصنيف أفراده في المدرستين الكوفية والبصرية على نحو ما صنع الزبيدي في طبقاته ، ومنهم من أفردهم بمدرسة مستقلة كما صنع ابن النديم في الفهرست ، وإن كان قد أدخل فيهم نفرا ليس بهم نشاط نحوي مذكور مثل ابن قتيبة وأبي حنيفة الدينوري^(١)(٢).

هذا الاتجاه الجديد يمثل الطور الرابع من أطوار النحو العربي ، وأن هذا الطور أساسه المفاضلة ، والموازنة بين مذهب البصريين والكوفيين ، وإيثار المختار منهما وأمعنوا في هذا الاختيار ، فاصطفوا مسائل ذات بال مزيجا من المذهبين على أنه قد أسلمهم هذا الاستقراء البالغ خلال تلك الأيام إلى العثور على قواعد أخرى خارجة عن تأصيل المذهبين ، تولدت لهم من اجتهاداتهم قياسا وسماعا ، ذلك لأن سلائق العرب ما انفكت سليمة في البوادي إلى أواسط القرن الرابع الهجري^(٣) .

(١) أبو حنيفة أحمد بن داود، فكان ذا علوم كثيرة، منها النحو، واللغة، والهندسة، والحساب، والهيئة. وكان ثقة فيما يرويه.

وله من الكتب: كتاب الباء، وكتاب ما يلحن فيه العامة، وكتاب الشعر والشعراء ، إلى غير ذلك . نزهة الألباء

(٢) انظر المدرسة النحوية ص ٢٤٥ ، والوسيط في تاريخ النحو العربي ١١٣ .

(٣) انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٢١٠ .

المبحث الثالث

نشأة أصول النحو العربي

المطلب الأول: الأصول لغة واصطلاحاً

الأصل لغة: ((أسفل كل شيء وجمعه أصول لا يكسر على غير ذلك. ويقال استأصلت هذه الشجرة أي ثبت أصلها . واستأصل الله بني فلان إذا لم يدع لهم أصلاً . وأستأصله خلعه من أصله))^(١).

جاء مصطلح أصول النحو عند المتقدمين بمعنيين :

أحدهما : بمعنى قواعد النحو الأساسية ، وهو ما قصد إليه أبو بكر بن السراج^(٢) في كتابه (الأصول في النحو) ، ومع أنّ عمل ابن السراج الذي قصده بـ(أصول النحو) القواعد الجزئية والقواعد العامة ، ولكن كان له دور التثبيح والإشارة لمعنى (علم أصول النحو) الذي اهتدى إليه النحاة من بعده^(٣)

والثاني: بمعنى أدلة النحو الكلية أو الإضافية التي تفرعت منها فروع وفصوله^(٤).
واليك أقوال العلماء حول تعريف أصول النحو :
قال ابن الأنباري : ((أصول النحو : أدلة النحو التي تفرعت منها فروع وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله))^(٥) .
وعرفها السيوطي في الاقتراح بأنها : ((علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل))^(٦) .

(١) انظر لسان العرب (١٦/١١) ، مادة أصل .

(٢) هو محمد بن السري البغدادي بن سهل، أبو بكر بن السراج : أحد أئمة الأدب والعربية من أهل بغداد ، ويقال: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله ، توفي سنة ٣١٦ هـ . بغية الوعاة، للسيوطي(٩٢/١)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط/١، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٤ م ، والأعلام، لخير الدين الزركلي (٦ / ١٣٦) ، ط/ ١٥، دار العلم للملايين ، ٢٠٠٢ م .

(٣) انظر النحو وكتب التفسير، للدكتور محمد إبراهيم عبد الله رفيدة (٦٦/١) ، الدار الجماهيرية - طرابلس .

(٤) انظر أصول النحو عند السيوطي ، لعصام عيد فهمي(٣٣) ، ط/١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦ م.

(٥) انظر لمع الأدلة ، لابن الأنباري ص (٨٠) تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ .

(٦) انظر الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي تحقيق د. حمدي عبد الفتاح مصطفى ٧٢ ، ط/٣ ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

وأدلة النحو عند الأنباري ثلاثة النقل والقياس والاستصحاب . وهي عند ابن جني :
السمع والإجماع والقياس . أما الاستحسان فهو عند ابن جني من الأدلة الضعيفة .
وعند السيوطي : السماع والإجماع والقياس والاستصحاب .

وعرفها د. محمد عيد بقوله : ((فيقصد بها الأسس التي بني عليها هذا النحو في
مسائله وتطبيقاته ، واتجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدالهم وكانت
مؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسم بالدم والحيوية))^(١).

المطلب الثاني: بداية نشأة أصول النحو وأول من صنف فيه .

ترجع بداية أصول النحو إلى المتقدمين من النحاة كأبي الأسود الدؤلي
وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء
البصري ويونس بن حبيب والخليل بن أحمد الفراهيدي وغيرهم.

ويعد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي من أوائل النحاة البصريين الذين لهم
عناية تامة بقضايا أصول النحو، فقد قال عنه بن سلام : ((كان أول من بعج)
فتق) النحو ومد القياس وشرح العلق))^(٢) .

ويقول الدكتور محمود فجال: ((قد بذر سيبويه^(٣) نواة علم أصول النحو في
كتابه فكانت تظهر منه جمل من خلال سطره وأبحاثه إلى أن جاء ابن جني ،
فحشا في كتابه (الخصائص) كماً كبيراً من موضوعات هذا الفن ، فقد غاص في
أسرار العربية الشاملة ، وتكلم في العلة والقياس والسمع والاستحسان بشمولية فائقة
، متأثراً في هذا الباب بشيخه أبي علي الفارسي الذي كان مولعاً بالعلة والقياس ،
وقد سجل ابن جني صفحات كثيرة في علم أصول النحو متأثراً بعلم أصول الفقه
))^(٤).

(١) انظر أصول النحو العربي ، للدكتور محمد عيد ٥ ، ط/٥ ، عالم الكتب ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .

(٢) انظر المدارس النحوية ص ٢٣ .

(٣) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه، اخذ النحو عن الخليل جماعة لم يكن فيهم ولا في
غيرهم من الناس مثل سيبويه، وهو اعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو،
توفي سنة ١٨٣ هـ انظر نزهة الألباء ٥٤، ومراتب النحويين ١٠٦، وطبقات النحويين واللغويين ٦٦ .

(٤) انظر الإصباح في شرح الاقتراح ، للدكتور محمود فجال ص ٧ ، ط ١ دار القلم دمشق ١٤٠٩ هـ -
١٩٨٩ م .

وأبو الفتح بن جني هو أول من تكلم في أصول النحو بمعناه الذي يقصد به أدلة النحو الإجمالية التي تفرعت عنها فروعها ، فألف كتابه الخصائص .

يقول الشيخ سعيد الأفغاني: ((ولم يكن لنا إلا محاولات جزئية في مسائل قام بها نوابغ أقوياء كالفارسي وابن جني ، لكن أحدا لم يحاول وضع تصميم لإحداث فن أصولي في اللغة كما فعل أهل الشرع ... حتى جاء ابن الأنباري))^(١) .

وقال أيضاً: ((أصول الفقه قد تبينت مسائله منذ وضع محمد بن الحسن الشيباني كتبه (المبسوط ، السير ، الزيادات ، الجامع الكبير ، الآثار) ووضع الشافعي (الرسالة)، فكان النحاة يحاولون رسم خطاهما على ضوء هذه الكتب وأمثالها ، وعرف المتأخرون خطأ متقدميهم ولم يستطيعوا تقدماً يذكر حتى إن ابن جني أظفرنا بنص أرخ فيه هذا الإخفاق من حيث لا يريد حين قال ، وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله ينتزع أصحابنا منها العلل ؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق .

استمر هذا التطوع وتلك الحسرة طوال المائة الرابعة والخامسة ، فلما جاء ابن الأنباري اهتدى إلى الفكرة ، ونازعتة نزاعاً شديداً إذ كانت كل المؤلفات تجمعت فيه فقام بها وحده وسجل في تاريخ العربية أوليات ثلاثاً حين أسس الفنون الثلاثة الآتية لأول مرة:

١- فن جدل الإعراب ، وضع له كتاب الإعراب في جدل الإعراب فقد قال في مقدمته وبعد فإن جماعة من الأصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف تلخيص كتاب في جدل الإعراب ... ليكون أول ما صنف لهذه الصنعة في قوانين الجدل والآداب ليسلكوا به عند المجادلة والمحاورة والمناظرة ... فأجبتهم.

٢- فن الخلاف كانت مسائله مبعثرة ، بل كانت متعلقات المسألة الواحدة مشتتة في كتب البصريين والكوفيين ، وألف غير واحد في الخلاف ، لكن أكثر هذه

(١) انظر مقدمة سعيد الأفغاني على كتاب الإعراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو ، للأنباري

ص ٢١ ، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م

الكتب ردود جزئية وأول من بدأ بذلك ثعلب فلما ألف ابن الأنباري كتاب الإنصاف صار لهذا الفن كتاب مسجل يسعف الدارسين لأول مرة بما يريدون.

٣- فن أصول النحو ، على نسق فن أصول الفقه ، قد وضع له كتاب لمع الأدلة .

هذه أولية تاريخية في فنون ثلاثة في العربية لا ينازع ابن الأنباري فيها منازع، بل لم ينسج على منواله أحد نعلمه مدة أربعمئة سنة ، حتى جاء السيوطي فألف كتابه الاقتراح في علم أصول النحو ، فادعى في مقدمته أنه كتاب لم تسمح قريحة بمثاله.. في علم لم أسبق إلى ترتيبه .. كأصول النحو بالنسبة للفقه .. ورتبته نحو ترتيب أصول الفقه ((^١).

والذي يظهر مما سبق من خلال النقول المتقدمة أن ابن جني هو الأب الروحي لعلم أصول النحو ، وله الأفضلية في تخطيط هذا العلم ، وإن لم يكن مرتباً في كتابه (الخصائص) ، مع اختلاطه ببعض علوم اللغة الأخرى ، فإن السبق يثبت له دون غيره ، ثم جاء بعده الأنباري فأفرد هذه العلوم بالتأليف وحدها دون غيرها من العلوم، وهذا الأمر ينطبق على النحو نفسه ، فإنه كان في كتب الأوائل ضمن علوم عدة ، كعلم الأدب والتاريخ وغير ذلك ، ومع ذلك تثبت فضيلة السبق للمخططين الأوائل في علم النحو العربي .

إذن فإن ابن الأنباري هو الرجل الثاني في تخطيط أصول النحو ، ثم جاء بعدهما الإمام جلال الدين السيوطي مستفيداً من السابقين له ، فألف كتاب الاقتراح في أصول النحو ووصفه أنه كتاب ((لم تسمح قريحة بمثاله (...)).

ويمتاز أسلوبه عن سابقه بأمرين :

الأول : الكم حيث استوفى كل مباحث أصول النحو بحيث لا تجد شيئاً ند عنه وقد بدأ تأثيره واضحاً في كل من جاء بعده .الثاني : الكيف ؛ حيث رتب أصول النحو هذا الترتيب على نمط أصول الفقه، وهو ما يريده ابن جني مفيداً من ثقافته

(١) انظر مقدمة سعيد الأفغاني على كتاب الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو ، للأنباري ص ٢١ .

الموسوعية، فقد كان عالماً متعدد المواهب ، وبذلك يمكن فهم قوله بخصوص التأليف في هذا العلم أصول النحو ، بأنه ((لم تسمح قريحة ...)) . فالرجل يقول : إن علم أصول النحو يحتاج إلى ضبط وتنظيم وترتيب ، ولم يقل إنني اقترحت هذا العلم ابتداءً ؛ فهو لم يسبق إلى التنظيم ، ولم يتقدم إلى التهذيب ، بدليل نصه أنه استمد في كتابه هذا كثيراً من كتاب (الخصائص) لابن جني وكتابي الانباري (جدل الإعراب) في النحو وعلم (أصول النحو) ، وكتابه الثالث الانصاف في مسائل الخلاف (١) .

(١) انظر أصول النحو للسيوطي (٥٤٩).

المبحث الرابع

أصول النحو بين البصريين والكوفيين

المطلب الأول : السماع والقياس عند البصريين والكوفيين .

أصل النحو : بني على السماع والقياس ، أي بسماع ما أمكن سماعه من العرب الفصحاء أو نقله ، ومن ثم قياس ما لم يكن يسمع من كلام العرب .
ولننظر إلى هذين الأصلين (أي السماع والقياس) عند أهل البصرة ، وكيف تعاملوا معهما .

ركز البصريون على سلامة السليقة العربية ، ولذا اعتمدوا في النقل على قبائل معينة لم تشبهم شائبة العجمة ، كقيس وتميم ونحوها، من القبائل التي لم تفسد لغتها بمخالطة الأعاجم ، فكانت هذه القبائل ترد سوق البصرة المشهور (المربد) فكانوا يتناشدون الأشعار ويتفاخرون ، وذلك كان له أثره في فصاحة أهل البصرة وسلامة لغتهم .

وقد سبقت مدرسة البصرة مدرسة الكوفة ، وعمدت إلى التشدد في القياس على المسموع من كلام العرب على سبيل وضع القواعد الكلية ، وقد جعل البصريون السماع الكثير أساساً لما وضعوه من قواعد ، وأما الشاذ من كلام العرب بعد التأكد من نسبته إلى العرب ، المحتج بكلامهم ، فما أمكن تألوله حتى ينطبق مع قواعدهم، أو أهملوا أمره لقلته فيحفظ ولا يقاس عليه . قال ابن نوفل : ((سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء أخبرني عما وضعت مما سميته عربياً ، أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال ، لا ، فقلت : كيف تصنع بما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات))^(١) .

أما الكوفيون فقد كان منهجهم يقوم على التساهل في السماع ، فرووا عن قبائل كانت مكان طعن عند البصريين ؛ لمخالطتهم للأعاجم أو مجاورتهم ، ولغة أعرابها ليست لها سلامة لغة أعراب البصرة ، فأكثرهم يمن وبها قليل من قبائل أخرى ، واليمن ليس من القبائل التي يحتج بلغتها لمخالطتها بالفرس والأحباش^(٢) .

(١) انظر طبقات النحويين للزبيدي (٣٩) ، وفي أصول اللغة والنحو ص (١١١) وفي أصول النحو (٢٠٥).

(٢) انظر أصول النحو (١٩٩).

ومن ثم رأيت الكوفة أن التشدد في القياس وإغفال الشوارد، قد يؤدي إلى ضياع كثير من اللغة ؛ ولذا توسعوا في القياس ، فأخذوا بالشاذ من المسموع وجعلوا من شاذ ونادر قاعدة حتى ذكّر عنهم أنهم : ((إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً)) (١) ، وأنهم ((لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلاً وبوبوا عليه)) (٢) .

وقد بالغ الكسائي في توسيع القياس ، وهو إمام نحاة أهل الكوفة ، وأنه ((يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو)) (٣) .

الواقع أن الكسائي بالغ في نسبة النحو إلى القياس ، وكان مما أثر عنه في وصف النحو ، قصيدته التي استهلها ، بقوله :

إِنَّمَا النُّحُو قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعُ (٤)

ويبدو أن هذا التوسع في القياس عند نحاة الكوفة، وإمامهم الكسائي ؛ قد أثار محمد بن يحيى اليزيدي ، فأنشأ قصيدة يمدح فيها نحاة البصرة ، ويهجو الكسائي وأصحابه :

يَا طَالِبَ النَّحْوِ ، أَلَا فَايَبُكَ بَعْدَ أَبِي عَمْرٍو وَحَمَّادِ
يَا ضَيْعَةَ النَّحْوِ بِهِ مُغْرِبٌ عِنْقَاءُ أودتْ ذَاتُ إِضْعَادِ
أَفْسَدَهُ قَوْمٌ وَأَزْرَوْا بِهِ مِنْ بَيْنِ أَغْتَامٍ وَأَوْغَادِ
ذَوِي مِرَاءٍ وَذَوِي لُكْنَةٍ لِئَامِ آبَاءٍ وَأَجْدَادِ
لَهُمْ قِيَاسٌ أَحْدَثُوهُ هُمْ قِيَاسُ سَوْءٍ غَيْرُ مُنْقَادِ
فَهُمْ مِنَ النَّحْوِ وَلَوْ عُمِّرُوا أَعْمَارَ عَادٍ فِي أَبِي جَادِ
أَمَّا الْكَسَائِيُّ فَذَاكَ امْرُؤٌ فِي النَّحْوِ حَارٍ غَيْرِ مُزْدَادِ
وَهُوَ لَمَنْ يَأْتِيهِ جَهْلًا بِهِ مِثْلُ سَوَادِ الْبَيْدِ لِلصَّادِي (٥)

(١) همع الهوامع ، للسيوطي (١٥٣/١) ، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ١٤٢١ هـ . ٢٠٠١ م .

(٢) الاقتراح ، وانظر أصول اللغة والنحو

(٣) انظر بغية الوعاة (١٨٤/٢) .

(٤) انظر إنباه الرواة (٢٦٧/٢) .

(٥) انظر أخباري النحويين البصريين للسيرافي ص (٥٨) .

وقال أيضاً في الكسائي وأصحابه :

كنا نقيسُ النحرَ فيما مضى على لسانِ العَرَبِ الأوَّلِ
فجاءنا قومٌ يقيسونهُ على لُغِي أَشْيَاخِ قُطْرَيْلِ
فكلُّهُم يَعمَلُ في نَقْصٍ ما به يُصَابُ الحقُّ لا يَأْتِلي
إِنَّ الكِسَائِيَّ وأشْيَاعَهُ يَرْقَوْنَ في النحرِ إلى أسْفَلِ (١)

المطلب الثاني : السماع والقياس بين البصريين والكوفيين

فيما سبق من حديث حول البصريين والكوفيين ، نجد أن كل مذهب من هذه المذاهب النحوية ، قد سلك مسلكاً يناقض المسلك الآخر .

وقد كان لطريقة البصريين من التشدد وطريقة الكوفيين من الترخص آثار سلبية ((فمذهب الكوفيين يؤدي إلى نوع من الفوضى في تعديد القواعد النحوية ، لذا ترتب عليه خلو ظواهر اللغة من الاطراد والانسجام ، أما البصريون فإنهم لم يحددوا نسبة المقيس عليه تحديداً دقيقاً ، بل أن بعضهم نراهم يختلفون حول تلك المصطلحات التي أشاعوها في الدرس النحوي ، فما يراه بعضهم قياساً يراه آخرون خارجاً عن شروط القياس ، ومن ثم تبقى مصطلحات كالثاذ والقليل والناذر والغالب والمطرّد والكثير مصطلحات غامضة الدلالة مبهمة الكمية)) (٢) .

وقد دفع مسلك الفريقين بين الشدة والتراخي، كثيرٌ من النحاة من ، بغداديين وأندلسيين، ومصريين ، أن يسلك طريق الموازنة والنظر في أدلة الفريقين ، ثم الترجيح ، ومن المسائل التي شاعت بين نحاة البصرة والكوفة ما يسمى ب(المسألة الزنبورية) ؛ فإنها مسألة مشهورة بين سيبويه الذي يمثل مذهب البصرة وبين الكسائي الذي يمثل مذهب الكوفة من جانب آخر ، وقد عرض ابن هشام الأنصاري هذه المسألة في كتابه مغني اللبيب قال: ((قالت العربُ قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لِسَعَةً من الزنبورِ فَإِذَا هُوَ هَيَّ، وقالوا أيضاً فإذا هو إياها وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي ، وكان من خبرهما أن سيبويه قدم على البرامكة ، فعزم

(١) انظر أخبار النحويين البصريين ص (٦١).

(٢) انظر مباحث في مشكلات النحو العربي للأستاذ الدكتور محمد غالب عبد الرحمن وراق ص (٣٨) مطبعة جامعة إفريقيا العالمية.

يحيى بن خالد على الجمع بينهما ، فجعل لذلك يوما ، فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وخلف ، فسأله خلف عن مسألة . فأجاب فيها فقال له: أخطأت ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول له: أخطأت فقال له سيبويه: هذ سوء أدب، فأقبل عليه الفراء فقال له: إن في هذا الرجل حدة وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء أبون ومررت بأبين كيف تقول على مثال ذلك من وأيت أو أويت، فأجابه، فقال أعد النظر، فقال: لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما ، فحضر الكسائي فقال له الكسائي: تسألني أو أسألك فقال له سيبويه: سل أنت فسأله عن هذا المثال فقال سيبويه فإذا هو هي ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك نحو خرجت فإذا عبد الله القائم أو القائم فقال له كل ذلك بالرفع ، فقال الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتتصب ، فقال يحيى قد اختلفتما وأنتما رئيسا بليديكما فمن يحكم بينكما، فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر: أنصفت فأحضروا فوافقوا الكسائي، فاستكان سيبويه فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة فيقال: إن العرب قد رشوا على ذلك، أو إنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال: إنهم إنما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وإن سيبويه قال ليحيى مرهم أن ينطقوا بذلك فإن ألسنتهم لا تطوع به))^(١) .

ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري القرطاجني^(٢) في تصوير هذه المسألة التي بين الكسائي وسيبويه ، إذ قال في منظومته في النحو حاكيا هذه الواقعة والمسألة :))

وَالعُرْبُ قَدْ تَحَذِفُ الأَخْبَارَ بَعْدَ إِذَا إِذَا عَنَّتْ فَجَاءَ الأَمْرَ الَّذِي دَهَمَا

(١) مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري (١٠٣/١-١٠٤)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية . بيروت ، ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧ م .

(٢) هو حازم بن محمد بن الحسن بن محمد بن حازم أبو الحسن الأنصاري القرطاجني الأندلسي التونسي الإمام في النحو والعروض والبيان ، له سراج الأدياء في فنه لا نظير له ، توفي سنة ٦٨٤ هـ . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (١ / ١٢) ، وبغية الوعاة (١/٤٠٦) .

وَرُبَّمَا نَصَبُوا لِلْحَالِ بَعْدَ إِذَا وَرُبَّمَا رَفَعُوا مِنْ بَعْدِهَا رُبَّمَا
 فَإِنَّ تَوَالِي ضَمِيرَانِ اِكْتَسَى بِهِمَا وَجَهُ الْحَقِيقَةِ مِنْ إِشْكَالِهِ غَمَمًا
 لِذَلِكَ أَعْيَتْ عَلَى الْأَفْهَامِ مَسْأَلَةٌ أَهْدَتْ إِلَى سَيبُوِيهِ الْحَتْفَ وَالْغَمَمَا
 قَدْ كَانَتْ الْعَقْرُبُ الْعَوْجَاءُ أَحْسَبُهَا قَدِمًا أَشَدَّ مِنَ الزَّنْبُورِ وَقَعَ حُمَا
 وَفِي الْجَوَابِ عَلَيْهَا هَلْ إِذَا هُوَ هِيَ أَوْ هَلْ إِذَا هُوَ إِيَّاهَا قَدْ اخْتَصَمَا
 وَخَطَأَ ابْنُ زِيَادٍ وَابْنُ حَمْزَةَ فِي مَا قَالَ فِيهَا أَبَا بَشْرٍ وَقَدْ ظَلَمَا
 وَغَاظَ عَمْرًا عَلِيٌّ فِي حُكُومَتِهِ يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَمًا
 كَغَيْظِ عَمْرٍو عَلِيًّا فِي حُكُومَتِهِ يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَمًا
 وَفَجَّعَ ابْنَ زِيَادٍ كُلَّ مُنْتَخَبٍ مِنْ أَهْلِهِ إِذْ غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمًا
 كَفَجَعَةِ ابْنِ زِيَادٍ كُلَّ مُنْتَخَبٍ مِنْ أَهْلِهِ إِذْ غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمًا
 وَأَصْبَحَتْ بَعْدَهُ الْأَنْقَاسُ بَاكِيَةً فِي كُلِّ طَرَسٍ كَدَمْعٍ سَحَّ وَأَنْسَجَمَا
 وَلَيْسَ يَخْلُو أَمْرٌ مِنْ حَاسِدٍ أَضْمٍ لَوْلَا التَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا لَمَّا أَضِمَا
 وَالْعَبْنُ فِي الْعِلْمِ أَشْجَى مِخْنَةً عَلِمَتْ وَأَبْرَحُ النَّاسِ شَجْوًا عَالِمٌ هُضِمَا

وقوله وربما نصبوا إلخ أي وربما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد إذا على
 الابتداء فيقولون فإذا زيد جالسا ، وقوله ربما في آخر البيت بالتخفيف تأكيد لربما في
 أوله بالتشديد ، وغمما في آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الإشكال والخفاء
 وغمما في آخر البيت الرابع بضمها جمع غمة ، وابن زياد هو الفراء واسمه يحيى
 وابن حمزة هو الكسائي واسمه علي وأبو بشر سيبويه واسمه عمرو وألف ظلما للتثنية

إن بنيته للفاعل وللإطلاق إن بنيته للمفعول وعمرو وعلي الأولان سيبويه والكسائي والآخران ابن العاص وابن أبي طالب رضي الله عنهما وحكما الأول اسم والثاني فعل أو بالعكس دفعا للإيطاء وزياذ الأول والد الفراء والثاني زياد ابن أبيه وابنه المشار إليه هو ابن مرجانة المرسل في قتلة الحسين رضي الله عنه وأضم كغضب وزنا ومعنى وإعجام الضاد والوصف منه أضم كفرح وهضم مبني للمفعول أي لم يوف حقه (١) .

وقد علق ابن هشام الأنصاري على سؤالي الفراء والكسائي بقوله : ((وأما سؤال الفراء فجوابه أن أبون جمع أب وأب فعل بفتحيتين وأصله أبو فإذا بنينا مثله من أوى أو من وأى قلنا أوى كهوى أو قلنا وأي كهوى أيضا ثم تجمع بالواو والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف مصطفى وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول أوون أو وأون رفعا وأوين أو وأين جرا ونصبا كما تقول في جمع عصا وقفا اسم رجل عصون وقفون وعصين وقفين وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة ولكنه كما قال أبو عثمان المازني: دخلت بغداد فألقيت علي مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئونني على مذاهبهم ، وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله تعالى .

وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه وهو فإذا هو هي هذا هو وجه الكلام مثل : ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ ﴾ (٢) ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ ﴾ (٣) ، وأما فإذا هو إياها إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم ب(لن) والنصب ب(لم) والجر ب(لعل) ، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك؛ وإن تكلم بعض العرب به (٤) .

(١) المغني (١/١٠٤.١٠٥) .

(٢) سورة الأعراف ١٠٨، والشعراء ٣٣ .

(٣) سورة طه ٢٠ .

(٤) المغني (١/١٠٥.١٠٦) .

الفصل الثالث

أصول النحو عند ابن جني

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: السماع عند ابن جني.

المبحث الثاني: القياس عند ابن جني.

المبحث الثالث: العلة عند ابن جني.

المبحث الرابع: أدلة شتى عند ابن جني.

المبحث الأول

السماع عند ابن جني

المطلب الأول: أقسام السماع.

جاء في لسان العرب : ((السَّمَاعُ لُغَةٌ: حِسُّ الأُذُنِ .وفي الترتيل: ﴿ أَوْ أَلَقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾^(١)، وقال ثعلب : معناه خلا له ولم يشتغل بغيره ، وقد سَمِعَهُ سَمْعاً وَسَمِعاً وَسَمَاعاً وَسَمَاعَةً وَسَمَاعِيَةً . وقال اللحياني^(٢) وقال بعضهم: ((السَّمْعُ المَصْدَرُ، والسَّمْعُ الاسْمُ))^(٣) .

السماع في الاصطلاح :

السماع هو الأصل الأول من الأصول النحوية ، وهو يمثل النصوص اللغوية التي ارتضاها علماء العربية ، وكانت النواة الأولى لأصولهم ، وقابلوا هذا الأصل بالالتزام والمحافظة عليه .

ويمكن أن يتضح مفهوم السماع من خلال أقوال النحاة ، ويطالعنا من هؤلاء النحاة ابن الأنباري (ت ٥٧٧) الذي آثر أن يسمي هذا الأصل (النقل) حيث عرفه بقوله : ((النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى الكثرة))^(٤) .

ونجد ابن الأنباري من خلال تعريفه يشترط الشروط الآتية :

١- أن يكون الكلام عربياً

٢- أن يكون فصيحاً

(١) سورة ق، الآية ٣٧

(٢) قيل: علي بن حازم ويكنى أبا الحسن، أخذ عن الكسائي، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام. وله كتاب

النوادر. معجم الأديباء (٢ / ١١٠) .

(٣) لسان العرب - مادة سمع.

(٤) انظر لمع الأدلة ص ٨١ .

٣- صحة النقل من اتصال السند

٤- أن يكون منقولاً بالتواتر، فلا يقبل ما دون ذلك.

وعرفه السيوطي بقوله : ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى ، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب، قبل بعثته ، وفي زمنه، وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً ، عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع ، لا بد في كل منها من الثبوت))^(١).

وإذا كان الباحث يوافق الأنباري كون الناقل عربياً فصيحاً ، صحيح النقل ، فإنه لا يسلم له ما ذكره من شرط الاطراد أو الكثرة إلى التواتر، فهذا لا تتوافر في قبول الشعر ولا في الحديث النبوي إلا القرآن الكريم ، ولذلك يرى بعض الباحثين أن تعريف السيوطي للسمع كان أكثر دقة وشمولاً من تعريف الأنباري ، حيث لم يشترط الكثرة أو الاطراد في النص المنقول ، وإنما يكفي ثبوت النص المنقول عن العرب أن يكون فصيحاً صحيح النقل^(٢)

قال أبو الفتح عثمان بن جني في حديثه عن الاطراد والشذوذ : ((أصل مواضع طرد في كلامهم، التتابع والاستمرار، من ذلك طردت الطريدة إذ اتبعتها واستمرت بين يديك، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً، ألا ترى أن هناك كرا وفرا، فكل يطرد صاحبه ، ومنه المطرد رمح قصير يطرد به الوحش، واطرد الجدول: إذا تتابع ماؤه بالريح أنشدني بعض أصحابنا لأعرابي :

مَا لَكَ لَا تَذْكُرُ أَوْ تَرُورُ بَيْضَاءَ بَيْنَ حَاجِبَيْهَا نُورُ
تَمْشِي كَمَا يَطْرُدُ الْعَدِيرُ^(٣)

(١) الاقتراح ٩٦ .

(٢) انظر أصول النحو عند السيوطي ، لعصام عيد أبو غريبة ص (٥٤).

(٣) قائل هذا الرجز مجهول. انظر اللآلي في شرح أمالي القالي، لعبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري ،

ومنه بيت الأنصاري^(١):

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كَاظِرَادِ الْمَذَاهِبِ^(٢)

أي كتتابع المذاهب وهي جمع مذهب وعليه قول الآخر^(٣):

سَيَكْفِيكَ الْإِلَهُ وَمُسْنَمَاتٌ كَجَنْدَلِ لَبْنٍ تَطَرَّدُ الصِّلَالَا^(٤)

أي تتابع إلى الأرضين الممطورة لتشرب منها فهي تسرع وتستمر إليها وعليه بقية
الباب .

وأما مواضع شذ في كلامهم فهو التفرق والتفرد من ذلك قوله:

يَتْرُكُنْ شَذَانَ الْحَصَى جَوَافِلَا^(٥)

أي ما تطاير وتهافت منه وشذ الشيء يشذ ويشذ شذونا وشذا وأشدذته أنا وشذذته
أيضا أشذه بالضم لا غير وأباها الأصمعي وقال لا أعرف إلا شاذًا أي متفرقا وجمع
شاذ شذاذ قال:

كَبَعُضٍ مِّنْ مَّرٍّ مِّنَ الشُّذَاذِ^(١)

(١/٢٧٤) ، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م .

(١) هو قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي، أبو يزيد: شاعر الأوس، وأحد صناديدها، في الجاهلية ، وله في
وقعة "بعث" التي كانت بين الأوس والخزرج، قبل الهجرة، أشعار كثيرة ، أدرك الإسلام وتريث في قبوله،
فقتل قبل أن يدخل فيه. الأعلام للزركلي (٥ / ٢٠٥) ، ومن هذه الترجمة يتضح أنه ليس من الأنصار ؛
لأنه لم يسلم وهذا الوصف لمن أسلم من الأوس والخزرج .

(٢) عجزه : لعمره وحشًا غير مَوْقِفٍ رَاكِبٍ . انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢/٣٦٢) و(٣/٤٥٦) ،
تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، والمحكم ، لابن الحسن على
بن إسماعيل بن سيده (٩/١٤٠)، تحقيق عبد الحميد هندواي ، دار الكتب العلمية، بيروت - ٢٠٠٠م
والمخصص لابن سيده (٣/٣٥٣) دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، والمزهر في
علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي (١/١٨٠)، تحقيق فؤاد على منصور ، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت
١٩٩٨م ، وتاج العروس ، للزبيدي ، تحقيق مجموعة من المحققين ، دار الهداية مادة ذهب وطرذ،
ولسان العرب مادة ذهب وطرذ وعبد .

(٣) هو عبيد حصين بن معاوية الراعي ، توفي ٩٠هـ . الشعر والشعراء (١/٤٠٤) ، والأعلام للزركلي
(٤/١٨٨).

(٥) انظر تاج العروس (ص ل ل) ، والمحكم لابن سيده (٩/١٤٠) و(١٠/٣٨٥) ، والمخصص لابن سيده
(٣/١١٣) ولسان العرب طرد .

(٥) البيت بلا نسبة . انظر المحكم ، لابن سيده (٧/٦١١) ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي
(١/١٨٠)، ولسان العرب مادة شذذ، (٣/٤٩٤).

هذا أصل هذين الأصلين في اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على ستمته وطريقه في غيرهما ، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا حملا لهذين الموضوعين على أحكام غيرهما))^(٢).

ويمكن على ضوء كلام ابن جني، أن نفرق بين المطرد والشاذ في الاصطلاح: فالمطرد هو ما وافق القياس ، ولم يفارق ما عليه بابه ، وهو أكثر كلام العرب ، والشاذ في الاصطلاح : هو ما خالف القياس، وفارق ما عليه بابه ، ومن الشاذ كالجزم بلن والنصب بلم مثل: (لم يدرسَ أخي الدرس ولن يدرسهُ) .

قد تناول ابن السراج هذه القضية ، وعلى غرارها بنى ابن جني كلامه في الاطراد والشذوذ ، قال الأصول في النحو: ((والشاذ على ثلاثة أضرب : منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو : استحوذ فإن بابه وقياسه أن يعل فيقال : استحاذ مثل استقام واستعاذ ، وجميع ما كان على هذا المثال ، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك ، ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع ، فإن قياسه وبابه أن يقال : ودع يدع ، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض ، ولكنهم لم يستعملوا ودع استغنى عنه (بترك) ، فصار قول القائل الذي قال : ودعه شاذا ، وهذه أشياء تحفظ ، ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على اليُجَدَع))^(٣).

يقول ابن جني بعد الإيضاح وضرب الأمثلة : ((ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد .

(١) الرجز قائله مجهول . انظر المزهر في علوم اللغة(١/١٨١) .

(٢) انظر الخصائص ، لابن جني(١/٩٧.٩٦) .

(٣) الأصول في النحو (١ / ٥٧) .

ومطرّد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يذر ويذع ويدع وكذلك قولهم مكان مقل هذا هو القياس والأكثر في السماع باقل والأول مسموع أيضا؛ قال أبو دواد لابنه دواد يا بني ما أعاشك بعدي فقال دواد^(١) :

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقِلٌ
أَكُلُ مِنْ حَوْدَانَةٍ وَأَنْسِلُ^(٢)

وقد حكى أيضا أبو زيد في كتاب حيلة ومحالة مكان مقل، ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو قولك عسى زيد قائما ؛ هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظه والاختصار على ترك استعمال الاسم ههنا ؛ وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم و ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾^(٣)، وقد جاء عنهم شيء من الأول أنشدنا أبو علي :

أَكْثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مُلْحًا دَائِمًا
لَا تَعْدُلُنِي إِيَّيَّ عَسِيثٌ صَائِمًا^(٤)

ومنه المثل السائر: عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُوسًا^(٥)

والثالث : المطرّد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم: أخوص الرمث واستصوبت الأمر أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال يقال استصوبت الشيء ولا يقال استصبت الشيء ومنه استحوذ وأغيلت المرأة واستتوق الجمل واستتيت الشاة وقول زهير^(٦):

هَنَالِكَ إِنْ يُسْتَحْوَلُوا الْمَالَ يُحْوَلُوا^(٧)

(١) لم أعر له على ترجمة .

(٢) المزهري في علوم اللغة (١/١٨١) والمحكم ، لابن سيده (٢/٢١٣) ، (٨/٤٩٩) ، وتاج العروس للزبيدي مادة ع ب ش - ب غ س ل - نسل - ، ولسان العرب مادة عيش ويقل ونسل .

(٣) سورة المائدة الآية (٥٢) .

(٤) المزهري (١/١٨١) ، وخزانة الأدب ، للبغدادي (٨/٣٧٨) - (٩/٣٢١) تحقيق محمد نبيل طريفي ، وإميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٨م

(٥) الاشتقاق ، لأبي بكر بن دريد (١/١٨) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ط/٣ ، القاهرة - مصر بدون تاريخ

(٦) هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني، من مضر: حكيم الشعراء في الجاهلية . الأعلام للزركلي (٣/٥٢) .

(٧) هذا البيت في ديوانه ، بلفظ (هنالك أن يستحب المال يخبوا وإن يسألوا يعطوا وإن ييسروا يغنوا) . انظر انظر ديوان زهير ص (٨٦) ، تحقيق الأستاذ : علي فاغور ، ط٢ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٤هـ -

ومنه استقيل الجمل قال أبو النجم^(١):

يُدِيرُ عَيْنِي مُضَعَبٍ مُسْتَقِيلٍ^(٢)

والرابع : الشاذ في القياس والاستعمال جميعا وهو كتنميم مفعول فيما عينه واو نحو ثوب مصوون ومسك مدووف وحكى البغداديون فرس مقوود ورجل معوود من مرضه، وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية^(٣).

سجل بعض الباحثين على ابن جنبي، وعلى غيره من النحاة، مأخذ في تحديد المطرد والشاذ ، حيث أنهم لم يحددوا عددا إذا بلغه كان مطردا ، وإذا لم يبلغه كان شاذا ، ولأن ما مثلوا به في الشاذ في القياس والاستعمال إنما هو لغة تميم. يقول الأستاذ عباس حسن معقباً على تقسيم ابن جنبي: ((واني ألحظ في هذا الرأي غموضاً وتناقضاً :

أ- فأما الغموض فمرده إلى اعتماده في الاطراد والقياس على الشيوخ والكثرة ، من غير أن يبين مداهما ، ولا حدودهما وقد سرد أمثلة ستة للمطرد في الاستعمال الشاذ والقياس (أخوص ، استصوب ، استحوذ ، أغيل ، استنوق ، استسيس) وقطع بعدم القياس عليها ، ومعنى ذلك أن ورود ستة نظائر لا يكفي للمحاكاة وأنها قلة لا تبيح القياس . فما الكثرة التي تبيح إذن .

على أنه حين سرد الستة ترك كثيراً غيرها من الألفاظ الخارجة على القياس ، فمما تركه : أروح اللحم ، وأحوز الإبل ، وأعور الفارس ، وأحوش عليه الصيد ، وأعوض بالخصم ، وأفوق بالسهم ، وأشوكت النخلة ، وأحول الغلام ، وأطولت

٢٠٠٣م ، والمخصص ، لابن سيده (٢١٧/٢) - (٤٢٢/٣) تحقيق إبراهيم خليل جفال ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

(١) هو الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بني بكر بن وائل: من أكابر الرجاز ومن أحسن الناس إنشادا للشعر نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام ، قال أبو عمرو بن العلاء: كان ينزل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج في النعت. انظر ترجمته في الشعر والشعراء (٥٨٨/٢) ، والأعلام للزركلي (١٥١ / ٥) .

(٢) المحكم (٤٢٠/١٠) والمزهر (١٨٢/١)، وتاج العروس فصل القاف مع الصاد (٨٥/١٨)، وقيل .

(٣) انظر الخصائص ، لابن جنبي (٩٧-٩٩).

(أطلت) وأعول الرجل ، وأقولتني ما لم أقل ، وأغيمت السماء ، وأنوكت الرجل ، وأعوه القوم (أصابت ماשתهم عاهة) ، وأحوجني الأمر ، هذا بعض ما تركه وإذا ضم إلى سابقه بلغة العدد واحد وعشرون وهو عدد سيق للتمثيل لا للحصر وله أشباه كثيرة متفرقة في بطون المعاجم اللغوية لم أقصد لجمعها ترى أمثل ذلك لا يعرفه ابن جني ، وهو اللغوي العليم ، أم أنه خبير به ؟ وإذا كان خبير به ويقول بأن هذا القدر لا يكفي لينسج على منواله ويقاس عليه أم يكفي ؟

ب- وأما التناقض فحيث يقول فيما سبق : إن الشاذ في القياس والاستعمال معا لا يجوز القياس عليه ، ولا رد غيره عليه ، ويضرب لذلك مثلاً بـتتميم (مفعول) فيما عينه واو ، نحو (مصوون ، ومسك مدووف) مع أن هذا التتميم لغة تميم ، تجعله في الواو العين ، وفي الياء كذلك ، فهي تقول رجل مديون ، كما تقول ثوب مصوون ، وقد قرر ابن جني وغيره أن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطئ فكلامه هنا مناقض لما قرره هو وسواه^(١).

وممن أخذ على النحاة الأستاذ محمد الفاضل بن عاشور في بحث بعنوان : (تحرير أفعال التفضيل من رتبة قياس نحوي فاسد) ((أبرز فيه كثرة الشذوذ والشروط التي وضعها النحاة المتقدمون لما يصاغ منه أفعال التفضيل ، حتى إنه لم يجد واحداً من الشروط التي اشترطوها ، ما عدا قبول التفاضل ، إلا وذكره في كتب النحو معقباتاً بذكر الشواذ الخارجة عليه ، وأحصى من ذلك أربعين مثلاً ، وأيده في ذلك الأستاذ محمد بهجة الأثري ، وذكر أنه وجد زهاء مائة مثال خالفت كل شروط هذه القاعدة ، وأنه لم يبلغ بعد الغاية مما يريد استكثاره منه^(٢) .

وقد أجاب عن هذه المآخذ الأستاذ أمين الخولي ورد عليهما؛ لأن القياس عندهم لا يناط بقلّة ، بل بمخالفة ما عليه الباب ، واعتمد في ذلك على قول ابن جني في الخصائص إذ قال: ((فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره

(١) انظر أصول النحو العربي ، للدكتور محمود نحلة ص ١١٥-١١٦ ، دار المعرفة الجامعية .

(٢) انظر أصول النحو العربي ص ١١٧ .

من مواضع الصناعة مطرداً ، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره ، شاذاً^(١) .

ثم تعقب الأستاذ محمد الأمين الخولي من قال: (تحرير أفعال التفضيل من ربة قياس نحوي فاسد) إلى أن منطق النحاة القدماء غير فاسد ، فقال : ((وأحسب أن هذا مما يبقى معه منطق النحاة غير فاسد ، ولا هو ربة يلتبس التحرر منها ، فليس أفعال التفضيل أسير شيء من الفساد في تفكير النحاة قياساً أو غيره . واستناداً إلى ذلك قرر المجمع ما يأتي : (القياس عند النحاة الذين بدءوا به أو الذين أغرقوا فيه لا يعرفون فساد ، وهو لا يبدأ بالزمخشري كما أشار الباحث ولكن من سيبويه ، ولم يكن قياساً تحكيمياً ، ولكنه كان شعوراً كاملاً بالتنظير بين أفعال التفضيل أفعال التعجب^(٢) .

المطلب الثاني: مدى قبول المسموع الفرد

هو ما انفرد بروايته عن العرب ، وهذا له أحوال :

الأول : أن يكون فرداً ، أي لا نظير له في الألفاظ التي سمعت عن العرب ، مع النطق به ، فهذا عند علماء العربية يقبل ويقاس عليه بإجماع النحاة ، كما قيس على قولهم (في شنوءة) شئني ، مع أنه لم يسمع غيره ، وهذا معروف عندهم القياس على القليل ورفضه في الكثير .

الثاني : أن ينفرد بعض فصحاء العرب ، ويخالف ما عليه جمهور العرب ، وقد ذهب أبو الفتح ابن جني إلى وجوب الاحتجاج به .^(٣) إذا جاء من عربي فصيح علت فصاحته ، ولم يرو ما ينكر عليه من كلام العرب أو جاء خلافاً للقياس ، فإنه حينئذ يرد ولا يقبل قال : ((وذلك ما جاء به ابن أحمر^(٤) في تلك الأحرف المحفوظة

(١) انظر الخصائص (٩٧/١).

(٢) أصول النحو العربي ص ١١٧ .

(٣) انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (٢٤٣/١) .

(٤) هو عمرو بن أحمر بن العمرد بن تميم بن ربيعة بن حرام ابن فراص بن معن الباهلي ، وعمرو بن أحمر

عنه . قال أحمد بن يحيى: حدثني بعض أصحابي عن الأصمعي^(١) أنه ذكر حروفا من الغريب ، فقال : لا أعلم أحدا أتى بها إلا ابن أحمـر الباهلي . منها الجبر ، وهو الملك . وإنما سمي بذلك - أظن - لأنه يجبر بجوده . وهو قوله :
اسلّم براؤوق^(٢) حُبَيْتَ بِهِ وَأَنْعِمَ صَبَاحاً أَيُّهَا الْجَبْرُ^(٣)
ومنها قوله : (كأس رنونة) أي دائمة ، وذلك قوله :

بَنَّتْ عَلَيْهِ الْمَلِكُ أَطْنَابَهَا كَأْسُ رَنْوَنَاءُ وَطَرَفٌ طِمْرٌ^(٤)

ومنها الديدبون^(٥) ، وهو قوله :

حَلُّوا طَرِيقَ الدَّيْدُبُونِ وَقَدَّ قَاتَ الصِّبَا وَتُنُوزَ الْفَخْرُ^(٦)

ومنها (مارية) أي لؤلؤية ، لونها لون اللؤلؤ .

ومنها قوله (البابوس) وهو أعجمي ، يعنى ولد ناقته . وذلك قوله :

حَنَنْتُ قَلُوصِي^(١) إِلَى بَابُوسِهَا جَرَعاً * فَمَا حَنِينُكَ أُمَّ مَا أَنْتَ وَالذِّكْرُ^(٢)

صحيح الكلام كثير الغريب طبقات فحول الشعراء ، لعجمد بن سلام الجمحي (٢ / ٥٧١) - (٢ / ٥٨٠) ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني . جدة .

(١) الأصمعي العلامة، وهو أبو سعيد عبد الملك بن قريـب الباهلي البصري اللغوي الأخباري . سمع ابن عون والكبار . وأكثر عن أبي عمرو بن العلاء . وكانت الخلفاء تجالسه وتحب منادمته . وعاش ثمانياً وثمانين سنة . له عدة مصنفات ، توفي سنة ٢١٦ . العبر (١ / ٢٩١)

(٢) كل ما صفيـت به الخمر أو سكبت فيه لتصفو ويرسب كدرها فهو راووق وقد روق الشراب حتى راق وإذا ثار عكر الشراب المخصص . لابن سيده (٣ / ١٩٧) .

(٣) المحكم ، مقلوبه ج ب ر - (٧ / ٤٠٧)

(٤) المحكم (ر ن و ١٠ / ٣١٧) وتاج العروس ، م ل ك (٢٧ / ٣١٧) ولسان العرب سلك رنا ، وتهذيب اللغة لأبي منصور محمد أحمد الأزهرى ، (١٥ / ١٦٤) ، تحقيق محمد عوض مرعب ، ط / ١ دار إحياء التراث العربي ، بيروت - ٢٠٠١ م

(٥) الديدبون : اللهو أو الباطل . اللسان (دين)

(٦) لسان العرب - دبن ، ددن مع قوله في مادة دبن فقر الصبا وتفاوت النجر ، وفي مادة ددب قال - وتفاوت البجر ، وانظر جمهرة اللغة ، لابن دريد ، (٢ / ١٢٢٢) ، تحقيق رمزي منير البعلبكي ، دار الملاين بيروت، ١٩٨٧ م

ومنها (الربان) وهو العيش ، وذلك قوله :

وَإِنَّمَا الْعَيْشُ بِرِبَّانِهِ وَأَنْتَ مِنْ أَفْنَانِهِ مُقْتَفِرٌ (٣)

ومنها (المأنوسة) وهي النار ، وذلك قوله :

كَمَا تَطَايَرَ عَنِ مَأْنُوسَةِ الشَّرَرِ (٤) (٥).

ويمضي ابن جني في قوله: ((والقول في هذه الكلم المقدم ذكرها وجوب قبولها؛ وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر . فإما أن يكون شيئاً أخذه عن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه ، على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح)) (٦).

ويرى الباحث أن كلام ابن جني المتقدم ذكره في قبول فصاحة الأعرابي إذا علت فصاحته، ولم يكن ممن يتهم بالكذب على العرب، فإنه كلام سديد، ولكن يعد هذا في غريب اللغة كما سبق النقل عن ابن أحمر.

المطلب الثالث: حجية اللغات على اختلافها

اللغات جمع لغة : ((وحد اللغة أصوات بها يعبر كل قوم عن أغراضهم)) (٧) ، ويعني مفهوم اللغة الكلام ، نقول هذا الحرف بلغة بني فلان ، أي بكلامهم ومنطقهم، واشتقاقها من اللغو أو اللغي مقصور ، وهما الكلام والصوت ، قال أبو الفتح : ((وأما تصريفها فهي فُعْلة من لغوت أي تكلمت ، وأصلها لُغوة ، ككرة وقُلة

(١) القُلُوصُ الفَعِيَّةُ من الإبل بمنزلة الجارية الفَتَاة من النساء ، وقيل هي النَّثِيَّةُ وقيل هي ابنة المخاض وقيل هي كل أنثى من الإبل حين تتركب وإن كانت بنت لبون أو حقة إلى أن تصير بكرة أو تَبْرُزُ زاد التهذيب سميت قُلُوصاً لطول قوائمها ولم تَجْسُم بَعْدُ . لسان العرب (قلص) .

(٢) المحكم ، السين والميم س م م (٤٢٨/١٨) وتاج العروس ببس قلص حنن ، ولسان العرب مادة زبر ببس حنن .

(٣) المحكم والمحيط الأعظم العين والسا والتاء (٤٣٠/١) وتاج العروس رين ، ع ش ز ز ولسان العرب ريب ونصر

(٤) المحكم ، مقلوبه أس ف (٥٥٧/٨) وتاج العروس أنس ولسان العرب أسس.

(٥) الخصائص (٢٤/٢) .

(٦) انظر الخصائص (٢١/٢-٢٧).

(٧) الخصائص (٣٣/١) .

وثبة " ويقال " لغي يلغي من باب رضي يرضى إذا لهج في الكلام " وقيل لغة يلغى)) (١).

لا يختلف النحاة في أن اللغات على اختلافها حجة وإن تفاوتت وتفاضلت ، كأن تقدم لغة على لغة أخرى ، ولكن ليس لنا أن نبطل لغة من اللغات ، لأن المتكلمين باللغة فُطروا عليها سجيةً وطبعاً ، لكن تقبل هذه اللغات بالشروط والضوابط التي وضعها النحاة في قبول كلام العرب من فصاحة المتكلم وصحة النقل .

يرى ابن جني حجية اللغات على اختلافها ، وذلك كلغة الحجاز ولغة تميم ، فإن القياس يتسع لقبول هذه اللغات ، وإن تفاوتت في القوة والكثرة : ((اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ، ويخذ إلى مثله . وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبته لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها . لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما ، فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنسا بها . فأما رد إحداهما بالأخرى فلا . أولاً ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف)) (٢) ، هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستبدال والقياس متدانييتين متراسلتين ، أو كالمتراسلتين . فأما أن تقل إحداهما جدا وتكثر الأخرى جدا فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً)) (٣).

(١) المرجع السابق (٣٣/١) والمزهر (٨/١) ، وإسفار الفصيح ، للهروي ١٩ ، تحقيق محمد عثمان ، إشراف الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ١٩٧١ م .

(٢) أخرجه البخاري ، باب كلام الخصوص بعضهم في بعض (٨٥١/٢) ، برقم ٢٢٨٧ ، ومسلم باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (٢٠٢/٢) برقم ١٩٣٦ . بلفظ (إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه).

(٣) انظر الخصائص (١٠/٢)

ويرى الباحث أن كلام ابن جني في غاية القوة والوضوح ؛ وذلك أن العرب قد
جبلوا باللغة سجية وسليقة بغير تكلف كما قال قائلهم :

ولستُ بنحويٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيْقِي أَقُولُ فَأُعْرِبُ^(١)

فلا يقال لعربي لم تكلمت بهذه اللغة دون غيرها ، وهذا بخلاف آراء النحاة المبنية
على الاجتهاد والنظر في كلام العرب ، فمن الممكن أن تكون بعض الآراء النحوية
صحيحة ، والأخرى خطأ ، ولكن بإمكاننا نرجح بعض اللغات على البعض الآخر ،
ويمكن أن يقال إن لغة الحجازيين في (ما) النافية أرجح وأقوى من لغة التميميين ؛
وذلك لورود القرآن الكريم بلغة الحجازيين ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^(٢) ،
وقوله : ﴿ مَا هِيَ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾^(٣) .

ومن المعايير التي وضعها ابن جني سلامة هذه اللغات من الخطأ واللعن ؛ ولذا
منع أخذها عن أهل المدر^(٤) ؛ لما عرض للغتهم من فساد وخلل ، وأنه لا يحتج بها ،
فقال : «علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد
والخلل . ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من
الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر^(٥)»^(٦) .

ويرى الدكتور محمد سالم صالح أن مادة اللغة: «قد جمعت إما من أعراب البادية
ومشافهتهم بالرحلة إليهم ، أو عن طريق الأخذ عن فصحاء الحضر ، وهم صنفان :
صنف من الأعراب البادية اتخذت من ضواحي المدن الكبرى بالعراق مستقرا لها ،

(١) انظر لسان العرب ، مادة سلق .

(٢) سورة يوسف الآية ٣١ .

(٣) سورة المجادلة الآية ٢ .

(٤) هم أهل البوادي الذين يسكنون مواضع الأحجار والرمال . لسان العرب مادة حجر .

(٥) هم سكان البوادي الذين يتخذون بيوتهم من صوف الإبل . لسان العرب مادة وبر .

(٦) انظر الخصائص (٥/٢)

وظلت بمنأى من الاختلاط بالأعاجم فسلمت لغاتهم ، وصنف من أهل الحضرة
صحت عن اللغويين والنحاة سليقتهم فاحتجوا بكلامهم ومنهم عمر بن أبي ربيعة^(١) ،
وجرير^(٢) ، والفرزدق^(٣) ، والأخطل^(٤) ، وكثير ، والأحوص^(٥) والكميت^(٦) وبشار^(٧) ،
وبشار^(٧) ، ورؤبة بن العجاج^(٨) وغيرهم.

ويعلق الدكتور علي أبو المكارم على ذلك بقوله: ((واذن ليس صحيحاً ما قرره
السيوطي من أنه ((لم يؤخذ من حضري قط ، فقد أخذ النحاة عن أهل الحضرة كما
أخذوا عن أهل البادية))^(٩)

إذن فالأصل سلامة اللغة، وعدم تعرضها للخطأ والفساد ، فإن وجد ذلك الأصل
قبلت وإلا فلا .

-
- (١) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة المخزومي، الشاعر أبو الخطّاب المشهور، كان كثير الغزل
والنوادير والوقائع والمجون والخلاعة ، توفي سنة ٩٣ هـ . الوافي بالوفيات (٧ / ١٥٣) .
- (٢) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي ، عاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم ، وكان هجاءاً مرا،
فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل ، وكان عفيفاً، وهو من أغزل الناس شعراً ، توفي ١١٠ هـ . الأعلام
للزركلي (٢ / ١١٩) .
- (٣) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق: شاعر، من النبلاء، من أهل
البصرة، عظيم الأثر في اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف
أخبار الناس ، توفي ١١٠ هـ . الأعلام للزركلي (٨ / ٩٣) ، والشعر والشعراء (١/٤٦٢).
- (٤) هو غياث بن غوث بن الصلت ، من بني تغلب، أبو مالك: شاعر، مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في
شعره إبداع. ، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، والأخطل ، توفي سنة
٩٠ هـ . الأعلام للزركلي (٥ / ١٢٣) .
- (٥) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم ، المعروف بالأحوص، شاعر هجاء، صافي الديباجة، من طبقة
جميل بن معمر ونصيب ، كان معاصراً لجرير والفرزدق توفي سنة ١٠٥ هـ . الأعلام للزركلي (٤ / ١١٦) .
- (٦) هو الكميت بن زيد الأسدي الشاعر المشهور ، توفي سنة ١٢٦ هـ . العبر (١/١٢٥) .
- (٧) هو بشار بن برد العقيلي، بالولاء، أبو معاذ: أشعر المولدين على الإطلاق ، كان ضريباً ، نشأ في البصرة
وقدم بغداد، وأدرك الدولتين الأموية والعباسية ، توفي سنة ١٦٧ هـ . الأعلام للزركلي (٢ / ٥٢) .
- (٨) هو رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، الشهير برؤية بن العجاج ، من الفصحاء
المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، كان أكثر مقامه في البصرة ، وأخذ عنه أعيان أهل
اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة ، توفي سنة ١٤٥ هـ . الأعلام للزركلي (٣ / ٣٤) .
- (٩) انظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، د محمد سالم صالح ٢٥٣ ، ط ١ دار السلام للطباعة والنشر
والتوزيع والترجمة ، مصر - القاهرة - الإسكندرية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م وانظر أصول التفكير النحوي ،
للدكتور علي أبو المكارم ص ٤١ ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع -القاهرة بدون تاريخ

المطلب الرابع: انتقال العربي الفصيح

المقصود بانتقال العربي الفصيح: هو تحوله من لغته التي نشأ عليها إلى لغة أخرى، نتيجة لتعايش القبائل العربية بعضها ببعض في ضروب مناحي الحياة ، وضابط الأخذ عن هذا العربي الفصيح ، فصاحة اللغة التي انتقل إليها ، فإن كانت كذلك قبلت وإلا فلا ، ولا ينبغي أن نرد لغته لوجود فساد لم يكن موجوداً قبل أو لاحتمال فساد لم يكن قد علم ، وهذا إذا تطرق يوحشك أن تأخذ باي لغة فصيحة مخافة أن يكون فيها زيغ حادث .

يذهب ابن جني أن العربي الفصيح قد ينتقل لسانه ، من لغته التي نشأ عليها، إلى لغة أخرى، فحكى ذلك بقوله : ((اعلم أن المعمول عليه في نحو هذا أن تنظر حال ما انتقل إليه لسانه . فإن كان إنما انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها ، كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها ، حتى كأنه إنما حضر غائب من أهل اللغة التي صار إليها ، أو نطق ساكت من أهلها ، فإن كانت اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها ويؤخذ بالأولى حتى كأنه لم يزل من أهلها وهذا واضح))^(١) .

وأجاب ابن جني عما يتوقع من خطأ أو فساد ، بقوله : ((فإن قلت : فما يؤمنك أن تكون كما وجدت في لغته فسادا بعد أن لم يكن فيها فيما علمت ، أن يكون فيها فساد آخر فيما لم تعلمه . فإن أخذت به كنت آخذاً بفسادٍ عَرُوض^(٢) ما حدث فيها من الفساد فيما علمت ، قيل هذا يوحشك من كل لغة صحيحة لأنه يتوجه منه أن تتوقف عن الأخذ بها مخافة أن يكون فيها زيغ حادث لا تعلمه الآن ، ويجوز أن

(١) الخصائص (١٢/٢) .

(٢) العروض الطريقة ، يقال : خذ في عروض آخر من الكلام ، والعروض النظير تقول : هذه المسألة عروض عروض هذه . وكلا المعنيين سائغ هنا . على المعنى الأول شأن ما حدث ، وعلى الثاني نظير ما حدث . انظر حاشية محمد علي النجار على الخصائص (١٣/٢) .

تعلمه بعد زمان ، كما علمت من حال غيرها فسادا حادثا لم يكن فيما قبل فيها . وإن اتجه هذا انخرط عليك منه ألا تطيب نفسا بلغة ، وإن كانت فصيحة مستحكمة، فإذا كان أخذك بهذا مؤديا إلى هذا رفضته ولم تأخذ به ، وعملت على تلقي كل لغة قوية معربة بقبولها واعتقاد صحتها . وألا توجه ظنة إليها ، ولا تسوء رأيا في المشهود تظاهره من اعتدال أمرها . وذلك كما يحكى من أن أبا عمرو استضعف فصاحة أبي خيرة^(١) لما سأله فقال : كيف تقول استأصل الله عرقاتهم ، ففتح أبو خيرة التاء ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة لان جلدك ! فليس لأحد أن يقول : كما فسدت لغته في هذا ينبغي أن أتوقف عنها في غيره ، فهذا هو القياس ، وعليه يجب أن يكون العمل))^(٢)

وحكى الصفدي^(٣) : قصة أبي خيرة مع أبي عمرو ، في (الوافي بالوفيات) ؛ مع بعض التعليق فقال أبو عمرو لأبي خيرة : ((قال فكيف تقول استأصل الله عرقاتهم فقال عرقاتهم فنصب التاء فقال أبو عمرو لآنَ جِلْدُكَ يا أبا خيرة يريد عاشرت الحاضرة فأخطأت، قال أبو العباس: وهي لغة لم تبلغ أبا عمرو. قال الزجاجي الأجود في هذه التاء أن تكسر في موضع النصب لأنها غير أصلية))^(٤).

وقال ابن جني في موضع آخر : ((وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجر قال ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجر فإما أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة ممن يرضى عربيته وإما أن يكون قوى في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها ويجوز أيضا أن يكون قد أقام الضعف في

(١) هو نهشل بن زيد أبو خيرة الأعرابي بدوي من بني عدي دخل الحضرة وله تصنيف وهو كتاب الحشرات .

انظر الوافي بالوفيات - (٢٧ / ١٠٥)

(٢) انظر الخصائص (١٢/٢-١٣) .

(٣) هو خليل بن أبيك بن عبد الله المعروف بصلاح الدين الصفدي الأديب المشهور، أخذ عن أبي حيان وغيره، من تأليفه (الوافي بالوفيات)، توفي بدمشق سنة ٦٩٧ هـ . انظر البدر الطالع للشوكاني ٢٥٤ .

(٤) الوافي بالوفيات (٢٧ / ١٠٥) .

نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه وذلك أن الأعرابي قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها ((^(١) .

المطلب الخامس: الجمع بين اللغتين فصاعداً

المقصود به أن يجتمع في الفصيح من فصحاء العرب أكثر من لغة ، سواء هذه اللغات لقومه ، أو اكتسب بعضها عن قوم آخرين ، فابن جني يجيب عن هذه القضية ، ويرى أنه قد يجتمع في رجل لغتان فصيحتان أو أكثر ، وأخذ يتتبع هذه المسألة بقوله : ((من ذلك قول لبيد^(٢) :

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ^(٣)

وقال^(٤) :

أَمَّا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْقَى بِذِمَّتِهِ كَمَا وَفَى بِقِلَاصِ النَّجْمِ حَادِيهَا^(٥)

وقال^(٦) :

(١) انظر الخصائص (٣٨٤/١) .

(٢) هو لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري: أحد الشعراء الفرسان الاشراف في الجاهلية.

من أهل عالية نجد أدرك الاسلام، ووفد على النبي صلى الله عليه وآله ، ويعد من الصحابة، ومن المؤلفة قلوبهم. وترك الشعر، فلم يقل في الاسلام إلا بيتاً واحداً، قيل: هو " ما عاتب المرء الكريم كنفه والمرء يصلحه الجليس الصالح " وسكن الكوفة، وعاش عمراً طويلاً ، وهو أحد أصحاب المعلقات ، توفي سنة ٤١ هـ . الأعلام للزركلي (٥ / ٢٤٠) .

(٣) البيت في ديوان لبيد ص ١١٠، دار صادر ط/٢ ، بيروت ، بدون تاريخ ، والمخصص لابن سيده (٣٠٤/٤) وتاج العروس مادة سقى، ولسان العرب مجد وسقى والصحاح للجوهري مادة سقى تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار الملايين بيروت ط/٤، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .

(٤) هو طفيل بن عوف بن كعب ، الغنوي : شاعر جاهلي فحل، من الشجعان، وهو أوصف العرب للخيل، وربما سمي (طفيل الخيل) ؛ لكثرة وصفه لها. الأعلام للزركلي (٣ / ٢٢٨) .

(٥) انظر الزاهر في معان كلام الناس ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٢٠١/٢) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ط/١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م ، وتاج العروس ، قلص ولسان العرب قلص ووفى والمصباح المنير لليومي ، كتاب الواو (٦٦٧/٢) المكتبة العلمية ، بيروت بدون تاريخ

(٦) هو يعلى بن مسلم بن أبي قيس اليشكري الأزدي، الأحول: شاعر أموي، توفي سنة ٩ هـ . الأعلام للزركلي (٨ / ٢٠٤) .

فَطَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيهِ وَمَطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(١)

فهاتان لغتان أعنى إثبات الواو في أخيلهو وتسكين الهاء في قوله له ؛لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان وليس إسكان الهاء في له عن حذف لحق بالصنعة الكلمة لكن ذاك لغة ، ومثله ما روينا عن قطرب:

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُو عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عِيُونَهُ سَيْلٌ وَإِدِيهَا^(٢)

فقال نحو هو بالواو وقال عيونه ساكن الهاء ، وأما قول الشماخ^(٣)

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرٍ^(٤)

فليس هذا لغتين لأننا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة فينبغي أن يكون ذلك ضرورة وصنعة لا مذهباً ولغةً ، وكذلك يجب عندي وينبغي ألا يكون لغة لضعفه في القياس ، ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل ولا مذهب الوقف أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلقيتها أمس ، وأما الوقف فيوجب الإسكان كلقيتها وكلمته فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن لا لغة .

وأنشدني الشجري^(٥) لنفسه:

وَأَنَا لَيَرَعَى فِي الْمَخُوفِ سَوَامَنَا كَأَنَّهُ لَمْ يَشْعُرْ بِهِ مَنْ يُحَارِبُهُ^(٦)

فاختلس ما بعد هاء كأنه ومطل ما بعد هاء بهى واختلاس ذلك ضرورة وصنعة على ما تقدم به القول .

(١) انظر لسان العرب مطا وها ، وتاج العروس فصل الباء .

(٢) المحكم (٣٤٦/٤) ، ولسان العرب ها وهمع الهوامع، للسيوطي (٢٣١/١) تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية مصر ، وخزانة الأدب للبغدادي (٢٦٦/٥) و (٢٠٨/٦) ، تحقيق محمد نبيل طريفني وإميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية ، بيروت- ١٩٩٨م وتاج العروس فصل الباء .

(٣) هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام ، وهو من طبقة لييد والنابعة ، توفي سنة ٢٢ هـ . الأعلام للزركلي - (٣ / ١٧٥)

(٤) المحكم (٢٩٦/٧) وتاج العروس ز ج ل ، ولسان العرب زجل وهمع الهوامع (٢٣٠/١) وخزانة الأدب (٣٤٢/٢) والمقتضب للمبرد (٢٦٧/١) ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة عالم الكتب ، بيروت بدون تاريخ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري (٥١٦/٢) ، دار الفكر- دمشق ، بدون تاريخ .

(٥) هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة النحوي المعروف بابن الشجري ، كان فريد عصره ووحيد دهره في علم النحو ، من مصنفاته (الأمالى) توفي سنة ٥٤٢ هـ. نزهة الألباء ٢٩٩ .

(٦) انظر الخصائص (٣٧١/١).

ومن ذلك قولهم بغداد وبغدان وقالوا أيضا مغدان وطبرزل وطبرزن وقالوا للحية أيم وأين وأعصر ويعصر: أبو باهلة والطنفسة والطنفسة وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به فإذا ورد شيء من ذلك كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان فينبغي أن تتأمل حال كلامه فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى وطال بها عهده وكثر استعماله لها فلحقت لطول المدة واتصال استعمالها بلغته الأولى .

وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبها فأخلق الحاليين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة والكثيرة هي الأولى الأصلية نعم وقد يمكن في هذا أيضا أن تكون القليلة منهما إنما قلت في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه وإن كانتا جميعا لغتين له ولقبيلته وذلك ؛ أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه ألا ترى إلى حكاية أبي العباس عن عمارة قراءته ﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾^(١) بنصب النهار وإن أبا العباس قال له ما أردت فقال أردت { سابق النهار } قال أبو العباس فقلت له فهلا قلته فقال لو قلته لكان أوزن أي أقوى فهذا يدل على أنهم قد يتكلمون بما غيره عندهم أقوى منه وذلك لاستخفافهم الأضعف إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب من المبالغة إذ لو لا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة . وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد فإن أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفا منها من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ

(١) سورة يس الآية ٤٠. قرأ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخنفي : سابق بغير تنوين ، النهار : بالنصب. قال المبرد : سمعته يقرأ فقلت : ما هذا ؟ قال : أردت سابق النهار ، فحذفت لأنه أخف . انظر البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (٣٢٣/٧) ، تحقيق الشيخ عادل عبد المحمود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م .

في المعنى الواحد على ذلك كله هذا غالب الأمر وإن كان الآخر في وجه من القياس جائزا ؛ وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك. وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا ورويت عن الأصمعي قال اختلف رجلان في الصقر فقال أحدهما الصقر بالصاد وقال الآخر السقر بالسین فتراضيا بأول وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه فقال لا أقول كما قلتما إنما هو الزقر أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها ((^(١)) ومنه قول الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْرِيهَا دَعْدُ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ ^(٢)

قوله (دعدُ) ، و(دعدُ) ، فالأولى بتتوين المؤنث الساكن الوسط ، والأخرى بغير تتوين ، ومن ذلك أيضا قول أبي عمرو بن العلاء البصري ، لرجل هجاه ثم اعتذر :

هَجَوْتُ زَبَانَ نَمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَّعِ ^(٣)

قوله (لم تهجو) على لغة بعض العرب الذين يبقون حرف العلة ، ولم يحذفونه لأجل الجازم ، وقوله و(لم تدع) بحذف حرف العلة على اللغة المشهورة ، والله أعلم.

المطلب السادس: تداخل اللغات

(١) الخصائص (١/٣٧٠. ٣٧٤) .

(٢) انظر كتاب سيبويه (٣/٢٤١) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط/٣، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . ، واللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري (١/٥٠٨) ، تحقيق غازي مختار ، ط/١، دار الفكر . دمشق ، ١٩٩٥ م ، بلفظ (ولم تغذ) وشرح قطر الندى ، لابن هشام الأنصاري ٤٢٧ ، تحقيق بركات يوسف هبود ، دار الفكر . بيروت ، ١٤٢١ هـ . ٢٠٠١ م ، والمفصل ، للزمخشري (١/٣٦) تحقيق د. علي بوملحم ، ط/١ ، مكتبة الهلال . بيروت ، ١٩٩٣ م ، بلفظ (لم تسق).

(٣) انظر نزهة الألباء ٣١ .

التداخل لغة: هو تشابه الأمور والتباسها ودخول بعضها في بعض ، وفي اصطلاح النحاة : هو تلاقي أصحاب اللغتين ، فسمع هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمه إلى لغته فتركبت لغة ثالثة ، وإن جمع بين لغتين ولم تتركب لغة ثالثة ؛ فإنه لا يسمى تداخل لغات ، وإنما هو الفصيح تجتمع فيه لغتان أو أكثر، كما يظهر من كلام ابن جني في التداخل .

ولعل الجامع بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي بيّن ، فالأخذ قد تشابهت عليه اللغات والتبستا حتى جمع بينهما في كلامه ، فأخذ شيئاً من هذه وآخر من تلك .

حقيقة التداخل في اللغات هو موضوع صرفي نحوي لغوي ، يعني أن يأخذ متكلم بلغة ما من لغة غيره ، فينطق باللغتين معا ، وله صور منها: التداخل في كلمتين بحيث يأخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى ، مثال ذلك: ركن يركن وفي ذلك لغتان هما: ركن يركن كنصر ينصر وركن يركن كعلم يعلم فتداخلت اللغتان فتركبت لغة ثالثة ركن يركم بالفتح فيهما.

ومن صور التداخل في كلمة واحدة نحو: (الحبك) بكسر فضم ، وفيها لغتان فصيحتان هما: الحبك بضمين وبها قرأ الجمهور والحبك بكسرتين، فتداخلت اللغتان فتركبت لغة ثالثة قرأ بها بعض القراء هي الحبك بكسر فضم.

ومن أمثلة التداخل قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشْرٌ^(١)

فما هنا حجازية مهملة ، وقد أتت في لغة تميمي ، وإن كان الشاعر قد ارتكب محظوراً مع إعمالها ، وهو تقديم خبرها عليها ، ولعل هذا يندرج تحت التداخل

(١) ديوان الفرزدق ص ١٦٧ .

النحوي ، وهو إعمال ما على لغة الحجاز ، وتقديم الخبر إلماحاً إلى لغة بني تميم. (١)

قال ابن السراج : ((وأما مِتُّ تموتُ فإنما اعتلت من (فَعَلَ يَفْعُلُ) ، ونظائرها من الصحيح : فَضِلَ يَفْضُلُ ، وهذه الأشياء تشدُّ كأنها لغات تداخلت فاستعمل من يقول : فَضِلَ ، في المضارع ، لغة الذي يقول فَضَلَ وكذلك (كُدْتُ) تكاد ، جاءت تكادُ على كِدْتُ وكُدْتُ على : تَكُودُ)) (٢).

يظهر من هذا النص ، أن ابن السراج من أوائل الذين أشاروا إلى مسألة التداخل بين اللغات ، فيكون بهذا مهد الطريق أمام الدارسين ، فمن أولئك الذين حدوا حذو ابن السراج ابن جني.

لعل ابن جني أول من أفرد له باباً في كتابه الخصائص ، وأول من أجازه بلا قيد أو شرط ، إذ يقول: ((باب في تركيب اللغات اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواما ضعف نظرهم وخفت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بآخرة من أصحابها وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكروه وأضاعوا ما كان واجبا أن يحفظوه ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فعل يفعل نحو نعم ينعم ودمت تدوم ومت تموت وقالوا أيضا فيما جاء من فعل يفعل وليس عينه ولا لامه حرفا حلقيا نحو قلى يقلى وسلا يسلى وجبى يجبى وركن يركن وقنط يقنط .

(١) انظر المغني في تصريف الأفعال ، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ص ١٨٣- ١٨٤، دار الحديث ، القاهرة ، بدون تاريخ .

(٢) انظر الأصول في النحو لابن السراج (٢٨١/٣)

ومما عدوه شاذا ما ذكروه من فعل فهو فاعل نحو طهر فهو طاهر وشعر فهو شاعر وحمض فهو حامض وعقرت المرأة فهي عاقر ولذلك نظائر كثيرة ،واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت ((^(١)

المبحث الثاني

القياس عند ابن جني

المطلب الأول : أنواع القياس .

(١) الخصائص (١/٣٧٤. ٣٧٥)

القياس في اللغة التقدير ، يقال قست الفعل بالفعل إذا قدرته وسويته ، وهو في الاصطلاح رد الشيء إلى نظيره ، واكتشاف المجهول من المعلوم ، أو حمل غير المنقول على المنقول . فإذا علمنا من طريق النقل أن (فاعلة) تجمع على فواعل، مثلا ، عرفنا عن طريق القياس أن جارية تجمع على جوارٍ وعادية على عوادٍ وهكذا^(١) .

القياس في اصطلاح الأصوليين :

اختلف الأصوليون في تعريف القياس تبعاً لاختلاف نظرهم في الأحكام المتلقات بالقياس ، هل هو من عمل المجتهد ؛ لأنه هو الذي يجريه ، ومنهم من يعده من عمل الله تعالى كالقرآن والسنة ولا دخل للمجتهد فيه ، وأياً ما كان الأمر فقد عرفه التفتازاني بقوله : ((مساواة الفرع للأصل في علة حكمه))^(٢) .

وقال عبد الوهاب خلاف : ((هو إلحاق واقعة لا نص على حكم في واقعة ورد نص حكمها في الحكم الذي ورد به النص ؛ لتساوي الواقعتين بعلّة هذا الحكم))^(٣) .

القياس في اصطلاح النحويين :

عرفه ابن الأنباري بتعريفات مختلفة ((وهو تقدير الفرع بحكم الأصل ، وحمل فرع على أصل بعلّة ، وإجراء الأصل على الفرع ، وإلحاق الفرع بالأصل بجامع ، واعتبار الشيء بالشيء بجامع . وعلق ابن الأنباري على هذه التعريفات بقوله : وهذه الحدود كلها متقاربة))^(٤) .

وعرفه أيضاً في كتابه الإغراب في جدل الإعراب بقوله : ((وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل

(١) انظر التعريفات للجرجاني ١٨١ ، وانظر رسالة في أصول اللغة والنحو للدكتور حنا طرزي ١٠٩ ط / ٥ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٥ م .

(٢) انظر شرح التلويح على التوضيح لمتن التفتازاني (١١٢/٢) ، تحقيق زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .

(٣) انظر أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ٥٢ ط ٨ دار القلم .

(٤) انظر لمع الأدلة ص ٩٣ .

مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم ؛ إنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك
بمعنى المنقول كان معولاً عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة العرب .^(١)

وعرفه أبو علي الفارسي: ((علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب))^(٢).

يبدو من هذه التعريفات أنها جاءت في مرحلة بلغ فيها القياس أوج اكتماله من
التقنين والتعديد ، وصار عملية يتم معها إلحاق فرع بأصل لأي حكم ثبت لهما
بجامع بينهما ، وهذا المدلول قد سبقه مدلول آخر كان عند المتقدمين من النحاة
يسند إلى مدى اطراد الظواهر في النصوص اللغوية ، وهو معظم أدلة النحو،
والمعول في غالب مسائله عليه ، كما قال الكسائي :

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وبه في كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعُ^(٣).

يبدو من قراءة كتب الطبقات ، أن القياس قد لعب دوراً كبيراً في العربية منذ
باكورة قوانينها ، فقد ذكر أن أبا الأسود الدؤلي كان " أول من أسس العربية ونهج
سبلها ووضع قياسها " ^(٤) ، وعن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان أول من
بعج النحو ومد القياس وشرح العلل ، وكان معه أبي عمر بن العلاء ، وكان ابن
أبي اسحاق أشد قياساً ، وأبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغتها وغريبها ^(٥) ،
وأن الخليل بن أحمد كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ^(٦) ،
^(٦) ، وقد كان الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه يمثلان أوج المرحلة الأولى من مراحل
القياس العربي ، وتتسم هذه المرحلة بالقياس الطبيعي الذي يستند إلى اطراد الظاهر
اللغوية دون التأثير بعلم الكلام والفلسفة ^(٧) .

(١) انظر الإغراب ص ٤٦ .

(٢) انظر التكملة ، لأبي علي الفارسي ٦٦٣ ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، الجمهورية
العراقية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

(٣) هذا مطلع قصيدة له في وصف النحو كما في إنباه الرواة (٢/٢٦٧) وانظر أصول النحو عن السيوطي ص
(٢٤٤).

(٤) انظر طبقات النحويين واللغويين (٢١) .

(٥) انظر إنباه الرواة للقطبي (٢/١٠٥) ، وطبقات النحويين (٢١) .

(٦) انظر بغية الوعاة (٨/٢) .

(٧) انظر في أصول اللغة والنحو ص (١١٠) .

ولما كان القياس بالقدر العالي عند النحاة تجد من اختص بمعرفته أفراد قليلون من بين سائر النحاة ، حتى ذكر عن مؤرج السدوسي قوله : ((قدمت من البادية ولا معرفة لي بالقياس إنما معرفتي قريحتي ، وأول ما تعلمته القياس في حلقة أبي زيد الأنصاري))^(١) ، وفي ترجمة أبي طالب أحمد بن أبي بكر العبدي ((وكان قيماً بالقياس))^(٢) .

ومن هؤلاء الأفاضل القلائل: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، كان كثير التعرض للفرزدق في شعره ، وذلك أنه كان له منهج في تحديد الظواهر اللغوية المطردة ، فلا يسمح لأحد أن يخرج عنها. ومن ذلك أنه سمع الفرزدق يقول :

فلو كانَ عبد الله مولى هجوتهُ ولكنَّ عبد الله مولى مواليا^(٣)

فقال ابن أبي اسحق : ولقد لحنتم أيضاً في قولك (مولى مواليا) ، وكان أولى أن تقول (مولى موالٍ) والحليف عند العرب (مولى) ومنه قوله الأخطل :

أنتَستَم قوماً أثبتُّوكم بنهشلٍ ولولاهُم كنتم لعُكَلٍ مواليا^(٤)

وسمع الفرزدق أيضاً يقول :

وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانٍ لم يدعُ من المالِ إلا مُسَحَّتاً أو مجلف^(٥)

فقال له ابن أبي اسحق : على أي شيء ترفع أو مجلف ؟ فقال : على ما يسوءك وينوءك^(٦) .

ونذكروا أيضاً : أن الفرزدق مدح يزيد بن عبد الملك بقوله : ((

مُستقبِلينَ شَمالَ الشَّامِ تضرِبنا بحاصِبِ كنديفِ القُطنِ مَنْثُورِ

على عمائمنا يُلقى ، وأرخلنا على زواحفَ تزجي مخها رير^(٧)

(١) انظر بغية الوعاة (٣٠٤/٢) ، وفي أصول اللغة والنحو (١١٠) . .

(٢) انظر بغية الوعاة (٢٤٦/١) ، وفي أصول اللغة والنحو (١١٠) ..

(٣) لم أعثر عليه في ديوان الفرزدق ، وهو في خزانة الأدب (٢٣٤/١) ، و(١٤٤/٥) .

(٤) الدواوين الشعرية (٣٠٤/١) . المكتبة الشاملة .

(٥) انظر ديوان الفرزدق ٣٨٦ ، تحقيق علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

(٦) انظر نزهة الألباء في طبقات الأديباء ص ٢٧-٢٨

(٧) انظر ديوان الفرزدق ص ١٩٠ .

قال له ابن أبي إسحاق : أسأت إنما هي مخها ريرُ ، وكذلك قياس النحو في هذا
الموضع ، قال يونس : والذي قال جائر حسن ، فلما ألحوا على الفرزدق قال :
(على زواحف تزجيتها محاسير) فترك الناس هذا ورجعوا إلى الأول))^(١)
وهكذا سار على طريقة ابن أبي إسحاق ، تلميذه عيسى بن عمر ، فذكروا أنه ،
قال: أساء النابغة^(٢) في قوله :

فبِتْ كأنني ساورتني ضئيلةً من الرُقْشِ، في أنيابها السُّمُّ ناقِعٌ^(٣)
ويقول وجهه أن يكون (السم ناقعا) . وكان حريصاً لا يسمح لأحد أن يغير شيئاً على
غير الوجه الذي ورد ، وهذا واضح فيما جرى بينه وبين الكسائي في :
(همك ما أهمك . فذهب الكسائي يقول يجوز كذا ، ويجوز كذا ، فقال له عيسى بن
عمر عافاك الله إنما أريد كلام العرب ، وليس هذا الذي تأتي به كلام العرب))^(٤) .
حكى ابن جني عن أبي علي الفارسي قوله : ((أخطئ في خمسين مسألة في
اللغة ، ولا أخطئ في واحدة من القياس))^(٥) . هذا ابن جني حذو أستاذه الفارسي في
في القياس ، بل تفوق في تعميم القياس وتوسع طرق الاشتقاق ، كان يقول: ((مسألة
واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس))^(٦)

قال ابن جني: ((وهي ضربان أحدهما معنوي والآخر لفظي وهذان الضريان وإن
عما وفسوا في هذه اللغة فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي ألا ترى أن
الأسباب المانعة من الصرف تسعة واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظاً نحو أحمد
ويرمع وتنضب وإثمد وأبلم وبقم وإستبرق والثمانية الباقية كلها معنوية كالتعريف
والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده
عارياً من اشتغال المعنى عليه ألا ترى أنك إذا سئلت عن إن من قوله :

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٣٢ .

(٢) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري ، أبو أمامة : شاعر جاهلي ، من الطبقة الاولى .
الأعلام للزركلي (٣ / ٥٤) .

(٣) انظر ديوان النابغة ص ٨٠ ، ، ط/٣ ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

(٤) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٤٢ .

(٥) الخصائص (٢/ ٨٨) .

(٦) الخصائص (٢/ ٨٨) .

وَرَجَّحَ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(١)

فإنك قائل دخلت على ما وإن كانت ما ههنا مصدرية لشبهها لفظا بما النافية التي تؤكد بان من قوله :

مَا إِنْ يَكَادُ يُخَلِّيهِمْ لَوَجْهَتِهِمْ تَخَالُجُ الْأَمْرَ إِنْ الْأَمْرَ مُسْتَرَكٌ^(٢)

وشبه اللفظ بينهما يصير ما المصدرية إلى أنها كأنها ما التي معناها النفي أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجر لك إلحاق إن بها فالمعنى إذا أشيع وأسير حكما من اللفظ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي فاعرف ذلك^(٣) .

ونلاحظ مما سبق أن ابن جني الأساس عنده في القياس الاعتبار المعنوي فهو يرجح القياس المعنوي على القياس اللفظي .

وتحدث ابن جني أيضا عن القياس، مشيرا إلى الأركان التي يبني عليها القياس، وذكر أن العرب تؤثر التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل إذا تأمل هذا الشأن: ((واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التنثية والجمع الذي على حده فأعطوا الرفع في التنثية الألف والرفع في الجمع الواو والجر فيهما الياء وبقي النصب لا حرف له فيميز به جذبه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك فلا حاجة بنا هنا إلى الإطالة بذكرها ففعلوا ذلك ضرورة ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضا على الجر فقالوا ضربت الهندات كما قالوا مررت بالهندات ولا ضرورة هنا لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا رأيت الهندات فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه فدل دخولهم تحت هذا مع أن

(١) المحكم (٤٧٧/١٠) وتاج العروس أن ولسان العرب أن وهمع الهوامع (٤٥٥/١) وخزانة الأدب (٤٤٤/٨)، وحروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي ٨١ تحقيق د.علي توفيق الحمد ، ط/١ مؤسسة الرسالة ، بيروت - ١٩٨٤ م .

(٢) البيت لزهير في ديوانه ص٧٨، والمحكم (٤٧٧/١٠) ، وتاج العروس (إن) ولسان العرب (أنن) والمقتضب(٣٦٣/٢) .

(٣) الخصائص (١١١/١٠٠) .

الحال لا تضطر إليه على إثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل وإن عرى من ضرورة الأصل وهذا جلي كما ترى ((^(١)).

المطلب الثاني: جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما يكثر.

في هذا الموضوع يقرر أبو الفتح عثمان ابن جني أنه يجوز القياس على القليل ، ورفضه فيما يكثر ، وإن كان المتبادر لدى الذهن أن القياس في الكثير ورفضه في القليل ؛ لأنه الجادة المسلوكة ، ويظهر في ظاهر هذا الكلام نوع من التناقض ، ولكنه مع التأمل يظهر صوابه ، قال في الخصائص : ((وذلك أن يقل الشئ وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس ، الأول: قولهم في النسب إلى شئونة شئى فلك من بعد أن تقول في الإضافة إلى قتوبة قتبى وإلى ركوبة ركبى وإلى حلوبة حلبي قياسا على شئى وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابهتها إياها من عدة أوجه أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي ثم إن ثالث كل واحد منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء ردفين وامتناع ذلك في الألف وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف إلى غير ذلك ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضوع الواحد نحو أثيم وأثوم ورحيم ورحوم ومشى ومشو ونهى عن الشئ ونهو .

فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واو شئونة مجرى ياء حنيقة فكما قالوا حنفي قياسا قالوا شئى أيضا قياسا .

وأما ما هو أكثر من باب شئى ولا يجوز القياس عليه لأنه لم يكن هو على قياس ، فقولهم في ثقيف ثقفى وفي قریش قرشى وفي سليم سلمى فهذا وإن كان أكثر من شئى فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس فلا يجوز على هذا في سعيد سعدي ولا في كريم كرمى ((^(٢)).

ويذهب ابن جني أيضاً، أنه لا يقاس مطلقاً كل لفظة وردت من فعولة على فعيلة نحو ركوبة ركبى وحلوبة حلبي ، بل يستثنى من ذلك ألفاظ لعله ، كما استثني

(١) الخصائص (١١١/١) .

(٢) الخصائص (١١٥/١ . ١١٦) .

في الأصل ، فقرر ذلك بقوله : ((واعلم أن من قال في حلوبة حلبي قياسا على قولك في حنيفة حنفي فإنه لا يجيز في النسب إلى حرورة حررى ولا ضرورة ضررى ولا في قوولة قولى وذلك أن فعولة في هذا محمولة الحكم على فعيلة وأنت لا تقول في الإضافة إلى فعيلة إذا كانت مضعفة أو معتلة العين إلا بالتصحيح نحو قولهم في شديد شديدي وفي طويلة طويلى استثقالا لقولك شددى وطولى فإذا كانت فعولة محمولة على فعيلة وفعيلة لا تقول فيها مع التضعيف واعتلال العين إلا بالإتمام فما كان محمولا عليها أولى بأن يصح ولا يعل ومن قال في شنوءة شنئى فأعل فإنه لا يقول في نحو جرادة وسعادة إلا بالإتمام جرادى وسعادى وذلك لبعء الألف عن الياء و لما فيها من الخفة ولو جاز أن يقول في نحو جرادة جردى لم يجز ذلك في نحو حمامة وعجاجة حمى ولا عججى استكراها للتضعيف إلا أن يأنس بإظهار تضعيف فعل ولا في نحو سيابة وحوالة سيبى ولا حولى استكراها لحركة المعتل في هذا الموضوع وعله ذلك ثابتة في التصريف فغنينا عن ذكرها الآن)). (١)

قال سيبويه : ((فمنه ما يجيء على غير قياس ومنه ما يعدل وهو القياس الجاري في كلامهم وستراه إن شاء الله قال الخليل كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس ؛ فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم: في هُذَيْلٍ هُذَلِي وفي فُؤَيْمٍ كنانة فُؤَمِي وفي مُلَيْحٍ خزاعة مُلْحِي وفي ثَقَيْفٍ ثَقْفِي وفي زَبِينَةَ زَبَانِي وفي طِيءٍ طَائِي وفي العالية عُلوِيّ والبادية بَدَوِيّ وفي البَصْرَةَ بَصْرِيّ وفي السَهْلَ سَهْلِيّ وفي الدَّهْرَ دُهْرِيّ وفي حِيٍّ من بني عديّ يقال لهم بنو عبيدة عُبْدِيّ فضموا العين وفتحوا الباء فقالوا عُبْدِيّ)) (٢).

ومما تقدم تظهر عناية هؤلاء القوم بالقياس لا مجرد السماع ، لأن اللغة ظواهر لا بد من اطرادها حتى يمكننا أن نتكلم بكلام نقيسه على كلام العرب ، لأننا لم نسمع

(١) انظر الخصائص (١١٦/١-١١٧)

(٢) انظر كتاب سيبويه (٣/٣٣٥.٣٣٦) . وانظر الأصول في النحو لابن السراج (٣/٨١) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، ط/٤، مؤسسة الرسالة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

بكلام العرب كله ولم نحط به ، بل سمعنا بعضاً وقسنا البعض الآخر على ما لم نسمع من كلامها .

المطلب الثالث تعارض السماع والقياس .

في هذا الموضوع يؤصل ابن جني لقاعدة عظيمة ، وهي أن ما سمع من كلام العرب ، ولم يجر على القياس يحفظ ويتكلم به ولا يقاس عليه غيره ، وهو بذلك يشير إلى قاعدة مهمة عند الأصوليين وهو ما يسمى بالتعارض والترجيح .

التعارض لغةً : هو مصدر تعارض الشئان إذا قابل كل منهما الآخر ، وعارضه جانبه وعدل عنه ، وأما الترجيح في اللغة : فهو بيان القوة لأحد المتعارضين على الآخر .

والتعارض في اصطلاح الأصوليين : تقابل الدليلين المتساويين على سبيل التمانع ، بمعنى أنه يقتضي حكماً يخالف ما يقتضيه الآخر ، والترجيح تقديم أحد الحكامين على الآخر بزيادة يستقل بها . والترجيح عند النحاة مأخوذ من الدلالة اللغوية وهو قريب من معناه عند الأصوليين ؛ وهو بمعنى أن تتعارض الأدلة المختلفة كسماع مع القياس أو المتفقة كسماع مع سماع آخر أو قياس مع قياس ثم يتم المقابلة بينها ، لترجيح أحدها على الآخر (١)

من خلال كلام النحاة ، يجد الباحث أن أوجه التعارض المحتملة بين أدلة النحو كثيرة ، منها ما يكون بين السماع والسماع أو النقل والنقل ، ومنها ما يكون بين لغة ولغة أخرى ، ومنها ما يكون بين القياس مع قياس آخر ، وارتكاب شاذ مع لغة ضعيفة ، وتعارض السماع مع القياس ، وتعارض قوة القياس مع كثرة الاستعمال ، وقد تعرض ابن جني إلى نوع واحد من هذه الأنواع وهو تعارض السماع مع القياس قال في الخصائص: ((إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ (٢) فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تتطرق بلغتهم وتحتذى في جميع ذلك أمثلتهم ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ألا تراك لا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع

(١) انظر أصول النحو عند السيوطي (٤٨٦) .

(٢) سورة المجادلة ، الآية ١٩ .

فأما قولهم استنوق الجمل واستتيست الشاة واستفيل الجمل فكأنه أسهل من استحوذ وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاثي معتلا نحو قوله:

يَحُودُ هُنَّ وَلَهُ حُودِيٌّ كَمَا يَحُودُ الْفَيْئَةُ الْكَمِيُّ^(١)

أعنى حاذ يحوذ وجب إعلاله إلحاقا في الإعلال به وكذلك باب أقام وأطال واستعاذ واستزاد مما يسكن ما قبل عينه في الأصل ألا ترى أن أصل أقام أقوم وأصل استعاذ استعوز فلو أخلينا وهذا اللفظ لاقتضت الصورة تصحيح العين لسكون ما قبلها غير أنه لما كان منقولاً ومخرجا من معتل هو قام وعاذ أجرى أيضا في الإعلال عليه وليس كذلك استنوق الجمل واستتيست الشاة لأن هذا ليس منه فعل معتل ألا تراك لا تقول ناق ولا تاس إنما الناقة والتيس اسمان لجوهر لم يصرف منهما فعل معتل فكان خروجهما على الصحة أمثل منه في باب استقام واستعاذ وكذلك استفيل ومع هذا أيضا فإن استنوق واستتيست شاذ ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطود لما قلت استطود ولا من الحوت استحوت ولا من الخوط استخوط ولكان القياس أن تقول استطاد واستحات واستخاط^(٢).

قال الأزهري^(٣) : ((قال النحويون : استحوذ خرج على أصله ، فمن قال حاذ يحوذ ، لم يقل إلا استحاذ ، ومن قال أحوذ فأخرجه على الأصل قال استحوذ))^(٤).

ويظهر للباحث من كلام الأزهري : أن استحوذ جاءت على القياس ، وأصلها أحوذ وليست حاذ كما هو واضح ، ولكن لا يهم الأمر كثيرا كلمة (استحوذ) جاءت على أصلها في القياس أو لا ، وإنما المهم في القضية كما يفهم من كلام ابن جني أن

(١) قائله العجاج .انظر المحكم (٤٩٦/٣) ، وتاج العروس حوذ ، ولسان العرب حوذ ، ومعجم مقاييس لابن فارس حور ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط/١ ، دار الفكر ، وجمهرة اللغة ، حرواي ، تحقيق رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين بيروت ، ١٩٨٧م .

(٢) انظر الخصائص (١١٧/١-١١٨)

(٣) هو محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور: أحد الأئمة في اللغة والأدب، ووفاته في هراة بخراسان سنة ٣٧٠ هـ . انظر الأعلام للزركلي(٣١١/٥).

(٤) تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (١٣٢ /٥)، تحقيق محمد عوض مرعب ، ط/١ دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١م .

المسموع من كلام العرب إذا عارض القياس ؛ فإننا نحذو كلام العرب في استعمالهم، ولا يجعل أصلاً يقاس عليه غيره ، وسيأتي في مطلب التعارض والترجيح مزيد تفصيل إن شاء الله .

المبحث الثالث

العلة عند ابن جني

وفيه المطالب التالية :

المطلب الأول: العلة النحوية بين المتكلمين والفقهاء .

العلة في اللغة : هي ((السبب))^(١) ، أو ((عبارة عن معنى يجلُّ بالمحل فيتغير به حالُّ المحل بلا اختيار ، ومنه يسمى المرض علةً ؛ لأنه بحلوله يتغير حالُّ الشخص من القوة إلى الضعف))^(١).

(١) انظر المعجم المفصل في النحو العربي، للدكتورة عزيزة فؤال(٢/٦٧٨)، ط/١، دار الكتب العلمية . بيروت ، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م .

العلة عند الأصوليين :

العلة : ((هي الأمر المناسب لمشروعية الحكم أو مظنته)) ،^(٢) أو ((هي عبارة عن ما يجب الحكم به معه))^(٣).

يرى ابن جني: ((اعلم أن علل النحويين وأعنى بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفاهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم واللييلة خمسا دون غيرها من العدد ولا يعلم أيضا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات إلى غير ذلك مما يطول ذكره ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله وليس كذلك علل النحويين))^(٤) .

وقال أيضاً ((لست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شئ سبق وقت الشرع وفرع في التحاكم فيه إلى بديهية الطبع فجميع علل النحو إذا مواطنة للطباع وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد فهذا فرق))^(٥) .

يقول الشيخ محمد علي النجار: ((لما كان هم أبي الفتح في هذا الكتاب إبداء حكمة العرب وسداد مقاصدهم فيما أتوا في لغتهم ، وكان ذلك بإبداء العلل لسنتهم وخططهم في تأليف لسانهم أخذ نفسه في تقوية العلل التي تنسب إلى أفعالهم وتحمل

(١) انظر التعريفات (١٥٦) .

(٢) انظر تيسير التجريد لأمير باه شاه (١/٤) . دار الفكر، بدون تاريخ .

(٣) انظر التعريفات (١٥٦)

(٤) انظر الخصائص (٤٨/١)

(٥) انظر الخصائص (٥١/١)

عليهم ؛ وهو ما يقوم به النحويون . وكان من دواعي ذلك أن اشتهر بين الناس
ضعف علل النحاة ؛ فهذا ابن فارس يقول :

مرت بنا هيفاء مجدولة تركية تنمى لتركي
ترنو بطرف فاتر فاتن أضعف من حجة نحوي^(١)

يرى ابن جني أيضاً : أن علل النحويين مبناها على جواز التخصيص ، أي
مبناها على الخفة ؛ وذلك خلافاً لعلل المتكلمين ، فقال : ((اعلم أن محصول مذهب
أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل وذلك أنها وإن تقدمت
علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق ولو تكلف متكلف
نقضها لكان ذلك ممكناً وإن كان على غير قياس ومستثقلاً ألا تراك لو تكلفت
تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك فقلت موزان وموعاد وكذلك لو آثرت
تصحيح فاء موسر وموقن لقدرت على ذلك فقلت ميسر وميقن وكذلك لو نصبت
الفاعل ورفعت المفعول أو ألغيت العوامل من الجوار والنواصب والجوازم لكنت مقتدراً
على النطق بذلك وإن نفي القياس تلك الحال وليست كذلك علل المتكلمين لأنها لا
قدرة على غيرها ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره
وكون الجسم متحركاً ساكناً في حال واحدة فاسد لا طريق إلى ظهوره ولا إلى تصوره
وكذلك ما كان من هذا القبيل فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين
وإن تقدمت علل المتفهمين^(٢) .

قال الزجاجي ((إن علل النحو ليست موجبة ، وإنما هي مستتبطة أوضاعاً
ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها))^(٣).

ويظهر من كلام ابن جني في تخصيص العلة ، أن مراده : لو تكلف شخص أن
ينطق بخلاف ما نطقت به العرب لقدرة ، وإن كان هذا مخالفاً للقياس ، هذا مع

(١) انظر حاشية الخصائص (٤٨/١) .

(٢) انظر الخصائص (١٤٤/١-١٤٥) .

(٣) انظر الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ص ٦٤ ، تحقيق الدكتور مازن مبارك ، ط/٦ ، دار النفائس ،
بيروت - لبنان ، بدون تاريخ .

المقارنة بعلل المتكلمين ؛ لأنه لا قدرة على غيرها ، نحو اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره ، والله أعلم .

المطلب الثاني: في الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة

تعريف العلة الموجبة والعلة المجوزة :

العلة الموجبة : ((هي العلة التي تبني على الإيجاب كأن يكون الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً ، والمضاف إليه مجروراً والماضي مبنياً على الفتح والأمر مبنياً على السكون ، مثل : (جاء الولد إلى المدرسة) و (ادرس درسك) و (قرأت كتاب الأدب))^(١) أي : هي ما يجري على طريقة واحدة لا يمكن تركها كرفع الفاعل ونصب المفعول إلى غير ذلك ، فهذه علة موجبة لا يمكن العدول عنها .

وأما العلة المجوزة : ((اصطلاحاً تسمى أيضاً السبب : هي التي تبني على سبب يكون الحكم فيه جائزاً لا واجباً كقول الشاعر^(٢) :

لا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الدِّينَ هُمْ سُمُّ العُدَاةِ وَأَفَةُ الجُرِّ

وَالنَّازِلُونَ بِكَلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الأُرِّ^(٣)

حيث يجوز أن تتبع (الطيبون) و(النازلون) بالمنعوت في الحالة الرفع، أو أن تقطعهما على الرفع بتقدير مبتدأ محذوف يكونان خبراً له أو أن تقطعهما على النصب على أنهما مفعولان به لفعل محذوف تقديره: أعني^(٤) أي : هي السبب المؤدي إلى اتجاه العرب إلى حكم معين كأسباب الإمالة ؛ فإنها أسباب مجوزة

(١) انظر المعجم المفصل في النحو العربي(٢/٦٨٢) .

(٢) هي الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك، شاعرة، من الشهيرات في الجاهلية. وهي أخت طرفة بن العبد لامه. وفي المؤرخين من يسميها (الخرنق بنت هفان بن مالك) لخرنق (٥٠ ق هـ نحو ٥٧٤ م) الأعلام للزركلي (٢ / ٣٠٣) .

(٣) انظر شرح الأشموني (٢/٣٢٧) ، و(٣/١١٣) .

(٤) انظر المعجم المفصل في النحو العربي(٢/٦٨١) .

فللمتكلم الخيار بين الإمالة وتركها ، ومثال ذلك التقاء المثلين المتحركين ؛ فإنه يجوز الإدغام من غير وجوب كقراءة أبي عمرو من رواية السوسي : ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(١) ، فإن الميم المتحركة بالكسر تدغم في الميم المتحركة بالكسر ، وهو ما يسمى بالإدغام الكبير ، وبقية القراء قرأوا بغير الإدغام . فهذا سبب وليس علة ، وإنما سمي علة تجوزاً ، والعلة التي توجد معلولها كالعلة الموجبة كإدغام المتحرك في الساكن ، كقوله تعالى : ﴿فَمَا رِيحَتْ بِجَنَرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾^(٢) ، فإنه واجب عند جميع القراء .

ويرى ابن جنى : أن العلة تنقسم إلى قسمين ، أحدها : مبناه الوجوب والآخر مبناه الجواز ، وهو بذلك يفرق بين نوعين من كلام العرب ، ما جرى فيه الكلام على طريقة واحدة كرفع الفاعل ونصب المفعول ونحو ذلك ، وما يمكن تركه من غير استكراه كالإمالة ونحوها ، فقال : ((اعلم أن أكثر العلة عندنا مبناه على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه وغير ذلك فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها وعلى هذا مقاد كلام العرب ، وضرب آخر يسمى علة وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب ، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علة الجواز لا علة الوجوب ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها وأن كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالة مع وجودها فيه فهذه إذا علة الجواز لا علة الوجوب))^(٣) .

المطلب الثالث : بين العلة القاصرة والعلة المتعدية .

(١) سورة الفاتحة ، ٣-٤ . انظر سراج القاري ، لابن القاصح العذري ص ٤٢ ، تحقيق محمد عبد القادر شاهين ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٦ .

(٣) الخصائص (١/١٦٤، ١٦٦) .

العلة القاصرة : ((اصطلاحاً : هي التي يقتصر التعليل بها على مواطن معينة دون غيرها مثل : (عسى الغويزُ أبؤسا) ، حيث جَرَتْ (عسى) مُجرى (صار) ولم تعرف بهذا المعنى في غير هذا الموضع . أنكر بعض النحاة هذه العلة لعدم فائدتها . ولها أسماء أخرى : العلة غير المتعدية ، العلة غير الجارية ، العلة الواقعة ((^(١).

العلة المتعدية : هي التي يشمل التعليل بها كل أفراد المعلول ، أو العلة التي تقاس على كلام العرب أي تطرد في كلامهم ، من غير شذوذ ، كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وجر المجرور ، ونحو ذلك .

يرى ابن جني أن العلة لا بد أن تتعدى لأفراد المعلول ، وتشتمل على كل فرد أفرادهِ ؛ وإلا لم تصح أن تكون علة ، ويذكر هنا ثلاث مسائل أولها : ((من ذلك قول من اعتل لبناء نحو كم ومن وما وإذ ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابته بذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو هل وبل وقد قال فلما شابته الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها كما أن الحروف مبنية وهذه علة غير متعدية وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين نحو يد وأخ وأب ودم وفم وحر وهن ونحو ذلك . فإن قيل هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة وإنما حذف منها حرف فهو لذلك معتد ، فالجواب أن هذه زيادة في وصف العلة لم تأت بها في أول اعتلاك وهبنا سامحناك بذلك قد كان يجب على هذا أن يبنى باب يد وأخ وأب ونحو ذلك لأنه لما حذف فنقص شابه الحرف وإن كان أصله الثلاثة ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر بني ولم يمنع من بنائه جريه معربا قبل حال البناء وهذا شبه معنوي كما ترى مؤثر داع إلى البناء والشبه اللفظي أقوى من الشبه

(١) المعجم المفصل في النحو العربي (٦٨١/٢) .

المعنوي فقد كان يجب على هذا أن يبني ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل في الثلاثة وألا يمنع من بنائه كونه في الأصل ثلاثيا كما لم يمنع من بناء زيد في النداء كونه في الأصل معربا بل إذا كانت صورة إعراب زيد قبل نداءه معلومة مشاهدة ثم لم يمنع ذلك من بنائه كان أن يبني باب يد ودم وهن لنقصه ولأنه لم يأت تاما على أصله إلا في أماكن شاذة أجدر وعلى أن منها ما لم يأت على أصله البتة وهو معرب وهو حِرٌّ ، وَسَّةٌ، وَقَمٌّ فأما قوله :

يَا حَبْدًا عَيْنًا سُلَيْمِي وَالْفَمَا (١)

وقول الآخر:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيهِمَا (٢)

فإنه على كل حال لم يأت على أصله، وإن كان قد زيد فيه ما ليس منه. فإن قلت فقد ظهرت اللام في تكسير ذلك؛ نحو أفواهٍ ، وأستاهٍ ، وأحراجٍ، قيل: قد ظهر أيضاً الإعراب في زيد نفسه، لا في جمعه، ولم يمنع ذلك من بنائه. وكذلك القول في تحقيره وتصريفه؛ نحو فُويهِ، وأستته ، وحرِّجٍ ((٣).

يرى الباحث أن قول ابن جني في هذه المسألة متين وقوي ؛ لأن الأصل في العلة أن تطرد ، وتشمل أفراد المعلول ؛ ولكن جرى المتأخرون على خلاف ما رجحه

(١) وعجزه : والجيدُ والنَّحْرُ وتُدَيُّ قد نما. انظر المحكم مقلوبه فوه ، والخاء والذال و الواو ، ولسان العرب فوه ، وخطا ، وهمع الهوامع (١٤٢/١) وخزانة الأدب (٤٢١/٤) وجمهرة اللغة (١٣٠٧/٣) .

(٢) هذا صدر بيت للفرزدق في ديوانه ص ٥٤١، وعجزه : على النابح العاوي أشد رجام ، والمحكم مقلوب ف و ه ، والمخصص (١٢٢/١) ، وتاج العروس ف ل ه م ، وفوه ، ودرة الغواص في أوهام الخواص ، للحريبي ص ٨٢ ، تحقيق عرفات مطرجي ، بيروت - مؤسسة الكتب الثقافية ، ١٩٩٨م - ١٤١٨هـ ، ولسان العرب فهم ، وفوه ، وخزانه الأدب (٤١٨/٤).

(٣) الخصائص (١٧١/١) .

ابن جني ، ومن هؤلاء ابن مالك في الألفية ، وجرى عليه شراحها ؛ إذ قال في ألفتة:

والاسمُ منه مُعَرَّبٌ ومَبْنِيٌّ لَشَبهِهِ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِيٌّ

كالشبهِ الوضعي في اسمي جِنْتَا والمَعْنَوِيّ في مَتَى وفي هُنَا

((أشار ابن مالك في هذا النظم إلى شبه الوضع ، وهو أن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد ، كالتاء في ضربت ، أو حرفين كما (نا) أكرمنا ، فالأول شبيه بنحو باء الجر لامة ، وواو العطف وفائه ، والثاني شبيه بنحو قد وبِل، وإنما أعرب نحو أب ، أخ ، لضعف الشبه ؛ لكونه عارضاً ؛ فإن أصلهما أبُو وأخُو ، بدليل أبوان وأخوان)).^(١)

المسألة الثانية: قال ابن جني : ((ومن ذلك قول أبي إسحاق في التتوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر نحو جوار وغواش أنه عوض من ضمه الياء وهذه علة غير جارية ألا ترى انها لو كانت متعدية لوجب أن تعوض من ضمة ياء يرمى فنقول هذا يرم ويقض ويستقض . فإن قيل الأفعال لا يدخلها التتوين ففي هذا جوابان أحدهما أن يقال له علتك ألزمتك إياه فلا تلم إلا نفسك والآخر أن يقال له إن الأفعال إنما يمتنع منها التتوين اللاحق للصرف فأما التتوين غير ذاك فلا مانع له ، ألا ترى إلى تتوينهم الأفعال في القوافي لما لم يكن ذلك الذي هو عَلَمٌ للصرف كقول العجاج^(٢) :

(١) انظر أوضح المسالك ، لابن هشام الأنصاري (١/٥٥) ، تحقيق يوسف بركات هبود، دار الفكر-بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م، وشرح ابن عقيل (١/٣١) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .، وشرح الأشموني (١/٤٢) .

(٢) هو عبد الله بن رؤية بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، أبو الشعثاء، العجاج:، راجز مجيد، من الشعراء . ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها ، ثم أسلم، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ، توفي سنة ٩٠هـ . الأعلام للزركلي (٤ / ٨٦) .

مِنْ طَلِّ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنهَجَنْ (١)

وقول جرير :

وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ (٢)

ومع هذا فهل التنوين إلا نون وقد ألحقوا الفعل النونين الخفيفة والثقيلة وههنا إفساد لقول أبي إسحاق آخر وهو أن يقال له إن هذه الأسماء قد عاقبت ياءاتها ضماتها ألا تراها لا تجتمع معها فلما عاقبتها جرت لذلك مجراها فكما أنك لا تعوض من الشيء وهو موجود فكذلك أيضا يجب ألا تعوض منه وهناك ما يعاقبه ويجرى مجراه غير أن الغرض في هذا الكتاب إنما هو الإلزام الأول لأنه به ما يصح تصور العلة وأنها غير متعدية)) (٣).

المسألة الثالثة: قال ابن جني ((ومن ذلك قول الفراء في نحو لغة وثبة ورئة ومئة إن ما كان من ذلك المحذوف منه الواو فإنه يأتي مضموم الأول نحو لغة وبرة وثبة وكرة وقلة وما كان من الياء فإنه يأتي مكسور الأول نحو مئة ورئة وهذا يفسده قولهم سنة فيمن قال سنوات وهي من الواو كما ترى وليست مضمومة الأول، وكذلك قولهم عضة محذوفها الواو لقولهم فيها عضوات قال :

هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ الْمَازِمَا وَعِضَوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا (٤)

(١) صدره ما هاج أشجانا وشجوا قد شجن . انظر المحكم العين والميم والياء ، ، ولسان العرب بيع .

(٢) البيت لجرير في ديوانه ولفظه : أقلى اللوم عاذل والعتابا وقولي ، إن أصبت لقد أصابا انظر الدواوين الشعرية ، ديوان جرير ص(٦٨) وانظر تاج العروس ر د ف ، و و ص ل ، وخزانة الأدب (٣٣٠/١) ، واللآلي (٨٦٨/٢).

(٣) الخصائص (١٧٢/١) .

(٤) قائله أبو مهدية الأعرابي ، كان أعرابيا صاحب غريب يروي عنه البصريون. انظر المعارف ، لابن قتيبة (١) / (٥٤٦) ، تحقيق الدكتور ثروت عكاشة ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ ، والمحكم العين والهاء والضاد ، والمخصص (٢٠٠/٤) ، وتاج العروس أ ز م ولسان العرب أزم بلفظ (وعضوات تمشق

وقالوا أيضا ضعة وهي من الواو مفتوحة الأول ألا تراه :

مُتَّخِذًا مِنْ ضَعَوَاتٍ تَوَلَّجًا (١)

فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة غير متعدية وهو كثير فطالب فيه بواجبه وتأمل ما يرد عليك من أمثاله (((٢).

يبدو للباحث من خلال المسائل التي طرحها ابن جني ، وبين فيها أن هذه العلل قاصرة غير متعدية ، تبين للباحث أن بعض علل النحاة فيها شيء من الضعف ، ويمكن أن ينقض كثير مما علل به النحاة ، ولذا اشتهرت المقولة بضعف علل النحو .

المطلب الرابع: في علة العلة وعلة علة العلة

علة العلة اصطلاحاً: هي ((العلل القياسية أي الأجوبة الثانية في أحكام الإعراب والبناء مثل (ظهر الحق) لماذا ارتفع الحق الجواب لأنه فاعل (علة أولى أي علة تعليمية) ، ولماذا ارتفع الفاعل ؟ للإسناد علة ثانية أي قياسية)) (٣) .

علة علة العلة اصطلاحاً : هي ((العلل الجدلية ، أي الأجوبة الثالثة في أحكام الإعراب والبناء ، مثل ظهر الحق) لماذا ارتفع الحق؟ الجواب لأنه فاعل (علة أولى

اللهازما) ، وفي لسان العرب عضه بلفظ تقطع ، والصاحح للجوهري عله ، والكامل في اللغة والأدب ، للمبرد (٢٠٨/١)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/٣ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

(١) صدره : كأنه ذِيخٌ إذا ما مَعَجَا. لسان العرب (ولج ، وضعا) ، والزاهر في معاني كلام الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٧٠/١ ، ٧٣ ، ١١٢ ، ١٢٣) تحقيق د. حاتم صاح الضامن ط/١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

(٢) الخصائص (١٧٢.١٦٩/١) .

(٣) المعجم المفصل في النحو العربي (٦٨٠/٢) .

أي: علة تعليمية) ، ولماذا ارتفع الفاعل ؟ للإسناد علة ثانية أي قياسية . ولماذا صار ما أسند إليه فعلاً مرفوعاً لأن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمّة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى علة ثالثة جدلية^(١).

قد انصرفت همه النحاة إلى العناية بالعلل النحوية ، وأفوا في ذلك الكتب المهمة، ولا سيما في القرنين الثالث والرابع الهجريين . ومن أبرز هذه الكتب في هذه الفترة : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، فقد جمع فيه المؤلف أهم ما عرف من علل نحوية حتى عصره ، سواء كانت هذه العلل تعزى إلى نحاة البصرة ، أو إلى نحاة الكوفة ، أو إلى نحاة بغداد ، أو غير ذلك^(٢) .

وعلل النحو عند الزجاجي : ثلاثة أضرب : تعليمية ، قياسية ، وجدلية نظرية .
فأما التعليمية : ((فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأننا لا نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا على نظيره مثال ذلك : أنا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب ، عرفنا اسم الفاعل، فقلنا ذهب فهو ذاهب وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك وهذا كثير جدا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم . فمن هذا النوع من العلل قولنا : إن زيدا قائم إن قيل : بم نصبتم زيدا ؟ قلنا : بـ(إن)؛ تتصب الاسم وترفع الخبر؛ لأننا كذلك علمناه ونعلمه...))^(٣).

وأما العلة القياسية: ((فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بـ إن في قوله : إن زيدا قائم: ولم يجب أن تتصب إن الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك))^(٤).

(١) المعجم المفصل في النحو العربي(٢/٦٨٠) .

(٢) انظر في أصول اللغة والنحو ص ١٢٢ .

(٣) الإيضاح في علل النحو ٧١ .

(٤) الإيضاح في علل النحو ٧١ .

وأما العلة الجدلية النظرية: ((فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا مثل أن يقال : فمن أي جهة شابته هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أ بالماضية أم بالمستقبل أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة ؟
و حين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو ؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذلك فرع ثان ؟ فأبي علة دعتم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول ؟ وأي قياس اطرده لكم في ذلك ؟...))^(١).

على أن هذه العلة الثلاث هي التي يطلق عليها العلل الأوائل والثواني والثالث على الترتيب ، كما يلاحظ أن العلة الثواني ليست إلا عللاً للعلل الأوائل وقد أطلق عليها أبوبكر بن السراج (علة العلة) ، قال في الأصول في النحو: ((واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً ، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع))^(٢).

يعلق ابن جنبي على كلام أبي بكر بن السراج ، في العلة وعلة العلة ، ويذهب إلى أن العلة وعلة العلة إنما شرح وتفسير للعلة . قال في الخصائص: ((وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة ألا ترى أنه إذا قيل له فلم ارتفع الفاعل قال لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لا يبتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا: قام زيد إنما

(١) الإيضاح في علل النحو ٧١ . ٧٢ .

(٢) الأصول لابن السراج (١/٣٥) .

ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنيا عن قوله إنما ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل، وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله ارتفع بفعله أي بإسناد الفعل إليه .

نعم ولو شاء لماطله فقال له ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعا فكان جوابه أن يقول إن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضممة أقوى من الحركات فجعل الأقوى للأقوى وكان يجب على ما رتبته أبو بكر أن تكون هنا علة وعلة العلة وعلة علة العلة وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضوع إلى ما وراءه فيقول وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة لئلا يجمعوا بين ثقيلين فإن تكلف متكلف جوابا عن هذا تصاعدت عدة العلل وأدى ذلك إلى هجنة القول وضعفة القائل به ، وكذلك لو قال لك قائل في قولك : قام القوم إلا زيدا : لم نصبت زيدا ؟ لقلت لأنه مستثنى ؛ وله من بعد أن يقول : ولم نصبت المستثنى ؟ فيكون من جوابه ؛ لأنه فضلة ؛ ولو شئت أجبت مبتدئا بهذا فقلت : إنما نصبت زيدا في قولك قام القوم إلا زيدا ؛ لأنه فضلة. والباب واحد ، والمسائل كثيرة . فتأمل وقس . فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمح فيه أبو بكر أو لم ينعم تأمله .

ومن بعد فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ؛ ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاعلا جعله على هذه القضية . وفي هذا بيان . فقد ثبت إذن أن قوله علة العلة إنما غرضه فيه أنه تتميم وشرح لهذه العلة المقدمة عليه. وإنما ذكرناه في جملة هذه الأبواب لأن أبا بكر رحمه الله ذكره فأحببنا أن نذكر ما عندنا فيه وبالله التوفيق)).^(١)

المطلب الخامس: في حكم المعلول بعلتين

(١) الخصائص (١/١٧٣-١٧٤).

إن قضية المعلول بعلتين، أخذة النحاة من كلام الفقهاء ، قال ابن قدامة المقدسي : ((يجوز تعليل الحكم بعلتين ؛ لأن العلة الشرعية أمانة فلا يمتنع نصب علامتين على شيء واحد ، وذلك من لمس وبال في وقت واحد انتقض وضوؤه بهما)) (١) .

يرى ابن جنى أن المعلول بعلتين على ضربين: أحدهما ما لا نظر فيه ، ويقبل أبدأ ، لا يحتاج إلى نظر ؛ لصحة التعليل به ، والآخر ما يحتاج إلى نظر وتأمل فمثال الأول منهما ((الأول: منهما نحو قولك هذه عشري وهؤلاء مسلمي فقياس هذا على قولك عشروك ومسلموك أن يكون أصله عشروي ومسلموي فقلبت الواو ياء لأمرين كل واحد منهما موجب للقلب غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبه أحدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون والآخر ان ياء المتكلم أبدأ تكسر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحا نحو هذا غلامي ورأيت صاحبي وقد ثبت فيما قبل أن نظير الكسر في الصحيح الياء في هذه الأسماء نحو مررت بزيد ومررت بالزيدين ونظرت إلى العشرين فقد وجب إذا ألقى هذه عشروي بالواو كما لا يقال هذا غلامي بضم الميم فهذه علة غير الأولى في وجوب قلب الواو في عشروي وصالحوي ونحو ذلك وان يقال عشري بالياء البتة كما يقال هذا غلامي بكسر الميم البتة .

ويدل على وجوب قلب هذه الواو إلى الياء في هذا الموضع من هذا الوجه ولهذه العلة لا للطريق الأول من استكراههم إظهار الواو ساكنه قبل الياء أنهم لم يقولوا رأيت فاي وإنما يقولون رأيت في هذا مع أن هذه الياء لا ينكر أن تأتي بعد الألف

(١) انظر روضة الناظر وجنة المناظر ، لابن قدامة المقدسي (٢/٢٣٧-١٣٨) . مكتبة المعارف الرياض - المملكة العربية السعودية ، والمحيط في أصول الفقه ، للزركشي (٤/١٦١-١٦٣) تحقيق د. محمد تامر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

نحو رحاي وعصاي لخفة الألف فدل امتناعهم من إيقاع الألف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقة طريق الاستخفاف والاستثقال وإنما هو لاعتزامهم ترك الألف والواو قبلها كتركهم الفتحة والضمة قبل الياء في الصحيح نحو غلامي وداري^(١)

من خلال كلام ابن جني نلاحظ: أن من العلل ما لا يحتاج إلى نظر لصحة التعليل به ، كما مثل في اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون ، فقد اشتهر عند النحاة ، أنه إذا اجتمع الواو والياء في كلمة ، وسبقت إحدهما بالسكون قلبت الواو ياءً وادغمت الياء في الياء قال ابن هشام : ((أن تلتقي الواو والياء في كلمة والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً ؛ ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء ؛ مثال ذلك ، فيما تقدمت الياء ، سيد وميت ؛ أصلهما سيود وميوت ؛ ومثاله فيما تقدمت فيه الواو ، طي و لي مصدرأ طويت ولويت ، وأصلهما طوي ولوي^(٢) .

وقال ابن جني ((وأيضاً فتركهم إظهار الألف قبل هذه الياء مع ما يعتقد من خفة الألف حتى إنه لم يسمع منهم نحو فاي ولا أباي ولا أخاي وإنما المسموع عنهم رأيت أبي وأخي وحكى سيبويه كسرت في أدل دليل على أنهم لم يراعوا حديث الاستخفاف والاستثقال حسب وأنه أمر غيرهما وهو اعتزامهم ألا تجئ هذه الياء إلا بعد كسرة أو ياء أو ألف لا تكون علماً للنصب نحو هذه عصاي وهذا مصلاي وعلى أن بعضهم راعي هذا الموضع أيضاً فقلب هذه الألف ياء فقال عَصَى وَرَحَى وَيَا بُشْرَى { هَذَا غَلَامٌ^(٣) ، وقال أبو دواد^(٤) :

(١) الخصائص (١/١٧٥)

(٢) انظر أوضح المسالك (٤/٤١٧) .

(٣) قرأ بها أبو الطفيل والجحدي . انظر تفسير البحر المحيط (٥ / ٢٩٤) .

(٤) لم أعثر له على ترجمة .

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَاسْتَدْرِجْ نُؤْيَا (١)

ورويانا أيضا عن قطرب (٢) :

يُطَوِّفُ بِي عِكْبٌ فِي مَعَدِّ وَيَطْعُنُ بِالصُّمْلَةِ فِي قَفْيَا

فَإِنْ لَمْ تَتَّأْرَانِي مِنْ عِكْبٍ فَلَا أَرْوَيْتُمْ أَبَدًا صَدِيًّا (٣)

وهو كثير ومن قال هذا لم يقل في هذان غلاماي غلامي بقلب الألف ياء لئلا يذهب علم الرفع ، فهذا ونحوه أحد ضربي الحكم المعلول بعلتين الذي لا نظر فيه (٤).

والآخر: ((منهما ما فيه النظر وهو باب ما لا ينصرف وذلك أن علة امتناعه من الصرف إنما هي لاجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل فأما السبب الواحد فيقل عن ان يتم علة بنفسه حتى ينضم إليه الشبه الآخر من الفعل)) (٥).

قال الأشموني : ((واعلم أن المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع إحداهما اللفظ ومرجع الأخرى المعنى، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين، وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ، وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنى وهي احتياجه إليه؛ لأنه يحتاج إلى فاعل

(١) الزاهر في معاني كلام الناس (١/٢٥٢ ، ٢٨٨) ، ولسان العرب علل ، ومغني اللبيب (٢/٤٨٦) .
(٢) هو محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب: نحوى، عالم بالأدب واللغة، وهو أول من وضع (المثلث) في اللغة توفي سنة ٢٠٦ هـ . الأعلام للزركلي (٧ / ٩٥) .

(٣) قائل هذه الأبيات المنخل اليشكري ، وهو شاعر جاهلي، كان ينادم النعمان ابن المنذر، وهو الذى سعى بالنابغة الذبياني إلى النعمان في أمر (المتجرده) ، ففر النابغة إلى آل جفنة الغسانيين، بالشام. انظر الأعلام للزركلي (٧ / ٢٩١) ، ولسان العرب (عكب) ، والزاهر في معاني كلام الناس عنده بلفظ : فإن لم تتأروا لي من عكب فلا أرويتم أبدا صديا (١/٢٥٢)، والمخصص - لابن سيده (١/٣٤٧) ، وتاج العروس مادة (عكب) ، و (حرر) ، و(ص م ه ل).

(٤) الخصائص (١/١٧٧) .

(٥) الخصائص (١/١٧٧) .

والفاعل لا يكون إلا اسماً، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كما في الفعل، ومن ثم صرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس، لأنه خف فاحتمل زيادة التتوين ، وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم، وما تعددت فرعياته من جهة اللفظ كأجيمال، أو من جهة المعنى كحائض وطامث؛ لأنه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل، ولم يصرف نحو أحمد لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الأخرى المعنى وهو التعريف، فلما كمل شبهه بالفعل ثَقُلَ ثَقُلَ الفعل فلم يدخله التتوين، وكان في موضع الجر مفتوحاً ((^(١)).

قال ابن عقيل : ((وإنما يمتنع الاسم من الصرف إذا وجدت فيه علتان من علل تسع أو واحدة منهما تقوم مقام علتين)) (^(٢)).

المطلب السادس: تعارض العلل .

اهتم غير واحد من النحاة بالترجيح بين علل النحو ، وممن عنوا بهذه القضية أبو البركات ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف ، وأبو البقاء العكبري في كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، وجل هذين الكتابين مبني على الترجيح بين مذاهب النحويين ، وما اعتل به نحاة كل مذهب عن الآخر ، وفي غالب ما حكى في هذين الكتابين ترجيح مذهب البصريين في التعليل؛ لأنه أكثر اطرادا مع الاقيسة النحوية .

(١) شرح الأشموني(٣/١٣٤.١٣٥) .

(٢) انظر شرح ابن عقيل (٣/٣٢١).

قال ابن جنى : ((الكلام في هذا المعنى من موضعين أحدهما الحكم الواحد تتجاذب كونه علتان أو أكثر منهما والآخر الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان الأول منهما كرفع المبتدأ فإننا نحن نعتل لرفعه بالابتداء على ما قد بيناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو مرافعة عندهم وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعته وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل ورفع ما أقيم مقامه ورفع خبر إن وأخواتها وكذلك نصب ما انتصب وجر ما انجر وجزم ما انجزم مما يتجاذب الخلاف في علله فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العلة على ما هو مشروح من حاله في أماكنه وإنما غرضنا أن نرى هنا جملة لا أن نشرحه ولا أن نتكلم على تقوية ما قوى منه وإضعاف ما ضعف منه))^(١).

أمثلة للتعارض بين علل النحويين :

١- اختلاف النحاة في رافع المبتدأ والخبر :

قال ابن الأنباري : ((ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع بالخبر ، والخبر يرفع بالمبتدأ وهما يترافعان . وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلّفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء . ثم قال : والتحقيق فيه عندي أن يقال إن الابتداء هو العامل في الخبر ، أي أن كلا من المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء ، فالعامل فيهما جميعاً الابتداء))^(٢).

٢- اختلاف النحاة في رافع الفعل المضارع :

(١) الخصائص (١/١٦٦. ١٦٧)

(٢) الإنصاف (١/٥٦).

قال ابن الأنباري : ((ذهب أكثر الكوفيين ماعدا الكسائي إلى أنه مرفوع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة ، "أي مرفوع لتجرده من الناصب والجازم" .

وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بالزوائد في أوله . وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم . ويرجح قول ابن الانباري قول البصريين ((إلى أنه يرتفع لقيام مقام الاسم" ، وذلك أن قيامه مقام الاسم معنوي فأشبهه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه ، ... وأنه بقيام مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ، ولهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم .

أما قول الكوفيين : أنه يرتفع بتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة ، قلنا هذا فاسد ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم))^(١).

ثم قال ابن جني : ((**الثاني منهما** الحكمان في الشئ الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان، وذلك كإعمال أهل الحجاز ما النافية للحال ، وترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إياها مجرى هل ونحوها مما لا يعمل فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ونافية للحال نفيها إياها أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها وكأن بني تميم لما رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزأها كقولك ما زيد أخوك وما قام زيد أجروها مجرى هل ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي

(١) الإنصاف (١٠٣/٢).

دخول هل عليها للاستفهام ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين»^(١).

أما القضية الأخرى من قضايا التعارض ، فهي التعارض بين اللغات واختلاف الألسنة ، قال تعالى : ﴿ وَأَخْتَلَفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَاللُّغَاتِ لَأَيَّتِ لِّلْعَالَمِينَ ﴾^(٢).

ويظهر التعارض واضحاً في (ما) النافية بين لغة الحجاز ولغة بني تميم ؛ فإنها إذا دخلت على الجملة الاسمية تعمل عمل (ليس) عند الحجازيين ، ومهملة عند التميميين ، وعلى غالب لغتيهما يدور الدرس النحوي .

على أن هذا التعارض وإن جرى عليه التفاضل بين لغة وأخرى ، كأن تكون إحداها أكثر استعمالاً والأخرى بخلاف ذلك ، أو إحداها أقوى قياساً من الأخرى ، إلى غير ذلك من معايير في تفاضل اللغات ، ولكن هذا لا يؤدي إلى إبطال لغة ثبتت في عصور الاحتجاج ، وهذا في حقيقته ليس تعارضاً بالمعنى الاصطلاحي ، كما أنه يختلف من تعليل النحاة لكلام العرب ، فإنه قد يكون صواباً وقد يكون خطأ ، وبين القضيتين الفرق واضح .

المبحث الرابع

أدلة شتى عند ابن جني

ويشتمل على المطالب التالية :

المطلب الأول: الإجماع: إجماع أهل العربية متى يكون حجة

الإجماع عند الأصوليين :

(١) الخصائص (١/ ١٦٧) .

(٢) سورة الروم ٢٢ .

الإجماع في اللغة : العزم ، يقال أجمع فلان على كذا أي عزم ، والاتفاق يقال أجمع القوم على كذا اتفقوا ، وفي الاصطلاح : ((اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر على حكم شرعي)) (١) .

وعرفه بعضهم بقوله : ((الإجماع هو اتفاق أهل العصر على حكم النازلة ، ويقال اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة وهذا الحد أحسن ، واختلفوا في معنى تسميته بالإجماع فقال قوم هو مأخوذ من اجتماع الأقوال عليه وصار بالاجتماع إجماعاً ، وقال آخرون مأخوذ من الجمع الذي هو العزم من قولهم قد أجمع فلان على كذا إذا عزم عليه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (٢) ، أي اعزموا عليه ، قال ﷺ : (لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل) (٣) ، أي يعزم عليه وينويه)) (٤) .

ونستطيع أن نذكر ثلاثة أنواع من الإجماع اللغوي:

١. إجماع الرواة : هو أن يتفق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد ، وقد ذكر ذلك ابن الأنباري في معرض رده على الكوفيين الذين ذهبوا أن (كما) تكون بمعنى (كيما) ويجوز النصب بعدها ، واعتمده أصلاً من الأصول لا تجوز مخالفته أو الخروج عليه ، وقد أورد الكوفيون شواهد على أن (كما) تكون بمعنى (كيما) وأن الفعل ينتصب بها ، ومن هذه الشواهد قول عدي ابن زيد العبدي :

اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأَلْتُ سَأَلًا

فقد قرر ابن الأنباري أن هذا البيت لا حجة فيه ، لما ذهبوا إليه ؛ لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية (كما يوماً تحدثه) بالرفع . قال في الانصاف : ((ولم يروه أحد (كما يوماً تحدثه) بالنصب إلا المفضل الضبي وحده، فإنه كان يرويه منصوباً

(١) انظر التلويح على التوضيح (٨٩/٢) .

(٢) سورة يونس ، الآية ٧١ .

(٣) صحيح ابن خزيمة ، لمجد بن إسحاق بن خزيمة ، باب الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد بقوله : لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل الواجب من الصيام دون التطوع منه (٢١٣/٣) ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي . بيروت ، ١٣٩٠ هـ . ١٩٧٠ م .

(٤) انظر قواطع الأدلة ، لأبي المظفر منصور السمعاني (٤٦١/١) ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي ، ط/١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٩ م .

وإجماع الرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف له أقوم منه بعلم العربية^(١) .

وحكى ابن السراج عن أبي العباس المبرد قوله : ((وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو، ولا فقه ، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ، ومن لا حجة معه))^(٢) .

٢. إجماع العرب :

عرض السيوطي في كتاب الاقتراح لإجماع العرب من النحاة والرواة ، واعتد به أصلاً يحتج به إن ثبت الوقوف عليه ، قال : ((وإجماع العرب حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه؟! ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ، ويسكتون عليه. قال ابن مالك في (شرح التسهيل): ((استدل على جواز توسط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشْرٌ^(٣)

ورده المانعون بأن الفرزدق تميمي، تكلم بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين فلم يصب.

ويجاب بأن الفرزدق كان له أصدقاء من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه، مبادرين لتخطئته ، ولو جرى شيء من ذلك لنقل؛ لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أصداده الحجازيين والتميميين على تصويبه قوله^(٤) .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري (٥٩٢/٢) ، دار الفكر. دمشق ، بدون تاريخ ، وأصول النحو العربي للدكتور محمود نحلة ص ٨٠.

(٢) الأصول في النحو ، لابن السراج (١٠٥/١) .

(٣) انظر ديوان الفرزدق ص ١٦٧ .

(٤) انظر الاقتراح ١٤٩ ، و شرح التسهيل لابن مالك (٣٥٦.٣٥٥/١) ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م.

وذكر ابن الأنباري أن : ((منذ يومان بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب))^(١) .
٣. إجماع النحاة : المقصود به اجتماع أهل البلدين . البصرة والكوفة .

والمتتبع لكتب الخلاف النحوي بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية كالإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، ومسائل خلافة للعكبري ، وغيرها يجد الإجماع دليلا من أدلة النحو في الاحتجاج لما يقررون من أحكام نحوية ، وحجة يلجئون إليها في الرد على المخالفين ، وقد ذكر ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف عددا من المسائل نقل عنهم أجمعوا عليها ، مع أنه لم يذكر الإجماع في كتابه . لمع الأدلة ، وإليك بعض المسائل^(٢) :

١. مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم : ((أجمعنا على أن الهمزة في أوله همزة التعويض))^(٣) .

٢. مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة : ((أجمعنا على أن هذه الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون إعرابا لهذه الأسماء في حال الإفراد نحو قولك هذا أب لك ورأيت أبا لك ومررت بأب لك وما أشبه ذلك))^(٤) .

٣. مسألة في رافع المبتدأ الخبر : ((العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات))^(٥) .

٤. مسألة في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور منعوا أن يرفع الاسم بالجار والمجرور السابق عليه نحو : (بك زيد مأخوذ) قالوا : ((بالإجماع أنه لا يجوز ذلك))^(٦) .

وقالوا أجمعنا على أنه إذا قال في داره زيد قائم فإن زيدا لا يرتفع بالظرف))^(٧)

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري (٣٩٢/١) .

(٢) انظر أصول النحو العربي للدكتور محمود نحلة ص ٨١ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (٨/١) .

(٤) المرجع السابق (١٩/١) .

(٥) المرجع السابق (٤٦/١) .

(٦) الإنصاف (٥٣/١) .

(٧) المرجع السابق (٥٤/١) .

٥. مسألة في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه نقل عنهم : ((أجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه))^(١)، ونقل عنهم أيضا: ((أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير وإنما يضمّر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو ضارب وقاتل والصفة المشبهة به نحو حسن وشديد وما أشبه ذلك))^(٢) .

٦. مسألة في تقديم الخبر على المبتدأ نقل قولهم : ((جاز بالإجماع ضرب غلامه زيد إذا جعلت زيدا فاعلا وغلامه مفعولا لأن غلامه وإن كان متقدما عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير قال الله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾^(٣) فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخرا لفظا لأن موسى في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير))^(٤)، وقالوا: ((أجمعنا على جواز تقديم خبر خبر كان على اسمها نحو كان قائما زيد وإن كان قد قدم فيه ضمير الاسم على ظاهره إلا أنه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير))^(٥) .

٧_ مسألة في نعم وبئس أفعالان هما أم اسمان نقل قولهم : ((أجمعنا على أن الجمل لا تنادى وأجمعنا على أن نعم الرجل جملة وإن وقع الخلاف في نعم هل هي اسم أو فعل وإذا امتنع للإجماع قولنا يا زيد منطلق فكذلك يجب أن يمتنع يا نعم الرجل إلا على تقدير حذف المنادى))^(٦) .

٨_ مسألة في تقديم خبر مازال وأخواتها عليهن ، نقل عنهم : ((أجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها))^(٧) .

(١) المرجع السابق (٥٨/١) .

(٢) المرجع السابق (٥٩/١) .

(٣) سورة طه ٦٧ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (٦٨/١) .

(٥) المرجع السابق (٦٩/١) .

(٦) الإنصاف (١٢٠/١) .

(٧) المرجع السابق (١٥٥/١) .

٩- مسألة في عامل الخبر بعد (ما) النافية ، نقل عنه أنهم إذا حذفوا حرف الخفض من نحو (بحسبك زيد) ، و(ما جاءني من أحد)
((قالوا حسبك زيد وما جاءني أحد بالرفع لا غير ، وقالوا : وقع الإجماع على وجوب الرفع))^(١) .

يذهب أبو الفتح ابن جنبي إلى أن إجماع أهل العربية ليس كإجماع أهل الفقه ، ويرى الخروج عليه ، بشرط ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص . قال في الخصائص : ((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه وذلك انه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى عليه وسلم من قوله : (أمّتي لا تجتمع على ضلالة)^(٢) ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فرق له عن صحيحة ، وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره))^(٣)

ثم قال : ((إلا أننا مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها وتتالت أواخر على أوائل وأعجازا على كلا كل ، والقوم الذين لا نشك في أن الله سبحانه وتقدسست أسمائه قد هداهم لهذا العلم الكريم وأراهم وجه الحكمة في الترجييب له والتعظيم وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعاتهم خادما للكتاب المنزل وكلام نبيه المرسل وعونا على فهمهما ، ومعرفة ما أمر به او نهى عنه الثقلان منهما إلا بعد أن يناهضه إتقاناً ويثابته عرفانا ولا يخلد إلى سائح خاطره ولا إلى نزوة من نزوات تفكره فإذا هو حذا على هذا المثال وياشر بإنعام تصفحه أحناء الحال أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معاز به ولا غاض من السلف رحمهم الله في شيء منه فإنه إذا فعل ذلك سدد رأيه وشيع خاطره وكان بالصواب مئنة ومن التوفيق مظنة وقد قال ابو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ما

(١) المرجع السابق (١٧٢/١) .

(٢) وهو حديث صحيح بلفظ (لا تجتمع أمّتي على ضلالة) ، ولفظ (إن الله لا يجمع أمّتي على ضلالة) انظر صحيح الجامع ، للألباني (٢٧٣/١) المكتب الإسلامي بدون تاريخ ، وانظر آداب الزفاف للألباني أيضاً ص ١٦٨ ، المكتب الإسلامي ، بيروت . ١٤٠٩ هـ .

(٣) الخصائص (١٨٩/١) . ١٩٠ .

على الناس شيء اضر من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئا وقال أبو عثمان المازني وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلاً وقال الطائي الكبير: (١) .

يَقُولُ مَنْ تَطَرَّقَ أَسْمَاعُهُ كَمْ تَرَكَ الْأَوَّلُ لِلْآخِرِ (٢) ((...)). (٣)

وعقد ابن جني باباً في الاحتجاج بقول المخالف قال فيه : ((اعلم أن هذا على ما في ظاهره صحيح ومستقيم وذلك ان ينبغ من أصحابه نابغ فينشئ خلفاً ما على أهل مذهبه فإذا سمع خصمه به واجلب عليه قال هذا لا يقول به احد من الفريقين فيخرجه مخرج التقبيح له والتشنيع عليه .

وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له إجازة هذا مذهب سيويه وأبي الحسن وكافة اصحابنا والكوفيون أيضاً معنا فإذا كانت إجازة ذلك مذهبا للكافة من البلدين وجب عليك....

يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه وتستوحش منه ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم إلا أن فيه تشنيعاً عليه وإهابة به إلى تركه وإضافة لعذره في استمراره عليه وتهالكه فيه من غير إحكامه وإنعام الفحص عنه وإنما لم يكن فيه قطع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع ((٤) .

فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم هذا جحر ضب خرب فهذا يتناوله آخر عن أول وتال عن ماض على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه وانه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه .

(١) هو أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي الشاعر، الأديب .توفي سنة ٢٣١هـ. انظر الأعلام للزكي (١٦٥/٢) .

(٢) انظر ، ديوان أبي تمام ٤٤٢. الدواوين الشعرية.

(٣) الخصائص (١/١٩٠) .

(٤) المرجع السابق (١/١٨٨ .١٨٩) .

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع وذلك انه على حذف المضاف لا غير فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل .

وتلخيص هذا أن أصله هذا جحر ضب خرب جحره فيجربى خرب وصفا على ضب وإن كان في الحقيقة للجحر كما تقول مررت برجل قائم أبوه فتجربى قائما وصفا على رجل وإن كان القيام للأب لا للرجل لما ضمن من ذكره والأمر في هذا اظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب فجربى وصفا على ضب وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف على ما أرينا وقلت آية تخلو من حذف المضاف نعم وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع ، وعلى نحو من هذا حمل أبو على رحمه الله

كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ^(١) مُزْمَلٍ^(٢)

ولم يحمله على الغلط قال لأنه أراد مزمل فيه ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول .

فإذا أمكن ما قلنا ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع واطرد كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه ولا يقاس به ومثله قول لبيد:

أَوْ مَذْهَبٌ جَدَّدَ عَلَى الْوَاحِهِ النَّاطِقُ الْمَبْرُورُ وَالْمَخْتُومُ^(٣)

(١) البجاد كساء مخطط ، انظر المعجم الوسيط (١/ ٣٩) .

(٢) وعجز البيت لامرئ القيس في ديوانه من معلقه المشهورة ، صدره : (كأن ثيبيرا في عرارين وبله) ص(٦٢) دار صادر بيروت ٢٠٠٥م - ١٤٢٥هـ . ، وقائل البيت هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني أكل المرار: أشهر شعراء العرب على الإطلاق يمانى الأصل ، اشتهر بلقبه، واختلف المؤرخون في اسمه، فقيل حنجد وقيل مليكة وقيل عدي. الأعلام للزركلي (٢ / ١١) .

(٣) البيت في ديوان لبيد ص ١٥١ ، والمحکم (٤/ ٢٩٥) ، وتاج العروس (ذهب وبرز)، ولسان العرب ذهب وبرز ونطق .

أي المبروز به ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول
وعليه قول الآخر (١) :

إِلَى غَيْرِ مَوْثُوقٍ مِنَ الْأَرْضِ تَذْهَبُ (٢)

أي موثوق به ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول (٣).
على أن لأهل البلدين من البصريين والكوفيين أصولاً مشتركة اتفق عليها
الفريقان كلاهما، وهي داخلة في الإجماع أصلاً من الأصول النحوية، وقد ذكر
بعضاً منها الدكتور محمود أحمد نحلة في كتابه أصول النحو العربي (٤) وهي :

١/ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض

٢/ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً

٣/ الفروع تنحط دائماً عن درجة الأصول

٤/ الأضعف لا يعمل عمل الأقوى

٥/ اجتماع عاملين على معمول واحد محال

المطلب الثاني: الاستحسان.

الاستحسان عند الأصوليين :

(١) هو بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف الاسدي، أبو نوفل: شاعر جاهلي فحل ، من الشجعان. الأعلام
للزركلي (٢ / ٥٤) .

(٢) ورد هذا الشطر مع اختلاف في ثلاثة أبيات لبشر بن أبي خازم:

حلفت برب الداميات نحورها وما ضم أجياد المصلى ومذهب

لئن شبت الحرب العوان التي أرى وقد طال إبعاد بها وترهب

لتحتملن بالليل منكم طعينة إلى غير موثوق من العز تهرب

انظر معجم البلدان ، لياقوت الحموي (١ / ١٠٥) ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ المحكم (٦/٥٤٤) وتاج
العروس و ث ق ، ولسان العرب وثق .

(٣) الخصائص (١/١٨٩.١٩٣) .

(٤) انظر أصول النحو العربي للدكتور محمود نحلة ص ٩١-٩٣.

الاستحسان لغة : ((عد الشيء ذا حسن واعتقاده حسناً ، واصطلاحاً دليل ينقذ في نفس المجتهد تقصر عنه عبارته)) (١) .

والاستحسان : هو مصطلح فقهي وأحد الأدلة عند الحنفية ، قال الكرخي (٢) : "الاستحسان هو : ((أن يعدل الإنسان عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم في نظائرها إلى خلافه لوجه أقوى ، أو هو دليل يقابل القياس الجلي الذي يسبق إليه الأفهام ومن أمثلته السَلَم (٣) ، فإن المتبادر إلى الفهم أنه لا يجوز ، لما فيه من انعدام المعقود عليه ، لكن جوز للحاجة إليه)) (٤) .

يعد الاستحسان أحد الأدلة المعتمدة في أصول الفقه ، ولكنه من الأدلة الضعيفة ، فهو آخر ما يلجأ إليه المجتهد ، ومثله الاستصحاب ، فإنه كذلك لا يلجأ إليه إلا إذا عدم المجتهد الدليل ، فيرجع إلى استصحاب الأصل ، أي بقاء الشيء على ما كان عليه قبل الحكم .

وهذا المعنى للاستحسان ينقاد مع ما أراده ابن جني فمثل الفتوى كان المتبادر ألا يجري فيها إعلال فيقال الفتيا ، ولكنه عارض هذا الأمر الجلي القاضي بالتصحيح أمر يدعو إلى الإعلال ، وهو الفرق بين الاسم والصفة ، وعمل العرب بهذا المعارض (٥) .

يرى ابن جني أن علة الاستحسان ضعيفة غير سائغة في القياس ، ولكنه مع ذلك يرى فيه ضرباً من التوسع اللغوي إذ يقول : ((وجماعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف ، من ذلك ترك الأخرى إلى الأثقل من غير ضرورة نحو قولهم الفتوى والبقوى والتقوى والشروى ونحو ذلك ألا

(١) انظر التعاريف للمناوي ص(٥٥) تحقيق محمد رضوان ط ١ دار الفكر بيروت ١٤١٠هـ .

(٢) هو عبيدالله بن الحسين الكرخي، أبو الحسن: فقيه، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق ، توفي سنة ٣٤٠هـ .
الأعلام للزركلي (٤ / ١٩٣) .

(٣) هو في اللغة التقديم والتسليم ، وفي الشرع : اسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلاً وفي المثلثن آجلاً .
التعاريف للجرجاني ١٢٣ .

(٤) المحصول في علم الأصول للرازي (٦/١٦٩) تحقيق جابر طه فياض ، الرياض ١٤٠٠هـ ، وانظر الإصباح في شرح الاقتراح للدكتور محمود فجال (٣٧١) .

(٥) انظر الإصباح في شرح الاقتراح (٣٧١) .

ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة وهذه ليست علة معتدة ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها من ذلك قولهم في تكسير حسن حسان فهذا كجبل وجبال وقالوا فرس ورد وخيل ورد فهذا كسقف وسقف وقالوا رجل غفور وقوم غفر وفخور وفخر فهذا كعمود وعمد وقالوا جمل بازل وإبل بوازل وشغل شاغل وأشغال شواغل فهذا كغارب وغوارب وكاهل وكواهل ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة وليس بجار مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجبا لجا في جميع الباب كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقاد في جميع الباب^(١)

ولما خشي ابن جني أن يدفع ما ذكره ، مما جاء على خلاف بابه ، قال : ((فإن قلت : فقد قال الجعدي^(٢) :

حَتَّى لِحِقْنَا بِهِمْ تُعْدِي فَوَارِسًا كَأَنَّ رَعْنُ قُفِّ يَرْفَعُ الْآلَا^(٣)

فرفع المفعول ونصب الفاعل قيل لو لم يحتمل هذا البيت إلا ما ذكرته لقد كان على سمت من القياس ومطرده متورد بين الناس ألا ترى أنه على كل حال قد فرق فيه بين الفاعل والمفعول وإن اختلفت جهتا الفرق كيف ووجهه في أن يكون الفاعل فيه مرفوعا والمفعول منصوبا قائم صحيح مقول به وذلك أن رعن هذا القف لما رفعه الآل فرئى فيه ظهر به الآل إلى مرآة العين ظهورا لولا هذا الرعن لم يبين للعين فيه بيانه إذا كان فيه ألا تعلم أن الآل إذا برق للبصر رافعا شخصا كان أبدى للناظر

(١) الخصائص (١/١٣٣ . ١٣٤) .

(٢) هو أبو ليلى النابغة الجعدي الشاعر ، واسمه : قيس بن عبد الله بن عمرو بن عدس بن ربيعة بن جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة . له صحبة . وهو الذي أنشد رسول الله : (بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَجَدُّنَا ** وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَطْهَرًا) فقال رسول الله : (أين المظهر يا أبا ليلى) . انظر أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لابن الأثير (٦ / ٢٨٤) ، تحقيق عادل أحمد الرفاعي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٧ هـ . ١٩٩٦ م .

(٣) المحكم (١٠/٤٥١) ، وتاج العروس أول ولسان العرب أول واللائلي شرح أمال القالي (٥/٨٥٠) .

إليه منه لو لم يلاق شخصا يزهاه فيزداد بالصورة التي حملها سفورا وفي مسرح الطرف تجليا وظهورا ، فإن قلت فقد قال الأعشى^(١):

..... إذ يَرْفَعُ الْآلُ رَأْسَ الْكَلْبِ^(٢) فَازْتَفَعَا^(٣)

فجعل الآل هو الفاعل والشخص هو المفعول قيل ليس في هذا أكثر من أن هذا جائز وليس فيه دليل على أن غيره غير جائز ألا ترى أنك إذا قلت ما جاءني غير زيد فإنما في هذا دليل على أن الذي هو غيره لم يأتك فأما زيد نفسه فلم تعرض للإخبار بإثبات مجيء له أو نفيه عنه فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضا لم يجيء إن قلت فهل تجد لبيت الجعدي على تفسيرك الذي حكيتته ورأيتته نظيرا قيل لا ينكر وجود ذلك مع الاستقراء وأعمل فيما بعد على أن لا نظير له ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئا وسمع ذلك الشيء عنه فقد ثبت قدمه وأخذ من الصحة والقوة مأخذه ثم لا يقدر فيه ألا يوجد له نظير لأن إيجاد النظير وإن كان مأنوسا به فليس في واجب النظر إيجاده ألا ترى أن قولهم في شنوءة شئى لما قبله القياس لم يقدر فيه عدم نظيره نعم ولم يرض له أبو الحسن بهذا القدر من القوة حتى جعله أصلا يرد إليه ويحمل غيره عليه وسنورد فيما بعد بابا لما يسوغه القياس وإن لم يرد به السماع بإذن الله وحوله ، ومن ذلك أعني الاستحسان أيضا قول الشاعر :

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا^(٤)

(١) هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف بن سعد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ويكنى أبا بصير، و دُكِرَ في الطبقة الأولى . انظر طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحي (١ / ٥٢) ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني . جدة ، بدون تاريخ .

(٢) ورأس الكلب على لفظ الواحد من الكلاب ، جبل باليمامة . انظر معجم ما استعجم ، لعبد الله بن عبد العزيز البكري (٢/٦٢٣)، تحقيق مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٣ هـ .

(٣) هذا عجز بيت للأعشى ، و صدره : إذ نظرت نظرة ليست بكاذبة انظر ديوان الأعشى ص ١٠٦ ، دار صادر ، بيروت بدون تاريخ ، والمحكم (٤٦/٧) و(٤٥٠/١٠-٤٥١) ، وتاج العروس كلب ولسان العرب مادة كلب ومادة أول

(٤) الأبيات لرؤية بن العجاج . انظر المقاصد النحوية ، للعيني(٣/٣٠٨) تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م .، لسان العرب مادة (رأى) ، وهمع الهوامع (٢/٦١٦) ، ومغني اللبيب ٤٤٣ .

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع فهذا إذاً استحسانٌ ، لا عن قوة علة ، ولا عن استمرار عادة ؛ ألا تراك لا تقول: أقائم يا زيدون ولا أمنتظن يا رجال؛ إنما تقوله بحيث سمعته وتعتذر له وتنسبه إلى أنه استحسان منهم، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له^(١).

قال ابن بري^(٢): ((وفي هذا البيت الأخير شذوذ وهو لحاق نون التأكيد لاسم الفاعل))^(٣).

قال ابن هشام^(٤) في أوجه النون: ((النون المفردة تأتي على أربعة أوجه: أحدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَسْجَنَ وَليَكُونَا﴾^(٥) وهما أصلان عند البصريين ، وقال الكوفيون الثقيلة أصل ومعناها التوكيد ، قال الخليل والتوكيد بالثقيلة أبلغ ويختصان بالفعل وأما قوله :

أقائلن أحضروا اليهودا فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل ...))^(٦).

وممن قال بشذوذه الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك^(٧) ، والسيوطي في همع الهوامع^(٨).

(١) الخصائص (١/١٣٤-١٣٦).

(٢) هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار بن بري بن أبي الوحش المقدسي ثم البصري ، اللغوي الإمام رئيس النحاة بمصر له تأليف منها الرد على الجوهرى في ثلاثة أسفار وحواشي درة الغواص للحريري ، وغير ذلك وكان يتصفح ديوان الإنشاء بمصر وكان ينسب إلى الغفلة في غير العلم توفي سنة ٦٨٢ هـ . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٨ . ٢٩

(٣) لسان العرب مادة رأى.

(٤) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الشيخ جمال الدين الحنبلي النحوي الفاضل، العلامة المشهور ، أبو محمد . ، لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ، ولم يلازمه ولا قرأ عليه ، وحضر دروس التاج التبريزي، وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ ، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية ، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، [وله تعليق على ألفية ابن مالك ومغني اللبيب عن كتب الأعراب ، توفي سنة ٧٦١ هـ . بغية الوعاة (٢/١٠٤-١٠٥) .

(٥) سورة يوسف ٣٢.

(٦) انظر مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري(٢/٣٩١) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية . بيروت ، ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧ م .

(٧) شرح الأشموني (٣/١٢٤) .

(٨) همع الهوامع (٢/٦١٦) .

وقال ابن جني: ((ومن الاستحسان قولهم : صَبِيَّةٌ ، وَقِنِيَّةٌ ، وَعَدِيَّةٌ ، وَبَلِيَّةٌ سَفَرٌ ، وناقَةٌ عَلِيَانٌ ، وَدَبَّةٌ مَهْيَارٌ . فهذا كله استحسان لا عن استحكام علة . وذلك أنهم لم يعتدوا الساكن حائلاً بين الكسرة والواو ؛ لضعفه وكرهه من الواو . وذلك إن قِنِيَّةً من قَنَوْتُ ، ولم يثبت أصحابنا قَنِيَّتٌ ، وإن كان البغداديون قد حكوها ؛ وصَبِيَّةً من صَبَوْتُ وَعَلِيَّةً من عَلَوْتُ وَعَدِيَّةً من قولهم : أرضون عَدَوَاتٍ وَبَلِيَّةً من قولهم في معناه : بَلُوْ أَيْضاً وَمِنهُ الْبَلُوْى ، وإن لم يكن فيها دليل ، إلا أن الواو مطردة في هذا الأصل ؛ قال :

فَأَبْلَاهُمَا حَيْرَ الْبَلَاءِ الَّذِي يَبْلُوُ^(١)

وهو راجع إلى معنى بَلُوْ سَفَرٌ ، وقالوا فَلَانٌ مَبْلُوْ بِمِخْنَةٍ ، وغير ذلك والأمر فيه واضح، وناقَةٌ عَلِيَانٌ من عَلَوْتُ أيضاً كما قيل لها ناقَةٌ سَنَادٌ أَيْ أَعْلَاهَا مَتَسَانِدٌ إِلَى أَسْفَلِهَا ، وَمِنهُ سَنَدْنَا إِلَى الْجَبَلِ أَيْ عَلَوْنَا ؛ وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ قِيلَ لِأَعْرَابِيٍّ : مَا النَّاقَةُ الْقُرَوَاحُ ؟ فَقَالَ : الَّتِي كَأَنَّهَا تَمْشِي عَلَى أَرْوَاحٍ ، وَدَبَّةٌ مَهْيَارٌ مِنْ قَوْلِهِمْ هَارٌ يَهْوَرُ وَتَهْوَرُ اللَّيْلُ ؛ عَلَى أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ قَدْ حَكَى فِيهِ هَارٌ يَهْيِرُ ، وَجَعَلَ الْيَاءَ فِيهِ لُغَةً ؛ وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ الْخَلِيلِ فِي طَاحٍ يَطِيحُ ، وَتَاهُ يَتِيهُ ، لَا يَكُونُ فِي يَهْيِرٍ دَلِيلٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فَعِلٌ يَفْعِلُ مِثْلَهُمَا . وَكُلُهُ لَا يَقَاسُ))^(٢)

قال بعض الباحثين ((وإذا فرضنا بأن أقول بالاستحسان قول بتخصيص العلة القياسية ، وأن الاستحسان دليل من أدلة النحو ، كالقياس والسماع ، ثم نتساءل إذا كانت هذه أمثلة الاستحسان عند ابن جني ، أي المواضع التي يشذ فيها الحكم القياسي ولا تطرد علقته ، وإذا كان الحكم عند ابن جني في هذه المواضع ، تسمع ولا يقاس عليها أي أننا لا يمكن أن نستفيد منها حكماً نحوياً فيما لا نص فيه ، كما

(١) هذا عجز، لزهير ، وصدرة : * رأى الله بالإحسان ما فعلا بكم * انظر الديوان ص ٨٦ .

(٢) الخصائص (١/١٣٧) .

يتسفيد الأحناف من استحسانهم حكماً شرعياً فيما لا نص فيه ، فكيف يكون هذا الاستحسان من أدلة النحو ومصادره وأحكامه ((^(١)).

وإذا كان أمر الاستحسان كما مضى ، فإنه يُعدُّ غير منتجٍ لحكم جديد ، إذن هو مما لا طائل تحته ، أي لا تحصل به فائدة ، وبالتالي فإن جعله في أصول النحو وأدلته يربك هذه الأصول ، ويزيدها صعوبةً وتعقيداً^(٢).

(١) أصول النحو بين ابن جني وابن الأنباري ، لطلحة عيسى أحمد ص ١٢٩ ، رسالة دكتوراه ، جامعة القرآن والعلوم الإسلامية .

(٢) انظر أصول النحو بين ابن جني وابن الأنباري ١٢٩ .

الفصل الرابع

أصول النحو عند السيوطي

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: السماع عند السيوطي.

المبحث الثاني: القياس عند السيوطي.

المبحث الثالث: العلة عند السيوطي .

المبحث الرابع: في أدلة شتى عند السيوطي.

المبحث الخامس: التعارض والترجيح وقواعد التوجيه.

المبحث الأول

السماع عند السيوطي

المطلب الأول: الاحتجاج بجميع قراءات القرآن الكريم.

إن قضية الاحتجاج بالقراءات من القضايا التي شغلت الدارسين في القديم والحديث ، وذلك أن القرآن الكريم الذي انبثقت منه هذه القراءات كان هو الأساس لمحور الدرس النحوي في بواكيره . كان عامة النحاة الذين لهم اهتمام بالنحو هم من قراء القرآن الكريم كأبي عمرو بن العلاء البصري والكسائي وغيرهما . على أن النحو العربي كان يهدف في الأساس لحماية القرآن من اللحن ، وكان ينبغي أن تقوم القواعد النحوية على القرآن الكريم وقراءاته ، وهذا من البديهي ، ولكن على العكس أن جل القواعد النحوية بنيت على الشعر العربي ، وبهذا يكون النحو قد فقد عنصراً أساسياً في الاحتجاج ، وحصيلة لغوية تفوق جميع ما جمعه من لغة .

إذن فالقواعد النحوية قد بنيت على استقراء ناقص ، فإذا كان الأمر كذلك ، فإن القواعد النحوية لا بد أن يحصل بينها وبين أي الذكر الحكيم تضارب . هذا ما دفع النحاة الأوائل إلى الطعن في بعض القراءات تارة وإلى التأويل أو التقرير تارة أخرى . والسيوطي يؤكد الاحتجاج بجميع القراءات في العربية سواء كانت متواترة أو آحاد أو شاذة ، قال في الاقتراح: ((أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج ^(١) به في العربية ، سواء كان متواتراً ، أو آحاداً ، أم شاذاً .

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معلوماً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس

(١) يراد بالاحتجاج هنا إثبات صحة قاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب ، بدليل نقل صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة . انظر في أصول النحو للأفغاني ص ٦ .

عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه ، نحو : استحوذ ، ويأبى^(١).

اتفق جميع النحاة على الاحتجاج بالقراءات القرآنية إذا كانت متواترة أو صحيحة ، يقول ابن خالوية : ((... إني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل واتفاق الحفظ ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ ، فرأيت كلاً منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهباً من مذاب العربية لا يدفع ، وقصد من القياس وجهاً لا يمنع ، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية ، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار))^(٢)

ولم يقف النحاة عند هذا الحد في الاحتجاج بالقراءات المتواترة والصحيحة ، بل تعدى إلى الاستشهاد بالقراءات الشاذة ، ولعل أكبر من احتج بالقراءات الشاذة ابن جني في كتابة المحتسب ، فهو بهذا يعطينا الفكرة الكاملة عن منهجه في الاحتجاج بالقراءات وهنا يعلن ابن جني أن شواذ القراءات مساوية في الفصاحة لغيرها من المجمع عليه حيث يقول : ((فانتظم لغات العرب على مثنتها وارد القراءات من متوجهاتها ، فأتى ذلك على على طهارة جميعه ، وغزارة ينبوعه - ضربين : ضرباً اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار ، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله كتابه الموسوم بقراءات السبعة ؛ وهو بشهرته غان عن تحديده . وضرباً تعدّي ذلك ، فسماه أهل زماننا شاذاً ، أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة المقدم

(١) الاقتراح ٩٧ .

(٢) انظر الحجة القراءات السبع ، لابن خالوية (٦٢.٦١/١) تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق . بيروت ، ١٤٠١ هـ ، و أصول التفكير النحوي ١٢٥ .

ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالروايات من أمامه وورائه ؛ ولعله ، أو كثيراً منه ، مساو في الفصاحة للمجمع عليه)) (١) .

ويقول الدكتور محمد إبراهيم عبادة : ((ويتولى ابن جني في كتابه المحتسب بيان وجوه القراءات ومطابقتها للعربية في لهجاتها المتعددة كلهجة تميم والحجازيين ، وأزد السراة وبني أسد ، وسليم ، وضبة ، وأهل العالية ، وعقيل ، وقيس ، وأهل مكة ، وهذيل . وربما حكم على قراءة بأنها مرفوضة أو غلط أو تكاد تكون لحناً ، حيث يقول)) ومن ذلك قراءة : (خطوات) بضميتين وهمزة وهي مرفوضة وغلط (٢) .
ويقول أيضاً : ((لكن الغريب من ذلك قراءة : ﴿ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ﴾ بالنصب فهذا يكاد يكون لحناً؛ لأنه ليس معه لام التعريف المشابهة للذي ونحوه)) (٣) ثم يقول نفس الموضوع ، ومثل قراءة من قرأ غير معجزي الله بالنصب ، قول سويد (٤) :

وَمَسَامِيحُ بِمَا ضُنُّ بِهِ حَابِسُو الْأَنْفَسِ عَنْ سُوءِ الطَّمَعِ ((٥)

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني (١٠٣/١) تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، وعصور الاحتجاج في النحو العربي ، د. محمد إبراهيم عبادة ١٤٥ ، الجزء الأول دار المعارف ١٩٨٠ م.

(أ) المرجع السابق (٢٠٤/١) .

(ب) المرجع السابق (١٢٣/٢) .

(٤) هو سويد بن أبي كاهل اليشكري ، شاعر ، من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، عده ابن سلام في طبقة عنترة ، أشهر شعره عينية كانت تسمى في الجاهلية (اليتيمة) وهي من أطول القصائد ، توفي بعد سنة ٦٠ هـ .
الأعلام للزركلي (٣ / ١٤٦) .

(٥) انظر عصور الاحتجاج في النحو العربي ص (٤٦) ، للدكتور محمد إبراهيم عبادة ، والمحتسب (١٢٣/٢) ، يتصرف يسير ، والبيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري ، ولفظه ومساميح بما ضن به حاسرو الأنفس عن الطمع ، وقد ورد مضافاً إليه مجروراً على الأصل . انظر المفضليات ، للمفضل الضبي ص ١١٣ تحقيق الدكتور قصي الحسين ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ٢٠٠٤ م .

وقال ابن علان: ((وقد أطبق الناس من علماء العربية على الاحتجاج بالقواعد العربية بالقراءات الشاذة ، الخارجة عن الجادة العربية ، ولا يضر في فصاحتها مخالفتها لجادة الاستعمال إذا لم تخالف قياساً نحويّاً)) (١).

ورد السيوطي على من أنكّر بعض القراءات بقوله : ((كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم (٢)، وحمزة (٣) ، وابن عامر (٤) قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية ، وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك ، على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية ، وإن منعه الأكثرون مستدلاً به . من ذلك احتجابه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة : ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ (٥) . وعلى جواز الفصل بين المضاف

(١) انظر أصول التفكير النحوي ص (١٢٦).

(٢) هو عاصم بن أبي النجود الأسديّ، مولا هم، القارئ بالكوفة في زمانه، وأخذ السبعة. وكان صالحاً خيراً حجة في القرآن. صدوقاً في الحديث. قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش ، توفي ١٢٨ هـ . انظر العبر (١٢٨/١) .

(٣) هو حمزة بن حبيب التيمي ، الكوفي الزيات الزاهد. أحد السبعة. قرأ على التابعين. وتصدر للإقراء. فقرأ عليه جل أهل الكوفة. وحدث عن الحكم ابن عُيَيْنة وطبقته. وكان رأساً في القرآن والفرائض، قدوة في الورع، توفي سنة ١٥٧ هـ أو ١٥٨ هـ . انظر العبر (١٧٤/١) .

(٤) هو عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقيّ . قرأ القرآن العظيم على المغيرة بن أبي شهاب، عن قراءته على عثمان. وقيل إنه قرأ على عثمان نفسه نصف القرآن. وورد أيضاً أنه قرأ على أبي الذرّاء. وحدث عن فضالة بن عبيد، والتّعمان بن بشير وولي قضاء دمشق ، توفي سنة ١١٨ هـ . انظر العبر (١١٤/١) .

(٥) قال ابن يعيش : إن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظراً إلى العطف إلى المضمّر المخصوص ، وقد رد أبو العباس المبرد هذه القراءة ، وقال لا تحل القراءة بها . وهذا القول غير مرضي من أبي العباس ، لأنه قد رواها أمام ثقة ، ولا سبيل إلى رد كلام الثقة . انظر شرح المفصل لابن يعيش (٣٨٣/٢) .

(٦) سورة النساء ، الآية ١ ، قرأ حمزة بخفض الميم ، وقرأ الباقر بنصبها . انظر النشر ، لابن الجزري (١٨٦/٢) ، تقديم علي محمد الضباع ، ط/٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر: ﴿ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾^(١) . وعلى جواز

سكون لام الأمر بعد (ثم) بقراءة حمزة ﴿ ثُمَّ لَيَقَطَّعَ ﴾^(٢) . ((^(٣)

وكلام السيوطي أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة ، وكذا ابن علان قوله: ((وقد أطبق الناس من علماء العربية على الاحتجاج بالقواعد العربية بالقراءات الشاذة)) ، فيه نظر ، فإنه ثبت عن غير واحد من متقدمي النحاة في الطعن في بعض القراءات إذا صادمت ما قعدوا من قواعد ، ولعل الذي ذكره السيوطي وغيره ، ينطبق على المتأخرين من النحاة ، كأمثال ابن مالك الجياني ، وأبي حيان الأندلسي ، وابن هشام الأنصاري ، والسيوطي على أثرهم ، فقد أكثر جداً من الاحتجاج بجميع القراءات المتواترة والآحاد والشاذة . والأمثلة على ذلك كثيرة عنده ، فمن ذلك على سبيل الذكر لا الحصر :

١-نسبته قراءة : { هَأَنْتُمْ }^(٤) بالقصر من غير مد إلى قنبل ، والرواية الأخرى

فيها حرف مد قبل الهمزة .^(٥)

(١) سورة الأنعام ، الآية ١٣٧. قرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الباء من (زين) ورفع لام (قتل) ونصب دال (أولادهم) وخفض همزة (شركائهم) ، وقرأ الباقر (زين) بفتح الزاي والياء (قتل) بنصب اللام (أولادهم) بخفض الدال (شركائهم) برفع الهمزة .انظر النشر (١٩٧/٢/١٩٨) .

(٢) سورة الحج الآية ١٥ ، قرأ ابن عامر وأبو عمرو وورش ورويس (ثم ليقطع . ثم ليقضوا) بكسر اللام فيهما ، ووافقهم قنبل في (ليقضوا) والباقر بإسكان اللام فيهما ، وانفرد ابن مهران عن روح والخبازي عن الهاشمي عن ابن جمار بالكسر فيهما . انظر تقريب النشر لابن الجزري ٢٢٢ ، وانظر النشر (٢٤٤/٢) .

(٣) الاقتراح ، للسيوطي ص ١٠١ .

(٤) سورة آل عمران ٦٦ . انظر البحر المحيط (٥١٠/٢) .

(٥) الإتيان ، للسيوطي (٤٢٧/١) ، تحقيق سعيد المنذوب ، دار الفكر ، ١٤١٦هـ - ١٩٦٦م . وقنبل هو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن ، المخزومي مولاهم مكّي ، ولد سنة خمس وتسعين ومئة وجود القراءة على أبي الحسن القواس وأخذ القراءة عن البزي أيضا وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالحجاز ، توفي سنة ٢٩١هـ . انظر معرفة القراء الكبار ، للذهبي (١ / ٢٣٠) ، تحقيق جماعة من العلماء ط / ١ ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، ١٤٠٤هـ .

٢- وقراءة : { لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ }^(١) برفع المضارع بعد (أن) إلى ابن محيصة^(٢) .

٣- وقراءة : { تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا }^(٣) إلى أبي^(٤) .

٤- وقراءة : { وَمَنْ يَخْرُجْ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ }^(٥) بنصب {يُدْرِكُهُ} إلى الحسن^(٦) .

٥- وقراءة : { حَاشَا لِلَّهِ }^(٧) بالإضافة ك معاذِ الله و سبحانَ الله إلى ابن مسعود^(٨) .

٦- وقراءة : { وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالِمٍ عَلِيمٌ }^(٩) إلى ابن مسعود^(١٠) .

٧- وقراءة : { كَائِنٌ }^(١١) لغة في { كَائِنٌ } قرأ بها ابن كثير^(١٢) .

(١) سورة البقرة ٢٣٣ . انظر البحر المحيط (٢٢٣/٢) .

(٢) الإتيان (٤٥٢/١) . ابن محيصة هو محمد بن عبد الرحمن بن مُحَيِّصِن، قارئ أهل مكة بعد ابن كثير ومنهم من يسميه عُمر، فأظنهما أخوين. وله رواية شاذة في كتاب المنهج وغيره. وقد روى عن صفية بنت شيبة وغيرها ، توفي سنة ١٢٣ هـ . العبر (١ / ١٢١) .

(٣) سورة الفتح ١٦ . انظر البحر المحيط (٩٤/٨) .

(٤) الإتيان (٤٥٨/١) . أبي هو أبو المنذر أبي بن كعب الأنصاري سيد القراء ، توفي سنة ١١٩ هـ . انظر العبر (١ / ١٧) .

(٥) سورة النساء ١٠٠ . انظر المحتسب (٢٩٩/١) .

(٦) الإتيان (٤٦٨/١) . الحسن هو الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد، إمام أهل البصرة وخبر زمانه . وُلد لسنتين بقيتا من خلافة عمر . وسمع خطبة عثمان، وشهد يوم الدار وشهرته تغني عن التعريف به .توفي سنة ١١٦ هـ العبر (١ / ١٠٣) .

(٧) سورة يوسف ٥١ . انظر البحر المحيط(٣٠٣/٥) .

(٨) الإتيان (٤٦٩/١) ، وهمع الهوامع (٢٥٣/٢) . ابن مسعود هو : عبد الله بن مسعود الهذلي، حليف بني زهرة، زهرة، وما أكثر مناقبه ، توفي ٣٢ هـ . العبر (١ / ٢٤) .

(٩) سورة يوسف ٧٦ . انظر البحر المحيط (٣٢٨/٥) .

(١٠) الإتيان (٤٧٣/١) .

(١١) سورة آل عمران ١٤٦ . انظر البحر المحيط(٧٧/٣) .

(١٢) الإتيان (٤٩٢/١) . ابن كثير هو أبو معبد عبد الله بن كثير الطائي مولاهم، الفارسي الأصل، الداري العطار . قارئ أهل مكة ، قرأ على عبد الله بن السائب المخزومي وعلى مُجاهد، وحدث عن ابن الزبير وغيره ، توفي سنة ١٢٠ هـ . العبر (١ / ١١٦) .

٨- وقراءة : { وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لِمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ }^(١) إلى حمزة. (٢)

٩- وقراءة : { بَلْ كَذَّبُوا بِإِحْقَاقِ لِمَا }^(٣) إلى الجحدري. (٤)

١٠- وقراءة { إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ }^(٥) إلى سعيد بن جبير دليلاً على اللام الزائدة في خبر أن المفتوحة. (٦)

١١- وقراءة { مَا أَغْرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ }^(٧) على أسلوب التعجب لسعيد بن جبير. (٨)

١٢- وقراءة { بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ }^(٩) لابن مسعود على أن بعض سدت مسد من وقرآتنا { حتى تنفقوا مما تحبون }. (١٠)

١٣- وقراءة { وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ }^(١١) لحمزة (١٢)

(١) سورة آل عمران ٨١. في البحر المحيط (٥٣٢/٢) قرأ جمهور السبعة (لما) بفتح اللام وتخفيف الميم ، وقرأ حمزة (لما) بكسر اللام ، وقرأ سعيد بن جبير ، والحسن (لما) بتشديد الميم .
(٢) الإتيان (٤٩٧/١).

(٣) سورة ق ٥. في البحر المحيط (٨ / ١٢١) قرأ الجحدري : لما جاءهم ، بكسر اللام وتخفيف الميم ، وما مصدرية ، واللام لام الجر .

(٤) الإتيان (٤٩٨/١). عاصم بن أبي الصباح الجحدري البصري المقرئ المفسر ، توفي سنة ١٢٨ هـ. انظر تاريخ الإسلام ، للذهبي (٨ / ١٤٠ . ١٤١) ، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري ، ط/١، دار الكتاب العربي، بيروت ، ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م .

(٥) سورة الفرقان ٢٠. انظر البحر المحيط (٣٠٨/٨) .

(٦) الإتيان (٢٢/١) . ، سعيد بن جبير هو : سعيد بن جبير الوالبي، مولاهم، الكوفي المقرئ، الفقيه المفسر أحد أحد الأعلام ، توفي سنة ٩٥، وله نحو من خمسين سنة. العبر (١ / ٨٤) .

(٧) سورة الانفطار ٦. في البحر المحيط (٨ / ٤٢٨.٤٢٧) قرأ الجمهور : مَا أَغْرَكَ ، فما استفهامية . وقرأ ابن ابن جبير والأعمش : ما أغرك بهمز ، فاحتمل أن يكون تعجباً ، واحتمل أن تكون ما استفهامية وأغرك بمعنى أدخلك في الغر .

(٨) الإتيان (٥١٣/١).

(٩) سورة آل عمران ٩٢. انظر البحر المحيط (٥٤٦/٢) .

(١٠) الإتيان (٥١٧/١).

(١١) سورة النساء ١. تقدمت ص ١٣٢.

(١٢) الإتيان (٥٨٤/١) .

١٤- وقراءة {إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرِينَ إِتَاهُ...} (١) بجر (غير) إلى ابن أبي عبلة (٢).

١٥- وقراءة {إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} (٣) بالنصب بعد الفاء إلى ابن عامر (٤).

١٦- وقراءة {وَيَسْفُكُ الدَّمَاءُ} (٥) إلى الأعرج (٦)

١٧- وقراءة { لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} (٧) إلى أبي جعفر (٨).

١٨- وقراءة { فَالَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ } (٩) إلى ابن محيصن (١٠).

(١) سورة الأحزاب ٥٣. في البحر المحيط (٧ / ٢٣٧) قرأ الجمهور : (غير) بالنصب على الحال ؛ وابن أبي عبلة : بالكسر ، صفة لطعام .

(٢) همع الهوامع (١/٣٦٧) . ابن أبي عبلة هو : إبراهيم بن أبي عبلة أحد الأشراف والعلماء . روى عن أبي أمامة ووائلة الأسقع وخلق كثير ، توفي سنة ١٥٢هـ بدمشق . عن سن عالية . انظر العبر (١ / ١٦٧) .

(٣) سورة البقرة ١١٧ . انظر البحر المحيط (١/٥٣٦) .

(٤) همع الهوامع (٢/٤٠١) .

(٥) سورة البقرة ٣٠ . في البحر المحيط (١ / ٢٩٠) قرأ الجمهور : ويسفك بكسر الفاء ورفع الكاف . وقرأ أبو حيوة وابن أبي عبلة : بضم الفاء . وقرئ : ويسفك من أسفك ويسفك من سفك مشدّد الفاء . وقرأ ابن هرمز : ويسفك بنصب الكاف ، وانظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي (١/١٠٣) ، ط/١ ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي ، لبنان ، ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م .

(٦) همع الهوامع (٢/٤٠٥) الأعرج هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج

أبو داود المدني مولى محمد بن ربيعة أخذ القراءة عرضاً عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة وأكثر من السنن عن أبي هريرة توفي ١١٧ . معرفة القراء الكبار (١ / ٧٧) .

(٧) سورة الجاثية ١٤ . قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف (ليجزي قوما) بالنون ، والباقون بالياء ، وأبو جعفر بضم الياء وفتح الزاي ، والباقون بالفتح والكسر . انظر تقريب النشر ٢٤٧ .

(٨) همع الهوامع (١/٥٨٥) . أبو جعفر هو يزيد بن القعقاع ، القاريء أحد العشرة مدني مشهور رفيع الذكر قرأ القرآن على مولاه عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي وفاقا ، وقال غير واحد قرأ أيضا على أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم عن قراءتهم على أبي بن كعب ، وهو قليل الحديث ، تصدى لإقراء القرآن دهرًا ، قرأ عليه نافع بن أبي نعيم وسليمان بن مسلم بن جمار وعيسى بن وردان وغيرهم ، توفي سنة ١٢٩هـ . معرفة القراء الكبار (١ / ٧٢) ، والعبر (١/١٣٠) .

(٩) سورة البقرة ٣٨ . في البحر المحيط (١ / ٣٢٢) قرأ الجمهور بالرفع والتنوين ، وقرأ الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب بالفتح في جميع القرآن ، وقرأ ابن محيصن باختلاف عنه بالرفع من غير تنوين .

(١٠) همع الهوامع (٢/٥٢٣) .

المطلب الثاني: الاحتجاج بالحديث النبوي

لقد كان من المسلم به أن يتقدم الحديث النبوي في قضية الاحتجاج به سائر كلام العرب ، من شعر ونثر ، لأنه لم يشهد التاريخ للغة العرب ، بعد القرآن الكريم أبلغ بيانا ، وأفصح كلاما ، ولا أروع تأثيرا ، ولا أوقع في النفس ، من الحديث النبوي، ولكن لم يقع كما ينبغي ، لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين عنه بالشعر، ويرجح بعض الباحثين، إجماع اللغويين على صحة الاحتجاج بالحديث النبوي في اللغة بين القدامى والمحدثين ، وما روى على خلاف ذلك لا يسنده دليل ، ويرى أن الأدلة وافرة ومستفيضة بين اللغويين في ظاهرة الاحتجاج بالحديث.^(١)

قال السيوطي : ((قال أبو الحسن الشاري^(٢) : ومذهبي ومذهب شيخي أبي ذر الخشني^(٣) ، وأبي الحسن ابن خروف^(٤) ، أن (الزبيدي)^(٥) أخل بكتاب (العين) كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث ، وصحيح أشعار العرب ولما علم ذلك الإمام

(١) الحديث النبوي في النحو العربي ، للدكتور محمود فجال ص ١٠٠٠٩٩ ، ط/٢ ، أضواء السلف ، الرياض . المملكة العربية السعودية ، ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧ م .

(٢) هو علي بن محمد بن علي ، أبو الحسن الغافقي الشاري: محدث أندلسي ٦٤٩ ، توفي سنة هـ . الأعلام للزركلي (٤ / ٣٣٣) .

(٣) هو مصعب بن محمد (أبي بكر) بن مسعود الخشني الجبالي الأندلسي ، أبو ذر ، ويعرف كأبيه ، بابن أبي الركب: قاض ، من العلماء بالحديث والسير والنحو ، له شعر ، ولي القضاء في جيان أيام المنصور ، توفي سنة ٦٠٤ هـ . الأعلام للزركلي - (٧ / ٢٤٩) .

(٤) هو علي بن محمد بن علي الشهير بابن خروف الحضرمي الإشبيلي ، إمام النحو واللغة ، وله مصنفات مفيدة منها شرح الكتاب وهو جليل سماه تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب وشرح جمل الزجاجي ، وغير ذلك ، توفي سنة ٦٠٩ هـ . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - (١ / ٤٦) .

(٥) محمد بن الحسن الزبيدي النحوي أبو بكر الأندلسي الإشبيلي ، عالم بالنحو واللغة والأخبار ومن تصانيفه كتاب كتاب الواضح في النحو وكتاب الأبنية وكتاب ما تلحن فيه العامة ومختصر العين وأخبار النحويين توفي سنة ٣٧٩ هـ . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي ص ٦٣ .

التباني^(١) عمل كتابه (فتح العين) وأتى فيه بما في العين من صحيح اللغة دون إخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث))^(٢) .

يقول الدكتور فجال : ((فهذا صريح في أن (الخليل)^(٣) كان يستشهد في كتابه (العين) بالحديث ، ولم يكن الخليل بدعاً من اللغويين ، وما صنعه (الخليل) صنعه غيره من أئمة اللغة .

ويمكن أن نقول: إنه لا يختلف موقف النحاة عن موقف اللغويين ، إذ لا يعقل أن يستشهد الخليل مثلاً بالحديث في اللغة ، ثم لا يحتج به في النحو ، واللغة والنحو صنوان يخرجان من أصل واحد . وإن كانت شواهد النحاة في الحديث ليست في غزارة شواهد اللغويين وكثرتها ، فهي قليلة بالنسبة إليها ، وبخاصة عند النحاة القدماء))^(٤)

ومن ثم تباينت اتجاهات النحاة حول الاحتجاج بالحديث النبوي ، ويمكن تقسيم هذه الاختلافات إلى ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول :

ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو العربي .

(١) جلال بن أحمد بن يوسف الرومي الثوري القاهري، جلال الدين التباني: فقيه حنفي. وأخذ الفقه عن الاتقاني، والعربية عن ابن هشام وبرع فيهما. ودرس عدة سنين. وعرض عليه قضاء القضاة، فامتنع.

له (شرح المنار) في أصول الفقه، و (اختصار شرح البخاري لمغطاي) و (شرح مختصر ابن الحاجب) في الاصول ونظم كتابا في (الفقه) وشرحه ، توفي سنة ٧٩٣ هـ . الأعلام للزركلي - (٢ / ١٣٢) .

(١) المزهر (١/٨٨) .

(٢) قد سبق ترجمته .

(٤) الحديث النبوي في النحو العربي ص ١٠١ .

قال ابن الطيب^(١) : ((ذهب إلى الاحتجاج به والاستدلال بألفاظه وتركيبه جمع من الأئمة ، منهم : شيخا هذه الصناعة وإماماها الجمالان ابنا مالك^(٢) وهشام والجوهري^(٣) ، وصاحب البديع^(٤) ، والحريري^(٥) ، وابن سيده^(٦) ، وابن فارس^(٧) ، وابن خروف ، وابن جني ، وأبو محمد عبد الله بن بري ، والسهيلي^(٨) ، وغيرهم ممن

(١) هو محمد بن الطيب محمد بن محمد بن محمد الشرقي الفاسي المالكي، نزيل المدينة المنورة، أبو عبد الله: محدث، علامة باللغة والادب ، توفي ١١٧٠ هـ . الأعلام للزركلي - (٦ / ١٧٧) .

(٢) هو محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجبالي النحوي - نزيل دمشق إمام في العربية واللغة طالع الكثير وضبط الشواهد مع ديانة وصيانة وعفة وصلاح ، وكان مبرزاً في صناعة العربية قرأ العربية على ثابت ابن جيان الكلاعي وقد تقدم وحضر مجلس أبي علي الشلوبين ومصنفاته مع كثرتها طارت في الآفاق بشهرتها وسارت مسير الشمس بحسن غرتها ومنها التسهيل الذي اعترف بجلال قدره الأستادون واغترف من زلال بحره المنقادون وشرحه الذي وصل فيه إلى مصدر غير الثلاثي والعمدة والخالصة الألفية والكافية الشافية وشواهد التوضيح والمثلث المنظوم وشرجه والمقصود والمنظوم وشرحه وغير ذلك ولد سنة ستمئة وتوفي بدمشق سنة ٦٧٢ هـ . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٦٥ - ٦٦ .

(٣) هو إسماعيل بن حماد الجوهري ابو نصر الفارابي ، أخذ عن أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي وغيرهما ، إمام في النحو واللغة والصرف ، له كتاب الصحاح ، توفي سنة ٣٩٨ هـ . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٠ .

(٤) هو محمد بن مسعود الغزني، أكثر أبو حيان من النقل عنه. انظر بغية الوعاة (٢٠٣/١).

(٥) هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري ، صاحب المقامات ، قرأ النحو على القصباني، ودخل بغداد فقرأ النحو والأدب على علي بن فضال المجاشعي ، وتفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، وعلى ابن الصباغ وقرأ الفرائض والحساب على أبي حكيم الجبري وأبي الفضل الهمداني ، إمام في الفصاحة والبلاغة ورشاقة الألفاظ . توفي سنة ٥١٥ هـ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٥٣ .

(٦) علي بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي أبو الحسن الضرير وقيل : اسم أبيه محمد ، وقيل : إسماعيل . كان حافظاً لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها ، متوفراً على علوم الحكمة ، . صنّف : المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، وغير ذلك . توفي سنة ٤٥٨ هـ . بغية الوعاة - (٢ / ١٦٧) .

(٧) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب أبو الحسين اللغوي القزويني نجارا الرازي داراً، كان يؤدب مجد الدولة الدولة بن ركن الدولة بن بويه كان شافعيًا، ثم صار مالكيًا آخر عمره وله ،مصنفات كثيرة جليلة منها المقاييس والمجمل والتفسير، وفقه اللغة ومنتخب الألفاظ توفي سنة ٣٩٥ هـ .انظر البلغة ص٧ ، وبغية الوعاة (٢٨٩/١) - (٢٩٠).

(٨) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن الحسن ، الخثعمي السهيلي المالقي أبو القاسم أو أبو الحسن،

يطول ذكره . وهذا الذي ينبغي التعويل عليه والمصير إليه ، إذ المتكلم به صلى الله عليه وسلم أفصح الخلق على الإطلاق ، وأبلغ من أعجزت فصاحته الفصحاء على جهة العموم والاستغراق ، فالاحتجاج بكلامه - عليه الصلاة والسلام - الذي هو أفصح العبارات ، وأبلغ الكلام ، مع تأييده بأسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز ، من الملك العلام ، وأولى وأجدر من الاحتجاج بكلام الأعراب الأجلاف ، بل لا ينبغي أن يُلتفت في هذا المقام لمقال من حاد عن الوفاق... ((^(١)).

وقد أكثر ابن مالك من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، ولا سيما في كتابه (التسهيل) إكثاراً ضاق به (أبو حيان) شارح (التسهيل) غير مرة حتى غلا في بعض هذه المراتب ، فقال ((والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك !! ولا صحب من له التمييز))^(٢).

وقد نصر هذا الاتجاه وأيده البدر الدماميني^(٣). في شرحه (التسهيل) المسمى : (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) ونقله عنه أيضاً البغدادي^(٤) - صاحب خزنة الأدب - ، وهذا نصه :

إمام في اللغة والنحو وصاحب الاختراعات والاستنباطات مع فطانة فائقة ، وشهامة زائدة سمع كتاب سيبويه وغيره على ابن الطراوة وتخرج على أبي بكر بن العربي وله تاليف جليلة منها الروض الأنف وكتاب التعريف وغير ذلك ، توفي سنة ٥٨٨ هـ . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٣٢ - ٣٣

(١) الفيض (١/٤٤٦:٤٤٧) .

(٢) الاقتراح ١٠٨ .

(٣) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر ، القرشي المخزومي بدر الدين المعروف بابن الدماميني المالكي النحوي الأديب . ولد بالإسكندرية سنة ثلاث وستين وسبعمائة ، وتفقّه وعانى الآداب ، ففاق في النحو والنظم والنثر والخط ومعرفة الشروط ، وشارك في الفقه وغيره . توفي سنة ٨٣٧ هـ أو ٨٣٨ . بغية الوعاة - (١ / ٥٩) .

(٤) هو عبد القادر بن عمر البغدادي: علامة بالأدب والتاريخ والأخبار . ولد وتآدب ببغداد . وأولع بالأسفار ، فرحل إلى دمشق ومصر وغيرهما ، أشهر كتبه " خزنة الأدب - ط " أربعة مجلدات، شرح به شواهد شرح الكافية للاسترابادي ، توفي سنة ١٠٩٣ هـ . الأعلام للزركلي (٤ / ٤١) .

((وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، وشنَّع (أبو حيان) عليه ، وقال : إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له ، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى ، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه - عليه الصلاة والسلام -حجة حتى تقوم به حجة وقد أجريت ذلك بعض مشايخنا فصوب رأي (ابن مالك) فيما فعله ، بناءً على أن اليقين ليس مطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن في ذلك كله كاف . ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ، لأن الأصل عدم التبديل ، ولا سيما والتشديد في الضبط ، والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين . ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عندي بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ؛ فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تُبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً ، فيلغى ولا يقدر في صحة الاستدلال بها))^(١) .

الاتجاه الثاني :

ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى رفض الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به صراحة.

قال ابن الطيب : ((لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة أي الاحتجاج بالحديث النبوي إلا ما أبداه أبو حيان في شرح التسهيل ، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل وتابعهم على ذلك الجلال السيوطي رحمه الله فأولع بنقل كلامهما ، واللهج به في كتبه ، واعتنى باستيفائه في كتابه الموسوم بالاقتراح في علم

(١) تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني (٤/٢٤١-٢٤٢) ، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، ط/د ، الرياض ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، وخزانة الأدب (١/٣٦-٣٧) .

أصول النحو وهو كتاب بديع في بابيه ، ورتبه على ترتيب أصول الفقه في أبواب
والفصول ، وأبدى فيه نكتاً غريبة جعلها للفروع النحوية كالأصول ، واستوفاه أيضاً
فيما كتبه على أوائل المغني ولهج به في غيرهما من كتبه ، ظاناً أنه من الفوائد
الغريبة ، متلقياً له بالقبول ، تقليداً غافلاً على أنه في هذا الباب لا يسمن ولا
يغني^(١) .

قال السيوطي ((وأما كلامه ﷺ ، فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي
، وذلك نادرٌ جداً ، إنما يوجد في الأحاديث القصار ، على قلة أيضاً ، فإن غالب
الأحاديث مروية بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما
أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا ، وقدموا وأخروا ، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ، ولهذا ترى
الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة ، ومن ثم
أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث . قال أبو
حيان في (شرح التسهيل) : ((قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في
الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين
والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره . على أن الواضعين الأولين لعلم النحو ،
المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ،
والخليل ، وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي ، والفراء ، وعلي بن المبارك
الأحمر ، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين _ لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا
المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كحياة بغداد ، وأهل
الأندلس^(٢) .

(١) انظر فيض نشر الانشراح ، لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي (٤٤٧/١) ، تحقيق الدكتور محمود يوسف

فجال ، ط/٢ ، دار البحوث للدراسات الإسلامية ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

(٢) الاقتراح ١٠٧ .

رد ابن الطيب على أبي حيان بقوله : ((قلت : وهي مصادرة ظاهرة ، بل هذه كتب الأندلسيين ، وغيرهم من النحاة مشحونة بذلك من غير نكير ، فقد استدل ابن الحاج^(١) في شرح (المقرب) بأحاديث في مواضع كثيرة ، والشريف الصقلي^(٢) والشريف الغرناطي^(٣) في شرحيهما لكتاب سيبويه ، وابن الخباز^(٤) في شرح ألفية ابن معطي ، وأبو علي الشلوبين^(٥) في كثير من مسائله ، بل استعمل ذلك السيرافي^(٦)

(١) أحمد بن محمد بن الحاج ، جد ابن الحاج المالكي المشهور . كان بارعا في الأدب مشاركا في الفقه والأصول ثم برع في النحو حتى فاق أقرانه حتى كان يقول إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما شاء فإنه لا يجد من يرد عليه ، وله شرح سيبويه شرح فائق وعدة تصانيف ومات بإفريقية سنة ٦٤٧ هـ . الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني (١ / ٢٩٢-٢٩٣) ، تحقيق محمد عبد المعيد ، دار المعارف العثمانية ، حيدر أباد ، الهند ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

(٢) أبو القاسم علي بن جعفر البغدادي الصقلي بن القطاع المصري الدار والوفاة اللغوي كان أحد أئمة الأدب خصوصا اللغة وله تصانيف نافعة ، منها كتاب الأفعال أحسن فيه كل الإحسان وهو أجدى من الأفعال لابن القوطية ، وكان ذلك قد سبقه إليه وله كتاب أبنية الأسماء جمع فيه فأوعى وفيه دلالة على كثرة اطلاعه وله عروض حسن جيد وله كتاب الدررة الخطيرة في المختار من شعراء الجزيرة توفي سنة ٥١٤ هـ شذرات الذهب (٤ / ٤٥) .

(٣) هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الحسيني السبتي رحمه الله تعالى كان هذا الشريف آية الله الباهرة في العربية والبيان والأدب ويكفيه فضلا أنه شرح الخزرجية ، وفي هذه السنة يعني سنة ٧٦١ توفي شيخنا قاضي الجماعة بغرناطة حرسها الله تعالى . نفح الطيب ، لأحمد بن محمد المقري التلمساني (٥ / ١٨٩) و(٥ / ١٩٧) ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٨ هـ .

(٤) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي منصور بن علي ، النحوي الضرير عرف بابن الخباز البلدي الموصلية لم ير في زمانه أسرع حفظا منه وأكثر استحضارا للأشعار والنوادر كان من محفوظه المجمل لابن فارس والإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي والمفصل للزمخشري توفي سنة ٦٣٩ هـ . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - (١ / ٥) .

(٥) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأسدي المعروف بالشلوبين . كان إمام عصره في العربية بلا مدافع ، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب ، مات سنة ٦٤٥ هـ . بغية الوعاة (٢ / ٢٣٥) .

(٦) هو أبوسعيد الحسن بن عبد الله السيرافي النحوي ، كان من الفضلاء ، وأفاضل الأدباء ، لا نظير له في علم العربية ، وصنف تصانيف كثيرة أكبرها كتاب سيبويه ، ولو لم يكن له غيره لكفاه فضلا توفي ٣٦٨ هـ . نزهة الألباء ص ٢٢٧ .

والصفار^(١) في شرحيهما لكتاب سيبويه . وشيد أركانه العلامة الدماميني ، وأكثر منه في شروحه ل(المغني) و(التسهيل) و(البخاري) وغيرها .

وانتصر له العلامة ابن خلدون^(٢) وغيره ، وصوبه النووي^(٣) في كثير من مصنفاته تبعاً لشيخه ابن مالك ، والفناري^(٤) في (حاشية المطول) وغيرهم^(٥) .

وقال أبو حيان أيضاً : ((وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء ، فقال : إنما ترك العلماء ذلك ، لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية . وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما : أن الرواة جوزا النقل بالمعنى ، فتجد قصة واحدة جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تقل بتلك الألفاظ جميعها ، نحو ما روي من قوله : ﷺ : (زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ)^(٦) . (مَلَكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ)^(١) . (خُذْهَا بِمَا مَعَكَ)^(٢) .

(١) هو القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي أبو القاسم الصفار ، صحب ابن عصفور ، والشلوبين ، شرح كتاب سيبويه وتوفي بعد ٦٣٠ هـ . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (١ / ٥٤) .

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم الحضرمي ، الإشبيلي الأصل التونسي ، ثم القاهري ، المالكي ، المعروف بابن خلدون (ولي الدين ، أبو زيد) عالم ، أديب ، مؤرخ ، اجتماعي ، حكيم توفي سنة ٨٠٨ هـ . معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة (٥ / ١٨٨) ، دار إحياء التراث الري ، بيروت ، بدون تاريخ .

(٣) هو يحيى بن شرف بن حسن بن حسين بن جمعة بن حزام الحازمي العالم محيي الدين أبو زكريا النووي ثم الدمشقي الشافعي العلامة شيخ المذهب ، وكبير الفقهاء في زمانه ، من مصنفاته : شرح مسلم والروضة والمنهاج والرياض والأذكار وغير ذلك ، توفي سنة ٦٧٦ هـ . البداية والنهاية ، لابن كثير (١٣ / ٣٥٥) ، ط/١ ، دار أبي حيان ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

(٤) هو علي بن يوسف بن أحمد ، العالم ، العلامة ، المولى علاء الدين سبط المولى شمس الدين الفناري الرومي الرومي الحنفي ، توفي سنة ٩٠٣ هـ . الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة (١ / ١٧٥) .

(٥) الفيض (١ / ٤٥٤) .

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح ، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ، (٤ / ١٩١٩) ، برقم ٤٧٤١ ، تحقيق مصطفى ديب البغا ، ط/٣ ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . ومسلم في الصحيح ، باب الصداق وجواز كونه تعليم القرآن (٤ / ١٤٤) ، برقم ٣٥٥٤ ، دار الجبل ، بيروت ، بدون تاريخ .

وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فتعلم يقينا أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ؛ بل لا تجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها، فأنت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ والضابط منهم من ضبط المعنى وأما من ضبط اللفظ فبعيد جدا، لا سيما في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان الثوري: إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني؛ إنما هو المعنى، ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم علم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى.

الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب لصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصح من لسان العرب ، غير شك، أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلم .

والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين^(٣) وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر

(١) أخرجه البخاري في الصحيح ، باب القراءة عن ظهر قلب(٤/١٩٢٠) ، برقم ٤٧٤٢ ، و مسلم في الصحيح ، باب الصدق وجواز كونه تعليم القرآن(٤/١٤٣) ، برقم ٣٥٥٣ .

(٢) لم أعر عليه بهذا اللفظ ، ولكن ثبت أن عمر رضي الله عنه قال : لرجل قال : لامرأته طالق ولم ينو طلاقها ، ((خذها بيدك فهي امرأتك)) . انظر سنن البيهقي ، باب من قال طالق يريد غير الفراق(٧/٣٤١) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، ١٤١٤ هـ . ١٩٩٤ .

(٣) ولا عجب في أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين ، بل أن ذلك هو المنتظر المعقول ، إذ كان العالم من الأوائل يعلم روايات محدودة وخيرهم من صنف مفردات اللغة في موضوع واحد كالأصمعي مثلا . ثم جاءت طبقة بعدهم وصل إليها كل ما صنف السابقون فكانت أوسع إحاطة ، ثم جاءت طبقة بعد طبقة ، وألفت المعاجم المحيطة بكل ما اطلع عليه أصحابها من تصانيف ونصوص غاب أكثرها عن الأولين فكانوا أوسع علماً ، ولذلك

الدين ابن جماعة . وكان ممن أخذ عن ابن مالك . ((قلت له : يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشيء))^(١) .

ثم قال أبو حيان: ((وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث))^(٢) .

الاتجاه الثالث : التوسط بين المنع والجواز

ومن أبرز من نهج هذا النهج (أبو إسحاق الشاطبي)^(٣) في شرحه الخلاصة المسمى بالمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية فقد قال ما ملخصه في باب الاستشهاد : ((لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم في الفحش والخنى ، ويتركون الأحاديث الصحيحة ، لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم ، فإن رواته اعتنوا بألفاظها لما ينبني

نجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية أو لغوية حديثة شيئاً وافراً مكنهم من أن تكون نظرتهم أشمل وأحكامهم أسد . انظر في أصول النحو للأفغاني ص (٤٩) .

(١) الاقتراح ١٠٩ .

(٢) الاقتراح ١٠٩ .

(٣) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي: أصولي حافظ. من أهل غرناطة ، كان من أئمة المالكية. من كتبه (الموافقات في أصول الفقه - ط) (الاعتصام - ط) في أصول الفقه، ثلاث مجلدات، و (شرح الالفية) سماه (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية - خ) توفي سنة ٧٩٠ هـ الأعلام للزركلي . (١ / ٧٥) .

عليه من النحو ، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب وكذا القرآن ووجوه القراءات)) (١) .

وقد حاول الشاطبي أن يسلك منهجاً وسطاً بين المذهبين السابقين ، فقسم الأحاديث إلى قسمين : **القسم الأول** : ((ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .

القسم الثاني : عرف اعتناء ناقله بلفظه بمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها فصاحته ﷺ ككتابه إلى همدان وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية)) (٢) .

يقول الدكتور محمود فجال: ((وهذا القسم يصح الاستشهاد به في النحو وبهذا الموقف عارض الشاطبي المانعين بالاحتجاج بالحديث ورماهم بالتناقض لأنهم لا يستشهدون بأحاديث رسول الله ﷺ في حين يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم الذي يبولون على أعقابهم وأشعارهم في الفحش والخنا ويتركون الأحاديث الصحيحة. كما عارض المجيزين مطلقاً دون تفرقة ، كابن مالك وابن خروف ، لأن ابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه ، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً ، والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا وكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف)) (٣) .

وكان هذا التقسيم للأحاديث ، الذي قدمه الشاطبي ، الأساس الذي بنى عليه المعاصرون موقفهم من حجية الحديث . فالشيخ محمد الخضر حسين يأخذ بهذا التقسيم ثم يضيف إليه قسماً ثالثاً . هو في - الواقع - تفصيل لما أجمل الشاطبي

(١) خزانة الأدب (٣٥/١) ، وانظر الحديث النبوي في النحو العربي ص (٨٢٦).

(٢) خزانة الأدب (٣٥/١) .

(٣) انظر الحديث النبوي في النحو العربي ص (٨٢٦).

يقول : ((من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة والقواعد وهي ستة أنواع أولها :

أولها: يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ، عليه الصلاة والسلام ، كقوله: (حَمِيَ الْوَطِيسُ)^(١) ، وقوله : (مَاتَ حَنْفَ أَنْفِهِ)^(٢) ، وقوله : (الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٣) ، إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان ، كقوله : (ارْجِعَنَّ مَأْزُورَاتٍ غَيْرِ مَأْجُورَاتٍ)^(٤) ، وقوله : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا)^(٥) .

ثانيها : ما يروى من الأقوال التي يتعبد بها ، أو أمر بالتعبد بها ، كألفاظ القنوت والتحيات ، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

ثالثها : ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه .

(١) أخرجه البخاري في الصحيح ، باب غزوة أوطاس (١٥٧١/٤) برقم (٤٠٦٨) ، و مسلم في الصحيح ، باب في غزوة حنين (١٦٦/٥) برقم (٤٧١) .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٤٠/٢٦) تحقيق الأرنؤوط وآخرون ، ط/٢ ، مؤسسة الرسالة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م . وسنن البيهقي ، باب فصل من مات في سبيل الله (١٦٦/٩) برقم ١٨٣١٧ ، والمستدرك للحاكم ، كتاب الجهاد (٩٧/٢) برقم ٢٤٤٥ ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح ، باب الظلم ظلمات يوم القيامة (٨٦٤/٢) برقم ٢٣١٥ . و مسلم في الصحيح ، باب تحريم الظلم ، (١٨/٨) برقم ٦٧٤١ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ، باب منع النساء من اتباع الجنائز (٦٥١/١٥) ، برقم ٦٢٩٩ ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ط/٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٣هـ .

(٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه ، باب ما جاء في الطاعات وثوابها (٦٧/٢) برقم ٣٥٣ ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط/٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ، قال شعيب الأرنؤوط إسناده صحيح على شرط البخاري .

رابعها : الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها ، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها .

خامسها : الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كمالك بن أنس ، وعبد الملك بن جريج ، والأمام الشافعي .

سادسها : ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل ابن سيرين ، والقاسم بن محمد ، ورجاء بن حبة ، وعلي بن المديني .

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج ، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول ، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين .

والحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه ، وهو الحديث الذي دون في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة المبينة آنفاً وهو على نوعين : حديث يرد لفظه على وجه واحد ، وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه . وقد رجح الأخذ بأحاديث النوع الأول ، كما رجح الأخذ بأحاديث النوع الثاني - أيضاً . إلا إذا كانت الرواية شاذة أو مطعوناً في بعض روايتها (١).

وخلاصة البحث في هذه القضية ، الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية ، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مرد له ، ويشد أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته (٢).

(١) انظر عرض الأستاذ سعيد الأفغاني لقضية الاستشهاد بالحديث ورأيه ضمن كتابه : في أصول النحو (٤٤ - ٥٠).

(٢) انظر في أصول النحو ص (٥٨) .

المطلب الثالث: الاحتجاج بكلام العرب.

الاحتجاج بكلام العرب هو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب ، والمقصود به كما ذكر السيوطي ((كلام العرب قبل بعثة النبي عليه الصلاة والسلام وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً . ((... .

فلما أراد العلماء أن يجمعوا المادة اللغوية ، وضعوا أمامهم معايير لجمع هذه المادة من مصادرها الأصيلة لكي تسلم لهم من شوائب العجمة ، فحددوا الفئات التي تؤخذ عنها هذه المادة ، وإلى مدى وقت من الزمن تصلح هذه الفئات للأخذ عنها ، يقول السيوطي: ((وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيته . قال أبو نصر الفارابي^(١) في أول كتابه المسمى بـ (الألفاظ والحروف) : كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً ، وإبانة عما في النفس ، والذين نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدي ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم ، قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب ، وفي الأعراب، والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم))^(٢) .

ثم يذكر السيوطي من لم يكن من العرب أهلاً لأخذ اللغة عنه ، فيقول نقلاً عن الفارابي : ((وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن

(١) هو محمد بن محمود بن طرفان، الحكيم الفيلسوف، من كتبه (الألفاظ والحروف) توفي سنة ٣٣٩هـ . انظر هدية العارفين في أسماء المؤلفين ، لإسماعيل باشا البغدادي (٤٣/٣)، وكالة المعارف الجلية، استانبول سنة ١٩٥١هـ .

(٢) الاقتراح ١١٢ .

كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم . فإنه لا يؤخذ لا من لحم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر القبط ، ولا من قضاة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين للنبط والفرس ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم)) (١) .

فيما سبق من نصوص يتضح ما يلي:

١- السيوطي فيما نقل عن الفارابي يحدد ست قبائل أخذ عنها العلماء اللغة وهي : قيس وتميم وأسد ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، على أنه قد ذكر الدكتور محمود أحمد نحلة أن سيبويه اعتبر لغة قريش أفصح اللغات ، وأنه لا يصح ما أورده السيوطي فقال بعد التتبع لهذه المسألة: ((ولعلك لاحظت أن سيبويه استشهد بلغة قريش ، واعتدها اللغة الأولى القدمى ، فلا صحة إذن لما أورده السيوطي في النص الذي ذكرناه لك من قبل ، وهو أن العلماء لم يأخذوا اللغة من حاضرة الحجاز، فحاضرة الحجاز هي مكة ، ومكة مقام القرشيين ، فاستشهد سيبويه بلغة قريش يعني شيئين : أخذ اللغة عن الحضر ، وكانت مكة حاضرة الحجاز ، وقبول لغة معرضة للتأثر بلغات الأمم الأخرى ، إذ كانت مكة مركز الاتصال التجاري بين الشرق والغرب ، وهو من أوكد أسباب الاختلاط بأمم شتى والتأثر بلغاتها)) (٢).

٢- المعيار الذي اعتمد عليه النحاة في الأخذ عن هذه القبائل دون الأخرى هو عدم الاختلاط بغيرهم من الأمم .

(١) المرجع السابق ١١٥ .

(٢) انظر أصول النحو العربي ص ٦٣ .

- ٣- لم يشر في نقله إلى المأخوذ ؛ فقال : ((والذين نقلت عنهم اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي ...)) بصيغة المبني للمجهول ، مما يدل على أنه كان يعني كل مستويات اللغة من الشعر والرجز والحكم والأمثال .
- ٤- ذكر السيوطي بعد ذلك خمس عشرة قبيلة لم يؤخذ عنها اللغة .
- ٥- ثم عمم السيوطي بقوله : (لم يؤخذ من حضري قط) ، والمحققون من النحاة قد ذكروا أن اللغة قد جمعت من أعراب البادية كما جمعت عن أهل الحضرة (١) .
- المطلب الرابع: أنواع المسموع.**

يذهب السيوطي تبعاً لابن جني في تقسيم المسموع بقوله : ((ينقسم المسموع إلى مطرد وشاذ . قال في (الخصائص) : ((وأصل مواضع (ط ر د) في كلامهم : التتابع والاستمرار ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً واطرد الجدول : إذا تتابع مأوّه بالريح .

ومواضع (ش ذ ذ) : التفرق والتفرد ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته في غيرهما ، فجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام من الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً . قال : ثم الاضطراب والشذوذ على أربعة أضرب :

١. مطرد في القياس والاستعمال معا وهو الغاية المطلوبة نحو : قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد .

٢. مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من (يذر) و(يدع) وقولهم: مكان مقل ، هذا هو القياس والأكثر في السماع باقل والأول مسموع أيضا.

(١) انظر أصول النحو للسيوطي ص ١٠٠ ، وأصول التذكير النحوي ، وانظر الفصل الثالث في أصول النحو لابن جني .

ومنه أيضا مجيء مفعول (عسى) اسما صريحا نحو : عسى زيد قائما فهو القياس غير أن الأكثر في السماع كونه فعلا والأول مسموع أيضا .

٣. مطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم : استحوذ واستنوق الجمل واستصوبت الأمر وأبى يأبى والقياس الإعلال في الثلاثة وكسر عين الأخير .

٤. شاذ في القياس والاستعمال معا كقولهم : ثوب مصوون وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه ^(١) .

على أنه لو سلم بالمطرد في القياس والاستعمال؛ لا يسلم في بقية الأنواع ، فإن للباحثين عليها مأخذ وقد تناولت بعضها في الفصل الثالث .

ومما ذكره في المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال الماضي من يذر ويدع ، فجعلوه من المتروك ، ولكن مع التمهيص ثبت أنه قليل ، وليس متروكاً ، قال الخليل: ((والعرب لا تقول ودعته فأنا وادع في معنى تركته فأنا تارك ولكنهم يقولون في الغابر لم يدع وفي الأمر دعه، وفي النهي لا تدعه إلا أن يضطر الشاعر كما قال:

وكان ما قدموا لأنفسهم أكثر نفعاً من الذي ودعوا^(٢)

أي تركوا ^(٣) ، وقال الهروي^(٤) ((وتقول: ذر ذا دعه): أي اتركه. (وهو يذر ويدع)، واستعمل هذان الفعلان في الأمر والمستقبل لا غير، (ولا يقال: وذرته ولا ودعته،

(١) الاقتراح ١١٦ . ، والخصائص (١/ ٩٧- ٩٩) .

(٢) لم ينسب إلى شاعر معين . انظر لسان العرب ودع .

(٣) العين (٢ / ٢٢٤) .

(٤) هو محمد بن علي بن محمد أبو سهل الهروي النحوي اللغوي نزيل مصر ، وله رئاسة المؤذنين بجامع عمرو بن العاص ، وله خط صحيح يتنافس فيه أهل العلم ، كتب الكثير من كتب اللغة والنحو ، توفي سنة ٤٣٣ هـ . إنباه الرواة (٣/ ١٩٥) .

ولكن تركته، ولا واذر ولا وادع، ولكن تارك) استغنوا عن الماضي واسم الفاعل من هذا بترك وتارك . وقال تعالى : ﴿ وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾^(١) ، وقال تعالى : ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾^(٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾^(٣) .^(٤)

لم يرتض الفيومي^(٥) مسلك النحاة في هذه القضية ، قال في المصباح المنير : ((وزعمت النحاة أن العرب أماتت ماضي (يَدْعُ) و مصدره و اسم الفاعل، و كما جاء في قراءة : { مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ }^(٦) بالتخفيف و في الحديث (لَيَنْتَهِيَنَّ قَوْمٌ عَنْ وَدَّعِهِمُ الْجُمُعَاتِ)^(٧) أي عن تركهم فقد رويت هذه الكلمة عن أفصح العرب و نقلت نقلت من طريق الفراء فكيف يكون إماتة و قد جاء الماضي في بعض الأشعار و ما هذه سبيله فيجوز القول بقلة الاستعمال و لا يجوز القول بالإماتة))^(٨) .

ومما يلحظ في الشاذ في القياس المطرد في الاستعمال، أن له أمثلة كثيرة ومع ذلك حكم عليه بهذا الحكم ، وهذا يحوج الدارسين إلى دراسة هذه الكثرة ، هل تلتحق بالمطرد في القياس ، أو ما تزال في حيز الشذوذ ، قال في المزهري : ((يقال أحزنه

(١) سورة الأنعام ١١٠ .

(٢) سورة البقرة ٢٧٨ .

(٣) سورة البقرة ٢٣٤ و ٢٤٠ .

(٤) إسفار الفصيح ١١٩ .

(٥) أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس: لغوي، اشتهر بكتابه (المصباح المنير - ط) ولد ونشأ بالفيوم (بمصر) ورحل إلى حماة ، توفي سنة ٧٧٠ هـ . الأعلام للزركلي (١ / ٢٢٤) .

(٦) سورة الضحى الآية ٣ . قرأ الجمهور (مَا وَدَّعَكَ) بتشديد الدال ؛ وعروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوه وأبو بحرية وابن أبي عبله : بخفها ، أي ما تركك . واستغنت العرب في فصيح كلامها بترك عن ودع ووذر ، وعن اسم فاعلهما بتارك ، وعن اسم مفعولهما بمتروك ، وعن مصدرهما بالترك ، وقد سمع ودع ووذر . البحر المحيط . (٨ / ٤٨٠) .

(٧) أخرجه ابن حبان في صحيحه ، باب صلاة الجمعة (٧ / ٢٥) ، برقم ٢٧٨٥ ، وأخرجه مسلم في الصحيح ، باب التغليظ في ترك الجمعة (١٠ / ٢) ، برقم ٢٠٣٩ بلفظ (لينتهين أقوام ...) .

(٨) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير - (٢ / ٦٥٣) بتصرف يسير .

يحزنه قال تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ ﴾ ^(١) وهذا شاذ وكان القياس يحزنه ولم يسمع .ويقال : أحمه الله من الحمى فهو محموم وهو من الشواذ والقياس محم . وأجنه الله من الجنون فهو مجن وهو من الشواذ . قال : ومن الشواذ باب فعل يفعل بكسر العين فيهما وكورث وورع ووبق ووثق ووفق وومق وورم ووري الزند وولي ولاية ويبس يببس لغة في يبس لغة يبس يببس ويقال : أورش الشجر إذا اصفر ورقه فهو وارس ولا يقال مورس وهو من الشواذ . ومن الشواذ أيضا قولهم : القود والعور والخول والخور وقولهم : أحوجني الأمر وأروح اللحم وأسود الرجل من سواد لون الولد وأحوز الإبل أي سار بها، وأعور الفارس إذا بدا فيه موضع خلل للضرب ، وأحوش عليه الصيد إذا أنفره ليصيده ، وأحوصت النخلة من الخوص وأحوص بالخصم إذا لوى عليه أمره ، وأفوق بالسهم لغة في أفاق ، وأشوكت النخلة من الشوك وأنوكت الرجل إذا وجدته أنوك ^(٢) ، وأحول الغلام إذا أتى عليه حول ، وأطولت في معنى أطلت ، وأعول أي بكى ورفع صوته ، وأقولنتي ما لم أقل وأعوه القوم لغة في أعاه أي أصاب ما شيتهم عاهة وأخيلت السماء وأغيمت لغة في أغامت وأغيل فلان ولده لغة في أغال .

وقالت العرب : زهي الرجل وما أزهاه وشغل وما أشغله وجن وما أجنه . هذا الضرب شاذ وإنما يحفظ حفظا ، وتقول جئت مجيئا حسنا وهو شاذ لأن المصدر من فعل بفعل مفعل بفتح العين وقد شذت منه حروف فجاءت على مفعل كالمجيء والمحيض والمكيل والمصير .

(١) سورة الأنعام ١٧٦، ويونس ٦٥ .

(٢) ورجل أنوك : أي أحقق . لسان العرب ، نوك .

وجاء شأن بالتحريك والتسكين وقرئ بهما وهما شاذان فالتحريك شاذ في المعنى لأن فعلان إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب كالضربان والخفقان والتسكين شاذ في اللفظ لأنه لم يجئ شيء من المصادر عليه ((^(١)).

ويذكر السيوطي عن ابن هشام الأنصاري : ((اعلم أنهم يستعملون: غالبا، وكثيرا، ونادرا، وقليلًا، ومطرذا، فالمطرذ لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه ، والقليل دونه ،والنادر أقل من القليل . فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك)) (^(٢)).

ويظهر أن هذه الاصطلاحات تحتاج إلى نوع من الدقة، لأننا إذا سلمنا بالمطرذ، وهو ما اطرذ بالسمع والقياس، لا يمكن أن نسلم ببقية الاصطلاحات ، الغالب والكثير والقليل ؛ فإنها مجهولة الكمية والقدر.

المطلب الخامس : مدى قبول المسموع الفرد

للسيوطي في هذا الأمر ثلاثة أحوال لخصها من كلام ابن جني : ((أحدها : أن يكون فردا بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه إجماعا كما قيس على قولهم في شنوءة : شئني مع أنه لم يسمع غيره لأنه لم يسمع ما يخالفه وقد أطبقوا على النطق به .

الحال الثاني : أن يكون فردا بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد ويخالف ما عليه الجمهور . قال ابن جني : فينظر في حال هذا المنفرد به فإن كان فصيحاً في

(١) المزهر (١/٢٣٠.٢٣١) ، وانظر الصحاح جياً ، وشناً.

(٢) انظر الاقتراح ١١٦ .

جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به وكان مما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساد .

قال: فإن قيل : فمن أين ذلك وليس يجوز أن يرتجل لنفسه لغة أخرى ؟

قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة طال عهدها وعفا رسمها فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء قال: ((ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير)) .

قال ابن جني: ((فإذا كان كذلك لم يقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما دام القياس يعضده فإن لم يعضده كرفع المفعول والمضاف إليه وجر الفاعل أو نصبه فينبغي أن يرد لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا .

وكذا إذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة الخالفة مضعوبا في قوله مألوما منه اللحن وفساد الكلام فإنه يرد عليه ولا يقبل منه. وإن احتمل أن يكون مصيبا في ذلك لغة قديمة فالصواب رده وعدم الاحتقال بهذا الاحتمال)) .

الحال الثالث : أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه .

قال ابن جني : والقول فيه أنه يجب قبوله إذا ثبت فصاحته لأنه إما أن يكون شيئا أخذه عن نطق به بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح أو شيئا ارتجله فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق إليه فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنهم كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها ، أما لو جاء عن متهم أو من لم ترق به فصاحته ولا سبقت إلى الأنفس ثقته فإنه يرد ولا يقبل فإن ورد عن بعضهم شيئا يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها فإنه لا يقنع في قبوله أن يسمع من الواحد ولا من

العدة القليلة إلا أن يكثر من ينطق به منهم فإن أكثر قائلوه إلا أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فمجازه وجهان : أحدهما أن يكون من نطق به لم يحكم قياسه، والآخر : أن تكون أنت قصرت عن استدراك وجه صحته .

ويحتمل بأن يكون سمعه من غيره ممن ليس فصيحاً وكثير استماعه له فسرى في كلامه إلا أن ذلك قلما يقع فإن الأعرابي الفصيح إذا عدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عدل عنها ولم يعبأ بها ، فالأقوى أن يقبل ممن شهرت فصاحته ما يورده ويحمل أمره على ما عرف من حاله لا على ما عسى أن يحتمل كما أن على القاضي قبول شهادة من ظهرت عدالته وإن كان يجوز كذبه في الباطن إذ لو لم يؤخذ بذلك لأدى إلى ترك الفصيح بالشك وسقوط كل اللغات^(١) .

يبدو للباحث أن هذا التلخيص في غاية القوة والساد ، وليرجع إلى كلام ابن جني في المبحث الثالث. ^(٢) ' وقد علقنا بما يغني عن إعادته .

المطلب السادس : حجية اللغات على اختلافها

يقول السيوطي فيما ينقله عن ابن جني قال: ((اللغات على اختلافها كلها حجة، ألا ترى أن لغة الحجازيين في أعمال (ما) ولغة التميميين في تركه كل منها يقبله القياس فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما)) ^(١).

(١) انظر الخصائص (٢/٢١-٢٧) ، والاقتراح ١٢١ .

(٢) انظر البحث ص ٧١-٧٣ .

ويرى الباحث أن كلام ابن جني الذي نقله السيوطي، في غاية القوة والوضوح؛ وذلك أن العرب قد جبلوا باللغة سجية وسليقة بغير تكلف كما قال قائلهم:

ولستُ بنحويِّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيْقِي أَقُولُ فَأُعْرِبُ^(٢)

فلا يقال لعربي لم تكلمت بهذه اللغة دون غيرها ، وهذا بخلاف آراء النحاة المبنية على الاجتهاد والنظر في كلام العرب ، فمن الممكن أن تكون بعض الآراء النحوية صحيحة ، والأخرى خطأ ، ولكن بإمكاننا نرجح بعض اللغات على البعض الآخر ، ويمكن أن يقال إن لغة الحجازيين في (ما) النافية أرجح وأقوى من لغة التميميين ؛ وذلك لورود القرآن الكريم بلغة الحجازيين ، كما في قوله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا)^(٣) ، وقوله : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)^(٤) .

المطلب السابع: انتقال العربي الفصيح

يقول السيوطي فيما ينقله عن ابن جني قال : ((العمل في ذلك أن تنتظر حال ما انتقل إليه فإن كان فصيحاً مثل لغته الأولى أخذ بها كما يؤخذ بما انتقل عنها أو فاسداً فلا يؤخذ بالأولى " .

قال : " فإن قيل : فما يؤمنك _ أن يكون كما وجدت في لغته فساداً بعد أن لم يكن فيها _ أن يكون فيها فساداً آخر لم تعلمه ؟

(١) الاقتراح ١٢١ .

(٢) انظر لسان العرب ، مادة سلق .

(٣) سورة يوسف الآية ٣١ .

(٤) سورة المجادلة الآية ٢ .

قيل : لو أخذ بها لأدى إلى أن لا تطيب نفس بلغة وأن يتوقف عن الأخذ عن كل أحد مخافة أن يكون في لغته زيغ لا نعلمه الآن ويجوز أن يعلم بعد زمان وفي هذا من الخطل ما يكفي .

فالصواب الأخذ بما عرف صحته ولم يظهر فساده ولا يلتفت إلى احتمال الخلل فيما لم يبين^(١) .

وقد حقق هذه المسألة أبو الفتح عثمان بن جني تحقيقاً واضحاً جلياً في الخصائص، ونقلت هذا في المبحث الثالث ، فليُنظر إليه.^(٢)

المطلب الثامن: تداخل اللغات

ونقل السيوطي عن ابن جني في تداخل اللغات: قال ((إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعدا كقوله:

وأشربُ الماء ما بي نحو هو عطشٌ إلا لأن عيونه سيلٌ واديها

فقال : نحو هو بالإشباع وعيونه بالإسكان فينبغي أن يتأمل حال كلامه . فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتان في الاستعمال كثرتهما واحدة فأخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على تينك اللفظتين لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليها في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها.

ويجوز أن تكون لغته في الأصل إحداها ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى وطال بها عهده وكثر استعماله لها فلحقت لطول المدة وكثرة الاستعمال بلغته

(١) الاقتراح ١٢٣.

(٢) انظر البحث ٧٦ - ٧٨.

الأولى، وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر من كلامه من الأخرى فأخلق الأمر به أن تكون القليلة الاستعمال هي الطارئة والكثيرة هي الأولى الأصلية .

ويجوز أن تكونا معا لغتين له ولقبيلته وإنما قلت إحداهما في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه.

وإن كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان فعلى ما ذكرناه كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك وكما تتحرف الصيغة واللفظ واحد كقولهم رغوۃ اللبن ورغوۃ ورغوۃ ورغوۃ كذلك مثلثا .

وكقولهم: جئت من عل ومن عل ومن عل ومن علا ومن علو ومن علو ومن علو ومن عال ومن معال. فكل ذلك لغات لجماعات قد تجتمع لإنسان واحد.

قال الأصمعي : اختلف رجلان في الصقر فقال أحدهما بالصاد وقال الآخر بالسین فتراضيا بأول وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه فقال : لا أقول كما قلتما إنما هو الزقر ((^(١)).

ويقول السيوطي : ((وعلى هذا يتخرج جميع ما ورد من التداخل نحو: قلى يقلى وسلا يسلى . وطهر فهو طاهر وشعر فهو شاعر، فكل ذلك إنما هو لغات تداخلت فتركبت بأن أخذ الماضي من لغة والمضارع أو الوصف من لغة أخرى لا تتطوق بالماضي كذلك فحصل التداخل والجمع بين اللغتين. فإن من يقول : قلا يقول في المضارع يقلى والذي يقول : يقلا يقول في الماضي: قلى وكذا من يقول يسلا يقول في الماضي سلى ، فتلقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة، هذا وهذا لغة هذا ، فأخذ كل واحد من صاحبه ما ضمه إلى لغته فتركبت هناك لغة ثالثة، وكذا شاعر وطاهر

(١) الاقتراح ١٢٥.

إنما هو من شعر وطهر بالفتح وأما بالضم فوصفه على فعيل فالجمع بينهما من التداخل ((^(١)).

على أن السيوطي قد نقل كلام ابن جنى في هذه القضية ؛ إلا أنه خلط بين تداخل اللغات ، وبين الفصحى يجتمع في كلامه لغتان أو أكثر ، والفرق بين واضح ، لأن اجتماع لغتين عند المتكلم لا يلزم التداخل، لأن التداخل هو إحداث لغة ثالثة مترتبة عن هاتين اللغتين ، مثال ركن يركن بالفتح فيهما ، وهذا شيء لا يعرف ؛ إذ فتح المضارع والماضي مع فقد حرف الحلق في العين واللام شيء غير معروف في الكلام ، وما شذ منه إلا لفظة واحدة ، وهي أبى يأبى وليس لها ثان (^(٢)).

المطلب التاسع: الاحتجاج بكلام المولدين

قسم النحاة الشعراء إلى أربع طبقات :

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كليهما وحسان .

الطبقة الثالثة : المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق .

الطبقة الرابعة : المولدون ويقال لهم المحدثون وهم كبشار بن برد وأبي نواس. (^(٣))

يقول البغدادي: ((فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي

(١) الاقتراح ١٢٥.

(أ) انظر فيض نشر الانشراح (١/٥٩٥).

(ب) انظر خزائن الأدب (١/٣٠).

إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة^(١) يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة^(٢) وأضرابهم في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهراً وكانوا يعدونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب^(٣) .

وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : ((لقد حسُن هذا المولّد حتى هممت أن أمر صبيّاننا بروايته يعني بذلك شعرَ جرير والفرزدق فجعله مولدّاً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمُخضرمين وكان لا يُعدّ الشعر إلاّ ما كان للمتقدمين ، قال الأصمعي : جلستُ إليه عشر حجج فما سمعتهُ يحتجُّ ببيت إسلامي وسئل عن المولدين فقال : ما كان من حسنٍ فقد سُبِقوا إليه وما كان من قبيح فهو من عندهم ليس النّمط واحداً هذا مذهب أبي عمرو وأصحابه كالأصمعي وابن الأعرابي أعني أن كلّ واحد منهم يذهبُ في أهل عصره هذا المذهب ويقدم من قبلهم وليس ذلك لشيء إلاّ لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد وقلة ثقتهم بما يأتي به المولّدون، ثم صارت حاجة))^(٤) .

قال السيوطي: ((أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين^(٥) والمحدثين وفي (الكشاف) ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها فإنه استشهد على

(١) هو عبد الله بن شبرمة الضبي القاضي، روى عن أنس والتابعين، قال أحمد العجلي: كان عفيفاً صارماً عاقلاً يشبه النساك، شاعراً جواداً، توفي سنة ١٤٤ هـ . العبر (١ / ١٥٢) .

(٢) هو غيلان بن عقبة، أبو الحارث، ذو الرمة: شاعر، من فحول الطبقة الثانية في عصره، توفي سنة ١١٧ هـ . الأعلام للزركلي (٥ / ١٢٤) .

(٣) انظر خزنة الأدب (٣١/١) .

(٤) انظر كتاب العمدة لابن رشيق ص (٧٩) تحقيق د. عفيف نايف حاطوم ط/١، دار الصادر - بيروت ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م، والمزهر ص (٤٨٨) ، وكتاب الشعر والشعراء ، لابن قتيبة (١ / ٦٤) ، دار الحديث، القاهرة ، بدون تاريخ .

(٥) قول المولدين جمع مولد ، وهو المحدث من كل شيء ومنه المولدون من الشعراء من اللذين لا يحتج بألفاظهم لحدوثهم بعد عصر الاحتجاج ، ومن الرجال العربي غير المحض . لمن ولد عند العرب ونشأ مع أولادهم وتأدب بأدابهم ، ومن الكلام كل لفظ كان عربي الأصل ثم تغير لاستعمال اللفظ العربي الذي يستعمله الناس بعد عصر الرواية ، انظر تاج العروس (١ / ٢٩) ، والمعجم الوسيط ، لجماعة من العلماء ، باب الواو (٢ / ١٠٥٦) ، تحقيق مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة ، بدون تاريخ .

مسألة بقول حبيب بن أوس ثم قال : وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه^(١)، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه^(٢).

ثم ذكر السيوطي : ((أول الشعراء المحدثين بشار بن برد وقد احتج سيبويه في كتابه^(٣) ببعض شعره تقرباً إليه لأنه كان هجاء لتركه الاحتجاج بشعره ذكره المرزباني وغيره ، ونقل ثعلب عن الأصمعي : قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة^(٤) وهو آخر الحجج))^(٥).

المطلب العاشر: لا يحتج بشعر أو نثر لا يعرف قائله

يرى السيوطي نظرياً: أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعلم قائله وحقق ذلك بقوله: ((لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، وكان علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته ومن هذا يعلم أنه لا يحتاج إلى معرفة أسماء العرب وطبقاتهم ، ولكن بالرجوع إلى كتبه النحوية لم يلتزم هذا الأمر، بل ذكر المحققون كثيراً من الشواهد التي لا يعرف قائلها في كتبه، والجواب عندي

(١) ومعنى هذا أننا كما وثقنا بروايته وضبط أشعار غيره فلنثق بشعره ولو كان محدثاً ، وقد ضعف هذا المذهب؛ من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة وأما صحة كلام الشاعر فمدارها فصاحته بمقتضى الفطرة . الإصباح ١٢١.

(٢)الكشاف للزمخشري (١١٩/١) ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ، والاقتراح ١٢٦.

(٣) احتج سيبويه في باب الإدغام بقول الشاعر: وما كل نو لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب وينسون هذا البيت لبشار ابن برد لكون سيبويه احتج به خوفاً من هجاء بشار بن برد ، والمحققون ان سيبويه حجة في اللغة لا يستشهد ببيت لم تثبت سلامته من شعر المولدين وبيرون البيت لأبي الأسود الدؤلي وما نسبته إليه المرزباني غير صحيح . انظر كتاب سيبويه (٤/٤٤١)، وحاشية فيض نشر الانشراح(١/٦١٨)

(٤) هو ابراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الكناني القرشي، أبو إسحاق: شاعر غزل من سكان

المدينة، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، توفي سنة . الأعلام للزركلي (١ / ٥٠) .

(٥) الاقتراح ١٢٧.

أن السيوطي تبع في ذلك النحاة المتقدمين كسيبويه وأمثاله (١) . قال ابن النحاس (٢)
في (التعليقة): أجاز الكوفيون إظهار (أن) بعد (كي) واستشهدوا بقول الشاعر :

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرَّتِي فَتَنْتَرِكَهَا شَنًّا بَبِيدَاءَ بَلْعِ (٣)

قال: والجواب أن هذا البيت غير معروف قائله، ولو عرف لجاز أن يكون من
ضرورة الشعر.

وقال أيضا: ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر (لكن) واحتجوا بقول
الشاعر:

..... وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ (٤)

والجواب: أن هذا البيت لا يعرف قائله، ولا أوله ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده
أحد ممن وثق في اللغة، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه.
وفي تعاليق ابن هشام على الألفية: استدل الكوفيون على جواز مد المقصور
للضرورة بقوله (٥):

قَدْ عَلِمْتُ أَخْتُ بَنِي السَّعْلَاءِ

(١) انظر أصول النحو عند السيوطي (١٢٨-١٣١) .

(٢) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس أبو جعفر المصري النحوي المعروف بابن النحاس من شيوخ أبي
عبدالرحمن النسائي وأبي جعفر الطحاوي في الحديث ، ومصنفاته تزيد على الخمسين منها إعراب القرآن
ومعاني القرآن والناسخ والمنسوخ والكافي في النحو والمقنع في مسائل الخلاف وشرح المعلقات السبع وشرح
المفضليات وشرح أبيات الكتاب ، توفي سنة ٣٣٨ هـ . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٨ .

(٣) ورد البيت بلا نسبة في الإنصاف (١٢٦/٢) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٣٠/٤) ، وشرح الأشموني
(١٨٢/٣) ، والمقاصد النحوية (٣٦٩/٣) .

(٤) شطر البيت في المقاصد النحوية (٥٤/٢) .

(٥) هو بيهس بن صهيب بن عامر ، أبو المقدم الجرمي ، من قضاة: فارس حكيم من شعراء الدولة الأموية ،
توفي سنة ١٠٠ هـ . الأعلام للزركلي (٨١ / ٢) .

وَعَلِمْتُ ذَلِكَ مَعَ الْجَرَءِ

أَنْ نِعَمَ مَأْكُولًا عَلَى الْخَوَاءِ

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ

يُنْسَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ^(١)

فمد السعلا والخوا واللها وهي مقصورات .

قال: والجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه . لكن ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك فإنه قال: طعن عبد الواحد الطواح^(٢) في كتابه (بغية الأمل) في الاستشهاد بقوله :

لَا تُكْثِرَنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا^(٣)

وقال هو بيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من (كتاب سيبويه) فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين^(٤) .

قال ابن الطيب : ((وهذا الإلزام غير لازم ؛ لأن الواجب كون الشاهد معروف القائل حال الاستشهاد به ، وطروء الجهالة بقائله بعد ذلك لقصور الهمم لا يضر في ثبوت ما ثبت به حال معرفته ، وسيبويه ما استدل إلا بما كان معروفاً مشهور القائل في ذلك الوقت ، وما قامت حجته على مخالفته بتلك الشواهد إلا وهي معروفة

(١) الأبيات من الرجز ، لأبي المقدم . انظر اللآلي في شرح أمالي القالي (٨٧٤/٢) ، ولسان العرب حدد ، ملل ، شيش ، لها ، والمزهر (١٤٢/١) .

(٢) لم أعتز له على ترجمة .

(٣) رجز ، لرؤية بن العجاج ، وقبله أكثر في العذل ملحاً دائماً ، كما في خزنة الأدب (٣٧٨/٨) ، (٣٢١/٩) ، (٣٢٥/٩) ، والأشموني (٢٧٤/١) ، والمزهر (١٤٢/١) .

(٤) الاقتراح ١٢٩ .

القائلين لديهم ، مشهورة فيما بينهم، ثم بعد انقراض ذلك العصر كقصور الهمم طرأت
الجهالة بمن قال تلك الخمسين شاهداً فلا ينقض البنيان بعد ثبوته واستقامته))^(١) .

يرى الدكتور محمود يوسف فجال أن ما شاع بين الدارسين للنحو في هذه
المسألة غير صحيح ويحقق ذلك بقوله : ((يشيع بين الدارسين للنحو العربي الاعتقاد
بأن في كتاب سيبويه خمسين بيتاً فقط من الشعر لم تنسب الى شاعر معين والواقع
أن ما لم ينسب من شواهد الكتاب أضعاف الخمسين))^(٢) .

ويقول الدكتور علي أبو المكارم متعباً قول البغدادي ((لا يجوز الاحتجاج بشعر
أو نثر لا يعرف قائله))^(٣) ((فإن هذا الكلام ليس على إطلاقه ؛ إذ مقصور على
الرواية وحدها ، وأما السماع فإن العلماء الذي قاموا بهذا الدور ، كما رأينا منذ قليل
- ذكروا لنا ما سمعوه دون أن يسجلوا - في بعض الأحيان - مصدره أو يحاولوا
نسبته ، مكتفين بما هو مفروض فيهم من التحليل لما يسمعون والضبط لما يرون ،
ويؤيد ذلك ما هو معروف عن السلوك اللغوي للخليل وأبي عمرو والكسائي وغيرهم
من سماعهم أحياناً ممن لا نعرفه ، بل ممن لا يعرفونه ، ثم ما هو معلوم من احتواء
كتاب سيبويه على كثير من الشواهد المروية غير المعروف أصحابها حتى عند ثقات
العلماء ، كالجرمي وأبي عثمان المازني))^(٤)

(١) انظر فيض نشر الاشراف (١/٦٢٧) .

(٢) انظر حاشية فيض نشر الاشراف (١/٦٢٧)

(٣) خزنة الأدب (١/٣٧) .

(٤) أصول التفكير النحوي ص (٥٠) .

المبحث الثاني

القياس عند السيوطي

أهمية القياس والرد على من أنكره :

القياس ركن من أهم أركان النحو؛ فهو كما يذكر السيوطي معظم أدلة النحو، والمعول عليه في غالب مسائله ، ولهذا عرفوه بقولهم : ((إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب))^(١) ، والكسائي لا يرى النحو إلا قياسا ، كما اشتهر عنه قوله :

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يَتَّبَعُ^(٢)

وكان من عنايتهم بالقياس أنهم عابوا على من أنكره ، وقد ذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن الأنباري : ((اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: كتب زيد فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة نحو عمرو وبشر وأزدشير إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال.

وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء، والأفعال الرافعة، والناصبية، والجارية، والجازمة؛ فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحصر، وذلك بالنقل متعذر، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك مناف لحكمة الوضع،

(١) الاقتراح ١٥٢.

(٢) هذا مطلع قصيدة للكسائي في وصف النحو كما في إنباه الرواة (٢٦٧/٢) .

فوجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً، بخلاف اللغة، فإنها وضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً، فلا يجوز القياس فيها، بل يقتصر على ما ورد به النقل، ألا ترى أن (القارورة) سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يسمى كل مستقر فيه قارورة، وكذلك سميت (الدار) داراً لاستدارتها ولا يسمى كل مستدير داراً^(١).

وزاد ابن الأنباري كلاماً مهماً : ((فلو قلنا إن النحو ثبت نقلاً لا قياساً وعقلاً لأدى ذلك إلى رفع الفرق بين اللغة والنحو ، وإلى التسوية بين المقيس والمنقول وذلك مخالف للعقول))^(٢) .

لعل في زمن ابن الأنباري وقبله ، لم يظهر من النحاة من نادى بإنكار القياس ، فهم متفقون على العمل به ، وإن تفاوتوا في تطبيقه بين متشدد في شروطه ؛ كنحاة البصرة ، وبين متساهل في شروطه ؛ كنحاة الكوفة .

على أن ابن مضاء القرطبي^(٣)، كان على رأس المنكرين الذين نادوا بإلغاء القياس ، وهو كما يعد صاحب الثورة على القياس والدعوة إلى إلغائه ؛ فهو يقول ((العرب أمة حكيمة ، فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه ، وعلّة القياس حكم الأصل غير موجودة في الفرع ، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً ؟ وذلك أنهم لا يقيسون الشيء يحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علّة حكم الأصل موجودة في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل ، وتشبيههم إن وأخواتها بالأفعال المتعدية في

(١) انظر لمع الأدلة ٩٥ . ١٠٠٠ .

(٢) المرجع السابق (١٠٠) .

(٣) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي قاضي الجماعة أبو العباس القرطبي ، كان من أفراد العلماء ، أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه تفهماً ، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى ، وكان له تقدم في علم العربية ، واعتناء وآراء فيها ، ومذاهب مخالفة لأهلها . له مصنوعات من أشهرها كتاب الرد على النحويين ، توفي سنة ٥٩٢ هـ . بغية الوعاة (١/٢٦٦) .

العمل ، وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبهه قليلاً^(١) ، ثم يقول : ((إن الشيء لا يقاس بالشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً ، والمقيس عليه معلوم الحكم ، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع))^(٢) .

ذكر السيوطي : أن للقياس أربعة أركان : أصل وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس وحكم وعلّة جامعة .

وهذه الأركان نفسها عند الأصوليين من الفقهاء مما يؤكد العلاقة بين الفقه والنحو

وينقل السيوطي عن ابن الأنباري : ((وذلك مثل أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فنقول : اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل . فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والحكم هو الرفع ، والعلّة الجامعة هي الإسناد . والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد))^(٣) .

المطلب الأول: في المقيس عليه.

أي ما قيس عليه من كلام العرب من نثر أو شعر ، قال السيوطي : ((وفيه مسائل : الأولى : من شرطه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح (استحوذ) (واستصوب) (واستتوق) ، وكحذف نون التوكيد في قوله:

(١) انظر الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ص ٧٢-٧٣ ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، ط/١ ،

دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ..

(٢) المرجع السابق ٧٢.

(٣) انظر الاقتراح ١٥٤ ، ولمع الأدلة ٩٣.

اضْرِبَ عَنكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا (١)

أي : اضربن ، ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق ، وإنما يليق به الإسهاب والإطناب ، لا الاختصار والحذف . وكحذف صلة الضمير دون الضمة في قوله :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ (٢)

ووجه ضعفه في القياس أنه ليس على حد الوصل ولا حد الوقف لأن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه كما تمكنت في قوله : له زجل والوقف يجب أن تحذف فيه الواو والضمة معا فحذف الصلة وإبقاء الضمة منزلة بين منزلتين الوصل والوقف لم تعهد قياسا .

نعم يجوز على ما استعمل للضرورة في الضرورة . قال أبو علي : ((كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم فما أجازته الضرورة لهم أجازته وما لا فلا)) .

قال ابن جني : ((فإن قيل : هلا امتنع متابعتهم في الضرورة ، من حيث كان القوم لا يترسلون في عمل أشعارهم ترسل المولدين ، وإنما كان ارتجالا ، فضرورتهم إذن أقوى من ضرورتنا ، فينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع ؟

(١) عجزه : ضربه بالسيف الفرس . قال ابن جني: ويقال إنه مصنوع وقال أيضا مدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا ولا رواية تثبت به. انظر المحتسب (٤٣٤/٢)، وسر صناعة الإعراب(٨٢/١) ، والإنصاف (١١٨/٢) ، ومغني اللبيب (٧٣٩/٢) .

(٢) المحكم (٢٩٦/٧) وتاج العروس ز ج ل ، ولسان العرب زجل وهمع الهوامع (٢٣٠/١) وخزانة الأدب(٣٤٢/٢) والمقتضب للمبرد (٢٦٧/١) ، تحقيق محمد عبد الخالق عظمة عالم الكتب ، بيروت بدون تاريخ ، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (٧٥/٢) .

قلنا : ليس جميع الشعر القديم مرتجلا ، بل كان لهم فيه نحو ما للمولدين من الترسل)) .

روي عن زهير أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين ، فكانت تسمى : حوليات زهير . وعن ابن أبي حفصة قال : كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر ، وأعرضها في أربعة أشهر ، ثم أخرج بها إلى الناس . وحكايتهم في ذلك كثيرة وأيضا فإن من المولدين من يرتجل (١).

المسألة الثانية : كما لا يقاس على الشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركاً . قال في الخصائص: ((إذا كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من (وذر) و (ودع) لأنهم لم يقولوها ، ولا منع أن يستعمل نظيرهما نحو : (وزن) و (وعد) وإن لم تسمعهما أنت)) (٢).

يبدو للباحث أن المسألة في غاية الوضوح ؛ لأنه لا يجوز أن يقاس على أصل شاذ أو مصنوع، فإذا كان ما شذ لا يبني عليه حكم مطرد فكيف إذا كان مصنوعاً مكدوباً على العرب.

المسألة الثالثة : جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما يكثر

قال السيوطي: ((ليس من شرط المقيس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، ويمتنع على الكثير لمخالفته له .مثال الأول : قولهم في النسب إلى شنوءة شني فلك أن تقول في ركوبة ركبي وفي حلوبة حلبي وفي قنوبة قنبي قياساً على شني وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابقتها إياه من أوجه : أن

(١) انظر الخصائص (١/٣٢٤)

(٢) الاقتراح ١٥٨ .

كلا منها ثلاثي ، وأن ثالثة حرف لين ، وأن آخره تاء التأنيث ، وأن فعولا وفعيلا يتواردان نحو : أثيم وأثوم ورحيم ورحوم ومشى ومشو ونهى عن الشيء ونهوه ، فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة فكما قالوا حنفي قياسا قالوا شنئي قياسا .

قال أبو الحسن : فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد يعني شنوءة . فالجواب : أنه جميع ما جاء .

قال في الخصائص : ((وما ألطف هذا الجواب ، ومعناه أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف ، والقياس قابلُهُ ، ولم يأت فيه شيء ينقضه ، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا فلا لوم)) .

ولما ذكرناه من المناسبة بين (فعولة) و(فعيلة) لم يجز في نحو ضرورة : ضرري ولا يقال في حرورة : حرري لأن باب فعيلة المضاعف نحو جليلة لا يقال فيه جلي استتقلا بل هو جليلي . ومثال الثاني : قولهم في ثقيف ، وقريش ، وسليم : ثقفي وقرشي وسلمي فهو وإن كان أكثر من شنئي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس ولا يقال في سعيد سعدي ولا في كريم كرمي ((^١) .

يبدو للباحث أن كل ما ذكره السيوطي في هذه المسألة قد سبقه إليه أبو الفتح ابن جني في الخصائص كما هو مشار إليه في الهوامش ، والله أعلم .

المسألة الرابعة

قسم السيوطي القياس في العربية باعتبار المقيس عليه والمقيس إلى أربعة أقسام:

١- حمل فرع على أصل .

(١) الاقتراح ١٦٠ ، وانظر كتاب سيبويه (٣/٣٣٥/٣٣٦) .

٢- حمل أصل على فرع .

٣- حمل نظير على نظير .

٤- حمل ضد على ضد .

ورأى السيوطي ((أن يسمى الأول والثالث : قياس المساوي والثاني : قياس الأولى والرابع: قياس الأدون))^(١) .

هاك أمثلة لكل قسم :

الأول- حمل الفرع على الأصل: ((إعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد في ذلك كقولهم: قيم وديم في قيمة وديمة . وزوجة وثورة في زُوج وثُور))^(٢) . فالقيمة من قوم يقوم تقويما ، والديمة من أدام يدوم دواما ، فأبدلت الواو ياء ؛ لوقوعها إثر كسرة. وزوجة وثورة مثال التصحيح ، لم يعلوا الواو في الجمع لسلامتها في المفرد .^(٣)

الثاني - حمل الأصل على الفرع: ((إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحته ك(قمت قياما) و (قاومت قواما))^(٤).

وذكر السيوطي عن ابن جني ، فقال ((من حمل الأصل على الفرع تشبيها له في المعني الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل تجويز سيويه^(٥) في قولك : هذا حسنُ

(١) الاقتراح ١٦٠ .

(٢) المرجع السابق ١٦٠ .

(٣) انظر أوضح المسالك (٤/٤١١) ، وأصول النحو عند السيوطي ٢٥١ .

(٤) الاقتراح ١٦٠ .

(٥) الكتاب (١/١٩٩-٢٠١) .

الوجه أن يكون الجر في الوجه تشبيهاً ب الضاربِ الرجلِ الذي ، إنما جاز فيه الجر تشبيهاً ب الحسنِ الوجهِ))^(١) .

الثالث - حمل النظير على النظير : ، فالنظير إما في اللفظ أو في المعنى أو فيهما .
أ- النظير في اللفظ : ومن أمثله فيما يذكره السيوطي : ((زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة ؛ لأنها بلفظ (ما) النافية))^(٢) .

*ومنه أيضا : ((دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة))^(٣) .

*ومنه أيضا : ((توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها على لا النافية))^(٤) .

*ومنه أيضا : ((حذف فاعل أفعل به في التعجب لما كان مشبها لفاعل الأمر في اللفظ))^(٥) .

*ومنه أيضا : ((بناء باب (حذام) على الكسر تشبيها له ب (دراك) و (نزال))^(٦) .

*ومنه أيضا : ((بناء (حاشا) الاسمية لشبهها في اللفظ ب (حاشا) الحرفية))^(٧) .

*ومنه أيضا : ((منها إدغام الحرف في مقارنة في المخرج))^(٨) .

(١) الخصائص (٣٠٣/١-٣١٠) ، والاقتراح ١٦٠ .

(٢) الاقتراح ١٦٥ .

(٣) المرجع السابق ١٦٥ .

(٤) المرجع السابق ١٦٥ .

(٥) المرجع السابق ١٦٦ .

(٦) المرجع السابق ١٦٦ .

(٧) المرجع السابق ١٦٦ .

ب - النظير في المعنى:

ومن أمثله :

* ((جواز (غير قائم الزيدان) حملا على (ما قام الزيدان) لأنه في معناه ولولا ذلك لم يجز لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خير أو أن يكون ذا خبر أو ذا خير أو ذا مرفوع يغني عن الخبر))^(٢) .

* ومنها : ((إهمال (أن) المصدرية مع المضارع حملا على (ما) المصدرية))^(٣) .

ج - النظير في اللفظ والمعنى معا:

ومن أمثلة حمل النظير على النظير في اللفظ والمعنى: ((اسم التفضيل و أفعل في التعجب فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ (أفعل) في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك ، ولم يسمع تصغيره إلا في أملح و أحسن ، ولكن النحويون قاسوه فيما عداهما))^(٤) .

الرابع - حمل الضد على الضد: ((فمن أمثله النصب بـ (لم) حملا على الجزم بـ (لن) . فإن الأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل . وفي الجزولية: " قد يحمل الشيء على مقابله وعلى مقابل مقابله مثال الأول : لم يضرب الرجل حمل الجزم على الجر .

(١) المرجع السابق ١٦٦ .

(٢) الاقتراح ١٦٦ .

(٣) المرجع السابق ١٦٦ .

(٤) المرجع السابق ١٦٧ .

ومثال الثاني : اضرب الرجل حمل الجزم فيه الكسر الذي هو مقابل الجر من جهة
أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب

ومثال الثالث : اضرب الرجل جعل السكون فيه على الكسر الذي هو مقابل للجر
الذي هو مقابل للجزم والجزم مقابل السكون ((^(١)).

المطلب الثاني: في المقيس .

يذكر السيوطي فيما ينقله عن المازني قال : ((ما قيس على كلام العرب فهو من
كلام العرب))^(٢) قال : ((ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا
مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره فإذا سمعت (قام زيد) أجزت :
(ظرف بشر) و(كرم خالد))^(٣).

أمثلة تدريبية :

نقل عن أبي علي : ((وكذلك يجوز أن تبني بإلحاق اللام ما شئت كقولك :
(خرج) و(دخل) و(ضرب) من خرج ودخل وضرب على مثال شمل وصعور^(٤)
)^(٥).

ف (ضرب) و(دخل) و(خرج) ألحقت ب(فعل) دون النظر إلى المعنى ، وفائدة
هذه الأبنية هو الامتحان والتدريب ، ولكننا لم نكتسب مادة لغوية لم تكن معروفة من
قبل . ونقل عن ابن جني : ((وكذلك تقول في مثال (صمحمح)^(٦) من الضرب :

(١) الاقتراح ١٦٨ .

(٢) انظر الخصائص (١/٣٥٧-٣٦) ، والاقتراح ١٦٩ .

(٣) الاقتراح ١٦٩ ، والخصائص (١/٣٥٩-٣٦٠) .

(٤) صعور الشيء فتصعور : دحرجه فتدحرج ، واستدار .

(٥) الاقتراح ١٦٩ .

(٦) الصمحمح من الرجال : الشديد المجتمع الألواح .

ضربرب ، ومن القتل قتلتل ، ومن الشرب شربرب ، ومن الخروج خرجرج ، وهو من العربية بلا شك وإن لم تنطق العرب بواحد من هذه الحروف .

قال : فإن قيل : فقد منع الخليل لما أنشد :

تَرَافَعِ الْعِرْ بِنَا فَارْفَنَعَا^(١)

قياسا على قول العجاج :

تَقَاعَسَ الْعِرْ بِنَا فَاقْعُنَسَا^(٢)

فدل على امتناع القياس في مثل هذه الأبنية .

فالجواب : أنه ؛ إنما أنكر ذلك لأنه فيما لامه حرف حلقي ، والعرب لم تبني هذا المثال مما لامه حرف حلق ، خصوصا وحرف الحلق فيه متكرر ، وذلك مستنكر عندهم مستنقل^(٣) .

لا يشترط عندهم كما يبدو أن يكون للكلمات المقيسة معنى ؛ حيث إن هذه الأبنية والكلمات الذي يقصد بها التمرين والتدريب ليس لها معنى في وضع اللغة .
ويعلق ابن جني بقوله: ((فثبت إذن أن كل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم؛ ولهذا قال من قال في العجاج ورؤية : أنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها ، وأقدا على ما لم يأت به من قبلهما))^(٤) .

(١) انظر الخصائص (٣٦٠/١)، و(٢٩٨/٣) .

(٢) انظر ديوان العجاج ص(١٣٨)، والخصائص (١٦٠/١)، والمحتسب (١٧٨/٢)

(٣) الاقتراح ١٧٠ .

(٤) المرجع السابق ١٧٠ .

ويقول السيوطي فيما ينقله عن ابن جني: ((وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها ، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها ، وهذا تثبيت اللغة بالقياس))^(١)

ونقل السيوطي عن ابن جني أيضاً : ((من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، نحو قولك في بناء مثل (جعفر) من ضرب ضريب وهذا من كلام العرب ، ولو بنيت منه (ضورب) أو (ضيرب) لم يكن من كلام العرب ؛ لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً))^(٢) .

ويعلق الدكتور حنا طرزي في كتابه أصول في اللغة والنحو بقوله: ((ومن البين أن ما اعتبره ابن جني من كلام العرب هنا قياساً على رأي أستاذه أبي علي الفارسي، وقياساً على رأي المازني من قبل ،ليس من كلام العرب في شيء ، إذ لم يدخل في استعمالهم وإن أدخل دائرة قياسهم))^(٣) .

ويبدو للباحث أن هذا الكلام شديد بدليل أن ما اعتبره ابن جني والفراسي والمازني وتبعهم عليه السيوطي لم يدخل في دائرة الاستعمال اللغوي الي يومنا هذا وما قاسوه على الفاعل والمفعول والجمع فبعيد لأن هذا كثر استعماله في كلام الناس، وأما صمحمح ونحوه فقليل الاستعمال يحفظ ولا يقاس عليه غيره.

المطلب الثالث: القياس على الحكم المقيس عليه . الحكم من أركان القياس التي ذكرها النحاة ، يقول السيوطي: ((للقياس أربعة أركان، أصل وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس ، وحكم وعلة جامعة))^(٤) .

(١) انظر الخصائص (١/١٣٦٠/٣٦٩) ، والاقتراح ١٧٠ .

(٢) الاقتراح ١٧٠ .

(٣) انظر أصول في اللغة والنحو ص ١٨

(٤) الاقتراح ١٥٤ .

والحكم النحوي قسمان: حكم ثبت استعماله عن العرب ، وآخر ثبت بالقياس والاستنباط ، ويذكر السيوطي : ((إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب))^(١)، ولكن ((هل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط ؟ ظاهر كلامهم نعم من ذلك أن تقول : إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير، متى جرى على غير من هو له : صفة ، أو صلة ، أو خبرا . لم يتحمل الضمير، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، فإن الحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط ، والقياس على الفعل الرفع للظاهر حيث لا تلحقه العلامات))^(٢) .

يرى السيوطي - هنا - عدم خلاف النحاة في القياس على حكم ثبت استعماله عن العرب، ويذكر خلاف النحاة في القياس على ما ثبت بالقياس والاستنباط ، ثم يرى جواز ذلك في ظاهر كلامهم ، ويمثل لذلك بقياسهم الصفة المشبهة باسم الفاعل على اسم الفاعل في العمل ، وهو حكم ثابت للمقيس عليه بالاستنباط والقياس لا بالاستعمال والسماع .

اختلاف النحاة في القياس على الأصل المختلف في حكمه :

ذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن الأنباري بين الجواز والمنع ، فقال : ((اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه ، فأجازه قوم ؛ لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه ، ومنعه آخرون ؛ لأن المختلف فيه فرع لغيره، فكيف يكون أصلا ؟

وأجيب بأنه يجوز أن يكون فرعا لشيء أصلا لشيء آخر ، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ، وأصل للصفة المشبهة ، وكذلك (لات) فرع على (لا) و(لا)

(١) السابق ١٧١ .

(٢) الاقتراح ١٧١ .

فرع على (ليس) فـ (لا) أصل لـ (لات) وفرع على (ليس) ولا تناقض في ذلك لاختلاف الجهة .

ومن أمثلة القياس على المختلف فيه : أن تستدل على أن (إلا) تنصب المستثنى فتقول : حرف قام مقام فعل يعمل النصب ، فوجب أن يعمل النصب كـ (يا) في النداء ، فإن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه ، فمنهم من قال : إنه العامل، ومنهم من قال فعل مقدر)) (١) .

وما ذكره السيوطي بقوله: ((إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب . وهل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط)) ؟ فهو محل خلاف بين النحاة ، والسيوطي - فيما ينقله عن الأنباري - يجيز القياس على الأصل المختلف في حكمه ؛ لأنه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه .

إثبات الحكم في محل النص

يذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن الأنباري قال : ((اختلفوا في إثبات الحكم في محل النص : بماذا ثبت بالنص أم بالعلة ؟

فقال الأكثرون : بالعلة لا بالنص لأنه لو كان ثابتا به لا بها لأدى إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة فإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس وكان الفرع مقتبسا من غير أصل وذلك محال ألا ترى أنا لو قلنا : إن الرفع والنصب في نحو ضرب زيد عمرا بالنص لا بالعلة لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما وذلك لا يجوز .

(١) الاقتراح ١٧٢ .

وقال بعضهم يثبت في محل النص بالنص وفيما عداه بالعلة وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب ، المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية ، واستدل لذلك بأن النص مقطوع به والعلة مظنونة وإحالة الحكم على المقطوع له أولى من إحالته على المظنون .

ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتا بالنص والعلة معا لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعا به مظنونا في حال واحدة محال .

وأجيب عن هذا الاستدلال بأن الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع بل هما متغايران فلا منافاة ((^(١)).

العلة موجبة للحكم في المقيس عليه:

يشترط السيوطي في العلة أن تكون موجبة للحكم ، وإلا لم تقبل قال : ((من شرط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ومن ثم خطأ ابن مالك البصريين في قولهم: إن علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم وإنما الموجب له قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة ولا يميزها إلا الإعراب تقول : ما أحسن زيدا أو الثاني نصبته أو الثالث جرته .

فلا بد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع فإنك تقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيحتمل النهي عن كل منهما علة انفراده وعن الجمع بينهما

(١) الاقتراح ١٨٢ .

وعن الأول فقط والثاني مستأنف ولا يبين ذلك إلا الإعراب بأن تجزم الثاني أيضا إن أردت الأول وتنصبه إن أردت الثاني وترفعه إن أردت الثالث)) (١).

المبحث الثالث

العلة عند السيوطي

المطلب الأول: القول في علل النحويين .

العلة ركن من أركان القياس ، وليست أصلاً قائماً بذاته ، ولكن لكثرة الكلام عليها، تناولها الباحث بشيءٍ من التفصيل ، وخصها بمبحث كامل عن بقية أركان القياس الأخرى ، حتى ينجلي تطور العلة عند النحاة ، وما آلت إليه من أمور جدلية هي أشبه بعلم المنطق الكلامي .

ويبدو أن الخليل بن أحمد كان أول من بسط القول في العلل النحوية ، بحيث لفت انتباه المعاصرين له ، ((فقل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك .؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيته وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست ، وإن تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له ، ومثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء

(١) المرجع السابق ١٨٤.

منها، قال : إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنحت لغيري علة لما علته من النحو ، هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها ((^(١)).

ويعلق الزجاجي على قول الخليل ((وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه ((^(٢)).

ينقل السيوطي عن صاحب المستوفي قوله : ((إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقفة وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متمسح فيها ، وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة واستدلّاهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها فبمعزل عن الحق ، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ وإن كنا نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع بل على وجه الاقتداء والاتباع ولا بد فيها من التوقيف فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جل وتعالى تطلبنا بها وجه الحكمة لتلك الحال من بين أخواتها فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب))^(٣).

وذكر السيوطي عن ابن جني في الخصائص: ((اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفهمين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك علل الفقه لأنها إنما هي أعلام

(١) الإيضاح ٧٣ ، والاقتراح ١٩٤ .

(٢) الإيضاح ٧٣ ، والاقتراح ١٩٤ .

(٣) الاقتراح ١٧٣ .

وأمارات لوقوع الأحكام وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية بخلاف النحو فإن كله أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته)) .

قال سيبويه : ((وليس شيء مما يضطرون إلا وهم يحاولون به وجها)) .

نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة . قال بعضهم إذا عجز عن تعليل الحكم قال هذا تعبدي وإذا عجز النحوي عنه قال : هذا مسموع .

وفي موضع آخر من الخصائص : ((لاشك أن العرب قد أرادت من العلل والأعراض ما نسبناه إليها ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروفه والجزم بحروفه وغير ذلك من التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقيق وما يطول شرحه ، فهل يحسن بذي لب أن يعتقد هذا كله اتفاق وقع وتوارد اتجه ؟ .

فإن قلت : فلعله شيء طبعوا عليه من غير اعتقاد لعله ولا لقصد من المقصود من القصد التي تتسبها إليهم بل لأن آخراً منهم حزا على ما نهج الأول فقام به .

قيل : إن الله إنما هداهم لذلك وجبلهم عليه لأن في طباعهم قبولاً له وانطواء على صحة الوضع فيه وتراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة وتواردوا عليها .

فإن قلت : كيف تدعي الاجتماع وهذا اختلافهم موجود ظاهر ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية والتميمية إلى غير ذلك ؟

قيل : هذا القدر والخلاف لقلته محتقر غير محتفل به وإنما هو في شيء من الفروع يسير فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف عليه .

وأيضاً فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق عظيم وكل منهم محافظ على لغته لا يخالف شيئاً منها .

فهل ذلك إلا لأنهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون؟

ومع هذا فليس شيئاً من مواضع الخلاف على قلته إلا وله وجه من القياس يؤخذ به. ولو كانت اللغة حشواً مكيلاً وحثواً مهيباً لكثير خلافتها وتعادت أوصافها فجاء عنهم جر الفاعل ورفع المضاف إليه والنصب بحروف الجزم ، وأيضاً فقد ثبت عنهم التعليل في مواضع نقلت عنهم كما سيأتي^(١) .

المطلب الثاني: في أقسام العلل

يذكر السيوطي فيما ينقله عن أبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليسي^(٢) في كتابه ثمار الصناعة قال: ((اعتلالات النحويين صنفان :علة تطرد على كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم. وعلة تظهر حكمتهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم))^(٣) .

ثم ذكر الدينوري هذه العلل دون شرح حتى شرحها التاج ابن مكتوم^(٤) في تذكرته وهي :

١. علة سماع : مثل قولهم امرأة ثدياء ، ولا يقال رجل أثدي ، وليس لذلك علة سوى السماع .
٢. وعلة تشبيهه مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف .

(١) الاقتراح ١٧٥ .

(٢) هو الحسن بن هبة الله الدينوري المعروف بالجليسي النحوي ، أكثر أبو حيان في التذكرة من النقل عنه ، له كتاب ثمار الصناعة في النحو . انظر بغية الوعاة (٤٤٦/١) .

(٣) الاقتراح ١٧٥ .

(٤) هو أحمد بن عبد القادر بن مكتوم ، أخذ النحو عن البهاء بن النحاس ، ولازم ابا حيان دهرًا طويلاً ، له تصانيف منها : الجمع بين العباب والمحكم في اللغة ، شرح الهداية في الفقه ، ومن تصانيفه أيضاً شرح كافية ابن الحاجب ، والتذكرة . توفي سنة (٧٤٩) . انظر بغية الوعاة (٢٧٠/١) .

٣. علة استغناء كاستغنائهم ب ترك عن ودع .

٤ . علة استئقال كاستئقالهم الواو في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة .

٥. علة فرق وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى .

٦. علة توكيد مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه .

٧ . وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء.

٨. علة نظير مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر إذ هو نظيره.

٩ . علة نقيض مثل نصبهم النكرة ب لا حملا على نقيضها إن.

١٠ . علة حمل على المعنى مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ، مَوْعِظَةٌ﴾^(١)

ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا لها على المعنى وهو الوعظ

١١. علة مشاكلة مثل قوله تعالى: ﴿سَلْسِلًا وَأَعْلَالًا﴾^(٢)

١٢ . علة معادلة مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم .

١٣. علة مجاورة مثل الجر بالمجاورة في قولهم جحر ضب خرب وضم لام (الله) في قوله تعالى: ﴿أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٣) لمجاورتها الدال .

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٧٥ .

(٢) سورة الإنسان ، الآية ٤ .

(٣) سورة الفاتحة ، الآية ٢ .

١٤ . علة وجوب وذلك تعليلهم رفع الفاعل ونحوه .

١٥ . علة جواز وذلك ما ذكره في تعليل الإمامة من الأسباب المعروفة فإن ذلك

علة لجواز الإمامة فيما أميل لا لوجوبها .

١٦ . علة تغليب مثل قوله تعالى : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِينِ ﴾^(١)

١٧ . علة اختصار مثل باب الترخيم مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُ ﴾^(٢)

١٨ . علة تخفيف كالإدغام .

١٩ . علة أصل ك استحوذ ويؤكرم وصرف ما لا ينصرف

٢٠ . علة أولى كقولهم : إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول

٢١ . علة دلالة حال كقول المستهل الهلال أي هذا الهلال فحذف لدلالة الحال عليه .

٢٢ . علة إشعار كقولهم في جمع موسى موسون بفتح ما قبل الواو إشعار بأن المحذوف ألف .

٢٣ . علة تضاد مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تلغ أصلا لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد .

٢٤ . علة تحليل قال عنها ابن مكتوم : وأما علة التحليل فقد اعتاص علي شرحها وفكرت فيها أياما فلم يظهر لي فيها شيء . وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ : قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكيا لها عن السلف في

(١) سورة التحريم ، الآية ١٢ .

(٢) سورة النحل ، الآية ١٢٠ .

نحو الاستدلال على اسمية كيف بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل فتحلل عقد شبه خلاف المدعي ((^(١)).

وأما الصنف الثاني : فلم يتعرض له الجليس ولا بيَّنه .

وقد بينه ابن السراج في الأصول فقال : ((اعتلالات النحويين ضربان : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب . وضرب يسمى علة العلة مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعا ، والمفعول منصوبا ؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها)) .

وقال ابن جني في الخصائص: ((هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ فأما في الحقيقة فإنه شرح وتميم للعلة ألا ترى أنه إذا قيل: فلم ارتفع الفاعل؟

قال : لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا ، فقال في جواب رفع زيد من قولنا: قام زيد إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنيا عن قوله: إنما ارتفع لأنه فاعل حتى يسأل فيما بعد عن العلة التي لها رفع الفاعل))^(٢) .

المطلب الثالث: في العلة الموجبة وغيرها

وإذا نظرت إلى كتب السيوطي النحوية تجد ذلك واضحا ففي كتاب الهمع مثلاً لا تكاد تحلو صفحة من صفحاته من ذكر علة إلا ما ندر بحيث يعد السيوطي من أبرز النحاة المعلقين كأبي علي الفارس وابن جني والانباري^(٣) .

(١) الاقتراح ١٧٦-١٧٨ .

(٢) الاقتراح ١٧٩ .

(٣) انظر أصول النحو عند السيوطي ص (٣٣).

نقل السيوطي عن ابن جني في الخصائص تقسيمه العلة إلى موجبة ومجوزة ، قال : ((أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب على ما تقتضيه صناعة النحو مثل قولهم : إن الفضل منصوب كالمفعول به مثلاً ، وكذلك ما أشبه الفضلة منصوب مثل خبر كان ، ومثل قولهم إن العمدة مرفوع ، والمبتدأ مرفوع والخبر مرفوع والفاعل مرفوع ، ومثل قولهم الجر بالمضاف إليه ، وغير ذلك ، وعلى هذا مفادُ كلام العرب . وضرب آخر يسمى علة وإنما هو في الحقيقة سبب يجوزه ولا يوجبه ، ومن ذلك أسباب الإمالة فإنها علة الجواز لا الوجوب))^(١).

لأن علة الوجوب عندهم لا تنفك عن الكلمة ، كما مثل ، أما علة الجواز فهي لا تجري في كلام العرب على حال واحدة ، بل تقارقه ولا تلزم ، ومثل ذلك كل وجه إعراب اختلفت فيه أنظار النحاة ، كاختلافهم بين أن تكون الكلمة حالاً أو صفة : ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾^(٢) .

وذكر السيوطي عن النحاة أنهم ((لزموا الكسر في عين المضارع المثل نحو : وسم يسم ، وصل يصل ، لئلا يلزم إثبات الواو فيه لارتفاع العلة الموجبة للحذف ، وهي وقوعها بين ياء وكسرة ، فيلزم واو بعدها ضمة ، وهو مستثقل))^(٣) .

تخصيص العلة

والسيوطي يرى جواز تخصيص العلة ؛ فهو ينقل عن ابن جني قوله : ((اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل فإنها وإن تقدمت علل الفقه فأكثرها يجري مجرى التخفيف والفرق ولو تكلف متكلف

(١) الخصائص (١/١٦٤) .

(٢) سورة الجمعة ، الآية ٥ .

(٣) همع الهوامع (٣/٣١٠) .

نقضها لكان ذلك ممكنا وإن كان على غير قياس مستثقا كما لو تكلف تصحيح فاء ميزان وميعاد ونصب الفاعل ورفع المفعول ، وليست كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها . فإن علل النحويين متأخرة عن علل المتكلمين متقدمة علل المتفهمين^(١).

فالسبب في تأييد كلام ابن جني في تخصيص العلة ، ويرى أن أكثر العلل يجري على أصليين هما : الفرق والثقل إذا عرفت ذلك فاعلم أن علل النحويين ضربان : واجب لا بد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره وهذا لا حق بعلم المتكلمين . والآخري ما يمكن تحمله لكن على استكراه وهذا لاحق بعلم الفقهاء .

فالأول : ما لا بد للطبع منه كقلب الألف واو للضممة قبلها ومنع الابتداء بالساكن والجمع بين الألفين المدتين إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا فلو التقت ألفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن .

والثاني : ما يمكن النطق به على مشقة كقلب الواو ياء بعد الكسرة إذ يمكن أن تقول في عصفير عصفور ولكن يكره .

قلت : ومن الأول تقدير الحركات في المقصور . ومن الثاني تقدير الضمة والكسرة في المنقوص

وقال في موضع آخر : ((اعلم أن أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن وجمعوها منها بالملاطفة والرفق))^(٢).

(١) الخصائص (١/١٤٥) .

(٢) الاقتراح ١٨١ .

المطلب الرابع: العلة البسيطة و العلة المركبة:

العلة البسيطة اصطلاحاً : ((هي التي يقع فيها التعليل من وجه واحد . كقلب (الياء) همزة إذا وقعت عيناً لاسم فاعل مشتق من فعل أجوف وكانت عينه قد أصابها الإعلال ، مثل (قائل ، بائع ، صائم ، طائر) والأصل : قائل ، بايع ، صايم ، طاير))^(١) .

العلة المركبة اصطلاحاً : ((هي التي تفيد أكثر من علة واحدة في تعليل قياس ما . كمنع كلمة (بورسعيد) من الصرف لعلتين هما : العلمية والتركيب المزجي . أو ككلمة (إبراهيم) لعلتين هما : (العلمية والعجمة)))^(٢) .

قسم السيوطي العلة من حيث الشكل الذي تأتي عليه إلى علة بسيطة وعلة مركبة، وقد ذكر ذلك بقوله : ((العلة قد تكون بسيطة وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستئصال والجوار والمشابهة ونحو ذلك .

وقد تكون مركبة من عدة أوصاف اثنين فصاعدا كتعليل قلب ميزان بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين وذلك كثير جدا))^(٣) .

وقد : ((علل ابن عصفور حذف التتوين من العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم بعلة مركبة من مجموع أمرين وهو : كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين .

والنحاة لم يعللوه إلا بكثرة الاستعمال فقط بدليل حذفه من (هند بنت عاصم) على لغة من صرف هذا وإن لم يلتق هنا ساكنان وكأنه لما رأى انتقاض العلة

(١) المعجم المفصل (٦٧٩/١) .

(٢) السابق (٦٨١/١) .

(٣) الاقتراح ١٨٢ .

احتاج إلى قوله : ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع لا ما علل به أولاً ((^(١)).

ومن العلل المركبة قول الزمخشري في المفصل في الذي: ((ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا : اللذ بحذف الياء ثم اللذ بحذف الحركة ثم حذفوه رأساً واجتزؤوا بلام التعريف الذي في أوله وكذا فعلوا في (التي) ((^(٢)).

ومن العلل المركبة ما ذكره السيوطي عن ابن النحاس: ((إنما التزموا الفصل بين (أن) إذا خففت وبين خبرها إذا كان فعلاً لعله مركبة من مجموع أمرين وهما : العوض من تخفيفها، وإيلاؤها ما لم يكن يليها)) (^(٣)).

المطلب الخامس: التعليل بالعلة القاصرة:

اختلف النحاة في التعليل بالعلة القاصرة ، فبعضهم لا يشترط التعدية في صحتها، وبعضهم يرى تكون باطلة ؛ لأنها إنما تراد للتعدية ومن هؤلاء ابن جني في الخصائص^(٤) .

ونقل السيوطي هذا الخلاف في كتابه الاقتراح ، فقال عن وجهة النظر الأولى: ((فجزؤها قوم ولم يشترطوا التعدية في صحتها وذلك كالعلة في قولهم : (ما جاءت

(١) الاقتراح ١٨٣ .

(٢) المفصل ، للزمخشري ص ١٣١ ، ط/ ١ ، تحقيق على بو ملجم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٣ م ،

والاقتراح ١٨٣ .

(٣) الاقتراح ١٨٤ .

(٤) الخصائص (٩٨/١) .

حَاجَتَكَ^(١)؟ (وعسى الغويِرُ أبؤسا)^(٢) ، فإن جاءت وعسى أجريا مجرى صار فجعل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب ولا يجوز أن يجريا مجرى صار في غير هذين الموضوعين فلا يقال : ما جاءت حالتك أي صارت ولا جاء زيد قائما أي صار زيد قائما . وكذلك لا يقال : عسى الغويِرُ أنعماء ، ولا عسى زيد قائما بإجراء عسى مجرى صار ، واستدل على صحتها بأنها ساوت العلة المتعدية في الإخالة والمناسبة وزادت عليها بظاهر النقل فإن لم يكن ذلك علما للصحة فلا أقل من أن يكون علما للفساد^(٣) .

فالسويطي هنا يذكر أن هناك من يرى جواز التعليل بالعلة القاصرة التي لا تتجاوز محل النص إلى غيره ؛ لأن (قولهم : ما جاءت حاجتك ؟ وعسى الغويِرُ أبؤسا) لا تتعدى إلى غيرها من تراكيب ، وعدم اشتراط التعدية في صحتها ، ويستدل صحة العلة القاصرة بأنها ساوت العلة المتعدية في الإخالة ، والإخالة الظن ؛ لأنهم ظنوا أن هذه التراكيب ملحقة بصار ، فحملوها عليها في العمل ، وزادت عليها بظاهر النقل ، أي: منقولة عن العرب . ولو قالوا تحفظ فيما جاءت به ، ولا يقاس عليها ، لارتحنا من هذا التعليل الذي لا طائل من وراءه .

(١) (ما جاءت حاجتك) ، بالنصب والرفع ، بمعنى : ما صارت؛ فالنصب على أن (ما) استقهامية مبتدأ، وفي جاءت ضمير يعود إلى (ما)، وأدخل التأنيث على (ما) لأنها هي الحاجة، وذلك الضمير هو اسم جاءت، وحاجتك خبر، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك؟ وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها. الكتاب (١/٥١) ، ٢ / ١٧٩ ، ٣ / ٢٤٨ ، والأشموني (١/٢٢٥).

(٢) هذا مثل قديم يقال عند التهمة ، والغويِرُ تصغير غار ، ومعنى المثل ربما جاء الشر من معدن الخير ، وأصله ماء لكلب . اللسان ، (غور ، بأس) ، و الكتاب (١/٥١).

(٣) الاقتراح ١٨٥ .

ثم ينقل وجهة النظر الأخرى فيقول: ((وقال قوم :إنها علة باطلة لأن العلة إنما تراد للتعدية وهذه العلة لا تعدية فيها وإذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها لأنها لا فرع لها فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها))^(١) .

ثم يجيب السيوطي هذا قائلاً : ((وأجيب : بأننا لا نسلم أنها إنما تراد للتعدية فإن العلة إنما كانت علة لإخالتها ومناسبتها لا لتعديتها . ولا نسلم أيضا عدم فائدتها فإنها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه ، وتفيد أنه ممتنع رد غير المنصوص عليه وتفيد أيضا أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة))^(٢) .

وينقل السيوطي عن ابن مالك في شرح التسهيل : ((عللوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم لئلا تتوالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة وهذه العلة ضعيفة لأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي ك انطلق و انكسر والكثير لا يتوالى فيه ذلك والسكون عام في الجميع)) انتهى فمنع العلة القاصرة))^(٣) .

قد ضعف ابن مالك علة التوالي من وجهين : ((أحدهما : أن التسكين عام ، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال ؛ لأن توالي الحركات إنما كان يوجد في الصحيح من : فَعَلَ وَفَعِلَ وَانْفَعَلَ ، وَانْفَعَلَ ، وَفَعَلَ ، لا في غيرها ومعلوم أن غيرها أكثر ، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل .

والثاني : أن توالي أربع حركات ليس مهماً في كلامهم ، بل مُستخف بالنسبة إلى بعض الأبنية ، بدليل : عُلبط ، وأصله : عُلابط ، وعَرَّتَن ، وأصله : عَرَّتِن ،

(١) المرجع السابق ١٨٥ .

(أ) الاقتراح ١٨٦ .

(ب) الاقتراح ١٨٦ ، وانظر شرح التسهيل (١/١٢٣) .

وَجَنْدِل ، وأصله جَنَادِل عند البصريين (وَجَنْدِيل عند الكوفيين) ، وعلى كل تقدير فقد حذفوا مدة منه ومن علابط ، ونونا من عَرَنْتَن ، مع إفضاء ذلك إلى أربع حركات متوالية ، فلو كان توالي أربع حركات منفوراً منه طبعاً ، ومقصود الإهمال وضعاً ، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة في الأمثلة المذكورة وأشباهها)) (١).

قال أبو حيان: ((والأولى الإضراب عن هذه التعاليل ، لأنها تخرص على العرب في موضوعات كلامها)) (٢) .

المطلب السادس: التعليل بعلتين:

يذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن جني في الخصائص قال: ((يجوز التعليل بعلتين ومن أمثلة ذلك قولك : هؤلاء مسلمي فإن الأصل مسلموي فقلبت الواو ياء لأمرين كل منهما موجب للقلب :

أحدهما: اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون.

والآخر: ياء المتكلم أبدا يكسر الحرف الذي قبلها ، فوجب قلب الواو ياء وإدغامها ليتمكن كسر ما تليه .

ومن ذلك قولهم :سي في (لا سيما) أصله سوي قلبت الواو ياء إن شئت لأنها ساكنة غير مدغومة بعد كسرة وإن شئت لأنها ساكنة قبل ياء . فهاتان علتان إحداهما كعلة قلب ميزان والأخرى كعلة طي مصدرى طويت ولويت وكل منهما مؤثرة .

(١) انظر شرح التسهيل (١/٢٢٣).

(٢) همع الهوامع (١/٢٦١) .

وقال في موضع آخر : قد يكثر الشيء فيسأل عن علته كرفع الفاعل ونصب المفعول فيذهب قوم إلى شيء وآخرون إلى غيره فيجب إذن تأمل القولين واعتقاد أقواهما ورفض الآخر فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعا فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلتين)) .

وقال ابن الأنباري : " اختلفوا في تحليل الحكم بعلتين فصاعدا ، فذهب قوم إلى أنه لا يجوز لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية والعلة العقلية لا يثبت إلا بعلة واحدة فكذلك ما كان مشبها بها

وذهب قوم إلى الجواز وذلك مثل أن يدل على كون الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل بعلى :

كونه يسكن لام الفعل في نحو ضربت ، ويمتنع العطف عليه إذا كان ضميرا متصلا ووقوع الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة واتصال تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثا ، وقولهم في النسب إلى كنت كنتي ، وقولهم حبذا بالتركيب ، ولا أحبذه أي لا أقول له حبذا ، وقولهم في فحصت فحصط بالإبدال طاء لتجانس الصاد في الإطباق وهذا الإبدال يكون في كلمة لا كلمتين ، فهذه ثمان علل .

واستدل على جواز ذلك بأن هذه العلة ليست موجبة ، وإنما هي إمارة ، ودلالة على الحكم ، بأنواع من الإمارات والدلالات فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل . وأجيب : بأنه إن كان المعنى أنها ليست موجبة كالعلل العقلية كالتحرك لا يعلل إلا بالحركة والعالمية لا تعلل إلا بالعلم فمسلم ، وإن كان المعنى أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق فممنوع فإنها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية فينبغي أن يجري مجراها)) (١) .

(١) الاقتراح ١٨٨ .

المطلب السابع: تعليل حكمين بعلة واحدة:

يذكر السيوطي أنه يجوز تعليل حكمين بعلة واحدة ، وينقل عن ابن جني في الخصائص قال: ((سواء لم يتضادا أم تضادا كقولهم مررت بزيد فإنه يستدل به على أن الجار معدود من جملة الفعل ووجه الدلالة منه أن الباء فيه معاقبة لهزمة النقل في نحو أمرت زيدا فكما أن همزة أفعل موضوعة فيه كائنة من جملته فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعد من جملته لمعاقبته ما هو من جملته .

ويستدل به أيضا على ضد ذلك وهو أن الجار جار مجرى بعض ما جره بدليل أنه لا يفصل بينهما فهذان تقديران مختلفان مقبولان في القياس متلقيان بالبشر والإيناس)) .

وقال في موضع آخر: ((باب في أن سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه:)) هذا باب ظاهره التدافع وهو مع استغرابه صحيح واقع وذلك كقولهم القود والحوكة فإن القاعدة في مثله الإعلال بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لكنهم شبهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها فكأن فعلا فعال فكما صح نحو جواب وهيام صح باب القود والغيب ونحوه فأنت ترى حركة العين التي هي سبب الإعلال صارت على وجه آخر سبب التصحيح وهذا مذهب غريب المأخذ ((^(١)).

فرق السيوطي بين التعليل بعلتين والحكمين بعلة واحدة .

المطلب الثامن: في تعارض العلل:

قال السيوطي : ((قال في الخصائص : هو ضربان :

(١) الاقتراح ١٨٩ .

أحدهما : حكم واحد يتجاذبه علتان فأكثر . والآخر حكمان في شيء واحد مختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان .

فالأول : ذكر في التعليل بعلتين والثاني : كإعمال أهل الحجاز (ما) وإهمال بني تميم لها .

فالأولون لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما وناقية للحال نفيها إياها أجروها في الرفع والنصب مجراها

والآخرون لما رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزأها أجروها مجرى هل ولذلك كانت عند سيبويه أقوى قياسا من لغة أهل الحجاز ، وكذلك (ليتما) من ألغائها ألحقها بأخواتها ومن أعملها ألحقها بحروف الجر إذا دخلت عليها (ما) وفرق بينهما وبين أشبه بالفعل في الإفراد وعدد الحروف ، وكذلك هلم ألحقها أهل الحجاز باسم الفعل فلم يلحقوها العلامات وبنو تميم يلحقونها العلامات اعتبارا لأصل ما كانت عليه ((^(١)).

المطلب التاسع: مسالك العلة: المسالك : جمع مسلك كمقعد مصدر ميمي ، أو اسم زمان . يعني هذا المصطلح عند النحاة الطريق الذي اتخذته العلة الجزئية حتى دلت على صحة ما سيقت في تبريره وإساغته . ومسالك العلة كما تبدو عند السيوطي هي:

(١) **الإجماع :** وهو كما يذكر السيوطي : ((بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستئصال))^(٢) .

(١) الاقتراح ١٩١ .

(٢) السابق (١٩٥)

هذه العلة التي ذكرها السيوطي مثالا للإجماع ، لا يتصور صدورها عن العرب الذين نقلت منهم اللغة ، وإنما يمكن أن تصدر عن النحاة الذين درسوا لغة العرب.(١)

(٢) النص: وذلك بأن ينص العربي على العلة، وقد مثل له السيوطي بقوله: ((قال أبو عمرو : ((سمعت رجلا من اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ قال نعم أليست بصحيفة))؟(٢)

قال ابن جني : فهذا الأعرابي الجلف علل هذا الموضوع بهذه العلة واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره)) (٣).

وقوله: ((وعن المبرد أنه قال : سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ : (ولا الليل سابقُ النهار) (٤) فقلت له : ما تريد ؟ قال: أردت (سابقُ النهار) فقيل له : فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن

قال ابن جني : ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستتبطة منها:

أحدها: تصحيح قولنا إن أصل كذا وكذا. والثاني: قولنا: إنها فعلت كذا لكذا، ألا تراه إنما طلب الخفة يدل عليه قوله: لكان أوزن أي أثقل في النفس، وأقوى من قولهم: هنا درهم وازن أي ثقيل له وزن. والثالث: أنها قد تنطق بالشيء غيره في نفسها أقوى منه لإيثارها الخفة ((.(٥) وقوله : ((وقال سيبويه : سمعنا بعضهم يدعو

(١) انظر أصول النحو عند السيوطي ٣٣٨.

(٢) الخصائص (٢٤٩/١)

(٣) الاقتراح ١٩٥، والخصائص (٢٤٩/١)

(٤) تقدمت ص ٤٠.

(٥) الاقتراح ١٩٦، و الخصائص (٢٤٩/١)

على غنم رجل فقال : اللهم ضبعا وذئبا ، فقلنا له ما أردت ؟ قال : أردت اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا ، ففسر ما نوى ، فهذا تصريح منهم بالعلة^(١) .

(٣) الإيماء : الإيماء في اللغة : ((الإشارة الخفية ، وأما عند الأصوليين فهو اقتران وصف ملفوظ بحكم ولو مستتبطاً))^(٢) .

وذكر السيوطي أن من سنن العرب أن تشير إلى المعنى إشارة ، وتومئ إيماء دون التصريح ، وقد مثل له السيوطي : ((كما روي أن قوما من العرب أتوا النبي ﷺ فقال : من أنتم ؟ فقالوا نحن بنو غيان . فقال : بل أنتم بنو رشدان قال ابن جني : ((أشار أن الألف والنون زائدتان، وإن كان ﷺ لم يتقوه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغي بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان))^(٣) .

وينقل مثالا آخر عن ابن جني فيقول ((ومن ذلك أيضا ما حكاه غير واحد : أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق فقال له كيف تنشد هذا البيت :

وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ : كُونَا فكَانَتَا فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ^(٤)

فقال الفرزدق: كذا أنشد فقال ابن أبي إسحاق : ما كان عليك لو قلت فعولين؟

فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبح لسبحتُ، ونهض فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد . قال ابن جني : أي لو نصب لأخبر أن الله خلقهما، وأمرهما أن تفعل ذلك وإنما

(١) الاقتراح ص ١٩٥، ١٩٦، و الخصائص (١/٢٤٩) ، وكتاب سيبويه (١/٢٥٥) .

(٢) انظر المحصول للرازي (٥/١٩٧) .

(٣) قائله ذو الرمة ، والبيت من قصيدة له مطلعها :

ألا يا اسلمي يا دار مي علي البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر

انظر ديوان ذي الرمة ص ١٩٧، تحقيق الدكتور عمر فاروق الضباع، ط١ شركة دار الأرقم بن الأرقم للطباعة، ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م، والخصائص ٣/٣٠٢ والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (١٨/٣٨) ، تحقيق سمير جابر ، ط/٢ ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .

أراد : هما تفعلان ، وكان هنا تامة غير محتاجة إلى خبر، فكأنه قال : وعينان قال
الله : احداثا فحدثنا ((. فهذا من الفرزدق إيماء إلى العلة.(^(١))

وذلك : ((لأنه لا دلالة فيه على ذلك المراد منطوقاً ، ولا مفهوماً ، ولا تعريضاً ،
ولا كنايةً))^(٢).

(٤) السبر والتقسيم

السبر لغةً : ((الاختبار ، وأصله امتحان غور الجرح ، ثم أطلق بمعنى الاختبار
مطلقاً ، والتقسيم ذكر الأقسام المحتملة))^(٣).

وفي اصطلاح الأصوليين : قال الفخر الرازي في المحصول : ((التقسيم إما أن
يكون منحصراً بين النفي والإثبات أو لا يكون . فالأول هو أن يقال الحكم إما أن
يكون معللاً أو لا يكون معللاً . فإن كان معللاً ، فإما أن يكون معللاً بالوصف
الفلاني أو بغيره ، وبطل أن لا يكون معللاً أو يكون معللاً بغير ذلك الوصف ،
فتعين أن يكون معللاً بذلك الوصف . وهذا الطريق عليه التعويل في معرفة العلل
العقلية ، وقد يوجد ذلك في الشرعيات ، كما يقال أجمعت الأمة على أن حرمة الربا
في البر معللة ، وأجمعوا على أن العلة إما المال أو القوت أو الكيل أو الطعم ،
وبطل التعليل بالثلاثة الأولى ، فتعين الرابع))^(٤) .

والسبر والتقسيم عند النحاة هو كما عند الأصوليين، يقول السيوطي : ((بأن يذكر
جميع الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبرها فيبقى ما يصلح وينفي ما عداه
بطريقه))^(٥) .

أمثلة للسبر والتقسيم :

(١) انظر الاقتراح ص ١٩٦.١٩٧، والخصائص (٣/٣٠٢).

(٢) الفيض (٢/٩٦٣) .

(٣) الفيض (٢/٩٦٤) .

(٤) المحصول (٥/٢٩٩ - ٣٠٠) .

(٥) الاقتراح ١٩٧.

ينقل السيوطي عن ابن جني قال : ((مثاله : إذا سئلت عن وزن مروان فتقول لا يخلو إما أن يكون فَعْلَانُ أو مَفْعَالًا أو فَعْوَالًا هذا ما يحتمله ثم يفسد كونه مفعالا أو فعوالا بأنهما مثالان لم يجيئا فلم يبق إلا فعلان .

قال ابن جني : وليس لك أن تقول في التقسيم : ولا يجوز أن يكون فعوان ومفعولا أو نحو ذلك ؛ لأن هذه ونحوها أمثلة ليست موجودة أصلا، ولا قريبة من الوجود بخلاف مفعال فإنه ورد قريب منه وهو مفعال بالكسر ك محراب وفعال ورد قريب منه وهو فعال بالكسر ك قرواش ، وكذلك تقول: في مثل أَيْمُنٍ من قوله :

يَبْرِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمَلٍ^(١)

لا يخلو إما أن يكون أَفْعَالًا أو فَعْلُنًا أَيْفَالًا أو فَيْعُلًا ؛ لأن الأول كثير ك أكلب وفعلن له نظير في أمثلتهم نحو : خبلن وعجلن وأيفل نظيره أينق وفيعل نظيره صيرف ، ولا يجوز أن يقول : ولا يخلو أن يكون أَيْفَعًا ولا فَعْمَلًا ولا أْفَعْمًا ونحو ذلك لأن هذه أمثلة لا تقرب من أمثلتهم فيحتاج إلى ذكرها في التقسيم ((^(٢)).

* وذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن الأنباري قال: ((الاستدلال بالتقسيم قسمان : أحدها: أن تذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعا فيبطل بذلك قوله وذلك مثل أن يقول : لو جاز دخول اللام في خبر لكن لم يخل إما أن تكون لام التوكيد لأنها إنما حسنت مع إن لاتفاقهما في المعنى وهو التأكيد ولكن ليست كذلك وبطل أن تكون لام القسم لأنها إنما حسنت مع إن لأن إن تقع في جواب

(١) وهو في كتاب سيبويه (٢٢١/١) (٢٩٠/٣) (٦٠٧/٣) لأبي النجم ، والخصائص (١٣٠/٢) لأبي النجم ، (٦٨/٣) غير منسوب ، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٧٥/٣) لأبي النجم ، ولسان العرب : جزل ، وذال ، وشمل لأبي النجم ، والخزانة (٤٥٤/٦) لأبي النجم ، وغير منسوب (٣٤٥/٢) .

(٢) الاقتراح ١٩٧-١٩٩ ، والخصائص (٦٩/٣) .

القسم كاللام ولكن كذلك ، وإذا بطل أن تكون لام التوكيد ولام القسم بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها .

والثاني : أن تذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق بالحكم به من جهته فيصح قوله ، وذلك كأن يقول: لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو قام القوم إلا زيدا : إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية إلا أو بـ إلا لأنها بمعنى أستثني أو لأنها مركبة من إن المخففة ولا أو لأن التقدير فيه إلا أن زيدا لم يعم **والثاني** باطل بنحو قام القوم غير زيد فإن نصب غير لو كان بـ لا لصار التقدير: إلا غير زيد وهو يفسد المعنى ، وبأنه لو كان العامل إلا بمعنى أستثني لوجب النصب في النفي كما في الإيجاب لأنها فيه أيضا بمعنى أستثني ولجاز الرفع أيضا بتقدير امتنع لاستوائهما في حسن التقدير كما أورد ذلك عضد الدولة علي بن أبي علي ، حيث أجابه بذلك . **والثالث** باطل بأن إن المخففة لا تعمل وبأن الحرف إذا ركب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر .

والرابع : باطل بأن أن لا تعمل مقدرة وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية إلا ((^(١)).

*ونقل السيوطي عن أبي البقاء في التبيين قال : ((الدليل على أن نعم وبئس فعلان السبر والتقسيم وذلك أنهما ليسا حرفين بالإجماع وقد دل الدليل على أنهما ليسا اسمين لوجهين :

أحدهما : بناؤهما على الفتح ولا سبب له لو كانا اسمين لأن الاسم إنما بني إذا أشبه الحرف ولا مشابهة بين نعم وبئس وبين الحرف فلو كانت اسما لأعربت .

(١) الاقتراح ١٩٩-٢٠١ ، وانظر لمع الأدلة ٢٧-٣١ .

والثاني : أنها لو كانت اسماً لكانت إما جامداً أو وصفاً ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر لأنها من نعم الرجل إذا أصاب نعمة والمنعم عليه يمدح ولا يجوز أن يكون وصفاً إذ لو كانت كذلك لظهر الموصوف معها ولأن الصفة ليست على هذا البناء ، وإذا بطل كونها حرفاً وكونها اسماً ثبت أنها فعل ((^(١)).

*ونقل السيوطي عن ابن فلاح في المغني قال : ((الدليل على أن كيف اسم السبر والتقسيم فنقول لا يجوز أن تكون حرفاً لحصول الفائدة منها مع الاسم وليس ذلك لغير حرف النداء ولا فعلاً لأن الفعل يليها بلا فاصل نحو : كيف تصنع ؟ فيلزم أن تكون اسماً لأنه الأصل في الإفادة))^(٢).

(٥) **المناسبة** وتسمى الإخالة أيضاً وهي : ((بالخاء المعجمة كأنه مصدر (أخاله) أي صيره خائلاً أي ظاناً))^(٣)؛ وذكر السيوطي عن ابن الأنباري : ((لأن بها يخال أي يظن أن الوصف علة، ويسمى قياسها : قياس علة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد. وحمل المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه))^(٤) .

وذكر السيوطي نقلاً عن ابن الأنباري اختلافهم في وجوب إبراز الإخالة عند المطالبة ، هل يجب أم لا ؟ : ((فذهب قوم إلى أنه لا يجب إبراز الإخالة وذلك مثل

(١) الاقتراح ٢٠١، وانظر التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٢٧٦.٢٧٥، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط/١ مكتبة العبيكان ١٤٢١هـ. ٢٠٠٠م.

(٢) انظر الاقتراح ص ٢٠١-٢٠٢ .

(٣) الفيض (٢/٩٨٢) .

(٤) الاقتراح ٢٠٢، ولمع الأدلة ١٢٣.

أن يدل على جواز تقديم خبر كان عليها فيقول : هي فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياسا على سائر الأفعال المتصرفة، فيطالبه بوجه الإخالة والمناسبة .

وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجب إبراز الإخالة بأن المستدل أتى بالدليل بأركانه، فلا يبقى عليه إلا الإتيان بوجه الشرط، وهو الإخالة، وليس على المستدل بيان الشروط، بل يجب على المعارض بيان عدم الإخالة التي هي الشرط، ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده، وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها وذلك لا يجوز .

وذهب آخرون إلى أنه يجب إبراز الإخالة وتمسكوا في الدلالة على أنه يجب إبراز الإخالة بأن الدليل إنما يكون دليلا إذا ارتبط به الحكم وتعلق به، وإنما يكون متعلقا إذا بان وجه الإخالة ولا يكتفي في ذلك ينطلق عليه القياس من غير بيان ولا ارتباط وهذا ليس بصحيح .

وقولهم: إنه إنما يكون دليلا إذا ارتبط به الحكم وتعلق به فنقول: الارتباط موجود فإنه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قد قامت عليه البينة بعد الدعوى.

فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فبمنزلة إبانة عدالة الشهود فلا يجب ذلك على المدعي ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود فكذلك ليس على المستدل إبراز الإخالة وإنما المعارض أن يقدح ((^(١)).

(٦) الشبه : يذكره السيوطي في مسالك العلة، وجعله ابن الأنباري من قياس الشبه ، كما جعل الإخالة من قياس العلة ، والشبه هو: ((أن يحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه، غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل))^(٢) .

(١) انظر الاقتراح ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ، ولمع الأدلة ١٢٣-١٢٤ .

(٢) الاقتراح ٢٠٣ ، ولمع الأدلة ١٠٧-١٠٩ .

ومثل له ابن الأنباري كما ذكر عنه السيوطي : ((وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم، أو بأنه يدخل عليه (لام) الابتداء كالاسم، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه، وليس شيء من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل، إنما هو إزالة اللبس كما تقدم))^(١). وذكر السيوطي عن الأنباري قال: ((وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمسك به في الأصح كقياس العلة))^(٢).

(٧) الطرد: الطرد لغة : التتابع ، جاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس : ((ويقال: اطَّرد الشيء اطراداً، إذا تابع بعضه بعضاً، وإنما قيل ذلك تشبيهاً، كأنَّ الأول يطردُ الثاني))^(٣).

وفي الاصطلاح : وهو كما يقول السيوطي فيما ينقله عن ابن الأنباري ، قال ابن الأنباري : ((وهو الذي يوجد معه الحكم، وتقعد الإخاله في العلة))^(٤) .

اختلاف العلماء في كونه حجة :

ذكر السيوطي عن ابن الأنباري : ((فقال قوم : ليس بحجة؛ لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف وإعراب ما لا ينصرف لما كان ذلك الطرد يغلب على الظن أن بناء ليس لعدم التصرف ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف بل نعلم يقيناً أن ليس إنما بني لأن الأصل في الأفعال البناء وأن ما لا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب ، وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها

(١) الاقتراح ٢٠٣، ولمع الأدلة ١٠٩.

(٢) انظر الاقتراح ٢٠٠٣

(٣) معجم مقاييس اللغة (٤٥٥/٣) .

(٤) الاقتراح ٢٠٣، ولمع الأدلة ١١٠.

علم أن مجرد الطرد لا يكتفى به فلا بد من إخاله أو شبهه . ويدل على أن الطرد لا يكون علة أنه لو كان علة لأدى إلى الدور ألا ترى أنه إذا قيل له : ما الدليل على صحة دعواك ؟ فيقول : أن أدعي أن هذه العلة علة في محل آخر فإذا قيل له وما الدليل على أنها علة في محل آخر ؟ فيقول دعواي أنها علة في مسألتنا فدعواه دليل على صحة دعواه . فإذا قيل له : ما الدليل على أنها علة في الموضوعين معا ؟ فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علة فإذا قيل له إن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة فما الدليل على أن الحكم لا يثبت بها في المحل الذي هو فيه ؟ فيقول كونها علة . فإذا قيل وما الدليل على كونها علة ؟ فيقول وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه فيصير الكلام دورا .

وقال قوم إنه حجة واحتجوا على ذلك بأن قالوا الدليل على صحة العلة اطرادها ، وسلامتها من النقص . ورد هذا القول ؛ لأنهم جعلوا الطرد دليلا على صحة العلة وادعوا هنا أنها العلة نفسها وليس من ضرورة كونه دليلا على صحة العلة أن يكون هو العلة؛ بل ينبغي أن يثبتوا العلة، ثم يدلوا على صحتها بالطرد؛ لأن الطرد نظر ثانٍ بعد ثبوت العلة ((^(١)).

(٨) إلغاء الفارق:

أي إلغاء الفارق بين الأصل والفرع ، وهو كما يذكر السيوطي هو: ((بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر، فيلزم اشتراكهما، مثاله: قياس الظرف على المجرور في الأحكام بجامع أن لا فارق بينهما، فإنهما مستويان في جميع الأحكام، وإنما وقع الخلاف في هذه المسألة)) (^(٢)).

(١) انظر الإقتراح ٢٠٠٣-٢٠٠٥، ولمع الأدلة ١١٠-١١٢.

(٢) الإقتراح ٢٠٥.

هذه مسالك العلة التي ذكرها السيوطي في أصول النحو ، وهي موجودة كذلك عند الأصوليين ، والفرق بينها في الأمثلة والتطبيق ، وأهمية هذه المسالك أظهر في أصول الفقه منها في أصول النحو ، ولكن النحاة حالوا تطبيق هذه الأصول كما فعل الفقهاء .^(١)

هذه هي المقومات التي بنى عليها النحاة العلل النحوية ، وتحليل هذه التعليقات يكشف عن دقة بالغة في ما قدمه السيوطي من حصر لمسالك التحليل في البحث النحوي ، ولا تكاد تخرج علة النحاة عن هذه الطرق الثمانية ، على أن بعض الباحثين لهم مآخذ على هذه المسالك .

المطلب العاشر: قواعد العلة:

وهي الطعون التي توجه للعلة ، والطرق التي تدل على إبطالها ، ويشترط في العلة سلامتها من القرح ، أي مما يفسدها ، فحينئذ لا معنى للتعليل بها ، وبمعنى آخر لا تصلح لكي يعلل بها ، ومن ثم يبطل الحكم الذي عللت به . وقد ذكر السيوطي منها تسعة :

(١) النقص: ذكر السيوطي عن ابن الأنباري قال: ((وهو وجود العلة، ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العلة)).^(٢)

اختلاف العلماء في اشتراط الطرد في العلة :

يذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن الأنباري قال : ((الأكثرون على أن الطرد شرط في العلة، وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع، كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع؛ لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة؛ لوجود

(١) انظر أصول النحو عند السيوطي ٣٤٥.

(٢) انظر الإعراب في جمل الإعراب ص ٦٠.

علة وقوع الفعل عليه، وجر كل ما دخل عليه حرف الجر، لوجود عامله، وكذلك وجود الجزم في كل ما دخل عليه حرف الجزم؛ لوجود عامله ، وإنما وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة هاهنا؛ لأن العلة النحوية كالعلة العقلية، ولا خلاف في أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية. وقال قوم: إن الطرد ليس بشرط في العلة، فيجوز أن يدخلها التخصيص^(١)، وذلك لأن هذه العلة دليل على الحكم بجعل جاعل، فصارت بمنزلة الاسم العام، فكما يجوز تخصيص الاسم العام فكذلك ما كان في معناه، وكذلك إذا جاز التمسك بالعموم المخصوص، فكذلك بالعلة المخصوصة^(٢).

أمثلة للنقض والجواب عن النقض :

ونقل السيوطي عن ابن الأنباري أيضاً قال : ((مثال النقض أن يقول: إنما بنيت حذام وقطام ورقاش لاجتماع ثلاث علل، وهي التعريف والتأنيث والعدل. فنقول هذا ينتقض بـ(أذربيجان) فإن فيه ثلاث علل بل أكثر وليس بمبني))^(٣).

ثم أجاب عن النقض بقوله : ((والجواب عن النقض أن يمنع مسألة النقض، إن كان فيها منع، أو يدفع النقض باللفظ أو بمعنى في اللفظ .

فالمنع مثل أن تقول: إنما جاز النصب في نحو يا زيد الظريف حملاً على الموضع؛ لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم. فيقال: هذا ينتقض بقولهم: يا أيها الرجل؛ فإن الرجل وصف لمنادى مفرد مضموم، ولا يجوز فيه النصب. فنقول لا نسلم أنه لا يجوز فيه النصب. ويمنع على مذهب من يرى جوازه.

(١) انظر لمع الأدلة ص ١١٢.

(٢) الاقتراح ٢٠٦، ولمع الأدلة ١١٢.

(٣) انظر جدل الإعراب ص ٦٠.

والدفع [ينتقض] باللفظ مثل أن يقول في حد المبتدأ "كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً" فيقال: هذا ينتقض بقولهم: إذا زيد جاءني أكرمته، ف(زيد) قد تعرى من العوامل اللفظية ومع هذا فليس مبتدأ. فيقول: قد ذكرت في الحد ما يدفع النقض؛ لأنني قلت لفظاً أو تقديراً. وهو وإن تعرى لفظاً لم يتعر تقديراً فإن التقدير إذا جاءني زيد.

والدفع بمعنى في اللفظ مثل أن يقول إنما ارتفع يكتب في نحو: مررت برجل يكتب لقيامه مقام الاسم وهو كاتب. فيقول: هذا ينتقض بقولك: مررت برجل كتب فإنه فعل قد قام مقام الاسم وهو كاتب وليس بمرفوع. فنقول قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجبا للرفع إذا كان الفعل معرباً وهو الفعل المضارع نحو يكتب، و(كتب) فعل ماض والفعل الماضي لا يستحق شيئاً من الإعراب فلما لم يستحق من جنس الإعراب منع الرفع الذي هو نوع منه فكأننا قلنا هذا الفعل المستحق للإعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع فلا يرد النقض بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئاً من الإعراب، أما على من يرى تخصيص العلة فإن النقض غير مقبول ((^(١)).

ويعلق ابن الأنباري تعليقا مهما، لم يذكره السيوطي، على قول يرى تخصيص العلة، وأن هذا النقض غير مقبول، بقوله: ((وليس بصحيح لأن العلة المخيلة إنما جاز التمسك بها لأنها توجب غلبة الظن في كونها علة للحكم، فإذا رأيناها موجودة وحكم معها لم يغلب على الظن كونها علة ((^(٢)).

(٢) **تخلف العكس:** ومن شروط العلة أن تكون منعكسة كما يذكر السيوطي، وهذا رأى الأكثرين حيث ينتقي الحكم عند انتفاء العلة؛ فكما انتفت العلة انتفى الحكم. يقول السيوطي: ((ومنها تخلف العكس، بناء على أن العكس شرط في العلة وهو

(١) انظر جدل الإعراب ٦١٠٦٠.

(٢) انظر الجدل ٦٢.

رأي الأكثرين وهو، أن يعدم الحكم عند عدم العلة ؛ كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظاً أو تقديراً وعدم نصب المفعول؛ لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديراً. وقال قوم : إنه ليس بشرط لأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدمه^(١) .

ومثال تخلف العكس قول بعض النحاة: ((في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ نحو (زيد أمامك) : إنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر بل حذف الفعل واكتفى بالظرف منه وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه قبل حذف الفعل)).^(٢)

(٣) عدم التأثير: وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه.

نكر السيوطي من قواعد العلة عدم التأثير للوصف في الحكم وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه ولا إخاله ، ونقل عن ابن الأنباري أن هذا الوصف لا يلحق بالعلة ؛ لأنه يعد حشواً فيها ، فيقول : قال ابن الأنباري : ((الأكثر على أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخاله سواء كان لدفع نقض أو غيره ، بل هو حشو في العلة ، وذلك مثل أن يدل على ترك صرف (حبلي) فيقول : وإنما امتنع من الصرف؛ لأن في آخره ألف التانيث المقصورة ، فوجب أن يكون غير منصرف ، كسائر ما في آخره ألف التانيث المقصورة ، فذكر المقصورة حشو لأنه لا أثر له في العلة لأن ألف التانيث لم تستحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة بل لكونها للتانيث فقط ، ألا ترى أن الممدودة سبب مانع أيضاً واستدل على عدم

(١) الاقتراح ٢٠٨.

(٢) انظر الاقتراح ص ٢٠٨.

الجواز بأنه لا إخاله فيه ولا مناسبة وإذا كان خاليا عن ذلك لم يكن دليلا لم يجز إلحاقه بالعلة^(١) .

وذهب بعضهم إلى يجوز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم المناسبة أو الإخاله لدفع النقض ، يقول السيوطي عن الأنباري : ((وقال قوم: إذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشوا لأن الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين .

أحدهما : أن يكون لها تأثير .

والثاني : أن يكون فيها احتراز ، فكما لا يكون ما له تأثير حشوا فكذلك ما فيه احتراز حشوا^(٢) .

وعقب ابن الأنباري على هذا الرأي بقوله : ((وهذا ليس بصحيح ؛ لأن ما له تأثير، فيه تأثير واحتراز ، فلوجود الشرطين جعل علة ، وما ذكر للاحتراز فقط فقد فيه أحد الشرطين فلا يعتد به^(٣) .

وقد عقد ابن جني بابا تحت عنوان : (باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط^(٤)) ، وقد نقل عنه السيوطي قائلا ((وقال ابن جني في الخصائص : قد يزداد في العلة صفة لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدر إسقاطها فيها كقولهم: في همز أوائل : أصله : أوائل فلما اكتنف الألف واوان ، وقربت الثانية منهما من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل؛ تنبيها على غيره من المغيرات في معناه ، وليس هناك ياء قبل الطرف مقدرة ، وكانت الكلمة جمعا ثقل ذلك ،

(١) الاقتراح ٢٠٩ ، ولمع الأدلة ١٢٥ .

(٢) الاقتراح ٢٠٩ ، ولمع الأدلة ص ١٢٥ .

(٣) لمع الأدلة ١٢٩ .

(٤) الخصائص (١/١٩٤) .

فأبدلت الواو همزة فصار (أوائل) ، فهذه علة مركبة من خمسة أوصاف محتاج إليها إلا الخامس .

فقولك : ولم يؤثر ... إلى آخره احتراز من نحو قوله :

تسمع من شذائها عَوَاوِلًا (١)

وقولك : وليس هناك ياء مقدرة لئلا يلزمك نحو قوله (٢) :

وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ (٣)

لأن أصله (عواوير) . (٤)

وقولك : وكانت الكلمة جمعا غير محتاج إليه ؛ لأنك لو لم تذكره لم يخل ذلك بالعلة ، ألا ترى أنك لو بنيت من (قلت) و (بعث) واحدا على فواعل أو أفاعل لهمزت كما تهمز في الجمع ، لكنه ذكر تأنيسا ، من حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو : حقي ودلي فذكر هنا تأكيدا و وجوبا (٥) .

(١) البيت من الرجز ، ولم أهدد لقائله . ورد في الخصائص (١٩٤/١) ، ولسان العرب (ع و ل) .

(٢) هو جندل بن المثنى الطهوي ، من تميم : شاعر راجز ، كان معاصرا للراعي ، وكان يهاجيه ، توفي سنة ٩٠ هـ . الأعلام للزركلي (٢ / ١٤٠) .

(٣) البيت من الرجز لجندل بن المثنى الطهوي . انظر الكتاب (٣٧٠/٤) وشرح المفصل لابن يعيش (٣٢١/٣) ، ولسان العرب (ع و ر) ، وشرح الأشموني (٩١/٤) .

(٤) فأصله كما أشار (عواوير) : لأنه جمع (عوار) ؛ وهو الرمد ؛ فهو مفاعل ؛ كطواويس ، لا مفاعل ؛ فلذلك صح ، وعكسه قول الآخر : فيها عيائيل اسود ونمر . فأبدلت الهمزة من يا مفاعل ؛ لأن أصله مفاعل ؛ لأن عيائيل جمع عيل بكسر الياء ، واحد عيال ، والياء زائد للإشباع . انظر أوضح المسالك (٤٠٠/٤) .

(٥) الاقتراح ٢٠٩-١١٠ .

وذكر عن ابن جني: ((ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلا البتة كقولك في رفع (طلحة) من نحو جاءني طلحة : إنه لإسناد الفعل إليه ، ولأنه مؤنث وعلم، فذكر التأنيث والعلمية لغو لا فائدة له))^(١).

(٤) القول بالموجب:

وهو تسليم ما جعله المستدل موجبا لدليله مع بقاء الخلاف كما هو.^(٢)

نقل السيوطي عن ابن الأنباري قال : ((وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجبا للعلة مع استبقاء الخلاف؛ ومتى توجه كان المستدل منقطعا ؛ فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعا))^(٣).

ومثال ذلك: ((أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على العامل في الحال إذا كان العامل فيها فعلا متصرفا وذو الحال اسما ظاهرا نحو راكبا جاء زيد فيقول : جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال . فيقول له الكوفي: أنا أقول بموجبه فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمراً))^(٤).

فالبصري - هنا يستدل البصري على جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف

بجواز تقديم معمول الفعل المتصرف في غير الحال نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾^(٥)

(١) انظر الخصائص (١٩٥/١) ، والاقتراح ص ٢١٠.

(٢) روضة الناظر (٣٩٥/٢) .

(٣) الاقتراح ٢١١ ، وجدل الإعراب ٥٦.

(٤) انظر الاقتراح ص ٢١١، وجدل الإعراب ٥٧، ٥٦.

نَقَهَرَ^(١) فكذلك في الحال . فيقول له الكوفي: أنا أقول بموجبه فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمرًا نحو: (راكبا جئت)^(٢) .

(٥) فساد الاعتبار:

وهو يذكر كما السيوطي عن ابن الأنباري: ((وهو أن يستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب))^(٣) .

ومثال ذلك: ((يقول البصري: الدليل على أن ترك صرف ما لا ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل في الاسم الصرف ، فلو جوزنا ترك صرف ما لا ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل، فوجب أن لا يجوز قياسا على مد المقصور .

فيقول له المعترض: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب ، وهو لا يجوز، فإنه قد ورد النص عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة))^(٤) .

ثم يذكر السيوطي أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل من طرف المستدل بالقياس فيقول: والجواب: الطعن في النقل المذكور إما في إسناده وذلك من وجهين:

أحدهما: أن يطالبه بإثباته وجوابه: أن يسنده أو يحيله على كتاب عند أهل اللغة.

والثاني: القدح في راويه وجوابه: أن يبدي له طريقا آخر .

(١) سورة الضحى ٩ .

(٢) انظر الإصباح ٣١٦، وأصول النحو عند السيوطي ٣٤٩ .

(٣) الاقتراح ٢١١، وجدل الإعراب ٥٤ .

(٤) الاقتراح ٢١٢، و جدل الإعراب ص ٥٤

وإما في متته وذلك من خمسة أوجه :

أحدها : التأويل بأن يقول الكوفي : الدليل على ترك صرف المنصرف قوله^(١) :

وممنْ وَلَدُوا عَامٍ رُ ذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ^(٢)

فيقول له البصري : إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة والحمل على المعنى كثير في كلامهم .

الثاني : المعارضة بنص آخر مثله فيتساقطان ويسلم الأول كأن يقول الكوفي :
الدليل على أن إعمال الأول في (باب التنازع) أولى قول الشاعر^(٣) :

وقَدْ نَعْنَى بِهَا وَتَرَى عَصُورًا^(٤)

فيقول له البصري : هذا معارض بقول الآخر :

ولكنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ^(٥)

الثالث : اختلاف الراوية كأن يقول الكوفي : الدليل على جواز مد المقصور في
الضرورة قوله :

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ^(٦)

(١) هو حرثان بن الحارث بن محرث بن ثعلبة، من عدوان، ينتهي نسبه إلى مضر: شاعر حكيم شجاع جاهلي، المشهور بذى الإصبع العدواني . الأعلام (١٧٣/٢) .

(٢) الإنصاف(٦٤/١) والأغاني (٩٠/٣) ، وشرح المفصل لابن يعيش(١٨٩/١)، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط/١، دار الكتب العلمية . بيروت ، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م ، ولسان العرب (ع م أ)

(٣) قائله المرار الأسدي ، ولم أعثر له على ترجمه .

(٤) هذا صدر بيت ، وعجزه : وبها يقتدنا الخرد الخدالا . انظر كتاب سيبويه (٧٨/١).

(٥) البيت للفريزدي في ديوانه ص ٦٠٦ بلفظ : ولكن عدلا لو سببت وسبني، وكتاب سيبويه (٧٧/١) .

(٦) هذا عجز بيت لم ينسب إلى قائل معين وصدده: سيغنيني الذي أغناك عني...، انظر أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري (٢٨٣/٤)، بتحقيق: يوسف بركات هبود، دار الفكر -بيروت-لبنان، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م،

فيقول له البصري : الراوية (غَنَاءُ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وهو ممدودٌ .

الرابع : منع ظهور دلالاته على ما يلزم منه فساد القياس كأن يقول البصري: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أنه يسمى مصدرا والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل فلو لم يصدر عنه الفعل لما سمي مصدرا . فيقول له الكوفي : هذا حجة لنا في أن الفعل أصل للمصدر، فإنه إنما يسمى مصدرا لأنه مصدر عن الفعل كما يقول : مَرْكَبٌ قَارَةٌ وَمَشْرَبٌ عَذْبٌ أَي مَرْكُوبٌ وَمَشْرُوبٌ)) (١) .

الخامس الاستدلال بما لا يقول به : ولم يذكر السيوطي هذا الوجه الخامس ، وذكره ابن الأنباري ، وهو أن يدعى المعترض أن المستدل استدل بما يقول به (٢) .

مثال ذلك : ((أن يقول البصري : الدليل على أن واو (رب) لا تعمل ، و إنما العمل لـ (رب) المقدره أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها في نحو قوله :

رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ^(٣)

فيقول له الكوفي : إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول به ، فكيف يجوز لك الاستدلال به ؟)) (٤) .

(٦) فساد الوضع :

والتصريح، لخالد الأزهرى (٤١/٥) تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط/٢، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م . ، وشرح الأشموني (٣٦٥/٣) تحقيق حسن حامد، ط/١، دار الكتب العلمية ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .

(١) انظر الاقتراح ص ٢١٤ ، وجدل الإعراب ٥٤ .

(٢) أصول النحو عند السيوطي ٣٥٠ .

(٣) البيت ، لجميل بن معمر العذري ، وهو أحد عشاق العرب المشهورين . انظر المقاصد النحوية (٤٨٩/٢) ، والشعر والشعراء (٤٢٥/١) .

(٤) جدل الإعراب ٤٧-٤٨ .

وهو كما يقول ابن الأنباري : ((وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضي))^(١) .

وذلك مثل: ((أن يقول الكوفي : إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا من الألوان ، فيقول له البصري : قد علقت على العلة ضد المقتضي؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع ، فإذا لم يجز مما كان فرعا لملازمته المحل، فلأن لا يجوز مما كان أصلا وهو ملازم للمحل أولى .

والجواب: أن يبين عدم الضدية أو يسلم له ذلك ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضا من وجه آخر))^(٢) .

(٧) المنع للعلة :

وهو نوعان ؛ لأنه قد يكون في الأصل أو الفرع .

فأما منع العلة في الأصل فمثل: ((أن يقول البصري : إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوي فأشبهه الابتداء في الاسم المبتدأ ، والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه ، فيقول له الكوفي: لا أسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ))^(٣) .

وأما المنع للعلة في الفرع مثل : ((أن يقول البصري : الدليل على أن فعل الأمر مبني؛ أن دراكٍ ونزالٍ وتراكٍ وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال مبنية ؛ لقيامها قيامه ولولا أنه مبني وإلا لما بنى ما قام مقامه ، فيقول له الكوفي : لا أسلم أن نحو دراكٍ ونزالٍ وتراكٍ إنما بنى لمقامه مقام فعل الأمر وإنما بنى لتضمنه لام الأمر .

(١) الاقتراح ٢١٤، و جدل الإعراب ٥٥ .

(٢) الاقتراح ٢١٤، و جدل الإعراب ٥٥-٥٦، و الإنصاف مسألة ١٦ .

(٣) الاقتراح ٢١٥، والإعراب في جدل الإعراب ٥٨ .

والجواب عن منع العلة أن يدل على وجودها في الأصل أو الفرع بما يظهر به فساد المنع ((^(١)).

(٨) المطالبة بتصحيح العلة:

وهو أن يطالب المعترض بتصحيح العلة ، فيعجز المستدل على التدليل على صحتها وثبوتها .

يقول السيوطي فيما ينقله عن ابن الأنباري: ((والجواب أن يدل على ذلك بشيئين: التأثير وشهادة الأصول.

فالأول: وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها كأن يقول: إنما بنيت (قبل) و(بعد) على الضم لأنها اقتطعت عن الإضافة. فيقال : وما الدليل على صحة هذه العلة ؟ فيقول: التأثير وهو وجود البناء لوجود هذه العلة، وعدمه لعدمها ألا ترى أنه إذا لم يقطع عن الإضافة يعرب فإذا اقتطع عنها بني فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب. **والثاني:** كأن يقول : إنما بنيت (كيف) و(أين) و(متى) لتضمنها معنى الحرف. فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة ؟ فيقول : إن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا)) (^(٢)).

(٩) المعارضة:

وهو : ((وهو أن يعارض المستدل بعله مبتدأة ، تقتضي خلاف علة المستدل))(^(٣)

(١) الاقتراح ٢١٥، و جدل الإعراب ص٥٨، والإنصاف مسألة ٧٢،٥، ٧٤.

(٢) الاقتراح ٢١٥-٢١٦، و جدل الإعراب ص٥٩.

(٣) الاقتراح ٢١٦، والإصباح ٣٣٠، و جدل الإعراب ٦٢.

وقد اختلف العلماء في قبولها ؛ ف((الأكثرون على قبولها لأنها دفعت العلة وقيل: لا تقبل لأنها؛ تصد لمنصب الاستدلال، وذلك رتبة المسئول لا السائل))^(١) .

ومثال المعارضة : ((أن يقول الكوفي في الأعمال: إنما كان إعمال الأول أولى لأنه؛ سابق وهو صالح للعمل فكان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به ، فيقول البصري: هذا معارض بأن الثاني أقرب إلى الاسم، وليس في إعماله نقص معنى، فكان إعماله أولى))^(٢) .

(١) الاقتراح ٢١٦، وجدل الإعراب ص ٦٢ .

(٢) الاقتراح ٢١٦، وجدل الإعراب ص ٦٢، ولمع الأدلة ص ١٣٢ .

المبحث الرابع

أدلة شتى عند السيوطي

المطلب الأول: الإجماع.

يذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن جني في الخصائص قال : ((وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا لأنه لم يرد في القرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص بذلك في كل الأمة وإنما هو علم ينتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره " . إلا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان))^(١).

الإجماع كما سبق القول فيه ثلاثة أنواع^(٢) :

الأول إجماع الرواة : هو أن يتفق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد ، وقد تناولها الباحث في الفصل الثالث ، فلا داعي لإعادته .^(٣)

الثاني إجماع العرب : عرض السيوطي في كتاب الاقتراح لإجماع العرب من النحاة والرواة ، واعتد به أصلاً يحتج به إن ثبت الوقوف عليه ، قال : ((وإجماع العرب حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه؟! ومن صورته أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ، ويسكتون عليه.

قال ابن مالك في (شرح التسهيل): ((استدل على جواز توسط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق:

(١) انظر الخصائص (١/١٨٩، ١٩٠).

(٢) انظر ١١٤.

(٣) انظر ١١٤.

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشْرٌ^(١)

ورده المانعون بأن الفرزدق تميمي، تكلم بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين فلم
يصب .

ويجاب بأن الفرزدق كان له أصدقاء من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن
يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه، مبادرين لتخطئته ، ولو جرى شيء من ذلك لنقل؛
لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع
أضداده الحجازيين والتميميين على تصويبه قوله^(٢) .

صور لإجماع العرب عند السيوطي :

١- أمس : ((اسم معرفة متصرف يستعمل في موضع رفع ونصب وجر وهو
اسم زمان موضوع لليوم الذي أنت فيه أو ما هو في حكمه في إرادة القرب فإن
استعمل ظرفا فهو مبني على الكسر عند جميع العرب))^(٣) .

٢- فعال : ((واتفق الحجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء فعال المعدول
على الكسر إذا كان مصدرا ومأخذه السماع كفجار وحماذ ويسار ...))^(٤) .

٣- كعسب : ((لإجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل وهو منقول من كعسب
فعل وهو العدو الشديد مع تداني الخطى))^(٥)

(١) انظر ديوان الفرزدق ص ١٦٧ .

(٢) انظر الاقتراح ١٤٩، و شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٥٦.٣٥٥)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي
السيد، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م.

(٣) الهمع (٢/١٨٧) .

(٤) المرجع السابق (١/١٠٩) .

(٥) المرجع السابق (١/١١٣) .

٤- البدء بالساكن : ((لا يبتدأ بساكن وهو محال في كل لغة أما في الألف فبالإجماع))^(١) .

٥- ((وعلم من القيود أن المتصل والمنقطع المقدم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الإتيان بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة الشهيرة نح ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءَ الظَّنِّ ﴾^(٢) ، وقال :

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً * * (٣)

﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾^(٤) ، وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة إغناؤه عن المستثنى منه نحو ما في الدار أحد إلا زيد قال :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ
إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ^(٥)

فإن لم يصح إغناؤه نحو ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر تعين نصبه عند جميع العرب))^(٦) .

٦- يقول في باب المفعول فيه : ((واستقبح جميع العرب التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف كقولك سير عليه قديماً أو حديثاً أو طويلاً فهذه

(١) الهمع (٤٤٤/٣) .

(٢) سورة النساء ١٥٧ .

(٣) هذا صدر بيت ، وعجزه : وما لي إلا مذهب الحق مذهب ، وقائله هو كميث بن زيد الأسدي ، شاعر إسلامي ، وهو الكميث الأصغر من قصيدة بائية يمدح بها بني هاشم . انظر المقاصد النحوية (٣٤٢/٢) .

(٤) سورة البقرة ٢٤٩ .

(٥) قائله هو جران العود . انظر المقاصد النحوية (٣٣٩/٢) ، وخزانة الأدب (١٧/١٠) .

(٦) الهمع (٢٥٧-٢٥٥/٢) .

أوصاف عرض حذف موصوفها وانتصب على الظرفية فلم تصرف فيها فقل سير عليه قديم أو حديث أو طويل قبح ذلك))^(١) .

الثالث إجماع النحاة : المقصود به اجتماع أهل البلدين . البصرة والكوفة ، وقد تناول الباحث إجماع النحاة بالدراسة حول كلام ابن جني عن الإجماع فليرجع إليه^(٢) ، ومن المهم أن نذكر شيئاً مما قاله السيوطي في إجماع النحاة .

أمثلة لإجماع النحاة عند السيوطي :

١- يقول في باب إعراب ما لا ينصرف: ((ما منع صرفه دون علمية وهو الذي ليس أحد علتيه العلمية خمسة أنواع فإذا سمي بشيء منها لم ينصرف أيضا وكذا إذا نكر بعد التسمية .

واستثني من ذلك ما كان أفعال تفضيل مجردا من من فإنه إذا سمي به ثم نكر انصرف بإجماع لأنه لم يبق فيه شبه الوصف إذ لم يستعمل صفة إلا ب من ظاهرة أو مقدره))^(٣) .

٢- يقول في التثنية والجمع : ((للتثنية والجمع شروط أحدها الأفراد فلا يجوز تثنية المثني والجمع السالم ولا المكسر المتناهي ولا جمع ذلك اتفاقا ولا غيره من جموع التكسير ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس إلا أن تجوز به فأطلق على بعضه نحو لبنين وماءين أي ضربين منهما))^(٤) .

(١)الهمع (١٤٥/٢) .

(٢) انظر البحث ١١٦ .

(٣) الهمع (١٢٩/١) .

(٤)المرجع السابق (١٥٤/١) .

- ٣- ((وأما الذين فصيغة وضعت للجمع اتفاقا؛ فلا يجمع))^(١) .
- ٤- يقول في جمع المذكر السالم : ((أن يكون خاليا من تاء التانيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلا كأحمد وعمر أم وضع لمؤنث ثم سمي به مذكر قال أبو حيان فلو سميت رجلا زينب أو سلمى جمع بالواو والنون بإجماع اعتبارا بمسمياتها الآن فإن لم يخل منها لم يجمع بها كأخت وطلحة ومسلمات أعلام رجال))^(٢) .
- ٥- ((ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف بالإجماع))^(٣) .
- ٦- ((إذ وقعت الهاء بعد ساكن فالأفصح اختلاسها سواء كان صحيحا نحو منه وعنه وأكرمه أو حرف علة نحو فيه وعليه... أما بعد الحركة فالأفصح الإشباع إجماعا))^(٤) .
- ٧- ((علم مما تقدم أن المجمع على كونه ضميرا ستة ألفاظ التاء والكاف والهاء وياء المتكلم وأنا ونحن))^(٥) .
- ٨- وكذا ليس ولا يكون اتفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيهما مضمّر لازم الإضمار))^(٦) .
- ٩- يقول عن ضمير الشأن : ((ولا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل))^(٧) .

(١) الهمع (١٥٦/١) .

(٢) الهمع (١٦٦/١) .

(٣) المرجع السابق (٢٢١/١) .

(٤) المرجع السابق (٢٣٠/١) .

(٥) المرجع السابق (٢٤٤/١) .

(٦) المرجع السابق (٢٤٥/١) .

(٧) المرجع السابق (٢٧٢/١) .

١٠- يقول في اسم الإشارة : ((لا خلاف بين النحويين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرف يبين أحوال المخاطب من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث فينصرف كالاسمية بالفتح والكسر ولحوق الميم والألف والنون نحو ذلك))^(١) .

١١- ويرى أن ((المجمع على بنائه الحروف والماضي لعدم وجود مقتضى الإعراب السابق فيهما))^(٢) .

١٢- ((إجماع النحاة على أن الفاء في يعد وبابه إنما حذف لوقوعها بين ياء وكسرة في يوعد لو خرج على أصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها))^(٣) .

المطلب الثاني: الاستصحاب :

الاستصحاب لغةً : طلب المصاحبة أو الملازمة وعدم المفارقة . جاء في القاموس المحيط صحبة كسمعة صحابة .. وصحبة عاشرة واستصحابه : دعاه إلى الصحبة ولازمه .

الاستصحاب في الاصطلاح : في الاصطلاح الفقهي : يعد استصحاب الحال من الأدلة المعتمدة في أصول الفقه ، ولكنه من الأدلة الضعيفة ؛ فهو آخر ما يلجأ إليه المجتهد . وهي أحد الأدلة المختلف فيها وهي : الاستحسان ، والمصالح المرسلة والعرف ، وشرع من قبلنا ، ومذهب الصحابي .

(١)الهمع (١/٣٠٠) .

(٢)الهمع (١/٦٤) .

(٣)المرجع السابق (١/٧٧) .

وهو عند الأصوليين : الحكم على الشيء مما كان ثابتاً له أو منفياً عنه ؛ لعدم قيام الدليل على تغييره ؛ فمعناه عدم قيام الدليل على تغيير حكم سابق ، ولذلك كان ما يلجأ إليه المجتهد .

في الاصطلاح النحوي : كما هو في أصول الفقه ؛ فالتعريف كأنه هو ، وهو كما عرفه ابن الأنباري بقوله : وأما استصحاب الحال ؛ ((هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل)) ، كقولك في نقل الأمر إنما مبنياً لأن الأصل من الأفعال البناء ، وإن ما يعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء^(١)

قال: ((وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب.))^(٢)

وقال في الإنصاف: ((احتج البصريون على عدم تركيب كم بأن الأصل الأفراد والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة))^(٣)

وقال في موضع آخر منه : ((احتج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولم يوجد هنا

(١) انظر أصول النحو عند السيوطي ص (٤١٦) .

(٢) انظر لمع الأدلة ص ١٤١ .

(٣) انظر الإنصاف (٢٥٧/١) .

فبقي فيما عداه على الأصل والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتمدة (((١) .

وقال ابن مالك : ((من قال : أن كان وأخواتها لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليل)) (٢) .

قلت : والمسائل التي استدلت فيها النحاة بالأصل كثيرة جدا لا تحصى كقولهم : الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق ونحوه والأصل في الأسماء الصرف والتذكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد .

وقال الأندلسي في شرح المفصل : ((استدلت الكوفيون على أن الضمير في لولاك ونحوه مرفوع بأن قالوا : أجمعنا على أن الظاهر الذي قام الضمير مقامه مرفوع فوجب أن يكون كذلك في الضمير بالقياس عليه والاستصحاب)) .

وقال ابن الأنباري في أصوله : ((استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء في شبه الحرف أو تضمين معناه وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعتة للاسم)) (٣) .

وقال في جده : ((الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال بأن يذكر دليلا على زواله كأن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر

(١) انظر الإنصاف (١/٣٣٨) .

(٢) انظر شرح التسهيل (١/٣٢٠) .

(٣) انظر لمع الأدلة ص ١٤٢ .

فبيّن أن فهل الأمر مقتطع من المضارع ومأخوذ منه والمضارع قد أشبه الأسماء
وزال عنه استصحاب حال البناء وصار معرباً بالشبه فكذلك فعل الأمر. (١)

والجواب: أن يبين أن ما توهمه دليلاً لم يوجد فبقي التمسك باستصحاب الحال
صحيحاً ((٢).

بين الإجماع واستصحاب الحال :

قد سبق الكلام على أن أدلة النحو عند ابن جني ثلاثة السماع والقياس
والإجماع، وعند ابن الأنباري ثلاثة أيضاً وهي النقل (أي السماع عند ابن جني)
والقياس واستصحاب الحال ، ما السبب الذي دعا بعض النحاة يقتصر على الإجماع
دون استصحاب الحال أو العكس ، وقد أجاب عن ذلك أد. المثني عمر الفاروق
عند حديثه عن الإجماع في الدرس النحوي ، وقد توسع في الإجابة ، وخلاصة
قوله: ((أن الإجماع واستصحاب الحال هما بمثابة الوجهين للورقة الواحدة ، إذ لا
يمكن استصحاب ل حال الأصل دون نظر إلى إجماع العرب الذي بموجبه استصحاب
هذا الأصل وقيل به ... وبسبب قرب ما بين الإجماع واستصحاب الحال استغنى
كلّ من ابن جني والأنباري بأحد الدليل على الآخر في ذكره لأدلة النحو)) (٣) .

بين القياس واستصحاب الحال :

يقول الدكتور محمود أحمد نحلة : ((على أن أهم ما لاستصحاب الحال من أثر
في الدرس النحوي فيما يرى الدكتور تمام حسان أنه دفع النحاة إلى تجريد الأصول
حتى وصلوا إلى ما أسموه (أصل الوضع) و(أصل القاعدة) ، وما ارتبط بذلك من

(١) انظر جدل الإعراب ص ٦٣ .

(٢) الاقتراح ٢٢٥ .

(٣) مجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامي ص ٩٤-٩٨ العدد السادس ، دار جامعة أم درمان
الإسلامية للطباعة والنشر ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ .

عدول عن الأصل ورد إلى الأصل بناءً على قواعد توجيهية محددة ، يقول الدكتور تمام حسان : ((أما فيما يتصل بالاستصحاب فقد كان على النحاة أن يجردوا صوراً أصلية لعناصر التحليل النحوي قبل أن يتكلموا فيما كانت هذه الصور تستصحب في الاستعمال أو يعدل عنها))^(١) .

ويعقب الدكتور نحلة بقوله : ((والذي نراه أقرب إلى القبول أن القياس ، لا الاستصحاب ، هو الذي دفع النحاة إلى تجويد الأصول للقياس عليها ، فالقياس كما رأينا اقترن بمحاولة النحاة الأوائل وضع القواعد التي يدور عليها الاستعمال اللغوي ، وظل له عند النحاة جميعاً مكانة غير منكورة حتى لقد جعل ابن الأنباري النحو كله قائماً على القياس ، ولا كذلك الحال في الاستصحاب وهو عند الأصوليين من الفقهاء آخر مدار الفتوى ، ولا يعد في حقيقة أمره مصدراً من مصادر استنباط الأحكام ، ولكنه إقرار بأحكام ثابتة لم نقف على ما يقتضي تغييرها ، وهو عند الأصوليين من النحاة كما صرح بذلك ابن الأنباري في موضع من كتابه من أضعف الأدلة ، وإذا عارضه دليل آخر من سماع أو قياس أو إجماع فلا عبرة به ، ومن ثم لم نر أحداً من متقدمي النحاة احتقل له ، بل لقد أسقطه ابن جني من أدلة النحو ، ولم يعرف له اعتداد به ، فليس بمستساغ عندنا أن يرد إليه عنصر من أهم عناصر النظرية النحوية عند العرب هو تجريد الأصول ، والأولى أن يرد إلى القياس))^(٢) .

أمثلة لاستصحاب الحال عند السيوطي :

(١) انظر أصول النحو العربي ١٤٧ - ١٤٨ ، والأصول لتمام حسان ص ٦٢ .

(٢) أصول النحو العربي ١٤٨ .

١- يقول في البناء : ((الأصل في البناء السكون ؛لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب، ولأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع ،وإذا عدل إلى الحركة قدم الأخف فالأخف ،وذلك الفتح، ثم الكسر، ثم الضم))^(١).

٢- يقول في باب المضمر: إذا أسند الفعل إلى التاء والنون و ما سكن آخره كضربت وضربن ويضربن واضربن وضربنا .

وعلة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربعة حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ^(٢) ؛ لأن الفاعل كجزء من فعله وحمل المضارع على الماضي وأما الأمر فيسكن استصحاباً ^(٣).

٣- في أنواع الإعراب المقدر يذكر أن منه: ((ما يقدر فيه حركتان فقط الضمة والكسرة وذلك المنقوص وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي والداعي بخلاف نحو كرسي لتشيدها وما جره أو نصبه بالياء لعدم لزومها وظبي ورمي لسكون ما قبلها وعلة التقدير الاستئصال ولذا ظهرت الفتحة لختها على الياء وقد تقدر أيضا ولكن في الضرورة ...وأجازه أبو حاتم السجستاني^(٤) في الاختيار وقال إنه لغة فصيحة وخرج عليه قراءة : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيكُمْ ﴾ ^(٥) ،

(١) الهمع (٧٩/١) .

(٢) قال السيوطي: ((وضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو انطلق والكثير لا يتوالى فيه فمراعاته أولى وبأن تواليها لم يهمل بدليل علبط وعرتن وجندل ولو كان مقصود الإهمال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسدوا باب التأنيث بالتاء نحو شجرة قال وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نا للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال قال أبو حيان والأولى الإضراب عن هذه التعاليل لأنها تخرص على العرب في موضوعات كلامها)) الهمع (٢٢٦/١)

(٣) الهمع (٢٢٦.٢٢٥/١) .

(٤) هو سهل بن محمد النحوي المقرئ اللغوي ، صاحب المصنفات ، حمل العربية عن أبي عبيدة والأصمعي .

وقرأ القرآن على يعقوب، وكتب الحديث عن طائفة ، توفي سنة ٢٥٠ هـ . العبر (١ / ٣٥٨) .

(٥) سورة المائدة ٨٩ . قرأ بها جعفر بن محمد . انظر المحتسب (٣٢٦/١) .

بسكون الياء نعم ما أعرب من مركب إعراب متضايين وآخر أولهما ياء نحو رأيت معدي كرب ونزلت قالي قلا فإنه يقدر في آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف ((^(١)).

٤- يقول عن أمس : ((فإن قارنه (أل) أعرب غالبا نحو إن الأمس ليوم حسن وقال تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ ﴾ ^(٢) ، ومن العرب من يستصحب البناء مع أل قال^(٣) :

وَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ * * بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَعْرُبُ ^(٤)

فكسر السين وهو في موضع نصب عطفًا على اليوم قالوا والوجه في تخريجه أن تكون أل زائدة لغير تعريف واستصحب تضمن معنى المعرفة فاستديم البناء أو تكون هي المعرفة ويجر إضمار الباء فالكسرة إعراب لا بناء ((^(٥)).

٥- يذكر أن من الموصولات (ذا) بشرطين : ((أن تكون غير ملغاة والمراد بالإلغاء أن تتركب مع ما فتصير اسما واحدا وأن تكون بعد استفهام ب(ما) أو (من) كقوله تعالى ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ^(٦) ، أي ما الذي ينفقونه ، ... وأصل ذا الموصولة هي المشار بها جرد من معنى الإشارة واستعمل موصولا بالشروطين المذكورين ((^(٧)).

(١) الهمع (٢١٠-٢٠٨/١).

(٢) سورة يونس ٢٤.

(٣) هو نصيب بن رياح، أبو محجن، مولى عبد العزيز بن مروان: شاعر فحل، مقدم في النسيب والمدائح ، توفي سنة ١٠٨ هـ . الأعلام للزركلي (٨ / ٣١) .

(٤) انظر درة الغواص في أوهام الخواص ٢٥٩ ، ولسان العرب (أمس) ، والمحكم مقلوبه أم س (٨/٥٦٥).

(٥) الهمع (٢/١٩٠-١٩١).

(٦) سورة البقرة ٢١٥.

(٧) الهمع (١/٣٢٧).

٦- يذكر أن: ((الأصل في (من) وقوعها على العاقل ولا يقع على غير العاقل إلا في مواضع ... والغالب في (ما) وقوعها على غير العاقل وقد يقع للعاقل نادرا))^(١).

٧- يذكر أن : ((الأصل تعريف المبتدأ لأنه المسند إليه فحقه أن يكون معلوما لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد وتتكبير الخبر لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل والفعل يلزمه التتكير فرجح تتكبير الخبر على تعريفه))^(٢).

٨- يذكر أن : ((الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو قائم زيد ويجب التزام الأصل لأسباب أحدها أن يوهم التقديم ابتدائية الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو زيد أخوك وأفضل منك أفضل مني فإن كان قرينة جاز التقديم نحو أبو يوسف أبو حنيفة وقوله :

بُنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا^(٣) * *))^(٤) .

٩- ((الأصح أن إن المكسورة الأصل والمفتوحة فرع عنها))^(٥) .

١٠- ((الأصل أن يلي الفاعل الفعل ؛ لأنه منزل منه منزلة الجزء ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو ضرب عمرا زيد ويجب البقاء على الأصل إذا حصل لبس

(١) الهمع (٣٥١/١) .

(٢) المرجع السابق (٣٨٠/١) .

(٣) قال العيني : وهذا البيت استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر والفرضيون على دخول أبناء الأبناء في الميراث وأن الانتساب إلى الآباء والفقهاء كذلك في الوصية وأهل المعاني والبيان في التشبيه ولم أر أحدا منهم عزاه إلى قائله . المقاصد النحوية (٣٤١/١) ، وقال البغدادي : ورأيت في شرح الكرمانى في شرح شواهد الكافية للخببيصي أنه قال هذا البيت قائله أبو فراس همام الفرزدق بن غالب ثم ترجمه والله أعلم بحقيقة الحال . خزنة الأدب (١ / ٤٢٤) .

(٤) الهمع (٣٨٤/١) .

(٥) المرجع السابق (٥٠١/١) .

كأن يخفى الإعراب ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى إذ لا دليل حينئذ على تعيين الفاعل من المفعول ((^(١)).

فيما سبق تقريره يلحظ أن السيوطي له الاهتمام الكبير بتطبيق هذه الأصول .

المطلب الثالث : أدلة فرعية ملحقه بالأصول النحوية :

(١) الاستدلال بالعكس:

يذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن الأنباري قال: ((اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة لا تحصر منها (الاستدلال بالعكس) كأن يقال : لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي أن يكون الأول منصوبا لأن الخلاف لا يكون من واحد من اثنين فلو كان الخلاف موجبا للنصب في الثاني لكان موجبا للنصب في الأول فلما لم يكن الأول منصوبا دل على أن الخلاف لا يكون موجبا للنصب في الثاني))^(٢) .

(٢) الاستدلال ببيان العلة:

ويستدل السيوطي ببيان العلة عند الخلاف حول إيجاب الحكم أو نفيه ، ويذكر فيما ينقله عن ابن الأنباري ضربان :

((أحدهما : أن يبين علة الحكم ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوحد بها الحكم. والثاني : أن يبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم))^(٣).

(١) الهمع (١/٥٨٠) .

(أ) الاقتراح ٢٢٦، ولمع الأدلة ١٢٧.

(ب) الاقتراح ٢٢٦، ولمع الأدلة ١٣٢.

والحكم يدور مع العلة وجودا وعدما ، فأينما وجدت العلة وجد الحكم وبالعكس .
وقد مثل للأول بقوله : ((فالأول : كأن يستدل من أعمل اسم الفاعل في الماضي ،
فيقول : إنما عمل اسم الفاعل في محل الإجماع لجريانه على حركة الفعل وسكونه
وهذا جار على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملاً))^(١).

ومثل للثاني بقوله : ((والثاني : كأن يستدل من أبطل عمل (إن) المخففة من الثقيلة
فيقول إنما عملت (إن) الثقيلة لشبهها بالفعل وقد عدم بالتخفيف فوجب ألا
تعمل))^(٢).

قال ابن مالك:

وَحُفِّفَتْ إِنْ فَعَلَ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

أي : ((إذا خففت إن فالأكثر في لسان العرب إهمالها ؛ فنقول (إن زيد لقائم) ، وإن
أهملت لزمته اللام فارقة بينها وبين إن النافية))^(٣).

(٣) الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه :

ذكر السيوطي عن ابن الأنباري قال : ((وهذا إنما يكون فيما إذا ثبت لم يخف
دليله فيستدل بعدم الدليل على نفيه ، كأن يستدل على نفي أن الكلمات أربعة وعلى
نفي أن أنواع الإعراب خمسة فيقول : لو كانت الكلمات أربعة وأنواع الإعراب خمسة
لكان على ذلك دليل لعرف مع كثرة البحث وشدة الفحص ، فلما لم يعرف ذلك دل
على أنه لا دليل فوجب ألا تكون الكلمات أربعة ولا أنواع الإعراب خمسة))^(٤).

(١) الاقتراح ٢٢٧ ، ولمع الأدلة ١٣٢ .

(٢) الاقتراح ٢٢٧ ، ولمع الأدلة ١٣٢ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل (١/٣٧٨) .

(٤) الاقتراح ٢٢٧ ، ولمع الأدلة ١٤٢ .

ثم يرد على من زعم النافي لا دليل عليه ، فيجيب قائلاً : ((وليس كذلك لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل كما أن الحكم بالإثبات لا يكون عن دليل فكما يجب الدليل على المثبت يجب أيضا على النافي))^(١) .

وهذا واضح لا يحتاج إلي مزيد .

(٤) الاستدلال بالأصول :

والأصل: ((هو ما جرده النحاة بالاستقراء الناقص الذي أجروه على الكلام الفصيح سواء كان ذلك أصل وضع أم أصل قاعدة، فإذا أصلوا أصلا جعلوه مقيسا عليه ما ظل مطردا ، وردوا إليه ما تفرع ما تفرع منه بحسب منهجهم . فإذا نص أصل القاعدة على أن رتبة الفاعل قبل رتبة المفعول فلا ينبغي أن يستدل النحوي على غير ذلك بوجوب تقدم المفعول في نحو: (حياك الله) ، وإذا قال الأصل الرفع سابق على النصب فمن قال إن المضارع (مرفوع لتجرده من الناصب والجازم) فقد خالف أصلا نحويا ؛ لأن القول بالتجرد معناه سبق النصب الرفع ، وهكذا يصبح الأصل من جملة الأدلة عند المحاجة والجدل))^(٢).

وقرر السيوطي بما نقله عن ابن الأنباري بالمثل قائلاً : ((كأن يستدل على إبطال أن رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم بأن ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم وهذا خلاف الأصول لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول فكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب وكذلك تدل الأصول أيضا على أن الرفع قبل الجزم . فإن قيل : فهب أن الرفع في الأسماء قبل الجزم في

(١) الاقتراح ٢٢٧ ، ولمع الأدلة ١٤٢ .

(٢) الأصول لتمام حسان ص ١٨٥ .

الأفعال فلم قلتُم : إن الرفع في الأفعال قبل الجزم ؟ قلنا : لأن إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء وإذا ثبت ذلك في الأصل فكذلك في الفرع ، لأن الفرع يتبع الأصل^(١) .

ولعل ما علل به النحاة من أنّ رافع الفعل المضارع التجرد من الناصب والجازم، هو أحسن ما عللوا به ، وقد حكى ابن هشام الأنصاري أقوالهم مرجحاً لهذا القول: ((أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعاً، كقولك: (يقوم زيد) ، (ويقعد عمرو) ، وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له، ما هو؟ فقال الفراء وأصحابه : رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم ، وقال الكسائي: حروف المضارعة ، وقال ثعلب: مضارعه للاسم ، وقال البصريون: حلولة محل الاسم ، قالوا ولهذا إذا دخل عليه نحو: (أن ولن ولم ولما) امتنع رفعه، لأن الاسم لا يقع بعدها ، فليس حينئذٍ حالاً محل الاسم ، وأصح الأقوال الأول ، وهو الذي يجري على السنة المعربين ، يقولون : مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، ويفسد قول الكسائي أن جزء الشيء لا يعمل فيه ، وقول ثعلب أن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه ، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً ، ولا قائل به ، ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو (هلا يقوم) لان الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض^(٢) .

غير أن ما رد به ابن هشام على البصريين ، لا يسلم له ، لأن الفعل المضارع مرفوع قبل أن تدخل عليه (هلا) ، فلما دخلت عليه لم تغير فيه شيئاً ، لأنها حرف غير عامل في الفعل كالمسين وسوف لا تؤثران في الفعل شيئاً ، ولعل ما

(١) الاقتراح ٢١٨، ولمع الأدلة ١٣٢.

(٢) انظر شرح قطر الندى ص ٧٨ .

يُميز القول الأول عن مذهب البصريين سهولة التعامل معه ، بخلاف قول البصريين لأن فيه نوع الصعوبة والتكلف .

(٥) الاستدلال بعدم النظير :

ينص السيوطي أن هذا النوع من الاستدلال لم يذكره ابن الأنباري وذكره ابن جني ، ويذكر السيوطي : أنه: كثير في كلامهم وإنما يكون دليلا على النفي لا على الإثبات ، وقد استدل المازني ردا على من قال : إن السين وسوف ترفعان الفعل المضارع بأنا لم نر عاملا في الفعل يدخل عليه اللام ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَارْحَمَىٰ ﴾^(١) ((^(٢)).

ويذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن جني في الخصائص قال : ((وإنما يستدل بعدم النظير على النفي حيث لم يقد الدليل على الإثبات، فإن قام لم يلتفت إليه لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه ، مثاله: (أُنْدَأْس) فإن همزته ونونه زائدتان، فوزنه (أَنْفَعْل) ، وهو مثال لا نظير له، لكن قام الدليل على ما ذكرنا ؛ لأن النون زائدة لا محالة إذ ليس في ذوات الخمسة شيء على (فعلل)، فتكون النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت زيادة النون بقي في الكلمة ثلاثة أحرف أصول : الدال اللام والسين ، وفي أولها همزة ومتى وقع ذلك حكمت بزيادة الهمزة ، ولا تكون النون أصلا والهمزة زائدة لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو : (مدحرج) وبابه، فقد وجب إذن أن الهمزة والنون زائدتان وأن الكلمة بهما على أنفعل وإن كان مثلا لا

(١) سورة الضحى ٥.

(٢) الاقتراح ٢٢٩-٢٣٠ ، والخصائص (١/١٩٧-١٩٨).

نظير له، فإن اجتمع النظير والدليل فهو الغاية كنون (عنبر) فالدليل يقتضي كونها أصلاً لأنها مقابلة لعين (جعفر) والنظير موجود وهو (فعلل)^(١).

ونقل السيوطي عن الخضراوي^(٢) قال : ((إذا ورد شيء حمل على القياس وإن لم يوجد له نظير))^(٣) .

أمثلة للسيوطي في تعامله مع هذا الدليل :

١- ذكر السيوطي من جملة ما يعرف به الزائد من الحروف ، لزوم عدم النظير، قال : ((والتاسع لزوم عدم النظير بتقدير أصلته فيما هو منه ، أو في نظير ما هو منه . مثال الأول: مَلُوط وهي مقرعة الحديد فالواو زائدة ، والميم أصلية ، ووزنه فَعُول ، لأنه لو عكس لكان وزن مَفْعُلا ، ومفعل مفقود، وفَعُول موجود نحو: عَتُود وعَسُول وعَلُود .

ومثال الثاني : والمراد به أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن إلا زيادته لكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون إلا من الأبنية المزيد فيها، ثم تسمع في تلك الكلمة لغة أخرى يتعين فيها حركة ذلك الحرف ، فيحتمل بتغيير تلك الحركة أن يكون ذلك الحرف أصلاً ، وأن يكون زائداً ، فيحمل على الزيادة للقطع بأنه زائد في اللغة الأخرى ، وذلك (تَنْقُل) فإن فيه لغات : أحدها بفتح التاء الأولى وضم الفاء فهذا وزنه تَفْعُل كَتَنْقُص ، فالتاء فيه زائدة ، لأننا لو قدرناها أصلية لزم من ذلك عدم النظير لأنه يكون وزنه حينئذ فَعُلُلا ، وفعلل بناء لم يجيء عليه شيء من الكلم. واللغة الأخرى تُنْقُل بضم التاء والفاء ، فهذا يحتمل أن تكون التاء فيه أصلية ويكون وزنه (فَعُلُلا) كَبُرُّن ، لكنه يلزم من ذلك عدم النظير في اللفظ الذي هو ذلك

(١) الاقتراح ٢٢٩ ، والخصائص (١/١٩٧-١٩٨) .

(٢) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي العلامة، أبو عبد الله الأنصاري الخرجي الأندلسي: من أهل الجزيرة الخضراء. كان رأساً في العربية، أخذها عن ابن خروف وغيره، القراءات عن أبيه، وأخذ عنه الشلوبين، وصنف: فصل المقال في أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح وغير ذلك، توفي سنة ٦٤٦هـ. انظر بغية الوعاة (١/٢٢١).

(٣) الاقتراح ٢٣٠.

الحرف منه . ألا ترى أن التاء في تُثْقَل المضموم أوله موجودة في تُثْقَل المفتوح أوله فلزوم عدم النظير في تُثْقَل إذا قدرناها أصلية دليل على الزيادة في تنقل ، إذ هذه التاء هي تلك ولم تتغير إلا بالحركة ((^(١)).

٢- وجوز الكوفية والزمخشري الاستغناء بنية الإضافة في كل عن التصريح بها، ومثلوا بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كَلَّا فِيهَا ﴾^(٢) ، أي: كلنا ، وخرجه غيرهم على أنه حال أو بدل من الضمير ، وعلل ابن مالك المنع بأن ألفاظ التوكيد ضربان: مصرح بإضافته إلى ضمير المؤكد ، وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة ، ومنوي فيه تلك ، وهو أجمع وأخواته ، وقد أجمعنا على أن المنوي الإضافة لا يستعمل مضافا صريحا ، وعلى أن غير (كل) من الصريح الإضافة لا يستعمل منويها فتجوز ذلك في (كل) مستلزم عدم النظير في الضربين ((^(٣)).

(٦) الاستحسان : يذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن جني في الخصائص قال : ((ودلالته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف . من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة نحو: الفتوى والتقوى فإنهم قلبوا الياء هنا واو من غير علة قوية بل أرادوا الفرق بين الاسم والصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها. من ذلك قولهم في تكسير حسن : حسان فهذا كجبل وجبال وفي غفور غُفْر كعمود وعمُد . ولسنا ندفع أن يكونوا فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة فليس بجار مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول لأنه لو كان واجبا لجا في جميع الباب مثله. ومن الاستحسان: ما يخرج تشبيها على أصل بابه نحو (استحوذ) و:

(١) انظر همع الهوامع (٤٥٣/٣) .

(٢) سورة غافر ٤٨ . قرأ ابن المسيق ، وعيسى بن عمران : كلا بنصب كل . وقال الزمخشري ، وابن عطية : على التوكيد . البحر المحيط (٧ / ٤٤٨) .

(٣) انظر همع الهوامع (١٦٦/٣) .

...أطوّلتِ الصدود ... (١).....

و(مطيبة للنفس) (٢) ((... (٣) ، ومنه ما يبقى الحكم فيه مع زوال علته: ((كقوله (٤):

..... ولا نسأل الأقسامَ عَقْدَ المَيَاتِقِ (٥)

فإن الشائع في جمع ميثاق موثق برد الواو إلى أصلها لزوال العلة الموجبة لقلبها
ياء وهي الكسرة لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه إبقاء القلب وإن زالت العلة من
حيث إن الجمع تابع لمفرده إعلالا وتصحيحا)).

قال ابن جني: وقياس تحقيره على هذه اللغة أن يقال : ميثاق (((٦).

ويذكر السيوطي عن صاحب البديع قال: ((إذا اجتمع التعريف العلمي
والتأنيث السماعي أو العجمة في ثلاثي ساكن الوسط ك (هند) و (نوح) فالقياس
منع الصرف والاستحسان الصرف لخفته)) (٧) .

ونقل عن ابن الأنباري : ((اختلفوا في الأخذ بالاستحسان فقال قوم إنه غير
مأخوذ به ؛ لما فيه من التحكم وترك القياس .

(١) هذا جزء من بيت واختلف في قائله ، والبيت بتمامه:

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

انظر الكتاب (٣١/١-٣/١١٥)، والخصائص (١/١٤٣)، والمقتضب للمبرد (١/٨٤)، تحقيق محمد عبد الخالق
عضيمة ، عالم الكتب . بيروت ، بدون تاريخ .

(٢) قال الجوهري في الصحاح مادة (ط ي ب): (وتقول هذا شراب مطيبة للنفس أي تطيب النفس إذا شربته)، وفي
الخصائص (١/١٤٤) وهو مطيبة للنفس.

(٣) الخصائص (١/١٤٤.١٣٣) .

(٤) هو عياض بن درة الطائي ، ولم أعر على ترجمة .

(٥) هذا عجز بيت وصدرة:

حمى لا يحل الدهر إلا بإذننا وهو لعياض بن درة الطائي . انظر الخصائص

(٦) (٣/١٥٧) ، والمخصص (٤/٢٠٨) ، وتاج العروس و ث ق .

(٧) انظر الخصائص (٣/١٥٧-١٦٠) .

(٨) الاقتراح ٢٣٢ .

وقال آخرون : إنه مأخوذ به واختلفوا فيه :ف قيل : هو ترك قياس الأصول
لدليل، وقيل : هو تخصيص العلة . فمثال ترك قياس الأصول ما تقدم في الكلام
على رفع المضارع .ومثال تخصيص العلة أن تقول : إنما جمعت أرض بالواو
والنون فقيل أرضون عوضا من حذف تاء التانيث لأن الأصل أن يقال في أرض :
أرضة فلما حذف تاء جمعت بالواو والنون عوضا عنها ، وهذه العلة غير مطردة
لأنها تنقض بـ (شمس) و (دار) و (قدر) فإن الأصل فيها : شمسة ودارة وقدرة
ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون))^(١) .

ونقل السيوطي رد ابن الأنباري على من يستحسن من غير دليل ؛ فإنه لا يعول
عليه فقال : ((أما ما حكي عن بعضهم أن الاستحسان هو ما يستحسنه الإنسان من
غير دليل؛ فليس عليه تعويل))^(٢) .

وقد أولى الباحث الاستحسان بمزيد من البحث والاستقصاء في الفصل الثالث
من الدراسة فليرجع إليه.^(٣)

(٧) الاستقراء : يقصد بالاستقراء هنا الاستقراء التام ، لا الاستقراء الناقص ، ((إذ
يعتبر ما ثبت بالاستقراء التام دليلا من أدلة الجدل النحوي يرتفع به ما عداه ، فإذا
ثبت بالاستقراء أن أنواع الكلم ثلاثة امتنع في الكلام نوع رابع ...، وإذا ثبت
بالاستقراء أن الفعل إما ماض أو مضارع أو أمر ، فذلك دليل على عدم وجود نوع
رابع ، ويلاحظ هنا أمران :

(أ) أن المقصود بالاستقراء هنا هو التام، لا الناقص؛ لأن الاستقراء التام وسيلة
العلم ، والاستقراء الناقص وسيلة الجدل .

(١) الاقتراح ٢٣٢ ، ولمع الأدلة ص ١٣٤ .

(٢) الاقتراح انظر لمع الأدلة ص ١٣٤

(٣) انظر ص من الرسالة .

(ب) أن صلاحية الاستقراء التام لدليلاً للجدل تتوقف على التسليم بمضمونه ، إذ يمكن للمعترض أن ينكر كون أقسام الكلم ثلاثة ، وعندئذ لا يصلح الاستقراء دليلاً ((^(١) ، وفيما يلي أمثلة للاستقراء :

١- : ((انحصار الكلمات الثلاث في الاسم والفعل والحرف))^(٢) .

قد خرق هذه الاستقراء أبو جعفر بن صابر^(٣) ، وذكر أن أسماء الأفعال نوع خاص من أنواع الكلمة ، فهي ليست أفعالاً وليست أسماء ، لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تتصرف تصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال ، وأعطاه أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماها خالفة أي خلفاً عن الفعل في حكمه^(٤) .

(٨) **الدليل المسمى بالباقي** : ومثال ذلك ما يذكره السيوطي قائلاً : ((قولنا : الدليل يقتضي أن لا يدخل الفعل شيء من الإعراب لكون الأصل فيه البناء لعدم العلة المقتضية للإعراب ، وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع لعله اقتضت ذلك ، فبقي الجر على الأصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع))^(٥) .

يقرر النحاة أن الأصل في الأسماء الإعراب والبناء فرع فيها ، وأن الأصل في الأفعال البناء والبناء فرع فيها ، والأصل عندهم بمعنى الغالب أي : يغلب على الاسم الإعراب ويغلب على الفعل البناء ، فلا يصار إلى الجمع بينهما إلا بمسوغ ،

(١) انظر الأصول د. تمام حسان ص ١٨٤ .

(٢) الاقتراح ٢٢٣ .

(٣) هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي الذاهب إلى أن للكلمة قسمًا رابعاً ، وسماه الخالفة . قرأ عليه أبو

جعفر بن الزبير . بغية الوعاة (٢٥٦/١) .

(٤) انظر شرح ابن عقيل (٢٧/١) .

(٥) الاقتراح ٢٢٣ .

والدليل اقتضى أن الأفعال لا يدخلها الإعراب ، وقد خولف هذا الدليل بدخول الرفع
الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم ، ونصب إذا دخله ناصب وجزم إذا
دخله جازم ، فبقي الجر على أصل المنع لا يدخل الفعل كما علل به السيوطي ،
ولأن العرب نطقت بالفعل هكذا كما مضى .

المبحث الخامس

التعارض والترجيح وقواعد التوجيه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعارض والترجيح

والتعارض والترجيح من الأدلة التي ألحقت بأصول النحو ، وهو ما يسمى عنهم بالجدل النحوي ، وهو حجاج بين النحاة له قواعده وأصوله وآدابه وأدلته المرتبطة به والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو .

وقد ذكر ابن جني في الخصائص شيئاً مما ينبغي على المجتهد الأخذ به عن تعارض الأصول ، وعقد باباً في تعارض السماع والقياس ، ثم جاء بعد ابن الأنباري فعقد ثلاثة فصول في كتابه لمع الأدلة فجعلها كالاتي: في المعارضة ، في معارضة النقل بالنقل ، في معارضة القياس بالقياس^(١) ، ثم جاء السيوطي فجمع ما قاله ابن جني وابن الأنباري وزاد عليه من كلام غيرهما من النحاة في كتاب الاقتراح ، وجعله تحت عنوان التعارض والترجيح ، فكان للسيوطي فضل الجمع والترتيب والتنسيق ، وهذا عمل لا يقوم به إلا الأفراد من الناس .

وفيما يلي صور التعارض والترجيح :

١- إذا تعارض نقلان :

يقول السيوطي فيما ينقله عن ابن الأنباري : ((إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما .
والترجيح في شيئين : أحدهما : الإسناد ، والآخر المتن .

(١) الخصائص (١/١١٧) ، ولمع الأدلة ١٣٥-١٣٨ ، وأصول النحو عند السيوطي ٤٨٦ .

فأما الترجيح بالإسناد، فبأن يكون رواية أحدهما أكثر من الآخر، أو أعلم أو أحفظ. وذلك كأن يستدل الكوفي على النصب بـ (كما) إذا كانت بمعنى (كيما) بقول الشاعر^(١) :

اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأَلْتُ سَأَلًا^(٢)

فيقول له البصري :الرواة اتفقوا على أن الرواية : (كما يوما تحدثه) ، بالرفع ولم يروه أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة^(٣)، ومن رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ وأكثر، فكان الأخذ بروايتهم أولى.

وأما الترجيح في المتن فبأن يكون أحد النقلين على وفق القياس، والآخر على خلافه، وذلك كأن يستدل الكوفي على إعمال (أن) مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر^(٤) :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الوَعَى^(٥)

(١) هو علي بن زيد حماد بن زيد العبادي التميمي: شاعر، من دهاة الجاهليين ، كان قرويا، من أهل الحيرة، فصيحاً، يحسن العربية والفارسية والرمي الشباب، ويلعب لعب العجم بالصوالجة على الخيل ، وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، اتخذ في خاصته وجعله ترجمانا بينه وبين العرب . الأعلام للزركلي (٤ / ٢٢٠) .
(٢) انظر الإنصاف(١٣٣/٢)، ولسان العرب (ك ي ا) .

(٣) هو المفضل بن محمد بن يعلى الضبي النحوي الكوفي ، فكنتيته أبو عبد الرحمن، وكان ثقة من أكابر الكوفيين؛ وأخذ عنه أبو زيد الأنصاري من البصريين لثقتهم؛ وللمهدي جمع الأشعار المختارة المسماة "المفضليات" وتزيد وتتقص؛ وأصحها التي رواها عنه أبو عبد الله بن الأعرابي. انظر نزهة الألباء ٥١ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٧٦.

(٤) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، من فحول الشعراء الأوائل . طبقات فحول الشعراء(١ / ١٣٧) .

(٥) هذا صدر بيت لطرفة ابن العبد في معلقته، وعجزه:

..... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

انظر ديوان طرفة ص ، وكتاب سيبويه(٣/١٠٠.٩٩)، والإنصاف(٢/١١١) .

فيقول له البصري : قد روي (أحضرُ) بالرفع أيضا، وهو على وفق القياس، فكان الأخذ به أولى، وبيان كون النصب على خلاف القياس أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمرا بلا عوض ((^(١)).

ورود بالنصب بلفظ آخر على القياس ، كما في الشعر والشعراء ، قال :

ألا أيها اللاجي^(٢) أن أحضُرَ الوغَى^(٣)

وورود هذه الرواية على وفق القياس ، يدل على أن الرواية التي رواها المفضل الضبي فيها نوعٌ من التحريف ، والله أعلم .

٢- تقوية لغة على أختها :

ونقل السيوطي عن ابن جني في الخصائص ، قال : ((اللغات على اختلافها حجة ، ألا ترى أن لغة أهل الحجاز في إعمال (ما) ولغة بني تميم في تركه كل منهما يقبلها القياس فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسا بها فأما رد إحداهما بالأخرى فلا ألا ترى إلى قوله ﷺ: (نَزَلَ الْقُرْآنُ بِسَبْعِ لُغَاتٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ)^(٤)

هذا إن كانت اللغتان في القياس سواء أو متقاربتين ، فإن قلت إحداهما جدا، وكثرت الأخرى جدا أخذت بأوسعهما رواية وأقواهما قياسا ؛ ألا ترى أنك لا تقول : (المال

(١) لمع الأدلة ١٣٦ ، والاقتراح ٢٣٥ .

(٢) اللاجي : اللائم . اللسان (لحا) .

(٣) الشعر والشعراء (١/١٨٩) .

(٤) سبق تخريجه ص ٧٥ .

لك) ولا (مررت بك) قياسا على قول قضاة (المال له) و(مررت به) ولا (أكرمتكش) قياسا على قول من قال : (مررت بكش) .

فالواجب في مثل ذلك استعمال ما هو أقوى وأشيع، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئا لكلام العرب، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء، لكنه مخطيء لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع فإنه غير ملوم ، ولا منكر عليه ((^(١)).

ونقل السيوطي عن أبي حيان في شرح التسهيل ، قال : ((كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه)) ((^(٢)).

وذلك ؛ لأن كل لهجة عربية تمثل حقا لغويا لا يمكن طرحه وإهداره ، ولا شك أن هذه العربية المغمورة قد أمدت العربية الفصحى بروافد غنية أضافت إليها إضافات دلالية على المستوى الصرفي والصوتي (^(٣)).

٣ - اللغة الضعيفة أقوى من الشاذ

ونقل السيوطي عن ابن عصفور قوله : ((إذا تعارض ارتكاب شاذ، ولغة ضعيفة، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ)) ((^(٤)).

هذا يدل على أن ارتكاب اللغة أولى من ارتكاب الشاذ ؛ لورود تلك اللغة الضعيفة عن بعض العرب وفشوها وانتشارها في ذلك البعض ، ولا كذلك الشاذ ، ويقيد ذلك الشاذ بما إذا كان مردودا ، وأما إذا كان مطردا في الاستعمال شاذا في

(١) الخصائص (١٠/٢- ١٢) ، والاقتراح ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) الاقتراح ٢٣٦.

(٣) أصول النحو عند السيوطي ٤٩١.

(٤) الاقتراح ٢٣٦.

القياس كاستحوذ واستصوب واستنوق ونحوه ؛ فهذا يقدم على الضعيفة لوروده في فصيح الكلام. (١)

٤- : الأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما

ونكر السيوطي فيما ينقله عن ابن الأنباري قال : ((إذا تعارض قياسان أخذ بأرجحهما وهو ما وافق دليلا آخر من نقل أو قياس ، فأما الموافقة للنقل فكما تقدم. وأما الموافقة للقياس فكأن يقول الكوفي : إن (أن) تعمل في الاسم النصب لشبه الفعل، ولا تعمل في الخبر الرفع، بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها . فيقول البصري : هذا فاسد؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع، فما ذهبت إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز)) (٢) .

وقد أخذ الدكتور فاضل السامرائي على قياس الأنباري الذي نقله السيوطي بقوله: ((ولست أدري ماذا يعني بقوله : إنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ، فإننا نعلم أن المصدر قد يعمل النصب ولا يعمل الرفع ، كقوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ ﴿ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ (٣) ، فقد عمل المصدر النصب ، ولم يعمل الرفع ، وكنصب المميز التمييز كأن تقول : (أقبل أحد عشر رجلا) فإن النحاة يقولون : إن الناصب للتمييز، قد النصب ولم يعمل الرفع)) (٤).

٥- : في تعارض القياس والسماع

(١) انظر الفيض (٢/١١٠٠) .

(٢) لمع الأدلة ١٣٨-١٤٠، والاقتراح ٢٣٧.

(٣) سورة البلد ١٤-١٥.

(٤) أصول النحو عند السيوطي ٤٨٨.

وذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن جني في الخصائص، قال: ((إذا تعارض القياس والسمع نطق بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره نحو: ﴿أَسْتَحَوِّذُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانَ﴾^(١) فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ، ثم أنك من بعد لا تقيس عليه غيره فلا تقول في استقام : استقوم ولا في استباع : استبيع))^(٢).

قد تناول الباحث هذه المسألة في الفصل الثالث من هذه الرسالة بما يغني عن إعادته فليرجع إليه.^(٣)

٦- : تقديم كثرة الاستعمال على قوة القياس

ذكر السيوطي من مسائل التعارض والترجيح تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال ، وهي مرتبطة بالمسألة السابقة ، ومثلها في أن الاستعمال أو السماع يقدم على القياس ، وقد أخذ السيوطي هذه المسألة من ابن جني ، قال في الخصائص: ((إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله ولذلك قدمت اللغة الحجازية على التميمية لأن الأولى أكثر استعمالاً ولذا نزل بها القرآن وإن كانت التميمية أقوى قياساً فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم أو تأخير فزعت إذ ذاك إلى التميمية))^(٤).

٧- : في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر

وذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن جني في باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكماً ويجوز أن يأتي السماع بضده أنقطع أم نتوقف إلى أن يرد السماع

(١) سورة المجادلة ١٩ .

(٢) الخصائص (١/١١٧-١٢٣) ، والاقتراح ٢٣٧ .

(٣) انظر البحث ٩٤ .

(٤) الاقتراح ٢٣٨ ، والخصائص (١/١٢٤-١٢٥) .

بجلية حاله ؟ يقول : ((وذلك نحو : نون (عنبر) ، فالمذهب أن نحكم في نونه بأنها أصل ، لوقوعها موضع الأصل ، مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادتها كما ورد في (عنسل)^(١) ما قطعنا به على زيادة نونه ، وكذلك ألف (آءة)^(٢) حملها الخليل^(٣) على أنها منقلبة عن واو حملا على الأكثر، ولسنا ندفع مع ذلك أن يرد شيء من السماع نقطع معه بكونها منقلبة عن ياء))^(٤).

وقال في موضع آخر: ((باب في الحمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره حتى يرد ما يبين خلاف ذلك، إذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحكم على ما شاهدت من حاله ، وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه بخلافه ولذلك حمل سيبويه^(٥) (سيدا) على أنه مما عينه ياء فقال في تحقيره (سَيِّد) عملا بظاهره مع توجه كونه فعلا مما عينه واو ك (ریح) و (عيد)))^(٦).

٨ - في تعارض الأصل والغالب

ذكر السيوطي أنه إذا تعارض الأصل، والغالب في مسألة جرى قولان: والأصح العمل بالأصل كما في الفقه ، ومن أمثله في النحو ما ذكره صاحب الإفصاح : ((إذا وجد (فَعَلَ) العلم، ولم يعلم أصرفوه أم لا ؟ ولم يعلم له اشتقاق، ولا قام عليه دليل، ففيه مذهبان: مذهب سيبويه صرفه حتى يثبت أنه معدول؛ لأن

(١) عَسَلٌ فَعَلٌ من العَسَلانِ الذي هو عَدُوُّ الذئبِ أي: جريه بسرعة . لسان العرب (عسل)

(٢) نوع من الشجر . لسان العرب (أوأ) .

(٣) الكتاب (٣٧٤/٤) .

(٤) الاقتراح ٢٣٨ ، والخصائص (٦٦/٣) .

(٥) الكتاب (٤٨١/٣) .

(٦) الاقتراح ٢٣٨ والخصائص (٢٥١/١) .

الأصل في الأسماء الصرف، وهذا هو الأصح . ومذهب غيره المنع؛ لأنه الأكثر في كلامهم ((^(١)) .

وينقل السيوطي عن أبي حيان في شرح التسهيل قال : ((أن رحمان ولحيان هل يصرف أو يمنع ؟ مذهبنا: والصحيح صرفه؛ لأننا قد جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الأسماء الصرف فوجب العمل به ، ووجه مقابله أن ما يوجد من (فعلان) الصفة غير مصروف في الغالب، والمصروف منه قليل، فكان الحمل على الغالب أولى))^(٢) .

٩- : في تعارض أصليين

من مسائل التعارض والترجيح الذي ذكرها السيوطي عن ابن جني: تعارض أصليين، قال: في الخصائص : ((والحكم في ذلك مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد. من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك : ما رأيتَه مذ اليوم، فإن أصلها السكون، فلما حركت لالتقاء الساكنين ضموها ولم يكسروها؛ لأن أصلها الضم في منذ وإنما ضمت فيها لالتقاء الساكنين إتباعاً لضمة الميم ، فأصلها الأول وهو الأبعد السكون وأصلها الثاني وهو الأقرب . الضم ، فضمت الذال من (مذ) عند التقاء الساكنين رداً إلى الأصل الأقرب، وهو ضم منذ دون الأبعد الذي هو سكونها قبل أن تحرك المقتضي مثله للكسر لا للضم.

ومن ذلك قولهم بعت وقلت فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد لأن أصلهما فعل بفتح العين : بيع وقول ثم نقلاً من فَعَلَ إلى فَعِلَ وفَعُلَ ثم قلبت الواو والياء في فعلت ألفا فالتقى ساكنان : العين المعتلة المقلوبة ألفا ولام الفعل فحذفت

(١) الاقتراح ٢٣٩ .

(٢) الاقتراح ٢٣٩ .

العين لالتقاءهما فصار التقدير : قلت وبعث ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء لأن أصلهما قبل القلب فعلت وفعلت فصار بعث وقلت مراجعة الأصل الأقرب ولو رجع الأبعد لقليل : قلت وبعث بفتح الفاء لأن أول أحوال هذه العين إنما هو الفتح الذي أبدل منه الضم والكسر ((^(١)).

١٠- : "تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر"

وذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن الأنباري قال: ((إن تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به))^(٢).

وذلك ؛ لأن استصحاب الحال من الأدلة التي يلجأ إليها المجتهد حين يعدم الدليل من سماع ، أو قياس ، وأما وقد وجد الدليل ، فلا عبرة به .

١١- : في تعارض قبيحين

ونقل السيوطي عن ابن جني في الخصائص قال : ((إذا حضر عندك ضرورتان لا بد من ارتكاب إحداهما، فأت بأقربهما، وأقلهما فحشا. وذلك كواو (ورنتل)^(٣) أنت فيها بين ضرورتين : إما أن تدعي كونها أصلا، والواو لا تكون أصلا في ذوات الأربعة إلا مكررة ك (الوصوصة)^(٤) و (والوحوحة)^(٥) ، وإما أن تدعي كونها زائدة والواو لا تزداد أولا ، فجعلها أصلا أولى من جعلها زائدة؛ لأنها لا تكون أصلا في ذوات الأربعة في حالة ما، وهي حالة التكرير، وكونها زائدة أولا لا يوجد بحال، وكذلك إذا قلت : (فيها قائما رجل) لما كنت بين أن ترفع (قائما) فتقدم الصفة

(١) الاقتراح ٢٤٠ ، والخصائص (٢ / ٣٤٤-٣٤٢) .

(٢) الاقتراح ٢٤٠ ، الإغراب ٦٣ ، ولمع الأدلة ١٤٢ .

(٣) وَرَنْتَلٌ : الشُّرُّ والأمرُ العظيم . لسان العرب (ورنتل)

(٤) إِدْنَاءُ الْمَرْأَةِ نِقَابَهَا إِلَى عَيْنِهَا . لسان العرب (نقب ، وصب) .

(٥) الْوُحُوْحَةُ : صوت مع بَحَجٍ . لسان العرب (ووح)

على الموصوف، وهذا لا يكون بحال، وبين أن تنصبه حالا من النكرة، وهو على قلته جائز. حملت المسألة على الحال فنصبت ((^(١)).

١٢ - : المجمع عليه أولى من المختلف فيه"

وذكر السيوطي ((إذا تعارض مجمع عليه، ومختلف فيه فالأول أولى. مثال ذلك: إذا اضطر في الشعر إلى قصر ممدود أو مد مقصور، فارتكاب الأول أولى لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه ، ومنع البصريين الثاني))^(٢).

حيث إن إجماعهم دليل على قوة رأي المستدل ، وهو لا يأخذ به إلا بناء على ما ترجح عنده من سماع أو قياس .

١٣ - : تقديم المانع على المقتضي عند تعارضهما"

يذكر السيوطي أنه إذا تعارض المانع، والمقتضي قدم المانع ، وذكر لذلك أمثلة:

((من ذلك ما وجد فيه سبب الإمالة ومانعها لا تجوز إمالته^(٣)))

و (أي) وجد فيها سبب البناء، وهو مشابهة الحرف ومنع منها لزومها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء، فامتنع البناء^(٤).

والمضارع المؤكد بالنون وجد فيه سبب الإعراب، ومنع منه النون التي هي من خصائص الأفعال^(٥).

(١) الاقتراح ٢٤١ ، والخصائص (١/٢١٢-٢١٣).

(٢) الاقتراح ٢٤١ والإنصاف - مسألة ١٠٩ (٢/٧٤٥).

(٣) همع الهوامع (٣/٤١٩) .

(٤) السابق (١/٦٧) .

(٥) التصريح (١/٥٦) .

واسم الفاعل إذا وجد شرط إعماله، وهو الاعتماد، وعارضه المانع من تصغير أو وصف قبل العمل امتنع إعماله ((^(١)).

١٤-: في القولين لعالم واحد

لعل السيوطي في هذه المسألة - تعارض القولين لعالم - متأثر بالأصوليين من الفقهاء .

ويذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن جني في الخصائص قال: ((إذا ورد عن عالم في مسألة قولان:

١- ((فإن كان أحدهما مرسلًا والآخر معللاً أخذ بالمعلل، وتؤول المرسل كقول سيبويه^(٢) . في غير موضع . في التاء من (بنت وأخت) إنها للتأنيث. وقال في باب ما لا ينصرف^(٣): إنها ليست للتأنيث، وعلة بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً إلا أن يكون ألفاً كفتاة وقناة وحصاة والباقي كله مفتوح كرطبة، وعنبة، وعلامة، ونسابة. قال فلو سميت رجلاً بـ (بنت) و (أخت) لصرفته)).

قال ابن جني : فمذهبه الثاني، وقوله للتأنيث محمول على التجوز، لأنها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث، وتذهب بذهابه لا أنها في نفسها زائدة للتأنيث، بل أصل كتاء (عفريت وملكوت) فإنها بدل لام (أخ وابن) إذ أصلهما : (أخو) و(بنو) ((^(٤)).

(١) الاقتراح ٢٤٢ ، وهمع الهوامع (١/٣٦٣).

(٢) الكتاب (٣/٣٦٢)، (٤/٣١٧).

(٣) الكتاب (٣/٢٢١).

(٤) الاقتراح ٢٤٣.

٢- ((وإن لم يعلل واحدا منهما، نظر إلى الأليق بمذهبه، والأجری على قوانينه فيعتمد، ويتأول الآخر إن أمكن كقول سيبويه^(١) : (حتى) الناصبة للفعل وقوله : (إنها حرف جر) فإنهما متنافيان؛ إذ عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال، فضلا عن أن تعمل فيها، وقد عد الحروف الناصبة للفعل، ولم يذكر فيها (حتى) فعلم بذلك أن (أن) مضمرة عنده بعد (حتى)، كما تضرر مع اللام الجارة في نحو: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾^(٢) ((^(٣).

أي في الإضمار، ولكن الإضمار بعد اللام الجارة يكون جوازا كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرٌ لِأَنَّ أَكُونَ أَوْلَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٤) ، وبعد حتى يكون الإضمار وجوبا ، لا النصب بـ(حتى) نفسها .

٣- ((وإن لم يمكن التأويل فإن نص في أحدهما على الرجوع عن الآخر علم أنه رأيه والآخر مطرح ، وإن لم ينص بحث عن تاريخهما، وعمل بالمتأخر، والأول مرجوع عنه))^(٥).

٤- ((فإن لم يعلم التاريخ وجب سبُرُ المذهبين، والفحص عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى نسب إليه أنه قوله، إحسانا للظن به، وأن الآخر مرجوع عنه ، وإن تساويا في القوة وجب أن يعتقد أنهما رأيان له، وأن الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلا منهما .

وكان أبو الحسن الأخفش يقع له ذلك كثيرا، حتى أن أبا علي {الفارسي} كان إذا عرض له قول عنه يقول : لا بد من النظر في إلزامه إياه؛ لأن مذاهبه كثيرة .

(١) الكتاب (١٧٠١٦/٣) .

(٢) سورة الفتح ٢ .

(٣) الاقتراح ٢٤٣ .

(٤) سورة الزمر ١٢ .

(٥) الاقتراح ٢٤٣ .

وكان أبو علي يقول في (هيهات) : أنا أفتي مرة بكونها اسما للفعل ك (صه ومه)
وأفتي مرة بكونها ظرفا على قدر ما يحضرني في الحال .

قال أبو علي : وقلت لأبي عبد الله البصري^(١) يوما : أنا أعجب من هذا الخاطر
في حضوره تارة ومغيبه أخرى، وهذا يدل على أنه من عند الله . فقال نعم ، هو من
عند الله ، إلا أنه لا بد من تقديم النظر^(٢) .

١٥- : فيما رجحت به لغة قريش على غيرها

ويذكر السيوطي فيما ينقله عن الفراء صفاء لغة قريش، وسلامتها مما يشينها،
وأن أسباب سلامتها كالاتي ، فيقول: ((كانت العرب تحضر الموسم في كل عام،
وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون جميع لغات العرب، فما استحسنوه من
لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات، ومستبشع
الألفاظ^(٣)))

وقد خلت لهجة قريش من بعض الصفات المذمومة التي في بعض اللهجات
الأخرى ، وقد ذكر السيوطي اللهجات المذمومة ، من ذلك^(٤) :

أ- (الكشكشة)^(٥) وهي في ربيعة ومضر، يجعلون بعد كاف الخطاب في
المؤنث (شينا) فيقولون رأيتكش وبكش وعليكش ، فمنهم من يثبتها حال الوقف فقط

(١) لم أعثر له على ترجمة .

(٢) الخصائص (٢٠٧/١) ، و الاقتراح ٢٤٤ .

(٣) الاقتراح ٢٤٤ .

(٤) الاقتراح ٢٤٤-٢٤٦، والمزهر (٢٢١/١-٢٢٢) .

(٥) هي إحلال الشين مكان الكاف ،ففي كتاب سيبويه (١٩٩/٤)

(وقوم يلحقون الشين ليبيّنوا بها الكسرة في الوقف ، كما ابدلوا مكانها للبيان . ولذلك قولهم : (أعطيتكش) ،
و(أكرمكش) فإذا وصلوا تركوها)

وهو الأشهر، ومنهم من يثبتها في الوصل أيضاً، ومنهم من يجعلها مكان الكاف، ويكسرها في الوصل، ويسكنها في الوقف، فيقول منش وعليش .

ب - الكسكسة ^(١) وهي في ربيعة ومضر يجعلون بعد الكاف أو مكانها في المذكر سينا على ما تقدم، وقصدوا بذلك الفرق بينهما.

ج- العنينة ^(٢) وهي في كثير من العرب في لغة قيس وتميم يجعلون الهمزة المبدوء بها عينا فيقولون في إنك : عنك وفي أسلم : عسلم وفي إذن: عدن .

د- الفحفحة ^(٣) في لغة هذيل يجعلون الحاء عينا .

هـ- الوكم ^(٤) في لغة ربيعة وقوم من كلب يقولون عليكم وبكم حيث كان قبل الكاف ياء أو كسرة .

(١) هي إحلال السين محل الكاف ، وفي كتاب سيبويه (٤/١٩٩-٢٠٠) (وأعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف السين ليبيّنوا بها كسرة التأنيث . وإنما ألحقوا السين ، لأنها قد تكون من حروف الزيادة في (استقل) ، وذلك : (أعطيتكس) ، و(أكرمكس) . فإذا وصلوا لم يجيئوا بها لأن الكسرة تبين . وإنما يلحقون السين والسين في التأنيث ، لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير .
(٢) قال ذو الرمة :

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصباب من عينيك مسجوم

الشاهد قلب الهمزة عيناً ، وهي هكذا في مجالس ثعلب (١/١٢١) (قال ثعلب سمعن ذا الرمة ينشد عبد الملك: أعن ترسمت ... ، وسمعت ابن هرمة ينشد هارون : أعن تغنت على ساق مطوقة ورقاء تدعو هديلاً فوق أعواد) ، والخصائص باب اختلاف اللغات وكلها حجة (٢/١١) .

(٣) وفي المحتسب (٢/١٤-١٥) روي عن عمر أنه سمع رجلاً يقرأ (عتى حين) يوسف ٣٥ ، فقال : من أقرأك ؟ قال ابن مسعود ، فكتب إليه : إن الله عز وجل أنزل هذا القرآن فجعله عربياً ، وأنزله بلغة قريش ، فأقرئ الناس بلغة قريش ، ولا تقرؤهم بلغة هزيل ، والسلام .

العرب تبدل أحد هذين الحرفين من صاحبهما لتقاربهما في المخرج ، كقولهم (بحثر ما القبور) ، أي (بعثر) ... لكن الأخذ بالأكثر استعمالاً وهذا الآخر جائز وغير خطأ) ، وانظر البحر المحيط (٥/٢٥٣) .

(٤) وفي تاج العروس وكم (٣٤/٦١) : يقال هم يكمون الكلام ، بكسر الكاف من (يكمون) ، أي يقولون (السلام عليكم) ، بكسر الكاف ، قلت وهي لغة الروم الآن) .

ز- العججة^(١) في قضاة يجعلون الياء المشددة جيما يقولون في تميمي :
تميمج .

ح- الاستنطاء^(٢) لغة سعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس، والأنصار، يجعلون
العين الساكنة نونا، إذا جاورت الطاء ك (أنطى) في (أعطى) .

ط- الوتم^(٣) في لغة اليمن تجعل السين تاء ك (النات) في (الناس) .

(١) هي : إحلال الجيم محل الياء ، ففي كتاب سيوييه (١٨٢/٤) (وأما ناس من بني سعد فإنهم يبذلون الجيم
مكان الياء ف الوقف لأنها خفية ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : (هذا تميمج) ، يريدون
تميمي ، وهذا (علاج) يريدون علي . وسمعت بعضهم يقول (عربانج) يريد عرباني . وسمعت من سمعهم
يقولون:

خالي عُويف وأبو علاج المطعمان الشحم بالعشج

وبالغداة فلق البرنج

يريد بالعشي والبرني) ، وانظر الصاحب ص ٣٠ .

والفلق : جمع فلقة ، وهي ما قطع من التمر بعد تكتله في جلله ، أي قفاف تعبيته . والبرن ضرب من التمر
أصفر مدور ، وهو أجود التمر . وتروي كتب الأدب أبياتاً لبعض أهل اليمن :

يارب إن كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج يأتيك بج

أقمر نهات ينزي وفرتج) . انظر الإصباح في شرح الاقتراح

ص(٤١٩)

(٢) كأن استفعال من نطأ أي : طلب هذا اللفظ (الفيض) . وفي البحر المحيط (٣٨٩/٨) قرأ الجمهور
(أعطيناك) بالعين ، وقرأ الحسن وطلحة وابن محيص والزعفراني (أنطيناك) ، وهي رواية مروية عن رسول الله
ﷺ . قال التبريزي : هي قراءة العرب العاربة من أولى قریش . ومن كلامه ﷺ : اليد العليا المنطية واليد السفلى
المنطاة . قال أبو الفضل الرازي وأبو زكريا التبريزي : أبدل من العين نوناً ؛ فإن عنيا النون في هذه اللغة مكان
العين في غيرها فحسناً ، وإن عنيا البديل الصنعاني فليس كذلك ، بل كلٌّ من اللغتين أصل بنفسها ، لوجود تمام
التصرف في كل واحدة ، فلا يقال الأصل العين ثم أبدلت النون منها .

(٣) وفي الإصباح شرح الاقتراح (٤٢٠) : (قال علباء بن أرقم اليشكري :

يا قبح الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار النات

غير أعفاء ولا أكيات

الشاهد في النات : أي الناس ، ولا أكيات أي أكياس) .

ي- الشنشنة^(١) في لغة اليمن تجعل الكاف شيئا مطلقا ك (لبيش اللهم لبيش) أي لببيك .

ك- ومن العرب من يجعل الكاف جيما ك (الجعبة) يريد الكعبة.

١٦- : في الترجيح بين مذهب الكوفيين والبصريين

اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ والكوفيين أوسع رواية.

قال ابن جني : الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها .

وقال أبو حيان في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار: الذي يختار جوازه؛ لوقوعه في كلام العرب كثيرا نظما ونثرا " قال : " ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : " الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا ، وبوبوا عليه بخلاف البصريين ، قال: ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا : نحن نأخذ اللغة من حَرْشَةٍ^(٢) الصَّبَابِ^(٣) ، وأكلة اليرابيع^(٤) ، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشَّوَاءِ وباعة الكواميخ^(٥) .^(٦)

(١) الشنشنة حركة القرطاس ، والثوب الجديد . انظر تاج العروس سنّ (٥٢/٢٢) .

(٢) قيل الحرش أن تهيج الضب في جره ، فإذا خرج قريب منك هدمت عليه بقية الجحر . انظر المحكم

(٣) (١٠٦/٣) وتاج العروس حاش (٣٠٢/٤) .

(٤) الصباب جمع ضب وهو دويبة من الحشرات . انظر تاج العروس (٣٤٣/١) .

(٥) اليرابيع جمع يربوع على زنة يفعل دويبة نحو الفأرة . انظر المصباح المنير ربح ٢١٧ .

(٦) باع جمع بائع والكواميخ ، و الكوامخ جمع كامخ وهو نوع من الإدام فارسية . انظر المفصل في الألفاظ الفارسية ص ٢٤٨ .

(٧) انظر الاقتراح ٢٤٧ .

ومرادهم أن الكوفيين يأخذون اللغة عن أهل الحواضر أهل الأسواق وأن البصريين يأخذون اللغة عن أهل البوادي والقفار.

هناك مذهبان أساسيان نشأت عنهما بقية المذاهب النحوية الأخرى كالمذهب البغدادي والمذهب الأندلسي والمذهب المذهب ، أو المدارس النحوية كما يقوم البعض _ هما المذهب البصري والمذهب الكوفي . لكل منهج وطريقته في البحث، ومن المسلم به أن بدايات النحو ونشأته ، كان بصرياً صرفاً ، والكوفة آنذاك منصرفة لدراسة وعلومه ورواية الشعر . وهناك حروف عامة في المبادئ بين مدرسة البصرة والكوفة يمكن حصرها فيما يلي :

١- كان البصريون يثبتون في قبول المادة اللغوية ولا يلتفتون إلى كل مسموع، وكان مدعاة لافتخارهم ((نحن نأخذ اللغة))

أما الكوفيون فكانوا أقل تثبتاً وتشدداً من البصريين ، والأعراب الذي سمعوا منهم اللغة متهمين في نظر البصريين .

٢- لا يقيس البصريون على الشاذ من شواهد العرب الشعرية أو النثرية ، بل على المطرد الكثير ، فهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ .

٣- جنح الكوفيون إلى الرواية واتسموا بسمة الحفظ لأشعار العرب على خلاف البصريين الذين كانوا يميلون إلى القياس .

٤- اتسم المذهب البصري بالتأويلات البعيدة ، واهتموا بالتفسيرات العقلية للظواهر اللغوية فقالوا بأشياء نسبوها للعرب ، وهي عن العرب بمعزل ، وأما الكوفيون فقد أخذوا بما ظهر من تلك القواعد من خلال كلام العرب بعيداً التأويلات البعيدة .

٥- ذكر السيوطي أن ابن مالك طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ . ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر ، وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل بل يقول إنه شاذ أو ضرورة لقوله في التمييز:

..... والفعلُ ذو التصريفِ نَزْرًا سُبِقًا

وقوله :

..... والعكسُ في شِعْرِ يَقَعُ

قال ابن هشام : ((وهذه الطريقة طريقة المحققين ، وهي أحسن الطريقتين))^(١).

المطلب الثاني: قواعد التوجيه

صاغ النحاة عددا من القواعد العامة التي تحكم الأبواب النحوية وقد سماها الدكتور تمام حسان (قواعد التوجيه)^(٢).

مفهوم قواعد التوجيه:

وقواعد التوجيه هي عبارة عن: (وقوانين تضبط ما ذكره النحاة من توجيه، وتتنظر له وقد صيغت لتقريره وتعليقه أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له) .

ويشترط في قواعد التوجيه الشروط التالية :

١. أن تكون مصوغة في قالب نظري

٢. أن يمكن إخراجها من السياق الذي ذكرت فيه دون إضافة إليها أو نقصان

منها أو تعديل فيها

(١) انظر الاقتراح ص (٢٥٣) وأصول النحو عند السيوطي ص (٤٩٩) .

(٢) انظر الأصول لتمام حسان ص ٢٠٥.١٨٩ .

٣. أن يكون لها دور في التوجيه أو يترتب عليها توجيهه وتقريره أو تعليقه أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له .

والمتمثل لآراء النحويين في المسائل يجدهم لم يكونوا يصدرن عن موقف شخصي أو ميل فردي أو ذكاء حر ، وإنما كانوا يقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة ، ويجتهد كل منهم في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لها فيصدر رأيه مطابقاً لهذه القاعدة ، فإذا اختلف النحويان في المسألة الواحدة فذلك خلاف في اختيار القاعدة التي بنى حكمه في ظلها ؛ فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على قاعدة ، ويرى الآخر أن قاعدة أخرى هي أكثر انطباقاً على هذه المسألة بعينها (١) .

العلاقة بين قواعد التوجيه وقواعد النحو :

قواعد التوجيه هي تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة والتزموا بها في التعيد النحوي في توجيه الأحكام ، والفرق بينها وبين قواعد النحو أن قواعد التوجيه عامة وقواعد النحو خاصة ، وإذا كان كتب النحو قد جمعت قواعد النحو في الأبواب فقد يحتوي الباب الواحد على قواعد شتى ، فإن قواعد التوجيه لا يذكرها النحاة إلا لمأماً ، لأنهم لم يعتنوا بجمعها وتصنيفها ، وإنما كانوا يشيرون إليها كلما وجدوا الفرصة ، وأصول النحو هي التي تغطي وتشمل كلاً من قواعد التوجيه وقواعد النحو ، ولا يصح القول من أن قواعد التوجيه أشمل وأعم من أدلة النحو ، حيث إن الأصول النحوية هي الأعم والأشمل من غيرها . ومما يمكن ذكره أن قواعد التوجيه لا تهتم بالمسائل المفردة في الأبواب النحوية فقط كقواعد النحو ، بل تهتم أيضاً بالقواعد الكلية العامة التي تختص بباب ، وإنما توظف بأكثر من باب (٢) .

(١) انظر أصول النحو عند السيوطي ص (٥٠١).

(٢) انظر الأصول لتمام حسام ص (١٩٠) . أصول النحو عند السيوطي (٥٠٢).

وقد استخدم السيوطي قواعد التوجيه في العديد من كتبه كالأشباه والنظائر ،
والاقتراح ، وهمع الهوامع ، والإنتقان وغير ذلك .

أمثلة لقواعد التوجيه :

(أ) قواعد توجيه مع ذكر مسائل سيقت لتقريرها عند السيوطي :

١- الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال منه (١)

يستدل بهذه القاعدة أنه إذا أسند الفعل المضارع إلى نون الإناث بني لشبه حينئذ
بالماضي ، وقد كان أصل المضارع أن يكون مبنياً ، وإنما أعرب لشبه بالاسم من
وجهين . العموم ، والاختصاص ، فأن يرجع إلى أصله لشبه لما هو من جنسه
أقرب وأولى ، لأن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه ، وتشبيه الشيء من
ما جنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه .

وكذلك أيضاً إذا اتصلت به نون التوكيد أشبه فعل الأمر من وجهين : أنه لحق
هذا ما لحق هذا ، وأن المعنى الذي لحقت له الأمر هو الأمر الذي لحقت المضارع،
فبنته العرب ما ذكرنا وهو أن الرجوع إلى الأصل وهو البناء في الأفعال أيسر من
الانتقال عن الأصل وتشبيه الشيء بجنسه أولى من تشبيهه بغير جنسه ، وقال
السيوطي: ونظير ذلك أن الاسم منع من الصرف إذا أشبه الفعل من وجهين ، ثم
يرجع إلى الأصل إذا دخله أل أو الإضافة التي هي من خصائص الأسماء (((٢) .

٢- الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه (٣)

وقد استدل السيوطي بهذه القاعدة التوجيهية على أشياء كثيرة منها : أن ((الحال
لما أشبهت الظروف عمل فيها حروف المعاني ك (ليت) و (كأن) وأيضاً فإن ألف

(١) الأشباه والنظائر، للسيوطي (٢١٧/١) ، تحقيق غريد الشيخ ، ط/١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢ هـ
-٢٠٠١م.

(٢) انظر الأشباه والنظائر ص (٢١٧).

(٣) الأشباه والنظائر (٢٢٩/١).

الإلحاق لما أشبهت ألف التأنيث من حيث إنها زائدة وأنها لا تدخل عليها تاء التأنيث كانت من أسباب منع الصرف)) .

وكذلك فإن (سراويل) لما أشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف .

٣- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل (١)

ويعتمد على هذه القاعدة في العديد من المسائل ومن ذلك قول الأكثرين (رحمن) غير منصرف وإن لم يكن له (فعلى) ؛ لأن ما ينصرف من فعلاّن أكثر فالحمل عليه أولى . ومن ذلك قوله عن الاشتغال : إذا كان العطف على جملة فعلية ؛ فالمختار الحمل على اضمار فعل ؛ لأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة إسمية على جملة فعلية وتتفق الجملة ، وإذا رفعت تكون قد عطفت جملة إسمية على جملة فعلية فتختلف الجملة ، وتوافق الجملة أولى من اختلافها .

فإن قيل توافق الجملة يعارضه أنه إذا نصبت تحتاج إلى تقدير ، وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شيء .

فالجواب أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير أولى لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف، والحمل على الكثير أولى (٢)

٤- الفرع أحط رتبة من الأصل (٣) :

يقول السيوطي : ومن ثم لم يجز إعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد ؛ لأنه فرع عن الفعل في العمل ، والقاعدة أحط الفروع عن رتب الأصول، فاشتراط احتمالها على أحد الأمر الستة ليقوى بذلك على العمل .

ومن ذلك أيضاً إنما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره مع إمكان دخول النصب فيه لئلا يكون الفرع أوسع مجالاً من الأصل مع أن الحكمة تقضي انحطاط

(١) الأشباه والنظائر (١/١٩٣).

(٢) المرجع السابق (١/١٩٣-١٩٥).

(٣) المرجع السابق (١/٢٧٥).

الفروع عن رتب الاصول ، ولأنه يشارك المذكر في التصحيح فشاركه في الإعراب ، فالمذكر يعرب بحرفين فأعرب هذا بحركتين وخص بالحركة انحطاطه عن رتبة الأصل (١) .

٥- وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس (٢):

وقد بنى السيوطي على هذه القاعدة التوجيهية أن الإغراء هو وضع الظرف أو المجرور موضع فعل الأمر لا يجوز إلا فيمن سمع من العرب نحو : عليك ، وعندك ، ودونك ، ومكانك ، و وراءك ، وأمامك ، وإليك ، ولدنك (٣)

ورد أيضاً : (قول من أجاز الإغراء لسائر الظروف والمجرورات ، وبني عليها أيضاً أن المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل أو المفعول لا يطرد بل يقتصر على ما سمع منه)

٦- الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير (٤):

وقد ذكر السيوطي لهذه القاعدة فروعاً منها : (مروان) ، يحتمل أن يكون وزنه فعلان أو مفعالا أو فعوالا ، والأول له نظير فيحمل عليه ، والآخران مثالان لم يجيئا . ومنها أن ألف (كلا) ليست زائدة لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامنا أصلاً .

ومنها ذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن الأنباري : ذهب البصريون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب ، وذهب الكوفيون أنها معربة من مكانين ، قال والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه : أنما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب ، فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد ، وما ذهبوا إليه ليس لا نظير لهم في كلامهم ، فإن

(١) المرجع السابق (١/٢٧٥-١٧٦).

(٢) الأشباه والنظائر (١/٣٣٥).

(٣) المرجع السابق (١/٣٣٥).

(٤) المرجع السابق (١/١٨٦).

ليس في كلامهم معرب له إعرابان ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير (١) .

٧- الأصل مطابقة المعنى للفظ (٢)

قال السيوطي : ومن ثم قال الكوفيون : عن معنى (أفعل به) في التعجب أمر كلفظه ، وأما البصريون فقالوا : إن معناه التعجب لا الأمر ، وأجابوا عن القاعدة بأن هذا الأصل قد ترك في مواضع عديدة فليكن متروكاً هنا . قال ابن النحاس في (التعليقة) : على تركه هنا ، ويجب بأن الحامل موجود وهو أن اللفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى إعمال فكر كان أبلغ وأكد مما إذا لم يكن كذلك ، لأن النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فكر وتعب فتكون به أكثر كلفاً وضناً مما إذا لم تتعب في تحصيله ، وباب التعجب موضع المبالغة ، فكان في مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يحصل باتفاقها فخالفنا لذلك ، وقد ورد الخبر بلفظ الأمر في قوله تعالى (فليمدد له الرحمن مدا) وجاء عكس ذلك .

ومن المواضع الخارجة من ذلك ورود لفظ الاستفهام معنى التسوية في : (سواء علي أقم أم قعدت) ، ولفظ النداء بمعنى الاختصاص في : (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) (٣) .

٨- إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال (٤)

وقد استدل بهذه القاعدة في العديد من المواضع ، وذكر أن أبا حيان رد بها على ابن مالك كثيراً في مسائل تقبل التأويل منها : استدله على قصر الأخ بقوله :

أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدَعُهُ لِمُلْمَةٍ يُجِبُّكَ لِمَا تَبْغِي وَيُكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي (٥)

(١) الأشباه والنظائر (١/١٨٦-١٨٧) .

(٢) الأشباه والنظائر (١/٧٢) .

(٣) المرجع السابق (١/٧٢) .

(٤) الاقتراح (١٣١) .

(٥) لم ينسب لشاعر معين ، وهو في شرح التسهيل ، لابن مالك (١/٤٩) وشرح شذور الذهب ٢٢٣ .

فإنه يحمل أن يكون موصولاً بإضمار فعل أي (الزم) وإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال (١)

٩- الأمثال لا تغير (٢)

احتج بها السيوطي في توجيه قولهم (شر أهر ذا نات) فابتدؤا بالنكرة وجرى مثلاً فاحتمل ، والأمثال تحمل ولا تغير ، ومثل قولهم في المثل (شيء ما جاء بك) يقول رجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت ، ومن ذلك قولهم في المثل (في أكفانه لف الميت) ، (وفي بيته يؤتى الحكم) بتقديم الخبر وفيه يعود على المبتدأ المتأخر . ومن ذلك قولهم : (أصبح ليل) (وأطرق كرا) بحذف حرف النداء من النكرة ، لأنها أمثال معروفة ، فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها .

قال المبرد : (الأمثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها) (٣)

(ب) قواعد توجيه خارج السياق من خلال كتب السيوطي :

١- الأصل في الأسماء ألا تعمل ، فإذا تعلق اسم باسم فالأصل الجر بالإضافة (٤)

٢- الحمل على الأصل أولى (٥)

٣- لا يكون الشيء فرعاً لشئيين (٦)

٤- عود الضمير على شيء لفظاً لا معنى قليل ، وخلاف الأصل ، فلا يجعل أصلاً يقاس عليه (٧)

(١) الاقتراح (١٣١-١٣٢) .

(٢) الأشباه والنظائر (١/٩٤) .

(٣) المرجع السابق (١/٩٤) .

(٤) همع الهوامع (٢/٦١) .

(٥) المرجع السابق (٣/٦١) .

(٦) المرجع السابق (٣/٩٠) .

(٧) المرجع السابق (٣/١٢٣) .

- ٥- يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل (١)
- ٦- يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره (٢)
- ٧- تغيير المعنى يقتضي تغيير اللفظ (٣)
- ٨- الضمير يرد الأشياء إلى أصولها (٤)
- ٩- تجانس الأشياء مما يستثقل (٥)
- ١٠- لا يجمع بين العوض والمعوض (٦)
- ١١- الأصل في الأدوات الاتمال (٧) .
- ١٢- التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها (٨)
- ١٣/ الأطراف محل التغييرات والزيادة (٩)
- ١٤- اجتماع الأمثال يستثقل لفظاً فكذلك خطأ (١٠)
- ١٥- لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان (١١)
- ١٦- إنما نبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة (١٢)

(١) الهمع (١٦٢/٣) .

(٢) المرجع السابق (٣٠٨/٣) .

(٣) المرجع السابق (٣٠٨/٣) .

(٤) المرجع السابق (١٣٣/٢) .

(٥) المرجع السابق (٢٧٨/٣) .

(٦) المرجع السابق (٥٣٤/٢) (٣٩١/٣) .

(٧) المرجع السابق (٤٢٥/٣) .

(٨) المرجع السابق (٣٨٤/٣) .

(٩) المرجع السابق (٥٠٩/٣) .

(١٠) المرجع السابق (٥١٠/٣) .

(١١) المرجع السابق (٢٦٢/٢) .

(١٢) المرجع السابق (٣٣٦/٣) .

- ١٧- عوامل الافعال أضعف من عوامل الأسماء (١)
- ١٨- أصل وضع الضمير للاختصار (٢)
- ١٩- لا يعدل إلى المنفصل إلا بعد تعذر المتصل (٣)
- ٢٠- الضمير لا بد له من مرجع يعود إليه (٤)
- ٢١- الأصل عوده إلى أقرب مذكور (٥)
- ٢٢- الأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من التثنية (٦)
- ٢٣- متى ما أمكن الحمل على غير ضمير الشأن ، فلا ينبغي أن يحمل عليه . (٧)
- ٢٤- جمع العلاقات لا يعود عليه الضمير غالباً إلا بصيغة الجمع (٨)
- ٢٥- إذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بدء باللفظ ثم المعنى . (٩)
- ٢٦- أصل الجواب أن يعاد فيه نفس السؤال (١٠)
- ٢٧- الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال (١١)

(١) الهمع (٣٦٩/٢)

(٢) الإتيان (٥٤٧/١)

(٣) المرجع السابق (١٥٢/٢)

(٤) المرجع السابق (٥٤٧/١)

(٥) المرجع السابق (٥٥٠/١)

(٦) المرجع السابق (٥٥٠/١)

(٧) المرجع السابق (٥٥٢/١)

(٨) المرجع السابق (٥٥٢/١)

(٩) المرجع السابق (٥٥٣/١)

(١٠) المرجع السابق (٥٧٥/١)

(١١) المرجع السابق (٥٧٣/١).

٢٨- الاسم يدل على الثبوت والاستقرار، والفعل يدل على التجدد والحدوث ، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر (١)

٢٩- أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها(٢)

٣٠- الأصل أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا أن يخالف الأصل من وجهين الحذف وضع الشيء في غير محله (٣)

٣١- ينبغي تقليل المقدر مهما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل.(٤)

وتمت قواعد توجيهية كثيرة ، للسيوطي في كتبه ، وقد اختصرنا منها هذا القدر للتمثيل ، لا للحصر ، والله الموفق للسداد .

(١)الإِتقان (١/٥٧٨).

(٢)المرجع السابق (١/٥٨٣).

(٣)المرجع السابق (٢/١٦٠).

(٤)المرجع السابق (٢/١٦١).

الفصل الخامس

الموازنة بين ابن جني والسيوطي

في أصول النحو

على وجه الإجمال وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: السماع بين ابن جني والسيوطي.

المبحث الثاني: القياس بين ابن جني والسيوطي.

المبحث الثالث: العلة بين ابن جني والسيوطي

المبحث الرابع: أدلة شتى بين ابن جني والسيوطي

لما كانت الدراسة التي سبقت عن ابن جني والسيوطي عن طريق التفصيل
نعقد هذه المناقشة نقارن فيها ،ونوازن فيها بينهما على وجه الإجمال، حتى نخلص
بفوائد من الدراسة تكمن فائدتها لدى الباحثين .

ولقد قام الإمام أبو الفتح ابن جني بوضع اللبنة الأولى لهذا العلم ، ولم يكن
بدعاً من الناس ، وإنما كان مسبقاً في هذا المجال بمن تقدمه من النحاة من قبل
منذ عصر أبي الأسود الدؤلي مروراً بتلامذته إلى الخليل أحمد وسيبويه والكسائي
وغيرهم من نحاة .

كان ابن جني قد استقى هذا العلم من شيخه أبي علي والفراسي وقبله المازني ،
فكان لأثر هذين العالمين في شخصيته في مجال النحو العربي .

وابن جني يطالعنا بأطروحاته في أصول النحو العربي محتدياً في ذلك حذو
الأصوليين في الفقه ، فضمن كل ما كتبه في أصول النحو في كتابه الخصائص
الذي أخذنا منه مادة هذا البحث ، ثم تلاه ابن الأنباري فألف ثلاثة كتب في هذا الفن
وهي : الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ولمع الأدلة في
أصول النحو ، والإعراب في جدل الإعراب ، ثم جاء بعدهما بعد فترة طويلة من
الزمن الإمام أبو عبد الرحمن السيوطي ، فألف كتابه الاقتراح الذي قال فيه : (هذا
كتاب غريب الوضع ، عجيب الصنع ، لطيف المعنى ، طريف المبني ، لم تسمح
قريحة بمثاله ، ولم ينسج على منواله) ، فكان هذا الكتاب خاتمة لهذا العلم، وكل
من جاء بعد السيوطي لم يأت بجديد .

المبحث الأول

السماع بين ابن جني والسيوطي

المطلب الأول: السماع عند ابن جني

السماع عند ابن جني هو الأصل الأول من أصول النحو العربي ، وقد انبنت على هذا الأصل خصوصاً بقية الأصول النحوية ، ولذا نجد ابن جني من خلال كتبه قد أولاه عناية بالغة في كتابه (الخصائص) الذي بذر فيه أصول النحو ، وقد اقتبس الفكرة من أصول الفقه .

من خلال تقسيماته للسماع ، نلاحظ عناية هذا الإمام بهذا الاصل ، فنجد عنده السماع من حيث الاطراد والشذوذ ، أن الغاية عنده أن يكون المصنوع مطرداً في القياس والاستعمال ، وقد قسم الكلام إلى أربعة اقسام :

١/ مطرد في القياس والاستعمال .

٢/ مطرد في القياس شاذ في الاستعمال .

٣/ مطرد في الاستعمال شاذ في القياس .

٤/ شاذ في القياس والاستعمال .

يذهب ابن جني إلى أن المسموع الفرد إذا سمع من فصيح ، لم يرو ما ينكر عليه، قُبِلَ ، وإن انفرد عن بقية العرب .

كما يرى حجية اللغات جميعها، وإن تفاضلت وتفاوتت في السماع والقياس ، لأن أقوال العرب الذين لم تفسد لغتهم ، مبناهما على سلامة اللغة ، وهي ليست كأقوال النحاة المبنية على الاستقراء ، فإنها معرضة للتصحيح والتضعيف، لكن

حجية اللغات عند ابن جني ليست على إطلاقها ، فلا بد من شروط عنده ، ومن ذلك فصاحة البدوي وعدم تعرضه لما يفسد لغته بارتحاله من البادية إلى الحضر ، ولذا منع الأخذ من أهل المدر (أي أهل الحاضرة) لما عرض للغتهم من الفساد والخلل.

من ضمن ما ذكر ابن جني من ضوابط للسمع : أن الفصيح قد ينتقل لسانه ويتحول إلى لغة أخرى غير لغته التي نطق بها، ويكون ذلك بالتعايش الذي فطروا عليه ، قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتُمْ ﴾ (١) . ويرى ابن جني أن ما انتقل إليه لسانه ، فإن كانت لغة فصيحة وجب الأخذ بها ، وإن كانت فاسدة لم يؤخذ بها .

وعلى نحو ذلك قد يجتمع عند الفصيح لغتان ، أو أكثر سواء كانت لجماعته ، أو لجماعات مختلفة . وهذا لا يضر بفصاحته ولا يكون سبباً في رد لغته الأولى أو اللغات التي اكتسبها ، بل الكل يؤخذ منه ولا يرد .

وكما أن الفصيح قد يكتسب لغات غير لغته الأولى ، فإنه قد يكتسب لغة أخرى تتركب بين لغتين ، وهذا ما يسمى عندهم بتداخل اللغات.(٢)

المطلب الثاني : السماع عند السيوطي .

عندما يحاول أحد الباحثين ، أن يقارن بين علمين من أعلام النحاة ؛ عليه أن يدرك أن المقارنة أو الموازنة تعني أن يعرف أوجه الوافق فيذكرها، ثم يذكر أوجه المخالفة ، أو ما زاد الآخر على الأول ، وما تميز به ، وما قدمه من إضافات

(١) سورة الحجرات ١٣ .

(٢) انظر البحث ص ٦٤-٨٥ .

فيثبتها ، حتى ينتفع بها ؛ لأن الغرض من البحث العلمي إضافة شيء جديد ، لا مجرد التكرار والترديد لمسائل قتلت بحثاً ، من غير إثراء للبحث العلمي .

على أن الكثير من النحاة المتأخرين لم يضيف لتراث النحاة القدامى شيئاً يثري الدرس النحوي ، بل لقد ظل النحاة المتأخرون يرددون ، ويؤلفون للكتب على طريقة المتون والشروح والحواشي التي ساهمت بدورها في تعقيد مادة النحو ، بل حالت دون الكثيرين من الخاصة بله العامة ، أن يتعرفوا من لغتهم وما يصونون به أسنتهم فيما يقبح بأمثالهم .

وهكذا سار الدرس النحوي على طريقة المتأخرين على قدم وساق ، ولا يستثنى منهم إلا النحاة النابهن كأمثال ابن مالك وأبي حيان الأندلسي وابن هشام الأنصاري والأزهري والسيوطي .

عرف السيوطي عند الدارسين والباحثين بالموسوعية القصوى في عامة العلوم ، وقد رزق التبحر في فنون كثيرة لم تتوفر لمعاصريه مما أسهم بدوره في الخصومة بينه وبين أقرانه .

وإذا كان ابن جني من نحاة بغداد الذين ورثوا مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ، فاجتمع فيه من العلمية والابتكار ما لم يجتمع في غيره، فإن السيوطي من النحاة المتأخرين الذين اكتملت عندهم جميع آلات المعرفة ومقوماتها .

من خلال تعريف السيوطي السماع بقوله : (وأغنى به ما ثبت في كلامه نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده...) نلاحظه يحدد مصادر السماع وهي :

١/ القرآن الكريم وقراءاته .

٢/ الحديث النبوي .

٣/ كلام العرب (شعراً ونثراً) .

اهتم السيوطي بالاحتجاج بجميع قراءات القرآن الكريم ، وهو يقرر عدم الخروج على هذه القراءات بقوله : ((ما ذكرته بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة)) ولعل عدم الخلاف عند النحاة المتأخرين ، وإلا فقد اشتهر بين كثير من النحاة المتقدمين في طعن قراءة معينة أو لمزها ، ولم يسلم من هذه المسألة حتى من اشتهر بالاحتجاج بالقراءات الشاذة كابن جني مثلاً ، فإنه ألف كتابه المحتسب في توجيه القراءات ، ومع ذلك قد يطعن في قراءة بعضهم أو ينسبها إلى الغلط^(١) .

والسيوطي في تأكيده لمسألة الاحتجاج بالقراءات يساعد في تأصيل هذا المصدر الذي حاد عنه كثير من النحاة القدامى .

وإذا نظرنا إلى المصدر الثاني أي (الحديث النبوي) نجد أن السيوطي قد تباين موقفه الذي وقفه تجاه القراءات القرآنية ، وبين الحديث النبوي في القواعد الكلية ، فوقف مع أبي حيان في رده على ابن مالك الذي جوز الاحتجاج بالحديث النبوي في مسائل النحو .

وأما موقف السيوطي من كلام العرب (شعراً ونثراً) فإنه يحدد ستة قبائل : قيس ، وتميم ، وأسد ، وهزيل ، وكنانة ، وطي ، بالأخذ عنهم وما عدا لا يؤخذ منه لمخالطة غيرهم من الأمم ففسدت لغتهم .

(١) انظر سر صناعة الإعراب(١/٣٣٥) و(١/٣٨٤) ، والمحتسب(١/٢٠٤) .

ويؤكد السيوطي ذلك بقوله : ((بالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم))^(١) وفي المسألة تفصيل سبق ذكره^(٢) .

وفي السماع هذا السيوطي حذو ابن جني في تقسيم المسموع بين الاطراد والشذوذ، وقد سبقت الإشارة إليه قريباً فلا داعي لذكره .

كما يعتمد السيوطي أشعار الكفار من العرب لبعدهم عن التدليس ، ويسير على طريقة ابن جني في قبول المسموع الفرد وقوله بحجية اللغات على اختلافها ، ما دامت مسموعة عن فصحاء العرب وأعرابهم ، كذلك عدم الأخذ عن أهل المدر (أهل الحاضرة) ، لما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر للاختلال والفساد .

كما هذا السيوطي حذو ابن جني في قضية انتقال العربي الفصيح ، وأنه لا يقبل ما انتقل إلا إذا كان فصيحاً ، فلا يقبل من اللغات ما كان فاسداً ، كما تعرض السيوطي لمسألة تداخل اللغات ، إلا أنه خلط بين تداخل اللغات ، وبين الفصيح يجتمع في كلامه لغتان أو أكثر . والفرق بينهما أن الجمع بين اللغتين أو أكثر هي : أن ينطق الفصيح بلغة لقومه ، ولغة لقوم آخرين ، وأما تداخل اللغات أن تتكون من اللغتين التي جمع بينهما لغة ثالثة .

نص السيوطي على إجماع النحاة على عدم الاحتجاج بكلام المولدين المحدثين، لكون ما قالوه من شعر ونثر خارجاً عن عصور الاحتجاج اللغوي ، وبالتالي فلا يكون حجة في كلام العرب ، وعلى غرار ذلك ذكر أنه لا يحتج بشعر أو نثر المجاهيل من العرب ، بل لابد من معرفة القائل ، والوثوق به وإلا فلا .

(١) الاقتراح ١١٣ .

(٢) انظر البحث ١٣٠ - ١٦٨ .

وعلى هذه الطريقة درج المحققون من النحاة منهم ، ابن الأنباري حيث لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله (١) .

والذي يظهر في محاولة النحاة في تطبيق قواعد الضبط للرواة ، إنما تأثروا بمذهب المحدثين في الجرح والتعديل ، وقد بلغ أهل الحديث الدرجة القصوى في مجال التوثيق ، وكتبهم طافحة بهذه المسألة ، ومن ثم برز عندهم علم مصطلح الحديث ، الذي يعنى بمعرفة الحديث الصحيح من الحديث الضعيف ، أو غير ذلك.

وممن كان يعنى بهذه المسألة من علماء النحو ابن الأنباري ، قال في لمع الأدلة ((اعلم أن المرسل هو الذي انقطع سنده نحو أن يروي ابن جرير عن أبي زيد ، والمجهول هو الذي لم يعرف قائله ، نحو أن يقول أبوبكر ابن الأنباري : حدثني رجل عن ابن الأعرابي . وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول ؛ لأن العدالة شرط في قبول النقل)) (٢) .

(١) الإنصاف(١/٣٤٥)،(٢/٤٣٥-٤٥٦) .

(٢) لمع الأدلة ص ٩٠ ، وانظر البحث ١٢٩-١٦٨ .

المبحث الثاني

القياس بين ابن جني والسيوطي

المطلب الأول : القياس عند ابن جني .

كان أبو علي الفارسي وأبو الفتح ابن جني من أهم رجال القرن الرابع الهجري، وقد أسهما في تنشيط حركة القياس، وقد اشتهر عنهما (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) وقد سبقت الدراسة إلى شيء من قياسهما.

قرر ابن جني أن القياس في اللغة قد يكون لفظياً وقد يكون معنوياً ، وألمح إلى تقوية القياس المعنوي بقوله : ((ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة واحدة منها لفظية ... والثمانية الباقية كلها معنوية))^(١).

لما كان ابن جني متأسيماً بفكرته في أصول النحو ، بعلماء أصول الفقه فاستشف من كلام العرب ما يدعم العملية القياسية ؛ لأن القياس لا بد له من أصل وفرع وحكم وعلّة جامعة ، ومهد الطريق أمام النحاة ، قال: ((أن العرب تؤثر التجانس وحمل الفرع على الأصل...))^(٢) .

ومن البديهي أن القياس على كلام العرب ، إنما يكون على الكثير المطرد من كلامهم ، ولكن ابن جني نبه بثاقب فكره وقوة إدراكه وفهمه ، على أنه يجوز أن يقاس على القليل من كلام العرب ورفضه فيما يكثر ، مما يدل على أن الكثرة والقلّة، ليست على إطلاقها ، بل لها ما يستثنى منها، فنبه على ذلك بقوله ((وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس))^(٣) .

(١) الخصائص (١٠٩/١)

(٢) المرجع السابق (١١٠/١ - ١١١) .

(٣) المرجع السابق (١١٥/١) .

من خلال تأصيل ابن جني لأصول النحو، أدرك أن الأصلين قد يكون بينهما تعارض ، فلا بد من التوفيق بينها لتسلم هذه الأصول من التعارض ، وإلى هذا ذهب إلى أن السماع والقياس إذا تعارضا فلا يقاس على المسموع ، لكن لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم (١) .

المطلب الثاني : القياس عند السيوطي

تناول السيوطي القياس بطريقة أوسع من ابن جني ، لأن القياس قد بلغ قمة نضجه واكتماله على يد ابن الأنباري ، ثم السيوطي . فقد أصبح القياس عملية شكلية ، بخلاف القياس عند قدامى النحاة ، فإنما كان مبنياً على استقراء ظواهر النصوص للحصول على قاعدة مطردة ، تبنى عليها ما شابهها من كلمات أو تراكيب .

تعرض السيوطي لمنكري القياس ، مؤكداً أن النحو لا ينفك عن القياس بحال من الأحوال ، فذكر عن ابن الأنباري قوله : ((واعلم أن انكار القياس لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس)) (٢)

ذكر السيوطي أن للقياس أربعة أركان : أصل وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس ، وحكم وعلّة جامعة .

وجعل من شرط المقيس عليه أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس ، فلا يجوز القياس على (استحوذ) لأن القياس (استحاذ) وكذا لا يجوز القياس على حذف نون التوكيد نحو (اضرب عنك الهموم) ؛ لأن التوكيد إنما يليق به الإسهاب والإطناب .

(١) انظر البحث ٨٦ - ٩٥ .

(٢) انظر لمع الأدلة ص ٩٥-١٠٠ .

تناول السيوطي أيضاً، كما تناول ابن جني جواز القياس على القليل ورفضه في الكثير ، مؤكداً أن هذه القضية التي ظاهرها التناقض لأن العبرة عندهم اطراد المسألة في بابها لا مجرد الكثرة الغير مطردة .

كما حذا السيوطي حذو المازني وابن جني أن (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) ، ولكن يؤخذ عليهم جميعاً أن ما ذكروه من (ضرب) قياساً على جعفر ، ونحوه فإنه ليس من استعمال العرب في شيء فهو وإن وافق القياس الشكلي فلا فائدة تحصل به .

كما تناول السيوطي الحكم الذي يقاس عليه فقال : ((إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب ، وذكر خلاف النحاة في الحكم الذي ثبت بالاستنباط قال :
اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه ، فأجازه قوم ومنعه آخرون ^(١) .
ويبدو أن القياس بهذا المفهوم أثر الفقه فيه ظاهر ؛ لأن النحاة أرادوا أن يكون لقياسهم ما لقياس الفقهاء من أحكام في القياس .

(١) انظر البحث ١٦٩- ١٨٣ .

المبحث الثالث

العلة بين ابن جني والسيوطي

المطلب الأول : العلة عند ابن جني

قد تناول النحاة السابقون لابن جني العلة ، وخصوصها بمزيد من العناية والتوضيح، فمن هؤلاء النحاة ابن السراج في كتابه الأصول قال : ((واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها المؤدي إلى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة...))^(١)

ومن أشهر الكتب التي صنفت في العلل ، قبل ابن جني : كتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق الزجاجي ت (٣٣٧) ، وإن كان الزجاجي لم يذكر في العلة إلا باباً واحداً عرض فيه العلة التعليمية والعلة القياسية والعلة الجدلية النظرية^(٢) ، وبقيّة ما في الباب ممارسات عملية للعلة عند الزجاجي، أو بالأحرى بحث عن أسرار الكلام العربي ، وكشف عن وجوه الحكمة ، وهو من هذه الناحية يشبه كتاب ابن الأنباري أسرار العربية^(٣).

وأما ابن جني فإنه قد تناول العلة بشمولية فائقة أربى بها على من تقدمه من النحاة ، وكما يقال: كم ترك الأول للآخر .

عرض ابن جني العلة النحوية بين المتكلمين والفقهاء ، وخلص أن علل النحو شبيهه بعلل المتكلمين قال : ((وأقرب إلي المتكلمين منها إلى علل المتفهمين)) .

(١) انظر الأصول (٣٥/١) .

(٢) الإيضاح ٧١.

(٣) انظر أصول النحو بين ابن جني وابن الأنباري ص ٢٤٥.

ويرى ابن جني جواز تخصيص العلة ، لأن مبناها على الخفة وذلك خلافا لعلل المتكلمين ، كما تناول ابن جني العلة الموجبة والعلة المجوزة ، والعلة عنده لا تنفك عن هذين النوعين ، أحدها واجب يطرد في كلام العرب، كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المجرور ، والآخر جائز في كلامهم كالإمالة والتصغير والإدغام ونحو ذلك .

وعرض ابن جني شروط العلة المعتبرة عنده ، وذكر من شروطها أن تكون متعدية أي مطردة كرفع الفاعل ونصب المفعول ، وبمعنى آخر أن شاملة لكل أفراد المعلوم ، وأن العلة إذا لم تتعد لم تصح عنده ، كما عرض حكم المعلوم بعلتين ، وقسمه على ضربين : أحدها ما لا نظر فيه ، والآخر ما يحتاج إلى نظر وتأمل .

والملاحظ من ألقاب العلة: تخصيص العلة، العلة الموجبة ، العلة المجوزة ،العلة المتعدية ، العلة القاصرة والمعلوم بعلتين ؛ أن هذه العلل كلها عند الفقهاء ، مما يبين الأثر الواضح للفقهاء على النحو .

وفي ختام الكلام على العلة ، يسعفنا ابن جني في حكم تعارض العلل ، وقد تناول الباحث هذه القضية بالشرح والإيضاح في الفصل الثالث فليرجع إليه (١) .

المطلب الثاني : العلة عند السيوطي :

بلغت العلة أوج مراحلها عند السيوطي ، فهو يعتبر من أكابر النحاة المعلنين ، وهذا يشاهد جلياً بالاطلاع على كتبه النحوية ، فقد تناول علل النحاة من عصر ابن جني والأنباري مروراً بعصره ، فجمع كثيراً من أنواع العلل وألقابها . بالنظر إلى كتابه الاقتراح وغيره نجده يسير سير الفقهاء في العلل ، كما ظن المتأخرون من النحاة في عللهم النحوية ، وأنها تضارع علل الفقهاء فوصلوا إلى نتائج شكلية بعيدة

(١) انظر البحث ٩٦ - ١١٤ .

عن واقع اللغة المبني على استقراء كلام العرب ، ثم الوصول إلى مادة لغوية تثري اللغة العربية .

يعرض السيوطي في حديثه عن العلة ، ويؤكد أن علل النحو في غاية الوثاقفة وأن ما ذهب إليه بعض النحاة في توهية العلة أنه كلام بمعزل عن الحق .

وكما عرض السيوطي في حديثه عن العلة أن علل النحاة صنفان : علة تطرد على كلام العرب ، وذكر مدار هذا النوع على أربع وعشرين علة ، والضرب الآخر هو المسمى عنده بعللة العلة .

كما تناول السيوطي في بحثه عن العلة : العلة الموجبة وغيرها ، والعلة البسيطة والعلة المركبة ، والعلة القاصرة ، والمعلول بعلتين وغير ذلك .

كما تناول السيوطي في حديثه العلة ، مسالك العلة وقوادح العلة ، وهذه العلل بهذه الألقاب هي كما عند الأصوليين ، وبالتالي تكون العلة بهذا التطور شديدة العلاقة بأصول الفقه.(^١)

(١) انظر البحث ١٨٤- ٢٢٢.

المبحث الرابع

أدلة شتى بين ابن جني والسيوطي

المطلب الأول : أدلة شتى عند ابن جني

الأصول النحوية في نظر النحاة ، منها ما هو متفق عليه في الجملة ، وهي السماع والقياس ، فكل النحاة يقرون بمبدأ السماع والقياس ، لأن اللغة إما سماع شيء عن العرب الفصحاء ، وإما قياس أي أن يقاس ما لم يسمع عن العرب على ما سمع منهم ، وإن اختلفت أنظارهم في استعمال لقياس كما هو مذكور في مكانه .
ولكن ثمة أصول أخرى مختلف فيها. فأدلة النحو عند ابن جني ثلاثة : السماع ، والإجماع ، والقياس (١) .

وأدلة النحو عند ابن الأنباري ثلاثة أيضاً : نقل ، وقياس ، واستصحاب الحال (٢) ، ولم يذكر الإجماع فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية كما رأي قوم . (٣) ، فابن جني يحتج بالإجماع ويعتد به ، والمقصود عنده إجماع البلدين البصرة والكوفة . ويرى الإجماع النحوي - وإن تأخر عن إجماع الفقهاء في قوته - فإنه مع ذلك لا يسمح بمخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها .

ويرى ابن جني أيضاً الاستحسان مع ضعف علته عنده ؛ إلا أن فيه نوع من التوسع اللغوي ، وقد أوضح الباحث ذلك في مكانه فليرجع إليه (٤) .

(١) انظر الخصائص (١/١٨٩) .

(٢) انظر لمع الأدلة ص ٨١ .

(٣) انظر الاقتراح ص ٧٢ .

(٤) انظر البحث ١١٥ - ١٢٨ .

المطلب الثاني: أدلة شتى عند السيوطي

تناول السيوطي الإجماع كما تناوله ابن جني ، وأكد على إجماع أهل البلدين - البصرة والكوفة ، وتكلم عن إجماع العرب وتساءل في الوقوف عليه وقال: ((وإجماع العرب حجة ، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه)) ، وذكر له صور أوضحها الباحث في مكانه من البحث .

كما عرض السيوطي للاستصحاب والاستحسان، والاستدلال بالعكس ، والاستدلال ببيان العلة والاستدلال بالأصول والاستدلال بالنظير والاستقراء وغير ذلك.

وفي ختام كلام السيوطي عن أدلة النحو تناول قضايا التعارض والترجيح ، فلخصها من كلام ابن جني والأنباري وغيرهما ، وجعلها في مكان لعلاقة هذه القضايا بأصول النحو العربي .

كما تناول السيوطي بالتفصيل قواعد التوجيه ، وقد أوضح الباحث هذه القواعد وفرّق بينها وبين قواعد النحو مما لا يحتاج إلى إعادة (١).

(١) انظر البحث ٢٢٣- ٢٧٣ .

الخاتمة

اشتمل البحث إجمالاً على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة:

ففي المقدمة تناول البحث أسباب اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه والدراسات السابقة ، وأما الفصول الخمسة ، فقد تناول البحث في الفصل الأول دراسة حول التعريف بابن جني والسيوطي تشتمل على مسيرتهما من النشأة مروراً بالحياة العلمية حتى الوفاة ، وفي الفصل الثاني تناول البحث نشأة النحو العربي والمراحل التي مر بها ، كما تناول البحث نشأة أصول النحو العربي والمراحل التي مر بها تبعاً للنحو العربي ، وفي الفصل الثالث تناول البحث أصول النحو عند ابن جني بالتفصيل والإيضاح، وأبان البحث أن ابن جني له قصة السبق في أصول النحو العربي ، وفي الفصل الرابع تناول البحث أصول النحو عند السيوطي موضحاً استقاداته من النحاة السابقين ، مع تطبيقه عملياً لمادة النحو العربي ، وفي الفصل الخامس دراسة مجملة عن أصول النحو عند ابن جني والسيوطي حتى يكون بذلك خلاصة لما سبق ذكره .

وأما النتائج التي اشتملت عليه هذه الدراسة فهي مجملة في الآتي :

- ١- من النتائج المهمة التي توصل إليها الباحث أن بداية أصول النحو كانت مرتبطة بظهور القياس النحوي ، الذي نشأ مبكراً ونضج على يد ابن أبي إسحاق الذي كان أشد تجريداً للقياس ، وكان لا يسمح بمخالفته من مجرد أي ظاهرة سماعية.
- ٢- كان القياس في هذه الفترة يقوم على استقراء النصوص ثم القياس عليها ، ولم يكن قياساً شكلياً كما هو ظاهر في فكر ابن جني والأنباري والسيوطي .

٣- يعد ابن جنى هو أول من تناول أصول النحو بوصفه علماً - له أسسه وضوابطه- بالبحث والدراسة فى كتابه الخصائص .

٤- من خلال الدراسة لأصول ابن جنى والسيوطى يظهر للباحث أن أصول النحو قد توغلت فى التقنين والتفعيد ، والأثر الفقهى فى هذه الأصول ظاهر .

٥- اعتداد ابن جنى بالقياس : ويذكر عن شيخه الفارسى : ((مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس))

٦- مع أن السيوطى نقل جل مادته الأصولية عن غيره، بيد أنه رتب هذه المادة ونسقتها على نسق لم يسبق إليه ، على أن كتبه النحوية لم تخل من نماذج لتطبيق هذه الأصول وبالأخص كتابه همع الهوامع .

٧- اهتمام كل من ابن جنى والسيوطى بالاحتجاج بالقراءات القرآنية ، فقد ألف ابن جنى كتابه (المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) ولكنه سلك مسلك المتقدمين من النحاة ، فإنه ربما ضعف القراءة أو وهنها .

٨- لكن السيوطى أبدى احتراماً بالغاً بهذه القراءات بدليل ذكره أن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها وتخريجها لما يتفق مع الأصول النحوية ، ورده على من يلحنون القراءة أو يرمونها بالطعن .

٩- وجه المحدثون انتقادات لهذه الأصول وبالأخص مباحث القياس والعلة والاستحسان وغير ذلك .

أما التوصيات فهى كالتالى :

- ١- توصل الباحث من خلال هذه الدراسة أن البحث في أصول النحو يحتاج إلى نوع من العناية ، ولذا يوصي بالمضي في هذا الطريق والعكوف على ما كتبه النحاة بدءا بسيبويه وابن السراج والفارسي وابن جني وابن الأنباري والسيوطي وغيرهم .
- ٢- ومن ثم الأخذ في الاعتبار انتقادات المحدثين .
- ٣- ويستخلص بعد ذلك أصول نحوية ملائمة لتطبيقات اللغة وأحكامها .
- ٤- ولا يعني ذلك هدم تراث الماضين ولكن تسهيل مادة أصول النحو العربي حتى ينتفع بها الدارسون .

الفهارس العامة

وتحتوي على :

- ❖ فهرس الآيات القرآنية.
- ❖ فهرس الأحاديث النبوية .
- ❖ فهرس الأشعار.
- ❖ فهرس الأرجاز .
- ❖ فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ❖ فهرس المصادر والمراجع.
- ❖ فهرس محتويات البحث.

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة الفاتحة		
١	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾	٢	١٨٨
٢	﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾	٤-٣	٩٩
	سورة البقرة		
٣	﴿ فَمَا رِيحَتْ يَجْرُتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾	١٦	٩٩
٤	﴿ وَيَسْفُكُ الدِّمَاءَ ﴾	٣٠	١٣٧
٥	﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾	٣٨	١٣٧
٦	﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾	١١٧	١٣٧
٧	﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ^ط ﴾	٢١٥	٢٣٤
٨	﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾	٢٣٣	١٣٥
٩	﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا ﴾	٢٣٤، ٢٤٠ و	١٥٥
١٠	﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾	٢٤٩	٢٢٥

١٨٨	٢٧٥	﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾	١٢
١٥٥	٢٧٨	﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾	١٣
		سورة آل عمران	
١٣٤	٦٦	﴿ هَأَنْتُمْ ﴾	١٤
١٣٦	٨١	﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لِمَا آتَيْنُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾	١٥
١٣٦	٩٢	﴿ بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ ﴾	١٦
١٣٥	١٤٦	﴿ كَائِنٌ ﴾	١٧
		سورة النساء	
١٣٦-١٣٣	١	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾	١٨
١٣٥	١٠٠	﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ ﴾	١٩
٢٢٥	١٥٧	﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ ﴾	٢٠
		سورة المائدة	
٦٨	٥٢	﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾	٢١

٢٣٣	٨٩	﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيكُمْ ﴾	٢٢
		سورة الأنعام	
١٥٥	١١٠	﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾	٢٣
١٣٤	١٣٧	﴿ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾	٢٤
١٥٦	١٧٦	﴿ وَلَا يَحْزُنكَ ﴾	٢٥
		سورة الأعراف	
٦٢	١٠٨	﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ ﴾	٢٦
		سورة يونس	
٢٣٤	٢٤	﴿ كَأَنْ لَمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ ﴾	٢٧
١٥٦	٦٥	﴿ وَلَا يَحْزُنكَ ﴾	٢٨
١١٥	٧١	﴿ فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾	٢٩
		سورة يوسف	
٧٥	٣١	﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾	٣٠
١٢٦	٣٢	﴿ لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَا ﴾	
١٣٥	٥١	﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾	٣١

١٣٥	٧٦	﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالِمٍ عَلِيمٌ ﴾	٣٢
		سورة النحل	
١٨٩	١٢٠	﴿ وَلَمْ يَكُ ﴾	٣٣
		سورة طه	
٦٢	٢٠	﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ ﴾	٣٤
١١٨	٦٧	﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾	٣٥
		سورة الحج	
١٣٤	١٥	﴿ ثُمَّ لَيَقَطَعُ ﴾	٣٦
		سورة الفرقان	
١٣٦	٢٠	﴿ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾	٣٧
		سورة الشعراء	
٦٢	٣٣	﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ ﴾	٣٨
		سورة الروم	
١١٤	٢٢	﴿ وَأَخْلَفُوا بِالسِّنِّكُمْ وَالْوَعْدِ إِنَّا فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ ﴾	٣٩

		سورة الأحزاب	
١٣٧	٥٣	﴿ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاطِرِينَ إِنَاءَهُ ... ﴾	٤٠
		سورة يس	
٨١	٤٠	﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾	٤١
		سورة الزمر	
٢٥٨	١٢	﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾	٤٢
		سورة غافر	
٢٤٢	٤٨	﴿ إِنَّا كَلَّا فِيهَا ﴾	٤٣
		سورة الجاثية	
١٣٧	١٤	﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾	٤٤
		سورة الفتح	
٢٥٨	٢	﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾	٤٥
١٣٥	١٦	﴿ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا ﴾	٤٦
		سورة الحجرات	
٢٧٧	١٣	﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ	٤٧

		أَنْفُسِكُمْ ^٤	
		سورة ق	
١٣٦	٥	﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا... ﴾	٤٨
٦٤	٣٧	﴿ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾	٤٩
		سورة المجادلة	
٧٥	٢	﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ^٥ ﴾	٥٠
٩٤	١٩	﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾	٥١
		سورة الجمعة	
١٩١	٥	﴿ كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ^٤ ﴾	٥٢
		سورة التحريم	
١٨٩	١٢	﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَتِينِ ﴾	٥٣
		سورة الإنسان	
١٨٨	٤	﴿ سَلَسِيلًا وَأَعْتَلًا ﴾	٥٤
		سورة الانفطار	
١٣٦	٦	﴿ مَا أَغْرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾	٥٥

		سورة البلد	
٢٥١	١٥-١٤	﴿ أَوْ اطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ ﴾ ﴿ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾	٥٦
		سورة الضحى	
١٥٥	٣	﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾	٥٧
٢٤٠	٥	﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾	٥٨
٢١٦	٩	﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾	٥٩

فهرس الأحاديث النبوية

الرقم	طرف الحديث	الصفحة
	ارجعن مأزورات غير مأجورات	١٤٩
	أرشدوا أخاكم	٣٦
	أمتي لا تجتمع على ضلالة	١١٩
	إن الله لا يمل حتى تملوا	١٤٩
	حمي الوطيس	١٤٩
	خذها بما معك	١٤٦
	زوجتكها بما معك من القرآن	١٤٦
	الظلم ظلمات يوم القيامة	١٤٩
	لَيُنْتَهِيَنَّ قَوْمٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ	١٥٥
	مات حتف أنفه	١٤٩
	ملكتهها بما معك	١٤٦
	نَزَلَ الْقُرْآنُ بِسَبْعِ لُغَاتٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ	-٧٥ ٢٤٩

فهرس الأشعار

الصفحة	قائله	البيت
٢١٨	مجهول	سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ
٢٣٤	نصيب بن رباح	وَأَتَى وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ * بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَعْرُبُ
٢٢٥	الكميت بن زيد	وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ
٨٢	مجهول	لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مُنْرَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقِ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ
١٢٢	بشر بن أبي خازم	لَتَحْتَمِلَنَّ بِاللَّيْلِ مِنْكُمْ ظَعِينَةً إِلَى غَيْرِ مَوْثُوقٍ مِنَ الْأَرْضِ تَذْهَبُ
٨١	ابن الشجري	وَأَنَا لَيْرَعَى فِي الْمَخُوفِ سَوَامَنَا كَأَنَّهُ لَمْ يَشْعُرْ بِهِ مَنْ يُحَارِبُهُ
٢٠٣	جرير	أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلٌ وَالْعَتَابَا وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا
٦٦	قيس بن الخطيم	أَتَعْرِفُ رَسْمًا كَاظِرَادِ الْمَذَاهِبِ لِعَمْرَةٍ وَحْشًا غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبِ
١٠٤	جرير	كَأَنَّهُ ذِيخٌ إِذَا مَا مَعَجَا مُتَّخِذًا فِي ضَعَوَاتِ تَوَلَّجَا
١٠٣	مجهول	مَا هَاجَ أَشْجَانَا وَشَجُوا قَدْ شَجْنَ مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنَّهُجْنَ
٩٠	مجهول	وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ
١٦٦	مجهول	يَلُومُونِي فِي حَبِّ لَيْلَى عَوَادِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

٨٣	أبو عمرو	مِنْ هَجْوِ رَبَّانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَاعِ	هَجَوْتَ رَبَّانٍ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا
٢٣٥	الفرزدق	بنوهن أبناء الرجال الأبعاد	بنونا بنو أبنائنا وبناتنا
٢٤٨	طرفة بن العبد	وأنا أشهد اللذات هل أنت مخلدي	ألا أيُّ هذا الزَّاجِرِ أَحْضَرَ الوَعَى
٨٠	طفيل الغنوي	كَمَا وَفَى بِقِلَاصِ النَّجْمِ حَادِيهَا	أَمَّا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ
٨٠	مجهول	عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عَيْونَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا	وَأَشْرَبَ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ
٨٤-١١٦-	الفرزدق	إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بَشْرٌ	فَأُصْبِحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
٢٢٤			
٨٠	الشماخ	إِذَا طَلَبَ الوَسِيْقَةَ أَوْ زَمِيرٍ	لَهُ رَجُلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ
٧٣	ابن أحمَر	وَقَدْ فَاتَ الصِّبَا وَتُنُوزَ الفَحْرُ	خَلُّوا طَرِيقَ الدَّيْدُبُونِ
٧٣	ابن أحمَر	وَأَنْتَ مِنْ أَفْنَانِهِ مُقْتَفِرٌ	وَأَنْتَ العَيْشُ بِرَبَّانِيهِ
٧٣	ابن أحمَر	فَمَا حَنِينُكَ أَمْ مَا أَنْتَ وَالدِّكْرُ	حَنَنْتُ قَلُوصِي إِلَى بَابُوسِهَا جَزَعًا
٧٢	ابن أحمَر	وَأَنْعِمِ صَبَاحًا أَيُّهَا الجَبْرُ	اسْلَمْ بِرَأُوقٍ حُبِيَّتٍ بِهِ
٢٠٢	ذو الرمة	فَعُولَانِ بِالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الحَمْرُ	وَعَيْنَانِ قَالَ اللهُ : كُونَا فَكَانَتَا
٧٣	ابن أحمَر		كَمَا تَطَايَرَ عَن مَأْنُوسَةِ الشَّرْرِ
٧٢	ابن أحمَر	كَأْسُ رَتُونَاةٍ وَطَرْفٌ طِمْرٍ	بَنَتْ عَلَيْهِ الْمَلِكُ أَطْنَابَهَا
٨٩	الفرزدق	بِحَاصِبِ كَنْدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورٍ	مُسْتَقْبَلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا

		على عمائمنا يُلقى ، وأرْحُلنا على زواحف تزجى مخها رير
٩٨	خرنق بنت هفان	لا يبعدن قومي الذين هم والنازلون بكلِّ مُعتركِ سُمُّ العُدَاةِ وآفةُ الجُرُرِ والطبيونَ معاقدَ الأُرُرِ
١٥	مجهول	إِذَا لَاقَيْتَ قَوْمًا فَاسْأَلِيهِمْ كَفَى قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ حَبِيرَا
٢٢٥	جران العود	وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إِلَّا اليعافيرُ وإِلَّا العيسُ
١٧٢	مصنوع	اضْرِبْ عَنكَ الهمومَ طَارِقَهَا ضربك بالسيفِ الفرسِ
٢١٨	ذو الإصبع	وممن وُلِدُوا عَامِ رُ ذُو الطُولِ وَذُو العَرْضِ
١٦٦	مجهول	أردت لكيما أن تطير بقربتي فنتركها شنا ببيداء بلقع
١٥٤	مجهول	وكان ما قدموا لأنفسهم أكثر نفعاً من الذي ودعوا
٨٩	النابغة	فَبِتُّ كَأَنِّي سَاورتني ضئيلةٌ من الرُقشِ، في أنيابها السُّمُّ نافعٌ
١٣٢	سويد اليشكري	ومساميح بما صنَّ به حابسوا الأنفس عن سوء الطمع
١٢٥	الأعشى	إِذْ نظرت نظرة ليست بكاذبة إِذْ يَرْفَعُ الأَلُ رَأْسَ الكَلْبِ فَارْتَفَعَا
٢٦٩	مجهول	أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدَعُهُ لِمَلَمَةٍ يُجِبُّكَ لِمَا تَبْغِي وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي
٨٨	الفرزدق	وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لَمْ يَدَعْ من المالِ إِلا مُسْحَتاً أوِ مَجْلَفُ
٢٤٣	عياض بن درة	حمى لا يحل الدهر إلا بإذننا ولا نسألُ الأَقوامَ عَقْدَ المِياثِقِ
٩٠	زهير	مَا إِنْ يَكَادُ يُخَلِّيهِمْ لَوَجْهَتِهِمْ تَخَالُجُ الأَمْرِ إِنْ الأَمْرَ مُشْتَرِكُ

٦٨	داود	أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُّبِقِلٌ أَكَلُ مِنْ حَوْدَانَةٍ وَأَنْسِلُ
١٢٧	زهير	رَأَى اللَّهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ فَأَبْلَاهُمَا خَيْرَ الْبَلَاءِ الَّذِي يَبْلُو
١٢١	امرؤ القيس	كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَارِينَ وَبِلَه كَبِيرٌ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُرْمَلٍ
٧٩	أبو النجم	يُذِيرُ عَيْنِي مُضْعَبٍ مُسْتَقِيلٌ تَحْتَ حِجَاجِي هَامَةً لَمْ تُعْجَلِ
٨٨	ليبيد	سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالِ
٦٦	الراعي	سَيَكْفِيكَ الْإِلَهَ وَمُسْنَمَاتٌ كَجَنْدَلِ لَبْنٍ تَطَّرَدُ الصِّلَالَا
٨٨	الأخطل	أَنْتُمْ قَوْمًا أَنْتَبُوكُمْ بِنَهْشِلِ وَلَوْلَاهُمْ كُنْتُمْ لِعُكْلِ مَوَالِيَا
١٢٤	الجعدي	حَتَّى لِحِقْنَا بِهِمْ نُعْدِي فَوَارِسُنَا كَأَنَّ رَعْنُ قُبِّ يَرْفَعُ الْآلَا
٢١٨	المرار الأسدي	وَقَدْ نَعْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورَا وَبِهَا يَقْتَدِنَا الْخَرْدُ الْخَدَالَا
٢١٩	جميل بن معمر	رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ
١٢٢	ليبيد	أَوْ مَذْهَبٌ جَدَّدَ عَلَى الْوَاحِيهِ النَّاطِقُ الْمَبْرُورُ وَالْمَخْتُومُ
١٤٣	مجهول	صَدَدَتْ فَأَطُولْتَ الصَّدُودَ وَقَلَمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ
١٠١	مجهول	يَا حَبْدَا عَيْنَا سَلِيمِي وَالْقَمَا وَالْحَبِيدَ وَالنَّحْرَ وَثَدِي قَدْ نَمَا
١٠١	الفرزدق	هُمَا نَفْثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِيِ أَشَدَّ رِجَامِ
٢١٨	الفرزدق	وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَبِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

١٠٤	أبو مهدية	وَعِصَوَاتُ تَقَطَّعُ اللَّهَازِمَا	هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ الْمَازِمَا
١٦٧	رؤبة	لَا تَعْدَلُنْ إِيَّيَ عَسِيتُ صَائِمًا	أَكْثَرْتَ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا
٨٠	يعلى الأحول	وَمَطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ	فَطَلْتُ لَدَى النَّبِيِّ الْعَتِيقِ أَخِيهِ
١٩	المتنبي	له يائي حروف أنيسيان	وكان ابنا عدو كاتراه
١٥	كعب بن مالك	حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا	فَكَفَى بِنَا فَضْلًا مِنْ غَيْرِنَا
٦٩	زهير	هَنَالِكَ إِنْ يُسْتَحْوَلُوا الْمَالَ يُخْوَلُوا وَإِنْ يَسْأَلُوا يَعْطَوُا وَإِنْ يَيْسِرُوا يَغْنَوُا	
٩٤	العجاج	كَمَا يَحُودُ الْفِئَةِ الْكَمِيَّ	يَحُودُهُنَّ وَلَهُ حُودِيٌّ
١١٠	أبو داود	أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نُوِيَّا	فَأَبْلُونِي بِلِيَّتِكُمْ لَعَلِّي
١١٠	المنخل اليشكري	وَيَطْعَنُ بِالصُّمْلَةِ فِي قَفْيَا فَلَا أَرْوِيئِمَا أَبَدًا صَدِيَا	يُطَوِّفُ بِي عِكَبٍ فِي مَعَدِّ فَإِنْ لَمْ تَتَّارَانِي مِنْ عِكَبٍ

فهرس الأرجاز

الصفحة	قائله	حرف الهمزة
١٦٦	أبو المقدام	قَدْ عَلِمْتُ أَخْتُ بِنِي السَّعْلَاءِ
١٦٧-		وَعَلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجَرَاءِ أَنْ نِعَمَ مَأْكُولًا عَلَى الْخَوَاءِ يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ يُنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ
١٢٥	رؤبة بن العجاج	أَقَائِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا
٦٧	مجهول	كَبَعُضٍ مَنْ مَرَّ مِنَ الشُّذَّادِ
٦٦	مجهول	تَمْشِي كَمَا يَطْرُدُ الْعَدِيرُ
٢١٥	جندل الطهوي	وَكَحَلِّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ
١٧٩	العجاج	تَقَاعَسَ الْعِرْزُ بِنَا فَاقْعَنْسَسَا
٦٨	قبيلة كلب	عَسَى الْعُوَيْرُ أَبُوَسَا
١٧٩	مجهول	تَرَاغَعَ الْعِرْزُ بِنَا فَاذْفَنْعَعَا
٢٠٤	أبو النجم	يَيْرِي لَهَا مِنْ أَيْمَنِ وَأَشْمَلِ
٦٦	مجهول	يَتْرُكَنَّ شَذَانَ الْحَصَى جَوَافِلَا
٢١٥	مجهول	تسمع من شذانها عَوَاوِلَا

فهرس الأعلام المترجم لهم

الرقم	العلم	الصفحة
١	إبراهيم بن أبي عبلة	١٣٧
٢	إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة	١٦٥
٣	إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي	١٤٧
٤	أبو بكر بن مقسم المقرئ محمد بن الحسن البغدادي العطار	١٥
٥	أبو عمرو بن العلاء	٣٧
٦	أبو محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري الكوفي	٤١
٧	أبو مهدية الأعرابي	١٠٤
٨	أبي بن كعب أبو المنذر الأنصاري سيد القرآء	١٣٤
٩	أحمد بن الحسين الجعفي، الشاعر أبو الطيب المعروف بالمتنبي	١٨
١٠	أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي منصور بن علي، النحوي	١٠٣
١١	أحمد بن داود أبو حنيفة	٥١
١٢	أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي	٢٤٥

١٧٠	أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي	١٣
١٨٧	أحمد بن عبد القادر بن مكتوم	١٤
٤٠	أحمد بن فارس العلامة أبو الحسين الرازي اللغوي	١٥
١٤	أحمد بن محمد ، أبو العباس الموصلي النحوي	١٦
١٤	أحمد بن محمد أبو جعفر المصري النحوي المعروف بابن النحاس	١٧
١٤٤	أحمد بن محمد بن الحاج ، جد ابن الحاج المالكي المشهور	١٨
١٩	أحمد بن محمد بن عبدوس بن سلامة أبو الحسن العنزي الطرائفي	١٩
١٥٥	أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس	٢٠
٢٣	أحمد بن محمد بن محمد بن حسن الشمني الحنفي	٢١
١٥	أحمد بن يحيى النحوي بن يزيد ، مولى بن شيمان المعروف بثعلب	٢٢
١٤٠	إسماعيل بن حماد الجوهري ابو نصر الفارابي	٢٣
١٢١	امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي	٢٤
٣٨	أيوب السختياني	٢٥
٧٦	بشار بن برد العقيلي، بالولاء، أبو معاذ	٢٦

١٢٢	بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف الاسدي	٢٧
١٥	بكر بن محمد بن عثمان أبو عثمان المازني	٢٨
١٦٦	بيهس بن صهيب بن عامر، أبو المقدم الجرمي	٢٩
١٦	جران العود عامر بن الحارث النميري: شاعر وصاف	٣٠
٧٦	جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي	٣١
١٣٩	جلال بن أحمد بن يوسف الرومي الثيري القاهري	٣٢
٢١٩	جميل بن معمر العذري	٣٣
٢١٥	جندل بن المثنى الطهوي	٣٤
٦٠	حازم بن محمد بن الحسن أبو الحسن الأتصاري القرطاجني الأندلسي	٣٥
١٢٠	حبيب بن أوس بن الحارث الطائي أبو تمام الشاعر، الأديب	٣٦
١١٨	حرثان بن الحارث بن محرث بن ثعلبة نو الإصبع العدوانى	٣٧
١٨	الحسن الباخري، الرئيس الأديب، علي بن الحسن بن أبي الطيب	٣٨
٣٨	الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد	٣٩
١٦	الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي	٤٠
٤١	الحسن بن عبد الله أبوسعيد السيرافي النحوي	٤١

١٨٧	الحسن بن هبة الله الدينوري المعروف بالجليس النحوي	٤٢
١٣٣	حمزة بن حبيب التيمي ، الكوفي الزيات الزاهد	٤٣
٩٨	الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك	٤٤
٣٨	الخليل بن أحمد الفراهيدي	٤٥
٧٨	خليل بن أبيك الصفدي	٤٦
٧٦	رؤبة بن العجاج التميمي السعدي	٤٧
٦٩	زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني، حكيم الشعراء	٤٨
٨٩	زياد بن معاوية بن ضباب ، النابغة الذبياني	٤٩
١٣٦	سعيد بن جبير الوالبي، مولاهم، الكوفي المقرئ، الفقيه المفسر	٥٠
١٤	سليمان بن فهد أبو القاسم الكاتب الموصللي	٥١
٣٨	سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم الإمام أبو محمد الأعمش	٥٢
٤٢	سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني النحوي اللغوي المقرئ	٥٣
١٣٢	سويد بن أبي كاهل اليشكري	٥٤
٨٠	الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني	٥٥

	الغطفاني	
٢٣	شمس الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الشهير بابن طولون	٥٦
٢٣	شمس الدين محمد الداودي المصري الشافعي	٥٧
٢٢	شمس الدين محمد بن سعد بن خليل	٥٨
٢٣	شمس الدين محمد بن محمد الشهير بابن العجيمي المقدسي الشافعي	٥٩
٢٢	شمس الدين محمد بن موسى السيرائي	٦٠
٢٤٨	طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة	٦١
٨٠	طفيل بن عوف بن كعب ، الغنوي	٦٢
٣٦	ظالم بن عمرو بن سفيان أبو الأسود الدؤلي	٦٣
١٣٦	عاصم بن أبي الصباح الجحدري البصري المقرئ المفسر	٦٤
٤٢	عاصم بن أبي النجود الأسدي، مولاهم، القارئ	٦٥
٤١	عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجاجي	٦٦
١٤٠	عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن الحسن ، الخثعمي السهيلي المالقي	٦٧
١٤٥	عبد الرحمن بن محمد ، المعروف بابن خلدون	٦٨

٦٩	عبد الرحمن بن محمد أبو البركات كمال الدين الأتباري النحوي	١٧-١٨
٧٠	عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني	٤٣
٧١	عبد السلام بن الحسين بن محمد أبو أحمد البصري اللغوي	١٧
٧٢	عبد القادر بن عمر البغدادي	١٤١
٧٣	عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي الإمام المشهور أبو بكر	٣٣
٧٤	عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي	٤٦
٧٥	عبد الله بن رؤية بن ليبيد التميمي، أبو الشعثاء، العجاج	١٠٣
٧٦	عبد الله بن شُبْرمة الضبي القاضي	١٦٤
٧٧	عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي	١٣٣
٧٨	عبد الله بن كثير أبو معبد الطائي مولاهم، الفارسي الأصل، الداري العطار	١٣٥
٧٩	عبد الله بن محمد بن عبد الله ، المعروف بالأحوص	٧٦
٨٠	عبد الله بن مسعود الهذلي، حليف بني زهرة	١٣٥
٨١	عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري	١٢٦
٨٢	عبد الملك بن قريب الباهلي الأصمعي العلامة، وهو أبو	٧٢

	سعيد البصري اللغوي الأخباري	
٣٦	عبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي	٨٣
١٢٦	عبدالله بن بري بن عبدالجبار بن بري بن أبي الوحش المقدسي	٨٤
٦٦	عبيد الله بن الحسين الكرخي، أبو الحسن	٨٥
٦٦	عبيد حصين بن معاوية الراعي	٨٦
٦٤	علي بن حازم ويكنى أبا الحسن	٨٧
١٤٠	علي بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي أبو الحسن الضريير	٨٨
١٦-١٥	علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم أبو الفرج الأموي الكاتب المعروف بالأصبهاني	٨٩
٣٧	علي بن المغيرة أبو الحسن الأثرم النحوي اللغوي	٩٠
١٤٤	علي بن جعفر البغدادي الصقلي بن القطاع أبو القاسم المصري	٩١
١٥	علي بن حمزة أبو الحسن الكسائي	٩٢
٢٤٨	علي بن زيد حماد بن زيد العبادي التميمي	٩٣
١٧	علي بن عبيد أبو الحسن السمسمي اللغوي	٩٤

١٣٨	علي بن محمد بن علي الشهير بابن خروف الحضرمي الإشبيلي	٩٥
١٣٨	علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الغافقي الشاري	٩٦
٣٣	علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني	٩٧
٣٤	علي بن مؤمن أبو الحسن بن عصفور	٩٨
٣٧	علي بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الواحد أبو الحسن القفطي	٩٩
١٤٥	علي بن يوسف بن أحمد شمس الدين الفناري	١٠٠
٧٦	عمر بن أبي ربيعة	١٠١
١٧	عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانيني	١٠٢
١٤٤	عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأسدي المعروف بالشلوبين	١٠٣
٧٢	عمرو بن أحمر بن العمرد بن تميم بن ربيعة الباهلي	١٠٤
٥٣	عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المشهور بسبيويه إمام النحاة	١٠٥
٤٧	عيسى بن عمر الثقفي، أبو سليمان - ويقال: أبو عمر	١٠٦
٧٦	غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة ابن عمرو، الشهير	١٠٧

	بالأخطل	
٦٩	الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم	١٠٨
١٤٥	القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي أبو القاسم الصفار	١٠٩
١٤٠	القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري	١١٠
١٣٤	قنبل أبو عمر محمد بن عبد الرحمن ، المخزومي مولاهم	١١١
٦٦	قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي، أبو يزيد	١١٢
١٢٤	قيس بن عبد الله بن عمرو بن عدس بن ربيعة بن صعصعة أبو ليلى النابغة الجعدي الشاعر	١١٣
١٦	كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي	١١٤
٧٦	الكميت بن زيد الأسدي	١١٥
٧٩	لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري	١١٦
١٤١	محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر القرشي المخزومي الاسكندراني بدر الدين المعروف بابن الدماميني	١١٧
٤٧	محمد بن أبي سارة أبو جعفر الرؤاسي	١١٨
٩٥	محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي	١١٩
٢٣	محمد بن أحمد بن إياس الحنفي ، أبو البركات	١٢٠

٤١	محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق، أبو الفرج بن أبي يعقوب النديم	١٢١
٤١	محمد بن الحسن الزبيدي النحوي أبو بكر الأندلسي الإشبيلي	١٢٢
٣٢	محمد بن الحسن بن أبو بكر دريد	١٢٣
٥٢	محمد بن السري البغدادي بن سهل، أبو بكر بن السراج	١٢٤
١٤٠	محمد بن الطيب الفاسي المالكي	١٢٥
١٦	محمد بن العباس بن يحيى اليزيدي	١٢٦
١١٠	محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب	١٢٧
١٦	محمد بن حبيب	١٢٨
٤١	محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم أبو عبد الله البصري	١٢٩
٢٣	محمد بن سليمان الرومي الكافجي الحنفي	١٣٠
٣٨	محمد بن سيرين أبو بكر	١٣١
١٣٥	محمد بن عبد الرحمن بن مُحَيِّصِن	١٣٢
١٤٠	محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي	١٣٣
٣٤	محمد بن علي الصبان الشافعي أبو العرفان	١٣٤

١٥٥	محمد بن علي بن محمد أبو سهل الهروي النحوي اللغوي	١٣٥
١٥١	محمد بن محمود بن طرفان، الحكيم الفيلسوف	١٣٦
١٤٠	محمد بن مسعود الغزني	١٣٧
٣٧	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب أبو بكر	١٣٨
٣٤	محمد بن مصطفى بن حسن المعروف بالخضري	١٣٩
٣٢	محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الإفريقي	١٤٠
٢٤١	محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي العلامة، أبو عبد الله	١٤١
٣٥	محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرد	١٤٢
٢٣	محمد بن يوسف الشافعي	١٤٣
١٣٨	مصعب بن محمد (أبي بكر) بن مسعود الخشني الجباني	١٤٤
٣٧	معمر بن المثنى أبو عبيدة	١٤٥
٢٤٨	المفضل بن محمد بن يعلى الضبي النحوي الكوفي	١٤٦
١١٠	المنخل اليشكري	١٤٧
٤٣	موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي البصري	١٤٨
٤٣	ميمون الأقرن	١٤٩
١٢٥	ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل الأعشى	١٥٠

٤٣	نصر بن عاصم الليثي النحوي	١٥١
٢٣٤	نصيب بن رياح، أبو محجن	١٥٢
٣٨	النضر بن شميل	١٥٣
٧٨	نهشل بن زيد أبو خيرة الأعرابي	١٥٤
٨١	هبة الله بن علي النحوي المعروف بابن الشجري	١٥٥
٧٦	همام بن غالب التميمي ، أبو فراس، الشهير بالفرزدق	١٥٦
٣٧	ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، أبو عبد الله	١٥٧
١٤٥	يحيى بن شرف النووي أبو زكريا	١٥٨
١٣٧	يزيد بن القعقاع ، القاريء أبو جعفر	١٥٩
٣٢	يعقوب بن إسحاق السكيت أبو يوسف	١٦٠
٨٠	يعلى بن مسلم بن أبي قيس اليشكري الأزدي، الأحول	١٦١
		١٦٢
		١٦٣
		١٦٤

فهرس المصادر والمراجع

الرقم	المصدر والمرجع
	القرآن الكريم
١	الإتقان ، للسيوطي ، تحقيق سعيد المنذوب ، دار الفكر ، ١٤١٦ هـ - ١٩٦٦ م.
٢	أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء ، ط/١ دار الاعتصام ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٣	آداب الزفاف ، للألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت . ١٤٠٩ هـ .
٤	أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لابن الأثير ، تحقيق عادل أحمد الرفاعي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
٥	إسفار الفصيح ، للهروي ، تحقيق محمد عثمان ، إشراف الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ١٩٧١ م .
٦	الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، تحقيق غريد الشيخ ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
٧	الاشتقاق ، لأبي بكر بن دريد ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ط/٣ ، القاهرة - مصر بدون تاريخ .
٨	الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م
٩	الإصباح في شرح الاقتراح ، للدكتور محمود فجال ، ط١ دار القلم دمشق ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
١٠	الأصول ، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
١١	أصول التفكير النحوي ، للدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة بدون تاريخ .
١٢	أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ط/٨ ، دار القلم .
١٣	أصول النحو العربي ، للدكتور محمد عيد ، ط/٥ ، عالم الكتب ، ١٤٢٧ هـ

	٢٠٠٦م .
١٤	أصول النحو العربي ، للدكتور محمود نحلة ، دار المعرفة الجامعية .
١٥	أصول النحو بين ابن جني وابن الأنباري ، لطلحة عيسى أحمد ، رسالة دكتوراه ، جامعة القرآن والعلوم الإسلامية .
١٦	أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، د محمد سالم صالح ، ط/١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، مصر القاهرة- الإسكندرية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
١٧	أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق ، للدكتور عصام عيد فهمي أبو غربية ، ط/١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٦م .
١٨	الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، ط/٤، مؤسسة الرسالة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
١٩	الأعلام ، لخير الدين الزركلي، ط/ ١٥، دار العلم للملايين ، ٢٠٠٢م.
٢٠	الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق سمير جابر ، ط/٢ ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .
٢١	الإغراب في جدل الإعراب، لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ .
٢٢	الاقتراح ، للسيوطي، للدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب القاهرة ، ط/٣، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
٢٣	إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لعلي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/١ المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .

٢٤	الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، دار الفكر- دمشق ، بدون تاريخ .
٢٥	أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري ، بتحقيق: يوسف بركات هبود، دار الفكر-بيروت-لبنان، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م،
٢٦	الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن مبارك ، ط/٦ ، دار النفائس ، بيروت . لبنان ، بدون تاريخ
٢٧	البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد المحمود ، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م .
٢٨	البحر المحيط في أصول الفقه ، للزركشي ، تحقيق د. محمد تامر ، دار الكتب العلمية، بيروت .
٢٩	البداية والنهاية ، لابن كثير ، ط/١ ، دار أبي حيان ، ١٤١٦هـ -١٩٩٦م .
٣٠	البدر الطالع للشوكاني ، تحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري ، ط/١ دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان ، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م
٣١	بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م .
٣٢	البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروز آبادي ، تحقيق بركات يوسف هبود ، ط/١ المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت ، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م
٣٣	تاج العروس ، للزبيدي ، تحقيق مجموعة من المحققين ، دار الهداية .
٣٤	التبيين لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط/١ مكتبة العبيكان ١٤٢١هـ. ٢٠٠٠م.
٣٥	التصريح ، لخالد الأزهري ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط/٢ ، دار

	الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
٣٦	التعاريف، للمناوي ، تحقيق محمد رضوان ط ١ دار الفكر بيروت ١٤١٠ هـ .
٣٧	التعريفات للجرجاني ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٢ م
٣٨	تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، ط/٢ ، الرياض ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
٣٩	تقريب النشر ، لابن الجزري ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
٤٠	التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، الجمهورية العراقية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
٤١	تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق محمد عوض مرعب ، ط/١ دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١ م .
٤٢	تيسير التجريد لأمير باه شاه ، دار الفكر ، بدون تاريخ .
٤٣	ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، للثعالبي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ م .
٤٤	جمهرة اللغة ، تحقيق رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين بيروت ، ١٩٨٧ م .
٤٥	حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، تحقيق تركي فرحان المصطفى ، ط ٢ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م .
٤٦	الحجة في القراءات السبع ، لابن خالوية ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق . بيروت ، ١٤٠١ هـ .
٤٧	الحديث النبوي في النحو العربي ، للدكتور محمود فجال ، ط/٢ ،

أضواء السلف ، الرياض . المملكة العربية السعودية ، ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧ م .	
حروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د.علي توفيق الحمد ، ط/١ مؤسسة الرسالة ، بيروت - ١٩٨٤ م .	٤٨
حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، للسيوطي ، تحقيق الدكتور علي محمد عمر ، ط/١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م	٤٩
خزانة الأدب ، للبغدادي ، تحقيق محمد نبيل طريفي ، وإميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٨ م .	٥٠
الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ٤٠٣١ هـ - ١٩٨٣ م	٥١
درة الغواص في أوهام الخواص ، للحريري ، تحقيق عرفات مطرجي ، بيروت - مؤسسة الكتب الثقافية ، ١٩٩٨ م - ١٤١٨ هـ	٥٢
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد عبد المعيد ، دار المعارف العثمانية ، حيدر أباد ، الهند ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .	٥٣
دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. محمد التتجي ، دار الكتاب العربي . بيروت ، ١٤١٥ هـ . ١٩٩٥ م	٥٤
ديوان الأعشى ، دار صادر ، بيروت بدون تاريخ	٥٥
ديوان الفرزدق ، تحقيق علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .	٥٦
ديوان المتنبي ، المكتبة الثقافية ، بيروت . لبنان ، بدون تاريخ .	٥٧
ديوان النابغة ، ط/٣ ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .	٥٨
ديوان ذي الرمة ، تحقيق الدكتور عمر فاروق الضباع، ط١ شركة دار	٥٩

	الارقم بن الارقم للطباعة، ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م
٦٠	ديوان زهير ، تحقيق الأستاذ : علي فاغور ، ط ٢ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
٦١	ديوان لبيد ، دار صادر ط/٢ ، بيروت ، بدون تاريخ .
٦٢	الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
٦٣	روضة الناظر وجنة المناظر ، لابن قدامة المقدسي، مكتبة المعارف الرياض - المملكة العربية السعودية .
٦٤	الزاهر في معان كلام الناس ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ط/١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .
٦٥	سر صناعة الإعراب ، للدكتور حسن هنداوي ط/١ ، دار القلم . دمشق، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
٦٦	سراج القاري ، لابن القاصح العذري ، تحقيق محمد عبد القادر شاهين ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
٦٧	سنن البيهقي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، ١٤١٤هـ . ١٩٩٤ .
٦٨	شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٦٩	شرح الأشموني ، تحقيق حسن حمد ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .
٧٠	شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، ط ١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م .

٧١	شرح التلويح على التوضيح لمتن التتقيح للتفتازاني ، تحقيق زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
٧٢	شرح المفصل ، لابن يعيش ، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط/١ ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م
٧٣	شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، تحقيق محمد محمود الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، بدون تاريخ .
٧٤	شرح قطر الندى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق بركات يوسف هبود ، دار الفكر . بيروت ، ١٤٢١هـ . ٢٠٠١م ،
٧٥	الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، دار الحديث، القاهرة ، بدون تاريخ.
٧٦	الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس ، تحقيق أحمد حسن بسج ، ط/٢ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م .
٧٧	الصاحح ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط/٤ ، دار العلم للملايين ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
٧٨	صحيح ابن حبان ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط/٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
٧٩	صحيح ابن خزيمة ، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي . بيروت ، ١٣٩٠هـ . ١٩٧٠م .
٨٠	صحيح البخاري ، للإمام البخاري ، تحقيق مصطفى ديب البغا ، ط/٣ ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
٨١	صحيح الجامع ، للألباني ، المكتب الإسلامي ، بدون تاريخ .
٨٢	صحيح مسلم ، للإمام مسلم ، دار الجيل ، بيروت ، بدون تاريخ .
٨٣	الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوي ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .
٨٤	طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الثالثة دار المعارف بدون تاريخ .

٨٥	طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني جدة، بدون تاريخ .
٨٦	العبر ، للذهبي ، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .
٨٧	عصر سلاطين المماليك ، لمحمود رزق سليم ، مكتبة الآداب بالجماميز .
٨٨	عصور الاحتجاج في النحو العربي ، د. محمد إبراهيم عبادة ، دار المعارف ١٩٨٠م .
٨٩	العمدة لابن رشيق ، تحقيق د. عفيف نايف حاطوم ط/١، دار الصادر - بيروت ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
٩٠	في أصول اللغة والنحو، للدكتور فؤاد حنا طرزي ، ط/ ٥ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٥م .
٩١	في أصول النحو ، للأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
٩٢	فيض نشر الانشراح ، لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي ، تحقيق الدكتور محمود يوسف فجال ، ط/٢، دار البحوث للدراسات الإسلامية ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
٩٣	قواطع الأدلة ، لأبي المظفر منصور السمعاني ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي ، ط/١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م .
٩٤	الكامل في التاريخ ، لابن الأثير، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
٩٥	الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/٣، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

٩٦	كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط/٣، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
٩٧	الكشاف ، للزمخشري ، ريخ . تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تا
٩٨	الكواكب السائرة ، للشيخ نجم الدين الغزي ، ط/٢ دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ١٩٧٩ .
٩٩	اللآلي في شرح أمالي القالي، لعبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري ، عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤ ، تحقيق ١٧٠ هـ . ١٩٩٧ م .
١٠٠	اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار ، ط/١، دار الفكر . دمشق ، ١٩٩٥ م
١٠١	لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر . بيروت بدون تاريخ .
١٠٢	لمع الأدلة ، لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ .
١٠٣	مباحث في مشكلات النحو العربي للأستاذ الدكتور محمد غالب عبد الرحمن وراق ، مطبعة جامعة إفريقيا العالمية.
١٠٤	مجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامي ، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ .
١٠٥	المحتسب ، لابن جني ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ،
١٠٦	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي ، ط/١، تحقيق عبد السلام عبد الشافي ، لبنان ، ١٤١٣ هـ . ١٩٩٣ م .
١٠٧	المحصول ، للرازي ، تحقيق طه جابر فياض العلواني ، الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٠ هـ .

١٠٨	المحكم ، لابن الحسن على بن إسماعيل بن سيده ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية، بيروت - ٢٠٠٠م ،
١٠٩	المخصص لابن سيده ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
١١٠	المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، ط/٩ ، دار المعارف ، بدون تاريخ .
١١١	المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ، تحقيق فؤاد على منصور ، ط/١ ، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م
١١٢	المستدرك للحاكم ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
١١٣	مسند الأمام أحمد ، تحقيق الأرنؤوط وآخرون ، ط/٢ ، مؤسسة الرسالة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
١١٤	المصباح المنير للفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .
١١٥	مصنف عبد الرزاق ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ط/٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٣هـ .
١١٦	المعارف، لابن قتيبة ، تحقيق د . ثروت عكاشة ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ
١١٧	معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، تحقيق د. إحسان عباس ، ط/١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت . لبنان ، ١٩٩٣م .
١١٨	معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ
١١٩	المعجم المفصل في النحو العربي، للدكتورة عزيزة فوّال ، ط/١، دار الكتب العلمية . بيروت ، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م .
١٢٠	معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث الربي ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٢١	المعجم الوسيط ، لجماعة من العلماء ، باب الواو ، تحقيق مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة ، بدون تاريخ .
١٢٢	معجم ما استعجم ، لعبد الله بن عبد العزيز البكري ، تحقيق مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٣ هـ .
١٢٣	معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
١٢٤	معجم مقاييس لابن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط/١ ، دار الفكر .
١٢٥	مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية . بيروت ، ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧ م .
١٢٦	المغني في تصريف الأفعال ، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، بدون تاريخ .
١٢٧	المفصل ، للزمخشري تحقيق د. علي بو ملح ، ط/١ ، مكتبة الهلال . بيروت ، ١٩٩٣ م .
١٢٨	المفصل ، للزمخشري ١ ، ط/١ ، تحقيق علي بو ملح ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٣ م
١٢٩	المفضليات ، للمفضل الضبي ، تحقيق الدكتور قصي الحسين ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ٢٠٠٤ م .
١٣٠	المقاصد النحوية ، للعيني ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م .
١٣١	المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب ، بيروت بدون تاريخ .
١٣٢	المقرب لابن عصفور ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ط ١ ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م .
١٣٣	النحو وكتب التفسير ، للدكتور محمد إبراهيم عبد الله رفيدة ، الدار

	الجماهيرية - طرابلس .
١٣٤	نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري تحقيق د. إبراهيم السامرائي ط/٣ مكتبة المنار ، الأردن . الزرقاء ، ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م .
١٣٥	نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوي ، تحقيق سعيد محمد اللحام ، عالم الكتب ، بيروت . لبنان ، ١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م
١٣٦	النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تقديم علي محمد الضباع ، ط/٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
١٣٧	نفح الطيب ، لأحمد بن محمد المقرئ التلمساني ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٨ هـ .
١٣٨	هدية العارفين في أسماء المؤلفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، وكالة المعارف الجلييلة، استانبول سنة ١٩٥١ هـ .
١٣٩	همع الهوامع ، للسيوطي ، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ١٤٢١ هـ . ٢٠٠١ م .
١٤٠	همع الهوامع للسيوطي ، تحقيق عبد الحميد هندواي ، المكتبة التوقيفية ، مصر .
١٤١	الوافي بالوفيات ، لصلاح الدين الصفدي ، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
١٤٢	الوسيط في تاريخ النحو العربي ، للدكتور عبد الكريم محمد الأسعد دار الشواف للنشر والتوزيع ، الرياض ١٤١٣ هـ . ١٩٩٢ م .
١٤٣	وفيات الأعيان، لابن خلكان ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت . دار صادر .

فهرس محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
١٣	الفصل الأول التعريف بابن جني والسيوطي
١٤	المبحث الأول : التعريف بابن جني
١٤	المطلب الأول : نسبه ومولده ونشأته وشيوخه وتلامذته
١٧	المطلب الثاني : ثقافته ومكانته العلمية
١٩	المطلب الثالث : آثاره ومصنفاته
٢٢	المبحث الثاني التعريف بالسيوطي
٢٢	المطلب الأول : نسبه ومولده ونشأته وشيوخه وتلامذته
٢٤	المطلب الثاني : ثقافته ومكانته العلمية
٢٩	المطلب الثالث : آثاره ومصنفاته
٣١	الفصل الثاني نشأة النحو وأصوله

٣٢	المبحث الأول : نشأة النحو العربي
٣٢	المطلب الأول : مفهوم النحو لغة واصطلاحاً
٣٦	المطلب الثاني : سبب وضع النحو
٣٩	المطلب الثالث : زمان وضع النحو ومكانته
٤١	المطلب الرابع : ذكر واضع النحو العربي
٤٤	المطلب الخامس : العلاقة بين النحو والعربية
٤٦	المبحث الثاني : الأطوار التاريخية للنحو العربي
٤٦	المطلب الأول : طور الوضع والتكوين
٤٧	المطلب الثاني : طور النشؤ والنمو
٤٩	المطلب الثالث : طور النضج والكمال
٥٠	المطلب الرابع : طور الموازنة والترجيح
٥٢	المبحث الثالث : نشأة أول النحو العربي
٥٢	المطلب الأول : الأصول لغة واصطلاحاً
٥٣	المطلب الثاني : بداية نشأة أصول النحو وأول من صنف فيه
٥٧	المبحث الرابع : أصول النحو بين البصريين والكوفيين
٥٧	المطلب الأول : السماع والقياس عند البصريين والكوفيين

٥٩	المطلب الثاني : السماع والقياس بين البصريين والكوفيين
٦٣	الفصل الثالث أصول النحو عند ابن جني
٦٤	المبحث الأول: السماع عند ابن جني
٦٤	المطلب الأول: أقسام السماع
٧١	المطلب الثاني: مدى قبول المسموع الفرد
٧٤	المطلب الثالث: حجية اللغات على اختلافها
٧٧	المطلب الرابع: انتقال العربي الفصيح
٧٩	المطلب الخامس: الجمع بين اللغتين فصاعداً
٨٣	المطلب السادس: تداخل اللغات
٨٦	المبحث الثاني : القياس عند ابن جني
٨٦	المطلب الأول : أنواع القياس
٩١	المطلب الثاني جواز القياس على يقل ورفضه فيما يكثر
٩٣	المطلب الثالث تعارض السماع والقياس
٩٦	المبحث الثالث : العلة عند ابن جني

٩٦	المطلب الأول: العلة النحوية بين المتكلمين والفقهاء
٩٨	المطلب الثاني: في الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة
١٠٠	المطلب الثالث: بين العلة القاصرة والعلة المتعدية
١٠٥	المطلب الرابع: في علة العلة وعلة علة العلة
١٠٨	المطلب الخامس: في حكم المعلول بعلتين
١١٢	المطلب السادس: تعارض العلل
١١٥	المبحث الرابع : أدلة شتى عند ابن جني
١١٥	المطلب الأول: الإجماع: إجماع أهل العربية متى يكون حجة
١٢٣	المطلب الثاني: الاستحسان
١٢٩	الفصل الرابع أصول النحو عند السيوطي
١٣٠	المبحث الأول : السماع عند السيوطي
١٣٠	المطلب الأول: الاحتجاج بجميع قراءات القرآن الكريم
١٣٨	المطلب الثاني: الاحتجاج بالحديث النبوي
١٥١	المطلب الثالث: الاحتجاج بكلام العرب
١٥٣	المطلب الرابع: أنواع المسموع

١٥٧	المطلب الخامس : مدى قبول المسموع الفرد
١٦٠	المطلب السادس : حجية اللغات
١٦٠	المطلب السابع: انتقال العربي الفصيح
١٦١	المطلب الثامن: تداخل اللغات
١٦٣	المطلب التاسع: الاحتجاج بكلام المولدين
١٦٥	المطلب العاشر: لا يحتج بشعر أو نثر لا يعرف قائله
١٦٩	المبحث الثاني : القياس عند السيوطي
١٧١	المطلب الأول: في المقيس عليه
١٧٨	المطلب الثاني: في المقيس
١٨٠	المطلب الثالث: القياس على الحكم المقيس عليه
١٨٤	المبحث الثالث : العلة عند السيوطي
١٨٤	المطلب الأول: القول في علل النحويين
١٨٧	المطلب الثاني: في أقسام العلل
١٩٠	المطلب الثالث: في العلل الموجبة وغيرها
١٩٣	المطلب الرابع: العلة البسيطة و العلة المركبة
١٩٤	المطلب الخامس: التعليل بالعلة القاصرة

١٩٧	المطلب السادس: التعليل بعلتين
١٩٩	المطلب السابع: تعليل حكمين بعلّة واحدة
١٩٩	المطلب الثامن: في تعارض العلل
٢٠٠	المطلب التاسع: مسالك العلة
٢١٠	المطلب العاشر: قواعد العلة
٢٢٣	المبحث الرابع : في أدلة شتى عند السيوطي
٢٢٣	المطلب الأول: الإجماع
٢٢٨	المطلب الثاني: الاستصحاب
٢٣٦	المطلب الثالث : أدلة فرعية ملحقة بالأصول النحوية
٢٤٧	المبحث الخامس : التعارض والترجيح وقواعد التوجيه
٢٤٧	المطلب الأول: التعارض والترجيح
٢٦٤	المطلب الثاني: قواعد التوجيه
٢٧٤	الفصل الخامس الموازنة بين ابن جني والسيوطي في أصول النحو

٢٧٦	المبحث الأول : السماع بين ابن جني والسيوطي
٢٧٦	المطلب الأول: السماع عند ابن جني
٢٧٧	المطلب الثاني : السماع عند السيوطي
٢٨٢	المبحث الثاني : القياس بين ابن جني والسيوطي
٢٨٢	المطلب الأول : القياس عند ابن جني
٢٨٣	المطلب الثاني : القياس عند السيوطي
٢٨٥	المبحث الثالث : العلة بين ابن جني والسيوطي
٢٨٥	المطلب الأول : العلة عند ابن جني
٢٨٦	المطلب الثاني : العلة عند السيوطي
٢٨٨	المبحث الرابع : أدلة شتى بين ابن جني والسيوطي
٢٨٨	المطلب الأول : أدلة شتى عند ابن جني
٢٨٩	المطلب الثاني : أدلة شتى عند السيوطي
٢٩٠	الخاتمة
٢٩٣	الفهارس العامة
٢٩٤	فهرس الآيات القرآنية

٣٠١	فهرس الأحاديث النبوية
٣٠٢	فهرس الأشعار
٣٠٧	فهرس الأرجاز
٣٠٨	فهرس الأعلام المترجم لهم
٣٢٠	فهرس المصادر والمراجع
٣٣٢	فهرس محتويات البحث